



















الجمهورية العربية المتحدة

مَجْلَمَةُ النِّقَضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجزائية  
ومن الدائرة الجزائية

السنة الرابعة عشرة

العدد الأول : من يناير إلى مارس سنة ١٩٦٣

القاهرة  
مطبعة دار القضاء العالي الفرعية

١٩٦٣







**الأحكام الصادرة  
من  
الهيئة العامة للموارد الخزانة**

**جلسة أول يناير سنة ١٩٦٣**

بإدارة السيد / محمد متولى منتم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : السيد أحمد مفيقي ، ومحمود حلي خاطر ، وعادل بونس ، وتوفيق الخشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل ، وأديب نصر ، وحسين المركي ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

---

**( ١ )**

**الطعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٣٢ القضائية**

أسباب الإباحة . شيك بدون رصيد . حكم "تسبيبه . ما يعيبه" .  
دفاع . كبيالة .

استعمال الحق المقرر بالقانون . من أسباب الإباحة : إذا ما ارتكب بنية سليمة ، وكان في غير حاجة إلى دعوى حمايته . المادة ٦٠ هتوبات . هل ذلك ؟

الحق المقرر بمقتضى الشريعة . في نص المادة ٦٠ هتوبات . معناه : كل حق يحبه القانون أينما كان موضع من القوانين المعمول بها .

المعارضة في دفع قيمة الشيك في حالتي ضياعه أو تفليس حامله . من أسباب الإباحة . صيانة لمال الساحب ، بغير توقف هل حكم من القضاء . هل ذلك : حق الساحب في هاتين الحالتين يعلو على حق المستفيد . المادة ١٤٨ من قانون التجارة . مريان حكمها هل الشيك .

مرفقة الورقة ، والحصول عليها بطريق التهديد . يدخلان في حكم الضياع .

تبيد الشيك ، والحصول عليه بطريق النصب . من حالات أسباب الإباحة . هل ذلك :  
القصاص في أسباب الإباحة أمر يقره القانون .

مخالفة القواعد المتقدمة ، والحكم بالأداة . خطأ يستوجب التقض والإحالة .



الأصل أن سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر وفاء كالوفاء الحاصل بالنقود بحيث لا يجوز للساحب أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به لصاحبه . إلا أن تمت قيда يرد على هذا الأصل هو الاستفادة من الجمع بين حكمي المادتين ٦٠ من قانون العقوبات و ١٤٨ من قانون التجارة ، فقد نصت المادة ٦٠ عقوبات على أن أحكام قانون العقوبات لا تسرى على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة ، بما مؤداه أن استعمال الحق المقرر بالقانون أينما كان موضع هذا الحق من القوانين المعمول بها — باعتبارها كلا متسقاً مترابط القواعد — يعتبر سبباً من أسباب الإباحة إذا ما ارتكب بنية سليمة . فالقانون يفترض قيام مصلحة يعترف بها ويحميها بحيث يسمح باتخاذ ما يلزم لتحقيقها واستخلاص ما تنطوى عليه من مزايا ، وهو في ذلك إنما يوازن بين حقين يهدر أحدهما صيانة للآخر ، وعلى هذا الأساس وضع نص المادة ١٤٨ من قانون التجارة — الذي يسرى حكمه على الشيك — وقد جرى بأنه ” لا تقبل المعارضة في دفع قيمة الكمبيالة إلا في حالتى ضياعها أو تفليس حاملها “ ، فأباح بذلك للساحب أن يتخذ من جانبه إجراء يصون به ماله بغير توقف على حكم من القضاء ، لما قدره المشرع من أن حق الساحب في حالتى الضياع وافلاس الحامل يعلو على حق المستفيد . وإذا جعل هذا الحق للساحب يباشره بنفسه بغير حاجة إلى دعوى وعلى غير ما توجبه المادة ٣٣٧ عقوبات ، فقد أضخى الأمر بعدم الدفع في هذا النطاق قيда وارداً على نص من نصوص التجريم ، وتوفرت له بذلك مقومات أسباب الإباحة لإستناده — إذا ما صدر بنية سليمة — إلى حق مقرر بمقتضى الشريعة . والأمر في ذلك يختلف عن سائر الحقوق التى لا بد لحمايتها من دعوى ، فهذه لا تصلح بمجرد سبب للإباحة . لما كان ما تقدم ، وكان من المسلم أنه يدخل في حكم الضياع السرقة البسيطة والسرقة بظروف والحصول على الورقة بالتهديد ، كما أنه من المقرر أن القياس في أسباب الإباحة أمر يقره القانون بغير خلاف ، فإنه يمكن إلحاق حالتى تهديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب بتلك الحالات من حيث إباحة حق المعارضة في الوفاء بقيمته ، فهى بها أشبه على تقدير أنها جميعاً من جرائم سلب المال ، وأن الورقة فيها متحصلة من جريمة . ولا يغير من الأمر ما يمكن أن يترتب على مباشرة الساحب



لهذا الحق من الاخلال بما يجب أن يتوفر للشيك من ضمانات في التعامل ، ذلك بأن المشرع رأى أن مصلحة الساحب في الحالات المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون التجارة — التي هي الأصل — هي الأولى بالرعاية . لما كان ذلك ، وكان هذا النظرو لا يمس الأصل الذي جرى عليه قضاء هذه المحكمة في تطبيق أحكام المادة ٣٣٧ عقوبات وإنما يضع له استثناء يقوم على سبب من أسباب الإباحة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يفتن إليه فإنه يتعين نقضه والإحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣ أغسطس سنة ١٩٦٠ بدائرة قسم الزيتون : أعطى بسوء نية محمد حسين أحمد شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الزيتون قضت بحضوريا بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٦١ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ بلا مصاريف . فاستأنف المتهم والنيابة هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — بعد أن سمعت من الطرفين الاستئنافين قضت فيهما بحضوريا بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٦٢ بقبولهما شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف بلا مصروفات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الاخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون . وفي ذلك يقول الطاعن إنه دفع التهمة بأنه إذ أصدر الشيك موضوع التهمة كان ضحية لجريمة نصب وقعت من المستفيد قيدت برقم ٦٧٧٠ سنة ١٩٦٠ جنح الأزبكية ورفعت عنها الدعوى العمومية ، وقد طلب من المحكمة تأجيل الفصل في دعواه حتى يفصل في قضية النصب لكنها لم تجبه إلى ما طلب . وقد أوضح للمحكمة أنه لم يقصد من عدم إيداع الرصيد بالبنك وبالأمر الصادر



بعدم الدفع غير مجرد الدفاع عن ماله الذي حاول المجنى عليه سلبه بطريق الاحتيال ، ولكن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع ودانته دون أن يتوفر في حقه القصد الجنائي الخاص وهو سوء النية مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الأصل أن سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر وفاء كالوفاء الحاصل بالنقود سواء بسواء بحيث لا يجوز للساحب أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به لصاحبه . إلا أن ثمت قيدا يرد على هذا الأصل هو المستفاد من الجمع بين حكمي المادتين ٦٠ من قانون العقوبات و ١٤٨ من قانون التجارة ، فقد نصت المادة ٦٠ على أنه ” لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة “ بما مؤداه أن استعمال الحق المقرر بالقانون أينما كان موضع هذا الحق من القوانين المعمول بها — باعتبارها كلا متسقا مترابط القواعد — يعتبر سببا من أسباب الإباحة إذا ما ارتكب بنية سليمة . فالقانون يفترض قيام مصلحة يعترف بها ويحميها بحيث يسمح باتخاذ ما يلزم لتحقيقها واستخلاص ما تنطوي عليه من مزايا ، وهو في ذلك إنما يوازن بين حقين يهدر أحدهما صيانة للآخر ، وعلى هذا الأساس وضع نص المادة ١٤٨ من قانون التجارة — الذي يسرى حكمه على الشيك — وقد جرى بأنه ” لا تقبل المعارضة في دفع قيمة الكبيالة إلا في حالتى ضياعها أو تفليس حاملها “ فأباح بذلك للساحب أن يتخذ من جانبه إجراء يصون به ماله بغير توقف على حكم من القضاء ، لما قدره المشرع من أن حق الساحب في حالتى الضياع وإفلاس الحامل يعلو على حق المستفيد . وإذ جعل هذا الحق للساحب يباشره بنفسه بغير حاجة إلى دعوى وعلى غير ما توجبه المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، فقد أضفى الأمر بعدم الدفع في هذا النطاق قيدا واردا على نص من نصوص التجريم ، وتوفرت له بذلك مقومات أسباب الإباحة لاستناده — إذا ما صدر بنية سليمة — إلى حق مقرر بمقتضى الشريعة . والأمر في ذلك يختلف عنه في سائر الحقوق التي لا بد لحمايتها من دعوى ، فهذه لا تصلح مجردة سببا للإباحة . لما كان ما تقدم ، وكان من المسلم أنه يدخل في حكم الضياع السرقة البسيطة والسرقة بظروف والاحصول على الورقة بالتهديد ، كما أنه من المقرر أن القياس في أسباب الإباحة أمر يقره القانون بغير خلاف ،



فإنه يمكن بحق إلحاق حالتى تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب بتلك الحالات من حيث إباحة حق المعارضة فى الوفاء بقيمته ، فهى بها أشبه على تقدير أنها جميعا من جرائم سلب المال ، وأن الورقة فيها متحصلة من جريمة . ولا يغير من الأمر ما يمكن أن يترتب على مباشرة الساحب لهذا الحق من الإخلال بما يجب أن يتوفر للشيك من ضمانات فى التعامل ، ذلك بأن المشرع رأى أن مصلحة الساحب فى الحالات المنصوص عنها فى المادة ١٤٨ من قانون التجارة — التى هى الأصل — هى الأولى بالرعاية . لما كان ذلك ، وكان هذا النظرا لا يمس الأصل الذى جرى عليه قضاء هذه المحكمة فى تطبيق أحكام المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وإنما يضع له استثناء يقوم على سبب من أسباب الإباحة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يفتن إليه فإنه يتعين نقض الحكم والإحالة .



# الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية نقابات

محاماة

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق  
أحمد الخشن ، وأديب نصر ، وحسين صفوت المركي ، وأحمد موافي .

( ١ )

الطعن رقم ٤ لسنة ٣٢ قضائية ” تظلمات محامين ”

محاماة . ” القيد بجدول المحامين ” . ” شروطه ” .

وجوب توافر شرطين في طالب القيد بجدول المحامين : ( أولهما ) أن يكون محمود السيرة ،  
حسن السمعة ، أهلا للاعتراف الواجب للهيئة و ( ثانيهما ) ألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية  
أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو مهنته أو انقطعت صناعته لها لأسباب ماسة بالذمة أو الشرف .  
المادة ٤/٢ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . ( مثال ) .

متى كان الثابت أن الطاعن بعد أن أوقف عن العمل بسبب التحقيق معه  
في إتهام الاختلاس المنسوب إليه أعيد لعمله عقب حفظ هذا التحقيق إداريا  
بعد أن استظهرت النيابة أن ما أسند إليه لا يعد اختلاسا بل يرجع إلى ما شاب  
عملية التسليم والتسلم من عيوب وأخطاء ، وظل يعمل في وظيفته إلى أن  
اعتبر مستقيلا بناء على طلبه ولم يكن انقطاعه لأسباب ماسة بالذمة أو الشرف .  
ولما كانت الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧



تنص على وجوب توافر شرطين في طالب القيد بمجدول المحامين : أولهما - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة أهلا للاحترام الواجب للمهنة . وثانيهما - ألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو مهنته أو انقطعت صلته بها لأسباب ماسة بالذمة أو الشرف ، وكانت لجنة قبول المحامين قدرت تخلف الشرط الأول من هذين الشرطين ورأت أن الطالب قد فقد حسن السيرة لسبق اتهامه بالاختلاس وإيقافه عن عمله ثم إعادته إليه على ألا يسند إليه عمل مالي ، وكان تقديرها غير سائغ إذ بنى على أسباب لا تنتجها ، فإنه يتعين إلغاء القرار المطعون فيه - برفض طلب القيد - وقيد اسم الطالب بمجدول المحامين المشتغلين تحت التمرين .

## الوقائع

تتلخص وقائع هذا التظلم - حسب الثابت في الأوراق - في أن الطاعن كان موظفا بمصلحة الضمان الاجتماعي وحصل على إجازة الحقوق أثناء خدمته وقد أوقف من عمله بسبب اتهامه في قضية اختلاس . ثم تقرر إعادته ثانية لأنه تحقق أن موقفه لا يستدعي استمرار إيقافه وقد حفظت إداريا . ثم أنهيت مدة خدمته بالاستقالة اعتبارا من ٤ يناير سنة ١٩٦١ . وقد قدم الطاعن بعد ذلك طلبا للجنة قبول المحامين بمحكمة استئناف القاهرة يطلب فيه قيد اسمه في جدول المحامين المشتغلين تحت التمرين . فقررت اللجنة غيابيا بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٦٢ برفضه . فعارض في هذا القرار وقضى في معارضته بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٢ بقبولها شكلا وبرفضها موضوعا وتأييد القرار المعارض فيه وقد أعلن إليه في ٢١ من الشهر المذكور . فطعن الطاعن في هذا القرار بطريق النقض ... الخ ...

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على القرار المطعون فيه الفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون . ذلك أن اللجنة اعتبرت أن اتهام الطاعن بالاختلاس وإيقافه عن عمله ثم إعادته إليه على ألا يسند إليه عمل مالي يجعله فاقدا لشرط حسن السيرة



الأمر الذى يتمتع معه قيد اسمه فى جدول المحامين طبقا للفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . مع أن مؤدى قرار النيابة العامة بحفظ التحقيق فى هذا الاتهام هو عدم صحته ومن ثم فلا تملك اللجنة أن ترتب عليه وصف الطاعن بسوء السيرة كما أن ما اقتضته ضرورة التحقيق من إيقاف الطاعن عن عمله ثم عودته إليه على ألا يسند إليه عمل مالى ليس من شأنه أن يفقده الصلاحية للاستئغال بالحاماة طالما أن التحقيق قد انتهى بالحفظ .

وحيث إن القرار الغيابى المؤيد لأسبابه بالقرار المطعون فيه استند فى قضائه برفض الطلب المقدم من الطاعن لقيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين تحت التمرين على ما أورده فى مدوناته من " أنه اتهم فى القضية رقم ٨٤٦ سنة ١٩٥٨ إدارى بور سعيد ( مادة ادعاء باختلاس ) وحفظت إداريا وذلك لعجزه فى عهده أثناء عمله بمسكرا الحولف ببور سعيد وأوقف عن العمل ثم أعيد إليه على ألا يسند إليه عمل مالى ثم انتهت خدمته اعتبارا من ٤ يناير سنة ١٩٦١ مما ترى معه اللجنة أنه فقد شرط حسن السيرة وهو من الشروط اللازم توافرها فيمن يريد أن يتمتع بالحاماة عملا بالفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ " ولما كان الثابت من مطالعة أوراق الشكوى رقم ٨٤٦ سنة ١٩٥٨ إدارى بور سعيد التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن النيابة العامة لم ترفيا أسند للطاعن اختلاسا بل استظهرت من تقرير اللجنة التى نذبت لتحقيق أسباب هذا العجز أنه يرجع إلى ما شاب عملية التسليم والتسلم من عيوب وأخطاء . كما أن الإهمال فى التحفظ على العهدة مرده تكرار نقل الأشياء من مخزن إلى آخر . وإذا اقتنعت النيابة بحسن نية الطاعن فقد أمرت بحفظ التحقيقات إداريا — لما كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع إلى ملف خدمة الطاعن بوزارة الشئون الاجتماعية أنه عين كاتباً بمصلحة الضمان الاجتماعى فى أول ديسمبر سنة ١٩٥١ فى الدرجة الثامنة بمرتبة شهرى قدره ٧ جنيهات و ٥٠٠ مليم ثم منح علاوات دورية حتى وصل مرتبه إلى ١١ جنيهات وفى أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ رقى إلى الدرجة السابعة بمرتبة شهرى قدره ١٢ جنيهات و ٥٠٠ مليم ثم حصل على إجازة اللسانس فى الحقوق من جامعة عين شمس فى شهر يناير سنة ١٩٥٨ وارتفع مرتبه إلى ١٤ جنيهات ابتداء من أول مايو سنة ١٩٥٩ . وحدث أن أوقف عن العمل بسبب التحقيق



معه في الاتهام المنسوب إليه ثم أعيد لعمله عقب حفظ هذا التحقيق إداريا وظل يعمل في وظيفته إلى أن اعتبر مستقبلا بناء على طلبه ولم يكن إنقطاعه لأسباب ماسة بالذمة أو الشرف - لما كان ما تقدم ، وكانت الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ تنص على وجوب توافر شرطين في طالب القيد بمجدول المحامين أولهما أن يكون محمود السيرة حسن السمعة أهلا للاحترام الواجب للهيئة وثانيهما ألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو مهنته أو انقطعت صلته بها لأسباب ماسة بالذمة أو الشرف . ولما كانت اللجنة قدرت تخلف الشرط الأول من هذين الشرطين ورأت أن الطالب قد فقد حسن السيرة لسبق اتهامه بالاختلاس وإيقافه عن عمله ثم إعادته إليه على ألا يسند إليه عمل مالي وكان تقديرها غير سائغ إذ بني على أسباب لا تنتج ، فانه يتعين إلغاء القرار المطعون فيه وقيد اسم الطالب بمجدول المحامين المشتغلين تحت التمرين .



# الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

## المواد الجزائية

جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولي فتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى  
خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ونختار مصطفى رضوان ، ومحمد صبرى .

( ١ )

الطعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٣٢ القضائية

دعوى مدنية . شيك بدون رصيد .

( أ ) ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة إلى الحكم بالتعويضات المدنية . هي ولاية استثنائية .  
حدودها . تعويض ضرر شخصي مترتب على الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى  
الجنائية ، ومتصل بها اتصالا مباشرا . الأفعال الأخرى غير المحمولة على الجريمة .  
لا ولاية للمحاكم الجنائية بالحكم بالتعويضات منها : ولو كانت متصلة بالواقعة محل  
المحاكمة ، لانقضاء حلة التبعة .

مثال : شيك امضى بدون رصيد : تظهيره — بالطريق التجارى — من المستفيد إلى المدهى  
بالحقوق المدنية . لا تقبل الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى . حلة ذلك ؟

( ب ) جريمة إعطاء شيك بدون رصيد .. فاصرة على العلاقة بين الساحب والمستفيد .  
الشيك الإسمى . غير معد للتداول بالطرق التجارية ، بل بطريق الحوالة المدنية .

١ — من المقرر أن ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة إلى الحكم بالتعويضات  
المدنية هي ولاية استثنائية تقتصر على تعويض ضرر شخصي مترتب على الفعل المكون  
لجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ومتصل به اتصالا سببيا مباشرا ولا تتعداها



إلى الأفعال الأخرى غير المحمولة على الجريمة ولو كانت متصلة بالواقعة التي تجري المحاكمة عنها لانتفاء صلة التبعية التي تربط المدعى المدنية بالمدعى الجنائية فإذا كانت جريمة إعطاء شيك بدون رصيد المسندة إلى أحد المتهمين تعتبر أنها وقعت أصلا على المتهم الآخر — الذي حرر الشيك باسمه — والذي اقتصر دوره على تظهيره إلى المدعى بالحقوق المدنية "الطاعن" تظهيراً ناقلاً للملكية بالطريق التجاري، على غير مقتضى التانون، وكان الطاعن لم يصبه ضرر ناشئ عن هذه الجريمة ومتصل بها اتصالاً سببياً مباشراً وهو شرط قبول دعواه أمام المحاكم الجنائية فلا تكون له صفة في المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائي، ويكون الحكم المطعون فيه، إذ قضى بعدم قبول الدعوى المباشرة المرفوعة من الطاعن لهذا السبب صحيحاً في القانون.

٢ — جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب، وذلك يصدق على الشيك الاسمي فيخضع لحكم المادة ٣٣٧ عقوبات، إلا أن ذلك مقصور على العلاقة بين الساحب والمستفيد تقديراً بأن الجريمة إنما تتم بهذه الأفعال وحدها دون غيرها من الأفعال التالية لذلك وأنها لا تقع إلا على من تحرر الشيك باسمه، ولما كان الشيك الاسمي غير معد للتداول بالطرق التجارية بل بطريق الحوالة المدنية، ويقتصر استعماله على الحالة التي يجب فيها تحصيل قيمته بمعرفة المستفيد فإن الحكمة من العقاب تكون متفية في هذه الحالة.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من آنر والمطعون ضده بأنهما في ٣٠ يونيو و ٣٠ يوليو سنة ١٩٦٠ بدائرة قسم الأوبكية : أعطيا المدعى المدني "الطاعن" شيكات لا يقابلها رصيد قائم قابل للسحب. وطلبت عقابهما بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات. كما أقام المدعى بالحقوق المدنية "الطاعن" هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة الأوبكية الجزئية ضد نفس المتهمين قائلين بأن المتهم الأول أعطاه ثلاث شيكات سحبها المتهم الثاني "المطعون ضده" على



بنك الاتحاد التجارى الأول بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٦٠ والثانى بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٠ والثالث بتاريخ ٣٠ يوليه سنة ١٩٦٠ . وقد تسلم المتهم الاول قيمة هذه الشيكات الثلاثة وقدرها ثلاثة آلاف جنيه منه ، وأن المتهم الثانى أصدر أمره إلى البنك بعدم صرف تلك الشيكات . وطلب محاكمتها بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات كما طلب القضاء له قبلهما متضامين بالمبلغ سالف الذكر . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة الأزبكية الجزئية وجهت النيابة إلى المتهم الثانى الحاضرتهمه : بأنه فى ٣٠ يوليه سنة ١٩٦٠ أصدر ثلاث شيكات بدون رصيد على بنك الاتحاد التجارى للمتهم الاول وطلبت عقابه بمادتي الاتهام ، كما دفع الحاضر مع المتهم الثانى بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها من غير ذى صفة فضلا عن عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها . وبجلسة ١٩٦٠/٩/١٤ قضت المحكمة الجزئية عملا بمادتي الاتهام غيابيا للمتهم الاول وحضوريا للمتهم الثانى : أولا - بعدم قبول الدعوى المدنية المقامة من المدعى المدنى وبعدم قبول الدعوى الجنائية المرفوعة ، وإشارة وألزم المدعى المدنى المصاريف المدنية . ثانيا - وفى الدعوى الجنائية المقامة من النيابة العامة على المتهم الثانى " المطعون ضده " بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وكفالة خمسون جنيها لوقف التنفيذ . فاستأنف هذا الحكم كل من المتهم الثانى والمدعى بالحقوق المدنية . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضوريا بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفى موضوع استئناف المدعى المدنى برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزم المدعى المدنى المصروفات المدنية الاستئنافية ، وفى موضوع استئناف المتهم بالغاء الحكم المستأنف وبراءته من التهمة المسندة إليه . فطعن المدعى بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ فى تطبيق القانون والتناقض والقصور فى التسبيب . وفى ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه انتهى إلى القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة منه تأسيسا على أنه قصر التعويض المطلوب



على قيمة الشيكات موضوع الدعوى وهو مالا ولاية للمحاكم الجنائية بالحكم به مع أنه طالما كانت المطالبة بقيمة الشيك في ذاتها مشروعة وكانت أساسها تعويض الضرر الذي لحق الطاعن من جراء إيقاف صرف هذه الشيكات والذي قدره بقيمتها على الأقل كما يبين من صحيفة الدعوى والمذكرات المقدمة منه فإن دعواه تكون مقبولة دون اعتبار لتسمية التعويض المطلوب بأن قيمته الشيكات أو ما يقابلها . وقد شاب الحكم المطعون فيه التناقض والقصور ، ذلك أنه وقد انتهى إلى عدم قبول الدعوى المدنية تأسيسا على أن المطالبة بقيمة الشيكات تخرج من ولاية محكمة الجناح فقد كان عليه ألا يتعرض لمساذكره عن تظهير الشيكات وما يترتب من حقوق للحامل ومدى حقه في رفع الدعوى على الساحب ثم الإدلاء برأيه في ذلك . كذلك فقد خالف الحكم القانون فيما تزيد به في هذا الصدد بقوله إن المدعى المدني ليس له أن يوجه دعواه ضد الساحب لأن الشيكات صادرة باسم شخص غيره فتعتبر شيكات اسمية لا يصح تحويلها إليه إلا بالطريق المدني بإخطار المدين أو بقبوله مع أنه ما دام الشيك قد استوفى الأوضاع الشكلية المقررة له ولم ينص فيه على أنه غير قابل للتداول حتى يكون هناك محل لتطبيق قواعد الحوالة المدنية فإن تحويله إلى الغير ينتج آثاره القانونية بالنسبة للحول إليه سواء أكان الشيك اسميا أو لحامله . كما لم يعن الحكم أيضا بالتحدث عن توجيه الدعوى إلى المحيل الذي كان ممثلا في الخصومة ولم يقل كلمته فيما إدعاه الساحب من أنه دفع قيمة الشيكات إلى المستفيد بعد صدور الحكم بالإدانة بالرغم من دلالة ذلك على علمه بتحويل الشيكات إلى الطاعن وإحقيقه وحده في قبض قيمتها وبالتالي توافر سوء النية لديه . وقد خالف الحكم القانون أيضا بقضائه بعدم جواز تحريك النيابة للدعوى العمومية بالطريق الذي سلكته لأن المتهم كان قد أبدى دفعه بعدم قبول الدعوى قبل توجيهها ولأنه لم يثبت في محضر الجلسة أنه قبل المحاكمة بعد توجيه التهمة إليه مع أن مؤدى نص المادة ٢/٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة لا تتقيد بوقت أو بشرط معين في استعمال حقها في توجيه التهمة إلى المتهم الحاضر . أما من قبوله فإن الأصل في الإجراءات الصعبة وما دام محضر الجلسة خلوا من إثبات أى اعتراض على هذا الأمر فإن مفاد ذلك أن المتهم



قبل المحاكمة . وقد أخطأ الحكم فيما استطرد إليه تزيده بما لا يتفق وقضاؤه بعدم قبول الدعوى المرفوعة من النيابة بقوله إن امتناع البنك عن صرف قيمة الشيكات كان مؤسسا على أنها شيكات اسمية وغير قابلة للتحويل مما من شأنه عدم توافر القصد الجنائي في حقه مع أن القضاء مستقر على أن الجريمة تحقق بمجرد صدور الأمر من الساحب بعدم الدفع ولو كان ذلك لسبب مشروع فيكون المتهم مسئولا عن إصداره الأمر بعدم صرف الشيكات بما يوفر الجريمة في حقه دون اعتبار لما أبداه البنك من أسباب تعليل لعدم الصرف ، وهذا كله مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فيها محصله أن الطاعن أقام دعواه بالطريق المباشر قبل المتهمين وذكر في صحيفة أن المتهم الثاني أعطى المتهم الأول ثلاث شيكات باسمه قيمتها ثلاثة آلاف جنيه وقد حولها المتهم الأول إليه بعد قبض قيمتها منه ثم أوقف المتهم الثاني صرفها وأنه ترتب على أعمالها غير المشروعة الاضرار به ضررا يقدره بمبلغ الثلاثة آلاف جنيه المدفوعة منه على أقل تقدير ، وطلب معاقبتهم بالمسنتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات ، والحكم بإلزامهما متضامين بدفع التعويض المطلوب وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة ، وبعد أن أبدى المتهم الثاني دفعا بعدم قبولها ، أقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية في مواجهة المتهم الثاني «المطعون ضده» طالبة عقابه بمواد الاتهام ثم قضت محكمة أول درجة غيابيا للمتهم الأول وحضوريا للمتهم الثاني بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية المقامتين من المدعى بالحق المدني وبحبس المتهم الثاني لمدة ستة أشهر مع الشغل وذلك في الدعوى الجنائية المقامة من النيابة . فاستأنف المتهم الثاني والمدعى بالحق المدني ذلك الحكم ، وقضت المحكمة الاستئنافية حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي موضوع استئناف المدعى المدني برفضه وبتأييد الحكم المستأنف وفي موضوع استئناف المتهم الثاني بإلغاء الحكم المستأنف وبراءته مما نسب إليه .

وحيث إنه من المقرر أن ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة إلى الحكم بالتعويضات المدنية هي ولاية استئنافية تقتصر على تعويض ضرر شخصي مترتب على الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ومتصل به اتصالا سببيا مباشرا



لا تتعداها إلى الأفعال الأخرى غير المحمولة على الجريمة ولو كانت متصلة بالواقعة التي تجري المحاكمة منها لانتفاء صلة التبعية التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية. كما أن من المتفق عليه أنه وإن كانت جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب ، إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتبارها أداة وفاء تجري مجرى النقود في المعاملات وأن ذلك يصدق على الشيك الاسمي فيخضع لحكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات باعتباره مستوفيا للشكل وذلك إذا أصدره الساحب دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للسحب أو سحب الرصيد كله أو بعضه أو أمر بعدم صرفه ، إلا أن ذلك مقصور على العلاقة بين الساحب والمستفيد تقديرا بأن الجريمة إنما تتم بهذه الأفعال وحدها دون غيرها من الأفعال التالية لذلك وإنما لا تتم إلا على الشخص الذي تحرر الشيك باسمه. لما كان ذلك ، وكان الشيك الاسمي غير معد للتداول بالطرق التجارية بل بطريق الحوالة المدنية ، ويقتصر استعماله على الحالة التي يجب فيها تحصيل قيمته بمعرفة المستفيد فإن الحكمة من العقاب تكون متفية في هذه الحالة . ولما كانت الجريمة موضوع هذه الدعوى والمسندة إلى المتهم الثاني تعتبر أنها وقعت أصلا على المتهم الأول الذي اقتصر دوره على تظهير هذه الشيكات إلى الطاعن تظهيراً ناقلاً للملكية بالطريق التجاري على غير مقتضى القانون ، وكان الطاعن لم يصبه ضرر ناشئ عن هذه الجريمة ومتصل بها اتصالاً سببياً مباشراً وهو شرط قبول دعواه أمام المحاكم الجنائية فلا تكون له صفة في المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائي ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول دعوى الطاعن المقامة ضد المتهمين لهذا السبب ، صحيحاً في القانون ولا جدوى بعد ذلك من بحث ما أثاره الطاعن في باقي أوجه طعنه من أمور تتعلق بالدعوى الجنائية التي لا يقبل منه النعي على الحكم الصادر فيها أصلاً أو من أمور تتعلق بدعواه الغير مقبولة ولا صفة له في التحدث عنها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً مع مصادرة الكفالة عملاً بالمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٦ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .



## جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى  
خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار وضوان . ومحمد صبرى .

( ٢ )

الطعن رقم ٢٧٨٩ لسنة ٣٢ القضائية

(١) استئناف . محاكمة . ” إجراءاتها “ . قانون ” مريانه من حيث  
الزمان “ .

تعديل الفقرة الأخيرة من المادة ١٧٤ إجراءات . هو بمثابة قاعدة من القواعد  
المنظمة لإجراءات التقاضى أمام المحاكم الجنائية ، وليس من قواعد التجريم المقررة  
في قانون العقوبات . مريانه هذا التعديل من يوم نفاذه بالنسبة للمستقبل دون ما سبق  
صدوره من إجراءات تمت صحبة وفقا للنص قبل تعديله .

(ب) اختلاس أشياء محجوزة . حجز .

توقيع الحجز يقضى احترامه . بقاؤه متجا لأثاره ، ولو كان مشوبا بالبطلان ؛  
ما دام لم يصدر حكم بطلانه من جهة الاختصاص .  
السداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة . لا أثر له في قيامها .

١ - تعديل المادة ١٧٤ فقرة أخيرة من قانون الإجراءات الجنائية لا ينطوى  
على قاعدة من قواعد التجريم المقررة في قانون العقوبات قصد بها حماية حق  
الاستئناف بما يمنع من إساءة استعماله - على ما يبين من المذكرة الإيضاحية  
لقانون التعديل رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - وهو بهذه المثابة يعتبر قاعدة من القواعد  
المنظمة لإجراءات التقاضى أمام المحاكم الجنائية وضعت لكفالة حسن سير  
العدالة وحمايتها من أسباب العثار والانحراف ، فتسرى من يوم نفاذها بالنسبة  
للمستقبل . لما كان ذلك ، وكان إجراء رفع الاستئناف من الطاعن قد تم صحبها



على مقتضى المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية التي كانت سارية وقت حصوله ، فإنه يتعين اعتباره كذلك بنقض النظر عما استحدثه القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ من تعديل في شأنها . ومتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بالغرامة بعد رفضه الاستئناف المرفوع من الطاعن بإجراء صحيح ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يقتضى نقضه وتصحيحه في هذا الخصوص بإلغاء الغرامة المقررة بها .

٢ — توقيع الحجز يقتضى احتراماً قانوناً ويظل مستجلاً لآثاره ولو كان مشوباً بالإعلان ، ما دام لم يصدر حكم ببطلانه من جهة الاختصاص . كما أن من المقرر أن المداد الذي يحصل في تاريخ لاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة لا يؤثر في قيامها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وآخر بأتهما في يوم ١١/٦/١٩٦٠ دائرة مركز بلقاس : بددا الأشياء المبينة وصفاً وقيمة بالمحضر والمملوكة لهما والمحجوز عليها إدارياً لصالح الأملاك الأميرية . وطلبت عقابهما بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة بلقاس الجزئية قضت غيابياً بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦١ بحبس كل من المتهمين شهراً واحداً مع الشغل وكفالة ١ جنيه لوقف التنفيذ . فعارضوا ، وقضى في معارضتهما بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٦٢ . أولاً — بقبول المعارضة شكلاً بالنسبة لاتهم الأول " الطاعن " وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه بالنسبة له . ثانياً — بقبول المعارضة شكلاً بالنسبة لاتهم الثاني وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة بالنسبة له لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائياً عملاً بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بتاريخ ٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمته المصروفات وغرامة جنيتين . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .



## المحكمة

وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال ، ذلك أن المحكمة قضت على الطاعن بالغرامة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بمقولة إنه أساء استعمال حق الاستئناف وبنت قضاءها على أنه ما قصد بالشهادة المرضية المقدمة منه إلا المطل والعمل على إعادة القضية إلى محكمة أول درجة ليترك سبيل الطعن من جديد ، وذلك على الرغم مما ثبت بمحضر الجلسة من أنه إذ اعتقد أن استئنافه قد رفع بعد الميعاد فقد تقدم بتلك الشهادة المرضية ليدل على مرضه في المدة المحددة لرفع الاستئناف واقتصر دفاعه على طلب أجل للسداد دون أن يطلب إعادة القضية لمحكمة أول درجة . وفضلا عن ذلك فإن القضاء بتلك الغرامة ينطوي على تشديد للعقوبة يحرمه القانون لأن الاستئناف لم يكن مرفوعا من النيابة وهو ما يعيب الحكم وليستوجب نقضه .

وحيث إن القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قد عدل الفقرة الأخيرة من المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية بما نصه " إذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة العامة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف . ويجوز لها إذا قضت بسقوط الاستئناف أو بعدم قبوله أو بعدم جوازه أو برفضه أن تحكم على رافعه بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات " وقد نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية بالعدد الصادر في ١٧/٦/١٩٦٢ ونصت المادة السادسة من هذا القانون على أن يعمل به بعد خمسة وأربعين يوما من تاريخ نشره . لما كان ذلك ، وكان تعديل المادة ١٧٤ فقرة أخيرة من قانون الإجراءات الجنائية لا ينطوي على قاعدة من قواعد التجريم المقررة في قانون العقوبات قصد بها حماية حق الاستئناف بما يمنع من إساءة استعماله — على ما يبين من المذكرة الإيضاحية لذلك القانون — وهو بهذه المثابة يعتبر قاعدة من القواعد المنظمة لإجراءات التقاضي أمام المحاكم الجنائية وضمت لكفالة حسن سير العدالة وحمايتها من أسباب العثار والانحراف فتسرى من يوم نفاذها بالنسبة



للاستقبال . لما كان ذلك ، وكان إجراء رفع الاستئناف من الطاعن في ١٩٦٢/٥/٢٤ قد تم صحيحا على مقتضى المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية التي كانت سارية وقت حصوله فإنه يتعين إعتباره كذلك بنقض النظر عما استحدثه القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ من تعديل في شأنها . ومتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتلك الغرامة بعد رفضه الاستئناف المرفوع من الطاعن بإجراء صحيح ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يقتضى نقضه وتصحيحه في هذا الخصوص بإلغاء الغرامة المقررة بها .

وحيث إن مبنى الوجهين الثالث والرابع من الطعن هو مخالفة القانون إذ قضى الحكم المطعون فيه بإدانة الطاعن على الرغم من بطلان الحجز وعدم انتقال مندوب الحجز يوم البيع إلى مكان المحجوزات بل إلى محل إقامته وهو غير مكلف بنقلها إليه - كذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يناقش ولم يعول على دليل السداد المقدم من المتهم الآخر في الدعوى والذي صدر من مصلحة الأملاك باسمه وأمم ذلك المتهم عن الدين موضوع الدعوى .

وحيث إنه لما كان الثابت من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان الحجز أو بعدم انتقال مندوب الحجز في اليوم المحدد للبيع إلى مكان الزراعة المحجوز عليها المحدد لبيعها فيه ، وكان توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ويظل متجا لآثاره ولو كان مشوبا بالبطلان ما دام لم يصدر حكم ببطلانه من جهة الاختصاص ، وكان من المقرر أن السداد الذي يحصل في تاريخ لاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها لا يؤثر في قيامها . ومتى كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة - فضلا عن ذلك - أن الطاعن طلب أجلا للسداد ولم يدع بحصوله في تاريخ سابق على وقوع الجريمة فإن هذا الوجه من الطعن يكون في غير محله .

وحيث إنه مما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فيما قضى به من تغريم الطاعن مائة قرش وتصحيحه بإلغاء هذه الغرامة ورفض الطعن موضوعا فيما عدا ذلك .



## جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق الخشن وأديب نصر ، وحسين المعركي ، وأحمد موالى .

( ٣ )

الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٣٢ القضائية

بلاغ كاذب . قصد جنائي . حكم " تسليب معيب " .

جريمة البلاغ الكاذب . يشترط لتحقيقها توافر ركنين : ( الأول ) ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها و ( الثاني ) علم الجاني بكذبها وانتوازه السوء والاضرار بالمجنى عليه . فعود الحكم عن اثبات توافر الركن الثاني وهو القصد الجنائي . قصور بمعية ويستوجب نقضه . ثبوت كذب البلاغ . لا يكفي للادانة .

يشترط في القانون لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ، وأن يكون الجاني عالماً بكذبها ومتوياً السوء والاضرار بالمجنى عليه . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد الأدلة التي أسند إليها في ثبوت كذب البلاغ ، وإذ تحدث عن توافر القصد الجنائي لدى الجاني قصر قوله على أن المتهم قد أصر على اتهام المدعية بالحق المدني كذبا مع سوء القصد بسرقته . وهذا القول لا يدل في الفعل والمنطق على أن الطاعن قصد من التبليغ الكيد للمدعية بالحق المدني والاضرار بها . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد قصر في إثبات القصد الجنائي لدى الطاعن بما يشوبه بالقصور ويستوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعن وإلى المتهمين الآخرين اللتين لم تطعن في الحكم لوحدة الواقعة .



## الوقائع

أقامت المدعية بالحق المدني (المطعون ضدها) دعواها مباشرة أمام محكمة جناح السيدة زينب الجزئية على كل من الطاعن وآخرين متهمه إياهم بأنهم في ١٩ مارس سنة ١٩٦٠ وما بعد هذا التاريخ بدائرة قسم السيدة زينب: أولا - المتهم الأول الطاعن أبلغ ضدها كذبا ومع سوء القصد في الجنحة رقم ٣٨٠٣ سنة ١٩٦٠ السيدة زينب وذلك بأن نسب إليها مرقعة الأشياء المبينة بالمحضر. ثانيا - المتهمون الباقون اشتركوا مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بطريق الاتفاق والمساعدة والتحريض وذلك بأن شهدت المتهمتان الثانية والثالثة في المحضر بما يساند إخباره الكاذب كما قام المتهم الرابع بالتحريض على اقتراف الجريمة المذكورة فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة وطلبت معاقبتهم بالمادتين ٣٠٣ و ٣٠٥ من قانون العقوبات وإلزامهم متضامين بأن يدفعوا لها مبلغ عشرة جنيهاً تعويضا، ووفقا مع إلزامهم بكافة المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وبجلسة ١٦/١٠/١٩٦٠ قضت المحكمة الجزئية عملاً بمبادئ الاتهام - بالنسبة إلى المتهمين الثلاثة الأول: أولا - بحبس كل منهم شهرا مع الشغل وكفالة خمسة جنيهاً لوقف التنفيذ وإلزامهم متضامين بأن يدفعوا للمدعية بالحق المدني تعويضا قدره عشرة جنيهاً والمصروفات المناسبة ومبلغ جنيهاً أتعابا للمحاماة. ثانيا - ببراءة المتهم الرابع مما نسب إليه ورفض الدعوى المدنية الموجهة ضده والزمت رافعها بمصروفاتها ومبلغ مائة قرش أتعابا للمحاماة وبلا مصروفات جنائية. استأنف المحكوم عليهم هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضورها بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة بالنسبة إلى المتهمين الثانية والثالثة لمدة ثلاث سنوات وألزمت المتهمين بالمصاريف المدنية الاستئنافية بلا مصاريف جنائية وذلك عملاً بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات. فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.



## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه في جريمة البلاغ الكاذب قد أخطأ في تطبيق القانون إذ أنه لم يكن كاذبا في بلاغه ولا سىء القصد فيه ، بل كان مجنبا عليه في جريمة سرقة وأبلغ بها الشرطة ، ولما تراخت في ضبط الواقعة وإجراء المعاينة فقد قام بإبلاغ الأمر للنياابة العامة . وأنه إذا كان التحقيق قد انتهى إلى الحفظ نتيجة للتراخي في جمع الأدلة ، فإن ذلك لا يؤدي حتما إلى مساءلته عن جريمة البلاغ الكاذب خصوصا وقد شهد شهود على صحة البلاغ عن واقعة السرقة .

وحيث إنه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن أورد واقعة الدعوى وأورد الأدلة التي استند إليها في قضائه بالإدانة تحدث عن توافر القصد الجنائي فيما أسنده إلى المتهم فقال ” ولما كان الثابت رغم ذلك من مطالعة أقوال المتهم الأول ( الطاعن ) أنه قد أصر على اتهام المدعية بالحق المدني كذبا مع سوء القصد بسرقة ، ونظرا لأن هذا الاتهام الكاذب من جانبه قد أبدته المتهمتان الثانية والثالثة ( ولم تطعنا في الحكم ) فلا جدال في اعتراف المتهم الأول بجريمة البلاغ الكاذب كما أنه لا خلاف أيضا في أن المتهمتين الثانية والثالثة قد اشتركتا بطريق الاتفاق والمساعدة في اعتراف الجريمة المشار إليها “ . ولما كان القانون يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ، وإن يكون الجاني عالما بكذبها ومتويا السوء والاضرار بالهجنى عليه و كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد الأدلة التي استند إليها في ثبوت كذب البلاغ وإذ تحدث عن توافر القصد الجنائي لدى الجاني قصر قوله على أن المتهم قد أصر على اتهام المدعية بالحق المدني كذبا مع سوء القصد بسرقة . وهذا القول لا يدل في العقل والمنطق على أن الطاعن قصد من التبليغ الكيد لادعية بالحق المسدنى والمبلغ ضدها والاضرار بها . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد قصر في اثبات القصد الجنائي لدى الطاعن بما يشوبه بالقصور ويستوجب نقضه . وترى المحكمة لوحدة الواقعة أن تنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعن وإلى المحكوم عليها جوليا شحاته عبد المصيح وشربات حسن على اللتين لم تطعنا على الحكم .



## جلسة ١٤ يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين صفوت المركي ، وأحمد موافى .

( ٤ )

الطعن رقم ٢١١٩ لسنة ٣٢ القضائية

حكم . " تسببيه . ما يعيبه . ما يبطله . ما يعدمه " .

مجرد عدم توقيع القاضى على محضر الجلسة لا يترتب عليه البطلان . توقيع على ورقة الحكم يعد شرطاً لقيامه . اختلف هذا الشرط : اعتبار الحكم معدوماً . بطلان ورقة الحكم يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته . اعتناق الحكم المستأنف أسباب الحكم الغيابى — المعلوم قانوناً — لعدم توقيع القاضى الذى أصدره عليه . اقتصر الحكم المطعون فيه على الأخذ بأسباب الحكم المستأنف دون أن ينشئ أيهما لقضائه بالإدانة أسباباً مستقلة عن أسباب الحكم الابتدائى الغيابى الباطل . البطلان يلحقهما للقصور فى بيان الأسباب التى أقام عليها . وجوب نقض الحكم المطعون فيه .

إنه وإن كان مجرد عدم توقيع القاضى على محضر الجلسة لا يترتب عليه البطلان ، إلا أن توقيع على ورقة الحكم الذى أصدره يعد شرطاً لقيامه فإذا تخلف هذا الشرط فإن الحكم يعتبر معدوماً — وإذا كانت ورقة الحكم هى الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذى صدر به وبنائه على الأسباب التى أقيم عليها فإن بطلانها يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته . لما كان ذلك ، وكان الحكم المستأنف — الصادر فى المعارضة — قد اعتنق أسباب الحكم الغيابى — المعلوم قانوناً — لعدم توقيع القاضى الذى أصدره على ورقته ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الأخذ بأسباب الحكم المستأنف دون أن ينشئ أيهما لقضائه بالإدانة أسباباً مستقلة عن أسباب الحكم الابتدائى الغيابى الباطل ، فإن البطلان يلحقهما للقصور فى بيان الأسباب التى أقيم عليها مما يتعين معه قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٠/٩/١٩٥٩ بدائرة عابدين :  
أخفى الأدوية المسروقة الميينة بالمحضر والمملوكة للشركة العامة للأدوية مع علمه  
بالسرقة . وطلبت عقابه بالمادتين ٤٤ و ٣١٨ من قانون العقوبات .  
ومحكمة جناح عابدين الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩ عملا  
بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف  
التنفيد بلا مصاريف جنائية . عارض المتهم في هذا الحكم ، وقضى في  
معارضته بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٦٠ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد  
الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصاريف جنائية . استأنف المتهم هذا الحكم  
الأخير وكانت النيابة قد استأنفت الحكم الغيابي في ٢٠ يناير سنة ١٩٦٠ .  
ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت بحضوره بتاريخ ١٥ من يناير  
سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف  
والاكتفاء بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل بلا مصاريف جنائية . فطعن  
المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه صدر مشوبا بالبطلان  
ذلك بأنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر في المعارضة الذي أخذ بأسباب  
الحكم الابتدائي الغيابي رغم بطلانه نخلوه ومحضر الجلسة التي صدر فيها من  
توقيع القاضي الذي أصدره .

وحيث إنه تبين من الاطلاع على الأوراق أن الحكم الغيابي الابتدائي  
ومحضر الجلسة التي صدر فيها قد خلا كلاهما من توقيع القاضي الذي أصدره،  
وأخذ الحكم الصادر في المعارضة بأسباب الحكم الغيابي كما أحال الحكم المطعون  
فيه إلى أسباب الحكم الصادر في المعارضة دون أن ينشئ أيهما أسبابا لقضائه  
في موضوع الإتهام - وإنه وإن كان مجرد عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة  
لا يترتب عليه البطلان ، إلا أن توقيعه على ورقة الحكم الذي أصدره يعد شرطا



لقيامه فإذا تخلف هذا التوقيع فإن الحكم يعتبر معدوماً — وإذا كانت ورقة الحكم هي الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذي صدر به وبنائه على الأسباب التي أقيم عليها فإن بطلانها يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته . لما كان ذلك ، وكان الحكم المستأنف قد اعتنق أسباب الحكم الغيابي المعلوم قانوناً لعدم توقيع القاضى الذى أصدره عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الأخذ بأسباب الحكم المستأنف دون أن ينشئ أيهما لقضائه بالإدانة أسباباً مستقلة عن أسباب الحكم الابتدائي الغيابي الباطل ، فإن البطلان يلحقهما للقصور في بيان الأسباب التي أقيم عليها مما يتعين معه قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة لمبحث باقى أوجه الطعن .

---



## جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/ محمد متولى هنلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق الخشن ،  
وأديب نصر ، وحسين صفوت المركي ، وأحمد موافى .

( ٥ )

### الطعن رقم ٢١٣٤ لسنة ٣٢ القضائية

دفاع . أسباب الإباحة . " دفاع شرعى " . حكم . " تسهيب معيب " .

اضلوا دفاع المتهم على قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس . اغفال الحكم مناقشة أسباب  
إصابة المتهم وصلتها بالاعتداء الذى وقع منه على وجه يبين منه قيام حالة الدفاع الشرعى أو نفيها .  
قصور يشوب الحكم ، ويستوجب نقضه . مثال .

متى كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان الدفاع عن الطاعن قام على أن  
المجنى عليه بدأه بالاعتداء فضر به أولا " بشرشرة " فأصابه تحت إبطه ، فأمسك  
الطاعن بنصل " الشرشرة " لينزع تكرار الاعتداء عليه فانشق النصل وأصاب  
المجنى عليه أثناء التجاذب ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه ردد هذا الدفاع  
ورد عليه بما مؤداه أن تقرير الطبيب الشرعى جاء مؤيدا لرواية المجنى عليه ،  
ولما كان دفاع الطاعن قد انطوى على قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس ،  
وكان الحكم المطعون فيه وإن نفى إمكان حدوث إصابة المجنى عليه من يده إلا أنه  
لم ينف إمكان حدوثها من يد الطاعن أثناء تجاذب " الشرشرة " . ولم يناقش  
ما حصله من إصابة الطاعن تحت إبطه ولم يشر إلى سبب هذه الإصابة وصلتها  
بالاعتداء الذى أثبت وقوعه منه ، كما أنه لم يناقش دفاع الطاعن على وجه يبين  
منه قيام حالة الدفاع الشرعى أو نفيها ، وكان ماورد به من تأكيد وقوع اعتداء  
من الطاعن غير كاف بذاته لنفى نشوء حق الدفاع الشرعى عن النفس - لما كان  
ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور فى تحصيل دفاع الطاعن  
وعدم رده عليه ردا كافيا مما يعيبه ويستوجب نقضه .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٠ بدائرة مركز بلقاس محافظة الدقهلية : قتل صالح عطوة البيلى عمدا بأن طعنه بآلة حادة (شرشرة) قاصدا قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي نفذت إلى التجويف الصدرى وأدت إلى وفاته . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضور ياب تاريخ ١٩ من ابريل سنة ١٩٦١ عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاقبته المتهم بالسجن لمدة سبع سنوات باعتبار أنه ضرب عمدا المجنى عليه بآلة حادة فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الإصابة أدت إلى وفاته . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه فساد الاستدلال والقصور في التسبيب ، ذلك أن الحكم أخطأ في تحصيل رواية الطاعن عن الحادث وأقام قضاءه بالادانة على ذلك الفهم الخاطئ . وفي تفصيل ذلك يقول الطاعن إنه قرر أن مقبض الشرشرة التي أصابت المجنى عليه كانت بيد هذا الأخير وكان هو يقبض على نصلها وأنه أصيب من هذا النصل تحت إبطه وأنه ظل ممسكا به ليحول بين المجنى عليه وبين إعادة طعنه به فانشى النصل بحيث أصبح اتجاه صدر المجنى عليه وكان من نتيجة تجاذب الشرشرة ان أصابت صدر المجنى عليه . ولكن الحكم حصل أقوال الطاعن بأنه اعترف في محضر تحقيق النيابة بأنه والمجنى عليه تجاذبا الشرشرة فأصابت المجنى عليه ولاذ هو بالفرار . ولو أن الحكم فطن إلى حقيقة تصوير الطاعن للحادث وإلى أن التجاذب كان مقترنا بانثناء نصل الشرشرة واعوجاجه في اتجاه صدر المجنى عليه لتغير وجه الرأى في الدعوى كما أن الحكم لم يتناول واقعة إصابة الطاعن رغم ما أثبتته التقرير الطبي عنها من أنها إصابة وخذية ورغم أن هذه الإصابة تؤيد دفاع الطاعن .



وحيث إنه لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قام على أن المجنى عليه بدأ بالاعتداء فضربه أولا بالشرشرة فأصابه تحت إبطه فأمسك الطاعن بنصل الشرشرة لمنع تكرار الاعتداء عليه فانشق النصل وأصاب المجنى عليه أثناء التجاذب ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه ردد هذا الدفاع ورد عليه بما مؤداه أن النيابة حقيقته ونذبت الطبيب الشرعي لمعرفة ما إذا كانت إصابة المجنى عليه حدثت بالكيفية التي رواها أم بالصورة التي صورها بها الطاعن وجاء التقرير الطبي مؤيدا لرواية المجنى عليه . ولما كان دفاع الطاعن قد انطوى على قيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس ، وكان الحكم المطعون فيه وإن نفى إمكان حدوث إصابة المجنى عليه من يده إلا أنه لم ينف إمكان حدوثها من يد الطاعن أثناء تجاذب الشرشرة ، ولم يناقش ما حصله من إصابة الطاعن تحت إبطه ولم يشر إلى سبب هذه الإصابة وصلتها بالاعتداء الذي أثبت وقوعه منه كما أنه لم يناقش دفاع الطاعن على وجه يبين منه قيام حالة الدفاع الشرعي أو نفيها ، وكان ما ورد به من تأكيد وقوع اعتداء من الطاعن غير كاف بذاته لنفي نشوء حق الدفاع الشرعي عن النفس لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في تحصيل دفاع الطاعن وعدم رده عليه ردا كافيا مما يعيبه ويستوجب نقضه .



## جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد حفيظ ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،  
وتوفيق الحشن ، وأديب نصر ، وحسين صفوت المركي .

( ٦ )

### الطعن رقم ٢١٥١ لسنة ٣٢ القضائية

نقض . " ما لا يجوز الطعن فيه " .

حكم المحكمة الاستئنافية بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها . ذلك  
الحكم لا يعد منها للخصومة أو مانعا من السير في الدعوى . الطعن فيه بالنقض . لا يجوز .

متى كان الحكم المستأنف قد قضى في معارضة المتهم في الأمر الجنائي  
باعتبارها كأن لم تكن ، وكان الحكم الاستئنافي — المطعون فيه — قد صدر  
بالإلغاء وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها ، فإن هذا  
الحكم الأخير لا يعد منها للخصومة أو مانعا من السير في الدعوى وبالتالي  
فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٦٠ بدائرة  
مركز الفيوم : أحدث عمدا بمحمود محمد عطيه الإصابات الموصوفة بالتقرير  
الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت عقابه  
بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة مركز الفيوم أصدرت أمرا  
جنائيا بتغريم المتهم مائة قرش . أعلن الأمر إلى المتهم في اليوم نفسه . فعارض  
فيه ، وقضى في المعارضة بتاريخ ٢٩ فبراير سنة ١٩٦١ باعتبار المعارضة كأن لم  
تكن . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة الفيوم الابتدائية — بهيئة  
استئنافية — قضت غيا بيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف  
 وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل فيها بلا مصاريف . فطعنت النيابة  
العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .



## المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف القاضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن وإعادة القضية إلى محكمة ثانى درجة للفصل فيها قد أخطأ فى تطبيق القانون . ذلك أن معارضة المطعون ضده فى الأمر الجنائى ثم تخافه عن حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته كان يقتضى من المحكمة أن تقضى باعتبار الأمر الجنائى قد عادت إليه قوته وأنه أصبح نهائيا واجب التنفيذ ، لكنها قضت باعتبار معارضته كأن لم تكن ، وكان على محكمة ثانى درجة - وقد استأنفت النيابة هذا الحكم - أن تصحح هذا الخطأ ، لكنها قضت بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل فيها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن وكيل نيابة مركز الفيوم أصدر أمرا جنائيا فى ١٥/١/١٩٦١ بتفريم المطعون ضده مائة قرش لأنه فى يوم ٢٠/٨/١٩٦٠ بمركز الفيوم أحدث عمدا بمحمود محمد عطيه الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى وتقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وقد أعلن هذا الأمر الجنائى إلى المطعون ضده فى ذات يوم صدوره . فعارض فيه . وتحددت جلسة ١٩/٢/١٩٦١ لنظر معارضته فلم يحضر . وقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، فاستأنفت النيابة هذا الحكم ، وقضت المحكمة فى ١٩/٤/١٩٦١ بالإلغاء وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل فى موضوعها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها فلاه لا يعد منها للنهوض أو مانعا من السير فى الدعوى حتى يجوز الطعن فيه بطريق النقض . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون غير جائز ويتعين القضاء بعدم جوازه .



## جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد صفي . وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،  
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين صفوت المركي .

( ٧ )

الطعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٣٢ القضائية

( أ ) دفاع . محاكمة " إجراءاتها " .

انتصار الدفاع على المرافعة في الدفع دون الموضوع . جـز الدعوى للحكم مع  
التصريح بتقديم مذكرة . طلب إعادة الدعوى للمرافعة في الموضوع . عدم اجابة هذا  
الطلب أو الرد عليه ، والحكم في موضوع الدعوى . لا اخلال بحق الدفاع ،  
ما دام الطاعن لا يدعى أن المحكمة منته من المرافعة في الموضوع . جـز الدعوى للحكم  
بعد انتهاء المرافعة ، لا يلزم المحكمة باجابة طلب اعادتها للمرافعة أو بالرد عليه .

( ب ) تفتيش . " إذن التفتيش " .

إذن التفتيش . انقضاء اجله . ذلك لا يمنع النيابة من تجديده ، مع الإحالة إلى  
الإذن الأول في نطاق ما لم يؤثر فيه انقضاء اجله .

١ - سكوت الطاعن ومحاميه عن المرافعة في موضوع الدعوى لا يجوز أن  
يبنى عليه الطعن على الحكم بالاخلاق بحق الدفاع ، ما دام الطاعن لا يدعى أن  
المحكمة منته من المرافعة في موضوع الدعوى . ولما كانت المحكمة غير ملزمة  
باجابة طلب إعادة القضية للمرافعة أو بالرد على هذا الطلب متى كانت  
المرافعة قد انتهت وأمرت المحكمة بحجز القضية للحكم ، فإن النهي على الحكم  
من هذه الناحية يكون غير سديد .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع ببطلان إذن  
التفتيش استناداً إلى أن انقضاء اجله لا يمنع النيابة من الإحالة إليه بعبء  
٢٠٠ ( ٢ ) ج



تجديد مفعوله لمدة أخرى ، ما دامت الإحالة واردة على ما لم يؤثر فيه انقضاء الأجل ، فإن النعي على الحكم في هذه الناحية يكون على غير ذى سند من القانون (\*) .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٥٤/٧/٦ بدائرة قسم الخليفة : سرق الأدوية والأشياء الأخرى المينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة لوزارة الأوقاف من مستشفى السيدة نفيسة . وطلبت عقابه بالمادة ١/٣١٧ من قانون العقوبات . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جناح الخليفة دفع الحاضر مع المتهم ببطلان تفتيش منزل المتهم وما أسفر عنه . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بقبول الدفع ببطلان تفتيش منزل المتهم وما أسفر عنه ذلك التفتيش وبرأته مما أسند إليه . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩ عملا بمادة الإتهام بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وباجماع الآراء : أولا — برفض الدفع ببطلان تفتيش منزل المتهم . ثانيا — بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم شهرين مع الشغل . فعارض المتهم ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٦١ بقبولها شكلا وفي الموضوع وباجماع الآراء برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى وجهى الطعن هو الإخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ، وذلك أن الطاعن قصر دفاعه بالجلسة على الدفع ببطلان إجراءات

(\*) هذا المبدأ مقرر في الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ١٨ قضائية جلسة ١٩٤٨/١١/٨ بمجموعة الفوائد القانونية الجزء الأول ص ٣٩٤ قاعدة رقم ٢٤ .



القبض والتفتيش ثم حجزت القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرة ، وقد ضمن الطاعن مذكرته الأسانيد المؤيدة للدفع دون أن يعرض لموضوع الدعوى ، واختتم المذكرة بطلب احتياطي هو إعادة الدعوى للرافعة في موضوعها عند رفض الدفع ولكن الحكم المطعون فيه ألغت عن هذا الطلب وقضى في موضوع الدعوى . كما أنه أخطأ في تطبيق القانون برفضه الدفع ببطلان التفتيش القائم على أن إذن التفتيش الصادر من النيابة في ١٩٥٤/٦/٢٤ قد انتهى أجله في ١٩٥٤/٧/٢ دون أن ينفذ مقتضاه وأن الأمر الصادر من النيابة بتاريخ ١٩٥٤/٧/٤ بامتداد أجل الإذن السابق والذي تم التفتيش بمقتضاه باطل إذ أن الإذن الأول أصبح معدوم الأثر بانتهاء مدته فلا يجرى عليه الإمتداد كما أنه لا يمكن اعتبار الإمتداد إذنا جديدا .

وحيث إنه يبين من مراجعة محضر جلسة ١٩٦١/١/٢ أن الطاعن حضر الجلسة ومعه محاميه الذي ترفع ثم حجزت القضية أسبوعين للنطق بالحكم ورخصت له المحكمة بتقديم مذكرة . وفي جلسة ١٩٦١/١/١٦ صدر الحكم بتأييد الحكم المعارض فيه . لما كان ذلك ، وكان سكوت الطاعن ومحاميه عن المرافعة في موضوع الدعوى لا يجوز أن يبنى عليه الطعن على الحكم بالا خلال بحق الدفاع ، ما دام الطاعن لا يدعى أن المحكمة منعت من المرافعة في موضوع الدعوى ، ولما كانت المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب إعادة القضية للرافعة أو بالرد على هذا الطلب متى كانت المرافعة قد انتهت وأمرت المحكمة بحجز القضية للحكم ، فإن النعي على الحكم من هذه الناحية يكون غير مفيد . لما كان ذلك ، وكان الحكم الغيابي الاستثنائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش فقال ” وحيث إن انقضاء الأجل المحدد للتفتيش في الإذن به لا يترتب عليه بطلان الإذن وكل ما في الأمر كما قالت محكمة النقض في حكمها الصادر بجلسة ١٩٤٨/١١/٨ أنه لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك ولكن تجوز الإحالة إليه بصدد تجديد مفعوله ما دامت هذه الإحالة واردة على ما لم يؤثر فيه انقضاء الأجل المذكور فإذا أصدرت النيابة إذنا بالتفتيش



وحددت لتنفيذه أسبوعاً واحداً ثم انقضى الأسبوع ولم ينفذ الإذن وبعد انقضائه صدر إذن آخر بامتداد الإذن المذكور أسبوعاً آخر فالتفتيش الحاصل في أثناء هذا الأسبوع يكون صحيحاً . لما كان ذلك ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدفع بانعدام أمر التفتيش امتداداً إلى ما أورده في وجه الطعن يكون غير سديد في القانون ، ذلك بأن التجديد قد أحال على الإذن الأول في نطاق ما لم يؤثر فيه انقضاء أجله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .



## جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد فني، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ، وتوفيق الخشن ، وحسين صفوت المركي . ومحمد صبري .

( ٨ )

### الطعن رقم ٢٣٩٤ لسنة ٣٢ القضائية

تهريب جمركي . دعوى جنائية . محاكمة . حكم "تسبيب غير معيب" بطلان .  
الدعوى الجنائية في جرائم التهريب الجمركي . لا يجوز تحريكها أو مباشرة أي إجراء من إجراءات بدء تسيرها أمام جهات التحقيق والحكم قبل صدور طلب بذلك من الجهة المختصة . المادة ٤ من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ .

اتخاذ إجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب . أثر ذلك : بطلان تلك الإجراءات . الطلب اللاحق ، لا يصححها . ذلك البطلان متعلق بالنظام العام ، لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة . على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

مثال . قيام مأمور الضبط القضائي — قبل صدور طلب من الجهة المختصة — بالقبض على المتهم وتفتوشه مما أصفر من ضبط صباغ ذهبي مهرب من الرسوم الجمركية . بطلان تلك الإجراءات . امتداد هذا البطلان إلى كل ما ترتب عليها . انتهاء الحكم إلى القضاء بالبراءة امتدادا إلى بطلان الإجراءات . صحیح في القانون .

مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ — في شأن أحكام التهريب الجمركي — هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جرائم التهريب أو مباشرة أي إجراء من إجراءات بدء تسيرها أمام جهات التحقيق والحكم قبل صدور طلب بذلك من الجهة المختصة . فإذا اتخذت إجراءات من هذا القبيل قبل صدور ذلك الطلب وقعت تلك الإجراءات باطلة . ولا يصححها الطلب اللاحق . وهو بطلان متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ، ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ، ويتمين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . ولما كانت الدعوى مما يتوقف رفعها على طلب



يصدر من مدير مصلحة الجمارك ، وكانت اجراءات القبض والتفتيش التي اتخذتها مأمور الضبط القضائي والتي أسفرت عن ضبط السبائك قد اتخذت قبل صدور هذا الطلب ، فإن هذه الإجراءات تكون قد وقعت باطلة ، ويمتد هذا البطلان إلى كل ما ترتب عليها . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى القضاء ببراءة المتهم "المطعون ضده" استنادا إلى قبول الدفع ببطلان الإجراءات فإنه يكون سديدا في القانون (\*) .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٦ بدائرة قسم الجمالية : هرب البضائع المبينة وصفا وقيمة بالمحضر "٢٠ سبيكة من الذهب" من أداء الرسوم الجمركية المقررة عليها . وطلبت عقابه بالمادتين ٢٤١ من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ . ومحكمة الجمالية الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ عملا بمادتي الاتهام بتعريم المتهم مائتي جنيه والمصاريف وإلزامه بأن يدفع لمصلحة الجمارك مبلغ ٤٠٠ جنيه و ٢١٠ مليات . فعارض المتهم ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٦٠ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - دفع الحاضر مع المتهم بعدم قبول الدعوى وبطلان الإجراءات استنادا إلى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ . وبجلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة المذكورة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بقبول الدفع ببطلان الإجراءات وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قض به من إدانة المتهم وإلزامه بأن يدفع تعويضا لمصلحة الجمارك وبراءة المتهم وتأيده فيما عدا ذلك . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

(\*) هذا المبدأ مقرر في الطعن رقم ٢٤١١ لسنة ٢٩ قضائية جلسة ١١/٨/١٩٦٠ ص ١١



## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة تهريب السبائك الذهبية من أداء الرسوم الجمركية قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور . ذلك أنه أقام قضاءه على ما انتهى إليه من بطلان إجراءات الضبط لأنها تمت قبل الحصول على طلب كتابي من مصلحة الجمارك في حين أن هذه الإجراءات هي من قبيل جمع الاستدلالات التي يجوز لرجال الضبطية القضائية إجراؤها قبل صدور الطلب . فضلا عن أن صفقة الذهب مشتبها فيها ، فلما تكشف أنها تنطوي على جريمة جمركية أحيلت الأوراق والمضبوطات الى الجمرک المختص بما ينتهي معه البطلان . هذا الى أن الحكم أغفل اتراف المتهم في محضر تحقيق ادارة قضايا الجمرک وهو دليل مستقل تال لصدور الطلب من مدير مصلحة الجمارك .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على المفردات — التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لأوجه الطعن — أنه بتاريخ ١٩/٩/١٩٥٦ حرر اليوزباشي على حامي معاون مباحث شرق القاهرة محضرا ضمنه ما علم به من مصدر مرمي من نشوب مشاجرة بين المطعون ضده وهو سمسار بالصاغة وبين فهمي سلامة بطرس وذلك بسبب صفقة من الذهب . وقد تبين للضابط أن مجهولا طلب الى المطعون ضده في اليوم السابق أن يتوسط له في بيع عشرين سبيكة من الذهب غير مدموغة فطلب المطعون ضده بدوره الى فهمي سلامة بطرس البحث عن مشتر لها . غير أن المطعون ضده تعجل الأمر وباع هذه السبائك الى الصائغ عبد العزيز يوسف عبد الواحد الذي باعها بدوره الى نصر يوسف توتنجي الصائغ بالاسكندرية وسلمها الى بركات فرج ايسافر بها وسلمها اليه . فاتصل بوليس القاهرة ببوليس الاسكندرية لضبط بركات فرج والسبائك الذهبية . وبناء على ذلك انتقل الملازم أول ابراهيم حجاج ضابط مباحث قسم العطارين الى محلات نصر يوسف توتنجي فلاحظ وجود شخص يجلس بجوار البنك الداخلي بالمحل وتنطبق أوصافه على بركات فرج وهو يضع في جيبه شيئا ، وكان صاحب المحل يحرق فانورة على مكتبه فتقدم الضابط الى بركات فرج وسأله عن اسمه وفي هذه



الأثناء شاهد على المكتب صباثك من الذهب مغطاة بورق جرائد فقام بضبطها، كما ضبط بركات فرج وقتشه فعثر معه على مسدس ومصوغات وقطع عملة ذهبية ونقود مصرية ضبطها جميعا مع الفواتير المحررة وأجرى تحريرها وأرسلها مع بركات فرج مقبوضا عليه إلى القاهرة. وبعد إتمام المحضر أشر البكباشي اسماعيل رشدي مفتش مباحث شرق القاهرة بتاريخ ١٩٥٦/٩/٢٤ بإرساله وصباثك الذهب موضوع هذه الدعوى، إلى مدير جمر ك القاهرة وبتاريخ ١٩٥٦/١٠/٨ افتتحت السيدة / زهرة حسن عوف رئيسة قضايا جمر ك القاهرة محضرا سألت فيه عبد العزيز يوسف عبد الواحد والمطعون ضده الذي أقر بواقعة توسطه في بيع صباثك الذهب غير المدموغة. وبعد إتمام هذا المحضر طلب مدير عام الجمارك بتاريخ ١٠ من يناير سنة ١٩٥٧ إلى نيابة الشئون المالية والتجارية رفع الدعوى الجنائية على المطعون ضده وآخر وطلب التعويض. وقيدت الواقعة جنحة ضد المطعون ضده لأنه في يوم ١٩٥٦/٩/١٨ بدائرة الجمالية هرب البضائع المبينة ومما وقمة بالمحضر "عشرين سبيكة من الذهب" من أداء الرسوم الجمركية المقررة عليها. وطلب تطبيق المادتين ١ و ٢ من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥. ومحكمة جنح الجمالية قضت بتاريخ ١٩٥٩/١١/١١ غيابيا بتغريم المتهم ٢٠٠ ج والمصادرة ومبلغ ٤٠٠ ج و ٢١٠ م تعويضا لمصلحة الجمارك. فعارض، وقضى في المعارضة بالرفض. فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم. وأمام المحكمة الاستئنافية دفع بعدم قبول الدعوى لبطلان محاضر جمع الاستدلالات وما ترتب عليها من إجراءات ضبط لاتخاذها قبل صدور طلب كتابي من مدير مصلحة الجمارك برفع الدعوى الجنائية. وبتاريخ ١٩٦٠/١١/٣٠ قضت المحكمة بقبول الدفع ببطلان الإجراءات وبإلغاء الحكم المستأنف. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على بطلان عناصر التحقيق القائمة بالدعوى لمباشرتها قبل صدور طلب من مدير مصلحة الجمارك بالسير في إجراءات الدعوى بما يهدر حجية الأدلة المستمدة منها، ولما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي تنص على أنه "لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات في جرائم التهريب إلا بناء على طلب كتابي من مدير مصلحة الجمارك أو من ينييه كتابة في ذلك" وكان مؤدى هذا النص - على ما سبق أن قرره هذه المحكمة - هو عدم جواز تحريك



الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق والحكم قبل صدور الطلب بذلك من الجهة المختصة ، فإذا اتخذت إجراءات من هذا القبيل قبل صدور هذا الطلب وقعت تلك الإجراءات باطلة ، ولا يصححها الطلب اللاحق . وهو بطلان متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ويتمين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . ولما كانت الدعوى الحالية يتوقف رفعها على طلب يصدر من مدير مصلحة الجمارك ، وكانت إجراءات القبض والتفتيش التى اتخذها مأمور الضبط القضائي والتي أسفرت عن ضبط السبائك قد اتخذت قبل صدور هذا الطلب ، فإن هذه الإجراءات تكون قد وقعت باطلة ويمتد هذا البطلان إلى كل ما ترتب عليها ، ومن ثم فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من ذلك يكون سديدا فى القانون . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات أن اعترافا من الطاعن لم يصدر منه بعد صدور الطلب من المدير العام لمصلحة الجمارك بتاريخ ١٠/١/١٩٥٧ برفع الدعوى الجنائية فإن ما تثيره الطاعنة فى هذا الشأن لا محل له .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضحا .



## جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلي خاطر ،  
وعبد السلام البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

( ٩ )

### الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٣٢ القضائية

شيك بدون رصيد . قصد جنائى . حكم "تسبيب معيب" .

العلم بالمديونية ، لا يفيد وحده ثبوت علم المدين بتوقيع الجزع على ماله لدى الغير ، وما ترتب  
على ذلك من توقف البنك عن صرف شيك أصدره . فعود الحكم عن استظهار هذا العلم . قصور في  
استظهار القصد الجنائى في جريمة إعطاء الشيك بدون رصيد يستوجب نقضه .

متى كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في التدليل على توافر القصد الجنائى  
لدى الطاعن في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بقوله " إن علمه بتوقف البنك  
عن الصرف مستمد من ارتباطه مع سلاح التكوين بالجيش بعقود التوريد  
وبالبنك بورود المستخلصات المستحقة له إليه يوميا بانتظام ، وبأنه يحيط  
بظروفه المالية التى ثبت عنها توقيع الجزع تحت يد القوات المسلحة وتوقف  
البنك عن الصرف ، وكان سوء القصد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود  
مقابل وفاء له في تاريخ إصداره " ، فإن الحكم يكون قد قصر في استظهار  
القصد الجنائى وأقام قضاءه على فروض . ذلك أن علم الطاعن بمديونيته لا يفيد  
وحده ثبوت علمه بتوقيع الجزع تحت يد القوات المسلحة وما ترتب عليه من  
توقف البنك عن الصرف ومن ثم فإن الحكم يكون معيبا متعينا نقضه والإحالة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم  
عابدين : أعطى لمحمد أحمد مزروع بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل



للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح عابدين الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٩ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسون جنيتها لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية . فعارض المتهم في هذا الحكم ، وفي أثناء معارضته ادعى محمد أحمد مزروع بحق مدني قبل المتهم وطالب القضاء له بمبلغ واحد وخمسين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت . وبتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع : أولا - برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه بلا مصاريف جنائية . وثانيا - وفي الدعوى المدنية بالزام المتهم بأن يدفع للمدعي بالحق المدني ثلاثين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . استأنف المتهم الحكم الأخير . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ أول يناير سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات . فظعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إنه مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ، ذلك أنه دانه بالرغم مما هو ثابت من وقائع الدعوى من هدم توفر القصد الجنائي لديه وهو يتمثل في علمه - وقت إصدار الشيك - بأنه لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب يفى بقيمته ، ومع أن الطاعن أوضح للحكمة أن مصلحة الضرائب لم تخطره بتوقيع الحجز تحت يد القوات المسلحة في ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٩ ، وأنه حرر الشيك وأصدره قبل ذلك في يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٥٩ ، وإن كان قد أعطاه تاريخا آخر هو ٢٨ مايو سنة ١٩٥٩ ، فإن الحكم المطعون فيه قد اكتفى في التدليل على توافر سوء النية لديه بقوله إنها مفترضة خلافا للواقع .

وحيث إن دفاع الطاعن - على ما أثبتته الحكم المطعون فيه - يقوم على انتفاء القصد الجنائي لديه وأنه لا علم له بالحجز الذي أوقعته مصلحة الضرائب



تحت يد القوات المسلحة وبالتالي فهو لم يكن يعلم بأن حسابه أخفى غير قابل للسحب . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اكتفى في التدليل على توافر القصد الجنائي لديه بقوله ” وعلمه بتوقف البنك عن الصرف مستمد من ارتباطه مع سلاح التموين بالجيش بعقود التوريد وبالبنك بورود المستخلصات المستحقة له إليه يوميا بانتظام ، وبأنه يحيط بظروفه المالية التي نبت عنها توقيع الججز وتوقف البنك عن الصرف ، وكان سوء القصد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره . ولما كان علم الطاعن بمديونيته لا يفيد وحده ثبوت علمه بتوقيع الججز تحت يد القوات المسلحة وما ترتب عليه من توقف البنك عن الصرف ، وكان الحكم قد قصر في استظهار هذا العلم وأقام قضاءه على فروض فإنه يكون معينا متعينا نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن مع إلزام المطعون ضده المصاريف .



## جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي . وبحضور السادة المستشارين : محمود حلي خاطر ،  
وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

( ١٠ )

### الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٢ القضائية

إخفاء أشياء مسروقة . سرقة . تلبس . تفتيش . دفاع . حكم " تسبيب  
موجب "

( أ ) إخفاء الأشياء المسروقة . لا يعتبر اشتراكا في السرقة ولا مساهمة فيها . هما جريمتان مستقلتان .

( ب ) التلبس . حالة تلازم الجريمة ذاتها . ثبوت أن جريمة الإخفاء لم تكن في إحدى حالات  
التلبس . ذلك مما لا يجوز فيه التفتيش بغير إذن ، ولو كانت جريمة السرقة متلبسا بها .  
المادة ٣٠ و ٤٧ إجراءات .

( ج ) دخول المنازل برضا أصحابها وبغير إذن من النيابة . شرط : أن يكون الرضا صريحا ،  
حرا ، حاصل قبل الدخول ، وبعد المصالحمة بطروف التفتيش وعدم وجود مسرع بخول  
من يطلبه سلطة إجراء .

الدفع بأن المتهم أكره بالضرب على الرضا بالتفتيش مما ترك به آثارا أثبتها التقرير الطبي  
واجب المحكمة أن تطالع على التقرير لتحيط به وبالدليل المستمدة من الالتفات منه ورفض هذا  
الدفاع لعدم وجود إصابات ظاهرة بالمتهم . ذلك قصور يستوجب نقض الحكم .

١ - لا يعتبر إخفاء الأشياء المسروقة اشتراكا في السرقة ولا مساهمة فيها ،  
ولمّا اعتبره القانون جريمة قائمة بذاتها منفصلة عن السرقة ، ومن ثم فهما جريمتان  
مستقلتان باركانهما وطبيعتهما .

٢ - حالة التلبس تلازم الجريمة ذاتها ، ولما كان الثابت أن جريمة إخفاء  
الأشياء المسروقة المصنفة إلى الطاعن لم تكن في إحدى حالات التلبس المنصوص



عليها على سبيل الحصر في المادة ۳۰ إجراءات والتي تجيز للمأمور بالضبط القضائي تفتيش منزل المتهم بدون إذن من النيابة في الحالات المنصوص عليها في المادة ۴۷ من هذا القانون ، فإن ما قاله الحكم من قيام حالة التلبس — لأن جريمة السرقة كانت متلبسا بها — لا سند له من القانون .

۳ — حرمة المنازل وما أحاطها به الشارع من رعاية تقضى حين يكون دخولها بعد رضا أصحابها وبغير إذن من النيابة أن يكون هذا الرضاء صريحا حاصلا منهم قبل الدخول وبعد المامهم بظروف التفتيش وبعدم وجود مسوغ يخول من يطلبه سلطة إجرائه ، ومتى كان الطاعن قد قرر أمام المحكمة أنه أحيل إلى الكشف الطبي إثر الاعتداء عليه من الضابط الذي أجرى التفتيش ، وأنه ثبت من هذا الكشف إصابته باشتباه في كسر بالضلوع ، وكان الحكم لم يتضمن ما يفيد أن المحكمة اطلعت على التقرير الطبي المثبت لنتيجة الكشف على الطاعن أو أنها احاطت به وبالدليل المستمد منه لتستظهر الصلة بين ما قد وجد من إصابات بالطاعن وبين الاعتداء الذي قرر وقوعه عليه وبني عليه دفعه بانعدام رضائه بالتفتيش ، وبأن توقيعه على الإقرار أخذ منه بطريق الإكراه ، فإن الحكم يكون قاصرا بما يتعين معه نقضه والإحالة

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ۱۷ من نوفمبر سنة ۱۹۵۷ بدائرة قسم عابدين محافظة القاهرة : أحرز جوهرا مخدرا " حشيشا " في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ۱ و ۲ و ۳/ح و ۳۵ من المرسوم بقانون رقم ۳۵۱ لسنة ۱۹۵۲ والجدول الملحق به . فقررت الغرفة ذلك . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما بدون إذن من النيابة العامة . وبجلسة ۲۵ فبراير سنة ۱۹۶۱ قضت المحكمة عملا بالمواد ۱ و ۲ و ۳۷ و ۴۲ من القانون رقم ۱۸۴ لسنة ۱۹۶۰ والبند ۱۲ الملحق به مع تطبيق المواد ۲/۵ و ۱۷ و ۵۵ و ۵۶ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم " الطاعن " بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وتغريمه خمسمائة جنيه وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة المحكوم بهما عليه لمدة ثلاث سنوات



ز بمصادرة المادة المخدرة المضبوطة وذلك على اعتبار أن الاحراز كان بقصد التعاطي . وقد ردت على الدفع ورفضته . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، ذلك أن الطاعن دفع ببطلان تفتيش منزله على أساس أنه لم يصدر به إذن من النيابة ولم تكن الجريمة المسندة إليه متلبسا بها ، وأن الإقرار المتضمن رضائه بالتفتيش قد أخذ منه بطريق الحيلة ، وأن توقيعه عليه كان وليد اكراه مادي نتيجة الاعتداء عليه بالضرب من الضابط الذي قام بالتفتيش ، ولكن الحكم رفض هذا الدفع قولا منه بأن الجريمة كانت في حالة تلبس وأن رضائه بالتفتيش كان حرا بعد أن اعترف بأنه لا توجد به إصابات ظاهرة تؤيد وقوع اعتداء عليه . وما قرره الحكم من ذلك لا يصح ردا على دفعه لأن المحكمة لم تسمع شهوده الذين يؤيدون وقوع هذا الاعتداء عليه ولم تطلع على التقرير الطبي الذي أثبت أنه مصاب باشتباه كسر في الضلوع مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه يبين واقعة الدعوى في أن من يدعى على عهد الصائم كان قد اتهم بسرقة مصوغات من مسكن مخدومه بدائرة قسم قصر النيل وأنه اعترف بالسرقة وادعى أنه باع خاتما ماميا من المسروقات إلى المتهم الذي يعمل صائغا ويقيم بقسم عابدين . ثم انتقل معاونا مباحث القسم الأول بمصاحبة أحد ضباط مباحث جنوب القاهرة بتفتيش محل الطاعن فلم يعثر فيه على شيء من المسروقات ثم فتش مسكنه بعد أن أخذ عليه اقرارا برضائه بالتفتيش فعثر هو على المخدرات المضبوطة . وقد دفع الطاعن ببطلان التفتيش لحصوله بغير إذن من النيابة ولأن رضائه به كان مشوبا بالاكراه لاعتداء الضابط الذي قام بالتفتيش عليه بالضرب ، ولكن الحكم رفض هذا الدفع قولا بأنه وإن تم التفتيش بغير إذن من النيابة إلا أنه كان برضاء الطاعن الذي قرر أنه لا توجد به إصابات ظاهرة وأنه وقد كانت جريمة السرقة متلبسا بها فإنه يحق لمأور الضبط القضائي أن يفتش جميع من لهم اتصال بها .



وحيث إن القانون لا يعتبر اخفاء الأشياء المسروقة اشتراكا في السرقة ولا مساهمة فيها وإنما يعتبر جريمة قائمة بذاتها منفصلة عن السرقة ومن ثم فهما جريمتان مستقلتان بأركانهما وطبيعتهما . لما كان ذلك ، وكانت حالة التلبس تلازم الجريمة ذاتها ، وكان الثابت في خصوصية هذه الدعوى حسبما تكشفته عنه ظروفها أن جريمة اخفاء الأشياء المسروقة المسندة إلى الطاعن لم تكن في إحدى حالات التلبس المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية والتي تميز لما مور الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم بدون إذن من النيابة في الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٧ من هذا القانون ، فإن ما قاله الحكم من قيام حالة التلبس لاسند له من القانون . لما كان ما تقدم ، وكانت حرمة المنازل وما أحاطها به الشارع من رعاية تقضي حين يكون دخولها بعد رضا أصحابها ويغير إذن من النيابة أن يكون هذا الرضاء صريحا حاصلا منهم قبل الدخول وبعد المامهم بظروف التفتيش وبعدم وجود مسوغ يخول من يطلبه سلطة اجرائية وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من الطعن أن مآقره الطاعن من أنه أحيل إلى الكشف الطبي إثر الاعتداء عليه من الضابط الذي أجرى التفتيش وأنه ثبت من هذا الكشف أنه مصاب باشتباه في كسر بالضلوع له أصل في الأوراق . وكان الحكم لم يتضمن ما يفيد أن المحكمة أطلعت على التقرير الطبي المثبت لنتيجة الكشف على الطاعن أو أنها أحاطت به وبالدليل المستمد منه لتستظهر الصلة بين ما قد وجد من اصابات بالطاعن وبين الاعتداء الذي قرر وقوعه عليه وبني عليه دفعه بانعدام رضائه بالتفتيش وبأن توقيعه على الاقرار أخذ منه بطريق الاكراه . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قاصرا بما يتعين معه نقضه والاحالة دون حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .



## جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار عادل يونس : وبحضور السادة المستشارين : توفيق الخشن ،  
وأديب نصر ، وحسين البركي ، ومختار رضوان .

( ١١ )

الطعن رقم ٢١٦٤ لسنة ٣٢ القضائية

( ١ ) ظروف مشددة . نقض " المصلحة في الطعن " . ضرب افضى إلى  
موت ، عقوبة .

فصر المنازعة في أوجه الطعن على توافر ظرف التردد . تدليل الحكم على توافر  
ظرف سبق الاصرار تدليلاً مائفاً والقضاء بالادانة على هذا الأساس ، بعقوبة  
مما هو مقرر بحرمة الضرب المفضى إلى الموت المحردة من توافر هذين الظرفين .  
ذلك مما لا يجدى الطعن فيه .

( ب ) محاكمة " اجراءاتها " . تحقيق . نقض " ما لا يقبل من الأسباب " .

تعيب التحقيق السابق على المحاكمة ، لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم .  
العبرة في الأحكام هي بالإجراءات وبالنتائج التي تحصل أمام المحكمة . مثال .

( ج ) دعوى مدنية . دفاع .

تختل المحكمة الجنائية من نظر الدعوى المدنية لأنها تستلزم اجراء تحقيق خاص  
من شأنه تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية . ذلك من سلطة المحكمة . الالتفات  
من طلب ضم أوراق متعلقة بالدعوى المدنية التي تختل المحكمة عن نظرها . لا اختلال  
بحق الدفاع . المحكمة غير ملزمة بتحقيق دفاع المتهم إلا إذا كان متعلقاً بالدعوى  
المنظورة أمامها .

١ — لا جدوى للطعن من المنازعة في توافر ظرف التردد في حقه ، ذلك  
وبأن في تدليل الحكم المطعون فيه على سبق الاصرار — تدليلاً مائفاً — وهو مالم  
م ( ٤ ) ج



يعرض له الطاعن في أوجه طعنه — ما يحمل قضاءه بالعقوبة التي أنزلها وهي الأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات بالتطبيق للمادة ٢/٢٣٦ عقوبات . هذا فضلا عن أن هذه العقوبة مقررة بحرمة الضرب المفضى إلى الموت المجردة من توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد وفقا للفقرة الأولى من المادة سالفة الذكر .

٢ — ما يشير الطاعن في خصوص عدم قيام المحقق بإرسال المعصى المضبوطة للتحليل ، مردود بأن ذلك لا يعدو أن يكون تعيينا للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة ، بما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، إذ العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة . ولما كان الطاعن لم يطلب من المحكمة تحايل تلك المعصى فلا وجه له في النعي عليها التفتاتها من هذا الأمر الذي لم يطلبه .

٣ — متى كانت المحكمة قد تخلت — في حدود سلطتها — عن نظر الدعوى المدنية بعد أن رأت أن الفصل فيها يستلزم إجراء تحقيق خاص ينبئ عليه تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية ، وقررت إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة الجزئية المختصة ، فإن طلب ضم عقد الصلح الذي أشار إليه الدفاع بشأن الدعوى المدنية يكون قد أصبح غير ذي موضوع . ولما كان القانون لا يلزم المحكمة بتحقيق دفاع المتهم إلا إذا كان متعلقا بالدعوى المنظورة أمامها ، فإن النعي على الحكم من هذه الناحية بدعوى الإخلال بحقه في الدفاع يكون غير مفيد .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ١٩٦٠/٣/٢ بناحية مروهيت مركز منوف مديرية المنوفية : أولا — ضربوا ليلي عبد العزيز محمود دويدار عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية على الاعتداء على والدها عبد العزيز محمود دويدار وأعد كل منهم لذلك عصا حملها وترصدوا له في الطريق الذي علموا بمروره فيه وما أن ظفروا به حتى رفع أولهم عصاه ليهوى بها عليه فأخطأه وأصابه عصاه المجنى عليها سالفة الذكر والتي كان يحملها بين يديه فأحدث بها الإصابة الموصوفة بتقرير العصفة التشريعية ولم يقصدوا من ذلك قتلا ولكن



الضرب أفضى لموتها . ثانياً - أحدثوا بعبد العزيز محمود دويدار عمدا الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقو لغلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوماً وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقتهم طبقاً للواد ١/٢٣٦ - ٢ ، ١/٢٤٢ - ٢ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . وقد ادعى عبد العزيز محمود دويدار بحق مدنى بمبلغ قرش صاغ واحد على سهيل التمويض المؤقت قبل المتهمين متضامين . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات شبين الكوم دفع الحاضر مع المتهمين بعدم قبول الدعوى المدنية بقوله إن صلحا قد تم بشأنها . وقد قضت المحكمة حضورياً بتاريخ ١٥ من مايو سنة ١٩٦١ عملاً بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول "الطاعن" : أولاً - بمعاقة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات مع إحالة الدعوى المدنية المرفوعة عليه من المدعى المدنى إلى محكمة منوف المدنية الجزئية بلا مصاريف . وثانياً - ببراءة كل من المتهمين الثانى والثالث مما أسند إليهما مع رفض الدعوى المدنية قبلهما . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتى الضرب المفضى إلى الموت وإحداث جروح عمدا مع سبق الإصرار والترصد قد شابه خطأ فى تطبيق القانون وبطلان فى الإجراءات أثر فيه كما انطوى على إخلال بحق الدفاع وقصور فى التسبيب . ذلك بأنه آخذ الطاعن بطرف الترصد مع أن النابت فى أوراق الدعوى أنه غير متوافر فى حقه لأن المنزل المقول بأنه كان يقف أمامه وقت الحادث متربصاً بالمجنى عليه الثانى يقع فى الطريق العام ووجود الطاعن به أمر طبيعى غير مقصود منه ترصد المجنى عليه المذكور - كما أنه عند إجراء التفتيش بمنزل والد هذا الأخير عثر على عصاتين ملوثتين بالدماء ولم تكن الغيابة بإرسالهما إلى المعمل الكيماوى لفحص تلوثات الدماء والتحقق من أنها من دماء المجنى عليهما ، والتفتت المحكمة بدورها عن استجلاء ذلك تحقيقاً لدفاع الطاعن من أنه لم يكن يحمل عصا وبالتالي فإنه لم يعتد بها على المجنى



عليهما وذلك على الرغم من تمسك المدافع عنه بضرورة تحليل هذه الدماء . كما أنه دفع في الجلسة بتفليق التهمة واستند في ذلك إلى تناقض أقوال المجنى عليه الثاني مع أقوال شاهديه ، كما استند إلى أن والده المجنى عليها الأولى لم توجه إتهاماً ما للطاعن ، ولكن الحكم المطعون فيه اطرح هذا الدفاع دون أن يعرض له بالرد . كما طلب من المحكمة ضم محضر الصلح السابق تحريره بين المجنى عليه الثاني وبين الطاعن لما تضمنه من أقوال تفيد براءته ، فقررت المحكمة تأجيل القضية لضم هذا المحضر ولكنها قضت في الدعوى دون أن تنفذ قرارها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة عناصر جرمي الضرب المفض إلى الموت وإحداث الجروح عمداً مع سبق الإصرار والترصد اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد أن استعرض علاقة المديونية بين الطاعن وباقي المتهمين معه في الدعوى وبين والد المجنى عليه الثاني ومطالبة هذا الأخير إياهم بالتسديد ومما ظلمهم في ذلك وتشاحنهما لهذا السبب قبل الحادث بثلاثة أيام واضطرار الطاعن وفريقه إلى اقتراض مبلغ الدين وتسديده للدائن مكرهين ، خلص إلى قوله :

”وحيث إن المتهم الأول ”الطاعن“ وقد ساءه مطالبة المجنى عليه بدينه وقيامه بسداد هذا الدين كرها فقد بيت النية على الاعتداء عليه وأعد للأمر هدته وحمل عصاه وترصد له في الطريق الذي أيقن أنه سيمر منه وما أن ظفر به حتى هوى بعصاه على رأسه وجسده وقد أخطأته إحدى هذه الضربات وأصابته ليل ولم يكن ذلك نتيجة إستفزاز سابق مما يدل على توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد“ . وما أورده الحكم فيما تقدم يتوافر به ظرفا سبق الإصرار والترصد كما هما معرفان به في القانون وله مأخذه من أقوال المجنى عليه الثاني بجملة المحاكمة . لما كان ذلك ، وكان لاجدوى للطاعن من المنازعة في توافر ظرف الترصد في حقه ذلك بأن في تدليل الحكم على سبق الإصرار تدليلاً سائغاً — وهو ما لم يعرض له الطاعن في أوجه طعنه — ما يحمل قضاءه بالمقوبة التي أنزلها عليه وهي الأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات بالتطبيق للسادة ٢/٢٣٦ من قانون



العقوبات - هذا فضلا عن أن هذه العقوبة مقررة لجريمة الضرب المفوض إلى الموت المجردة من توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد وفقا للفقرة الأولى من المادة سالفة الذكر - لما كان ذلك ، وكان ما يشير الطاعن في خصوص عدم إرسال العصى التي ضبطت بمنزل والد المجنى عليه للثاني للتحليل ، مردودا بأنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قال إنه " عمل محضر تحريات وجاء به أنه عثر بمنزل محمود دويدار والد المجنى عليه الثاني على عصاتين عليهما دم آدمي ومع ذلك لا يرسلان للتحليل وخصوصا وأن المجنى عليه تقي ملكيته لهما " وما ينمى من ذلك على تصرف المحقق لا يعدو أن يكون تعيبا للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة بما لا يصح أن تكون سببا للطعن على الحكم ، إذ العبرة في الأحكام هي إجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة ، ولما كان الطاعن لم يطلب من المحكمة تحليل تلك العصى فلا وجه له في النعي عليها التفاتها عن هذا الأمر الذي لم يطلبه . لما كان ذلك ، وكان الدفع بتلفيق التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستأهل من المحكمة ردا خاصا وفي قضاء المحكمة بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت السائغة التي أوردها ما يتضمن الرد على هذا الدفع . وكان ما يشير الطاعن في شأن التفات المحكمة عن ضم محضر الصلح مردودا بأنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن عرض لمحضر الصلح في صدد أثره على الدعوى المدنية دون الدعوى الجنائية وقد رد الحكم على هذا الطلب في قوله " وحيث إنه بالنسبة للدعوى المدنية المرفوعة من عبد العزيز محمود دويدار فقد دفع الحاضر مع المتهم بعدم قبولها بمقولة إن ثمة صلحا قد تم بينه وبين المدعى بالحق المدني تحرر عنه محضر خاص بمركز منوف - غير أن المدعى بالحق المدني أنكر قيام هذا الصلح مما ترى معه أن الفصل في هذه الدعوى يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية الأمر الذي ترى معه المحكمة منعا من تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية إحالة الدعوى المدنية المرفوعة من المدعى المدني إلى محكمة منوف الجزئية بلامصاوبف



عملا بنص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية للفصل فيها " لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد تخلت في حدود صلاحيتها — عن نظر الدعوى المدنية ، فإن طلب ضم محضر الصلح بالصورة التي أبداهها المدافع عن الطاعن أصبح غير ذي موضوع . ولما كان القانون لا يلزم المحكمة بتحقيق دفاع لاتهم إلا إذا كان متعلقا بالدعوى المنظورة أمامها ، فإن النعي على الحكم من هذه الناحية بدعوى الإخلال بحقه في الدفاع يكون غير مديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين السركي ، ومجد صبرى .

( ١٢ )

الطعن رقم ٢١٦٧ لسنة ٣٢ القضائية

(أ) استيقاف . مأمورو الضبط القضائي . تفتيش . اثبات .  
” بوجه عام “ .

الاستيقاف . ما يبرره : أن يضع المتهم نفسه طواعية واختياراً موضع شبهة أو ريبة ظاهرة ، بما يستلزم تدخل رجال السلطة للكشف عن حقيقة أمره .

اقتياد المتهم بعد استيقافه — على النحو المتقدم — إلى وكيل النيابة الذي تولى بنفسه تفتيشه . ضبط مخدر معه أثناء التفتيش . صحة تلك الاجراءات . متى أقرتها محكمة الموضوع . استناد الحكم إلى الدليل المستمد من هذه الاجراءات ، صحيح في القانون .

(ب) محكمة الموضوع . حكم . ” تسييبه . ما لا يعيبه “ .

لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها بما تطعن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى . لما أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن تروى الحوادث بصورة الصحيحة من جماع تلك الأدلة ولو كان ذلك بطريق الاستنتاج . شرط ذلك : أن يكون ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء للعقل والمنطق .

١ — متى كانت الواقعة — كما استخلصها الحكم من العناصر السائفة التي أوردها — تتوافر بها مبررات الاستيقاف الذي يتحقق بوضع المتهم نفسه طواعية واختياراً موضع شبهة أو ريبة ظاهرة بما يستلزم تدخل رجال السلطة للكشف عن حقيقة أمره ، وكان التعرض المسمى الذي قام به الضابط له ما يبرره بعد أن ثارت شبهته في الطاعن وزميله نتيجة الموقف الذي سلكاه ،



وازدادت شجته حين أنهى إليه أحد المخبرين المرافقين له أن الطاعن وزميله من تجار المواد المخدرة ، وكان ما أعقب ذلك من إجراءات تولاهما وكيل النيابة — المخول قانونا سلطة التحقيق — بعد أن وجد فيما أدلى به رجال الشرطة عن الواقعة الدلائل الكافية على اتهام المتهمين بجناية احراز مخدر فأجرى القبض عليهما وتفتيشهما ووجد معهما المخدر ، قد تمت صحيحة وأقرته محكمة الموضوع على ذلك ، فإن استناد الحكم إلى الدليل المستمد من هذه الإجراءات يكون سائما ولا مطعن عليه .

٢ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطعن إلى به من أدلة وعناصر في الدعوى ولها أن تتبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث بصورته الصحيحة من جماع تلك الأدلة ولو كان ذلك بطريق الاستنتاج متى كان ما حصله من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يخطئ في تقديره حينما نعت مظهر المتهمين بالارتباك الشديد — وإن لم يرد وصف الشدة على لسان الشهود — فإنه لا يصح مصادرة المحكمة فيما اطمأنت إليه من أدلة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١٩٦٠/١١/٢٨ بدائرة مركز فاقوس شرقية : أحرضا جواهر مخدرة "حشيشا وأفيونا" بقصد الاتجار فيها في غير الأحوال المهرج بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم قانونا بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٤ — ج و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وببندى ١ و ١٢ من الجدول المرفق . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات الزقازيق دفع الحاضر مع المتهمين ببطلان القبض وما تلاه من إجراءات . ثم قضت المحكمة حضوريا بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٦١ عملا بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٤ — ج و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين رقمي ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق بالنسبة إلى المتهم الأول والمواد ١ و ٢ و ١/٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول



رقم ١ المرفق بالنسبة إلى المتهم الثاني : أولا — بمعاينة المتهم الأول "الطاعن" بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه وبمعاينة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة مع المتهمين . فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى وجهى الطعن الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت في الأوراق ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه حين قضى برفض الدفع ببطلان القبض على الطاعن وتفتيشه بمعرفة رجل الضبط القضائي لحصوله في غير الأحوال التي يبيحه فيها القانون قد أسس قضاءه على ما شهد به ضابط المباحث من أن المتهمين " وأحدهما الطاعن " وفقا ووضعا أيديهما على صدرها بمجرد أن شاهدها يصعد السيارة العامة التي كانا بها — مع أن هذا التصوير لا يسقط الحماية التي يفرضها القانون . وقد أدرك الضابط ذلك ولم يهتم بالقبض على المتهمين إلا بعد أن أخبره أحد المخبرين المرافقين له بأنهما من تجار المخدرات ، بخفاء القبض عليهما لمجرد إتهام المخبر لهما مما دما الضابط أنه يضيف إلى أقواله بجلسة المحاكمة — على خلاف الحقيقة — أنه لاحظ ارتباك المتهمين . كما أن الحكم إذ عول في قضائه هذا على ما ذكره في تحصيل الواقعة من أن المتهمين بدت عليهما علامات الارتباك الشديد ، وهو ما لم يشهد به أحد من الشهود ، بل إن أقوال شاهدين بجلسة المحاكمة تنفيه ، وإذ عول الحكم على ذلك ، فلإن استدلاله يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله " إنها تخلص في أن الملازم أول عطيه محمود أحمد ضابط مباحث مركز فاقوس والمخبرين إبراهيم الغنام وعبد البديع عبد البديع عبد العظيم كانوا في مأمورية سرية انتهت في منتصف الساعة السادسة مساء فوقفوا عند بلدة الديدامون ينتظرون مرور إحدى السيارات العامة لركوبها إلى فاقوس بخفاء سيارة متجهة إلى



فاقوس فر كبوا فيها . وعندما صعدوا إليها بدا الارتباك على المتهمين وهما واقفين فأرأب ذلك الضابط فأخبره المخبر ابراهيم الغنام بعلمه أنهما من تجار المخدرات ووجدتهما الضابط يضحان أيديهما على جيوبهما من الخارج فزاد ذلك في ريبته وأمر المخبرين بالتحفظ عليهما واقتيادهما إلى المركز ثم أبقاهما تحت التحفظ وأخطر النيابة بقاء وكيل النيابة وقتشهما فعثر على المخدرات مع كل منهما . وتبين من التحليل أن ما وجد مع كل من المتهمين هو حشيش وأفيون" ثم أورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق المتهمين "وأحدهما الطاعن" أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليهما - وعرض الحكم إلى الدفع ببطلان القبض والتفتيش في قوله "ومن حيث إن الدفاع عن المتهمين دفع ببطلان القبض وما تلاه من إجراءات على أساس أن المتهمين لم يكونا في حالة من الحالات التي يجيز فيها القانون لرجل الضبط القضائي القبض عليهما . وهذا الدفع مردود بما قرره الضابط والمخبران من أن المتهمين عرفا إياهم وبدت عليهما علامات الارتباك الشديد وهما واقفين ووضع كل منهما يده على صدره أوجيبه وكان المتهم الأول ( الطاعن ) مجاورا لنافذة السيارة فهذه الحركات التي أتاها المتهمان إنما جعلتهما في وضع محوط بالشبهات والريب وقد وضع المتهمان نفسيهما فيه طواحية واختيارا بمجرد رؤيتهما لرجال المباحث . وقد عزز هذه الشبهات والريب علم أحد المخبرين اللذين كانا يرافقان ضابط المباحث بأنهما من تجار المخدرات - كل ذلك يعطى لضابط المباحث حق استيقاف هذين المتهمين ليعرف حقيقة أمرهما واقتيادهما إلى المركز تحت التحفظ ليقدهما إلى مأمور الضبط القضائي الذي خوله القانون سلطة التفتيش وهو وكيل النيابة . فهذا الذي فعله ضابط المباحث لم يكن قبضا وإنما هو استيقاف من حقه أن يأتيه قبل المتهمين اللذين وضعا نفسيهما في موضع الشبهات والريب ويكون الدفع المبدى من المتهمين ببطلان القبض في غير محله ويتبعين رفضه - وحيث إنه متى صح الاستيقاف فإنه يصح ما تلاه من تفتيش وكيل النيابة وما أسفر عنه هذا التفتيش من ضبط المخدرات مع المتهمين ويعتبر الدليل المستمد من هذا التفتيش صحيحا وتأخذ به المحكمة \* . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة - كما استخلصها الحكم من العناصر السائغة التي أوردها - تتوافر بها مبررات الاستيقاف الذي يتحقق بوضع المتهم نفسه طواعية واختيارا موضع شبهة أوربية ظاهرة



بما يستلزم تدخل رجال السلطة للكشف عن حقيقة أمره ، وكان هذا التعرض  
المسأى الذى قام به الضابط له ما يبرره بعد أن ثارت شبهته فى الطاعن وزميله  
المتهم الآخر فى الدعوى نتيجة ذلك الموقف الذى سلكاه وازدادت شبهته حين  
أنهى إليه أحد المخبرين المرافقين له أن الطاعن وزميله من تجار المواد المخدرة ،  
وكان ما أعقب ذلك من إجراءات تولاهما مأمور الضبط القضائي ” وكيل  
النيابة “ - المخول قانونا - سلطة التحقيق - بعد أن وجد فيما أدلى به رجال  
الشرطة عن الواقعة الدلائل الكافية على اتهام المتهمين بجناية إحراز مخدر فأجرى  
القبض عليهما وتفتيشهما ووجد معهما المخدر ، قد تمت صحيحة وأقرته محكمة  
الموضوع على ذلك فيكون استناد الحكم إلى الدليل المستمد من هذه الإجراءات  
سليما ولا مطعن عليه - أما ما يشير الطاعن من حالة الخطأ فى الاستدلال فردود  
بما يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة من أن الضابط شهد برؤيته للمتهمين  
فى حالة ارتباك إثر مشاهدتهما له والمخبرين يصعدون إلى السيارة وأن أحدهما  
حاول الهرب حين رأى الضابط متجها ناحية الدرجة الأولى . وقد شهد المخبر  
إبراهيم عبد الله الغنام أيضا برؤيته المتهمين مرتبكين وبخبطتهما ووضع أيديهما  
على جنيهما إثر مشاهدتهما إياهم كما شهد المخبر عبد البديع عبد العظيم زغلول  
بأن المتهمين وضعا أيديهما على جنبهما بمجرد رؤيتهم ، ومن ثم يكون ما استخلصه  
الحكم من ظهور علامات الارتباك على المتهمين على إثر مشاهدتهما الضابط له  
مأخذه من الأوراق . ولا يقدح فى هذا أن يكون الحكم قد نعت مظهر  
المتهمين بالارتباك الشديد - وإن لم يرد وصف الشدة على لسان الشهود -  
ذلك بأنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من  
أدلة وعناصر فى الدعوى ولها أن تدبى الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث  
لصورته الصحيحة من جماع تلك الأدلة ولو كان ذلك بطريق الاستنتاج متى كان  
ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقل والمنطقى - وهو  
ما لم يخطئ الحكم فى تقديره - ومن ثم لا يصح مصادرتها فيما اطمأنت  
إليه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه  
موضوحا .



## جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلي خاطر ،  
وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

( ١٣ )

### الطعن رقم ٢١٦٩ لسنة ٣٢ القضائية

( ١ ) هنك عرض :

الركن المادى فى جريمة هنك العرض . ما يحققه : وقوع أى فعل مغل بالحياة  
العرضى للجنى عليه ، ويستطيل إلى جسمه فيصيب هورة من هوراته ويخدش عاطفة  
الحياة عنده . ترك أثر بجمم الجنى عليه . لا يلزم . إمكان وقوعه من هين . مثال .

( ب ) فعل فاضح علنى . ارتباط . عقوبة . تقضى " المصلحة فى الطعن .  
ما لا يقبل من الأسباب " :

للفعل المنافى للآداب العامة . وقوعه فى مكان عام بطبيعته واحتمال مشاهدة ما يقع  
فيه . ذلك يحقق ركن العلانية فى جريمة الفعل الفاضح .

تطبيق المادة ٣٢ مقربات للارتباط ، والقضاء بعقوبة الجريمة الأشد وهى  
هنك العرض . لا مصلحة للطاعن فى التمسك بعدم توافر ركن العلانية فى تهمة الفعل  
الفاضح .

( ج ) محاكمة " إجراءاتها " :

تلارة أقوال الشهود الغائبين الذين تنازل عنهم أو الدفاع عنه — صراحة أو  
ضمنًا — عن سماعتهم . هى من الاجازات . متى تجب ؟ إذا طلبها أيهما .  
المادة ٢٧٩ معدلة لإجراءات .



(د) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" تقض . "ما لا يقبل من الأسباب" :

وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها للشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع . لا تريب عليها إذا هي أخذت بقول الشاهد دون قول آخر له . أخذها بشهادة شاهد يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي صافها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

١ - الركن المادى في جريمة هنك العرض يتحقق بوقوع أى فعل مغل بالحياء العرضى للمجنى عليه ، ويستطيل إلى جسمه فيصيب عورة من عوراته ويחדش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية . ولا يشترط لتوافره قانونا أن يترك الفعل أثرا بجسم المجنى عليه أو أن تتم المبااهرة الجنسية ، فهو إذن يمكن أن يقع من عنين بفرض ثبوت عنته . فإذا كان الحكم قد أثبت أن الطاعن وضع يده على إلية المجنى عليه واحتضنه ووضع قبله في يده ، وكانت هذه الملامسة فيها من الفحش والחדش بالحياء العرضى ما يكفى لتوافر الركن المادى للجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لذلك وجاء استخلاصه للواقعة وردده على دفاع الطاعن سائغا ، فإن ذلك مما تتوافر به أركان جريمة هنك العرض كما هي معرفة به في القانون .

٢ - متى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أن الأفعال المنافية للاداب العامة التي أتاها على جسم المجنى عليه قد صدرت منه في الترام وفي الطريق وفي إحدى المنتزهات ، وهى أماكن عامة بطبيعتها ويحتمل مشاهدة ما يقع فيها ، فإن ذلك يتحقق به ركن العلانية . على أنه لا مصلحة للطاعن من التمسك بعدم توافر ركن العلانية في تهمة الفعل الفاضح المسندة إليه ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهى المقررة لجريمة هنك العرض التي أثبتها في حقه ، ومن ثم فإن النعى على الحكم من هذه الناحية يكون في غير محله .

٣ - تجيز المادة ٢٨٩ معدلة من قانون الإجراءات الجنائية للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة التي أبدت في التحقيق الابتدائى أو في محضر جمع



الاستدلالات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ومثل هذا التنازل يصحح أن يكون ضمنيا كما يكون صريحا . ولما كان الطاعن لم يتمسك أمام درجتي التقاضى بسماع شهود الإثبات ، فإن هذا يعتبر بمثابة تنازل عن سماعهم . وليس يعيب الإجراءات أن المحكمة لم تتل أقوال الشهود الغائبين لأن تلاوة أقوالهم هي من الاجازات فلا تكون واجبة إلا إذا طلبها المتهم أو الدفاع عنه .

٤ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ولا تثريب عليها إذا هي أخذت بقول للشاهد في مرحلة من مراحل التحقيق دون قول آخر له قاله في مرحلة أخرى ، وهي متى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي صافها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها ، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

## الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن بأنه في ٥ أكتوبر سنة ١٩٦٠ بدائرة قسم الساحل : أولا - هناك عرض أرميا هشم منقر يومين بغير قوة ولا تهديد وكان ذلك بأن تمسك إلبته بيده وأمسكه قضيبه . ثانيا - فعل علانية فعلا مخلا بالحياة على الوجه المبين بالمحضر . وطلبت عقابه بالمسنتين ١/٢٦٩ و٢٧٨ من قانون العقوبات . ومحكمة الساحل الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٠ عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ بلا مصاريف جنائية . امتأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضور يا بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف ، وأصرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .



## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو القصور في التفسير والخطأ في القانون . فقد تمسك الدفاع عن الطاعن باستعالة حصول واقعة هناك عرض المجنى عليه تأسيسا على أن التقرير الطبي الشرعي أثبت عجز الطاعن . كما دفع بانتفاء ركن العلانية في جريمة الفعل الفاضح لأن شاهد الإثبات إنما تابع الطاعن باختياره ومن رغبته في مشاهدة الفعل فيكون وقوعه أمامه لا يوفر تلك العلانية التي يشترط لتحقيقها أن تكون مشاهدة الفعل قد حصلت عرضا وبطريق المصادفة . أثار الدفاع ذلك ولكن الحكم لم يعرض له بالرد مما يعيبه .

وحيث إن الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمتين اللتين دانه بهما ، وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الطاعن عن عجزه الجنسي وانتفاء ركن العلانية في صورة الدعوى ورد عليه بقوله " إن ما ذهب إليه المتهم من أنه لا يقوى على الانتصاب لوجود ضعف بأعضائه التناسلية يجعله لا يقوى على إثبات العملية الجنسية غير سديد ذلك أنه يكفي المساس بجزء من جسم الإنسان مما يعد عورة ولو لم يحصل إيلاج أو احتكاك يترتب عليه أي أثر . ولما تقدم تكون جريمة هناك العرض قد استوفت أركانها القانونية " . وقال " وحيث إنه من التهمة الثانية ... فإن جميع وقائع الدعوى قد تمت في أماكن عامة بطبيعتها إذ وقعت بالترام وفي الشارع وفي المنزه كما قروا الشهود ... ومن ثم تكون هذه الجريمة بدورها متوافرة في حق المتهم " وهذا الذي رد به الحكم صحيح في القانون ذلك أن الركن المادي في جريمة هناك العرض يتحقق بوقوع أي فعل مخجل بالحياة للعرضي للمجنى عليه ، ويستطيل إلى جسمه فيصيب عورة من موارده ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الفاحشة ولا يشترط لتوافره قانونا أن يترك الفعل أثرا بجسم المجنى عليه أو أن تتم المباشرة الجنسية فهو إذن يمكن أن يقع من منين بغرض ثبوت حقه وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن وضع يده على إلية المجنى عليه واحتضنه ووضع قبله في يده وكانت هذه الملامسة فيها من الفحش والخدش



بالحياء العرضي ما يكفي لتوافر الركن المسمى للجريمة . وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لذلك وجاء استخلاصه للواقعة وردده على دفاع الطاعن على ما سلف بيانه مائفا تتوافر به أركان جريمة هتك العرض كما هي معرفة به في القانون . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أن الأفعال المنافية للآداب العامة التي أتاها على جسم المحبى عليه قد صدرت منه في الترام وفي الطريق وفي أحد المنتزهات وهي أما كن عامة بطبيعتها ويحتمل مشاهدة ما يقع فيها فإن ذلك يتحقق به ركن العلانية . على أنه لا مصلحة للطاعن من التمسك بعدم توافر ركن العلانية في تهمة الفعل الفاضح المسندة إليه ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهي المقررة لجريمة هتك العرض التي أثبتها في حقه ومن ثم فإن هذا الوجه من الطعن يكون في غير محله .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو الإخلال بحق الدفاع فقد تمسك الطاعن أمام محكمة ثاني درجة بسماع شهود الإثبات فأجلت الدعوى لإعلانهم ثم عادت فالتفتت عن سماعهم ولم تبين حلة ذلك في حكمها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الابتدائية أن الطاعن لم يطلب من المحكمة استدعاء أحد من شهود الإثبات . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٨٩ معدلة من قانون الإجراءات الجنائية تجيز للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة التي أبدت في التحقيق الابتدائي أو في محضر جمع الاستدلالات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ومثل هذا التنازل يصح أن يكون ضمنا كما يكون صريحا . ولما كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة أول درجة بسماع شهود الإثبات ، فإن هذا يعتبر بمثابة تنازل عنه عن سماعهم . وليس يعيب الإجراءات أن المحكمة لم تتل أقوال الشهود الغائبين لأن تلاوة أقوالهم هي من الأجازات فلا تكون واجبة إلا إذا طلبها المتهم أو الدفاع عنه . لما كان ما تقدم ، وكانت محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجوز من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه وهي لم تر من جانبها حاجة إلى سماع شهود الإثبات والطاعن لم يصر أمامها على طلب سماعهم كما تنازل ضمنا عن حقه في ذلك أمام محكمة أول درجة . ومن ثم فإن هذا الوجه من الطعن يكون على غير أساس .



وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو القصور في التسييب والفساد في الاستدلال فقد أخذ الحكم بشهادة المجنى عليه على الرغم من أن أقواله بحضر جميع استدلالات الشرطة خالفت ما أدلى به بتحقيقات النيابة . وقد أثار الدفاع ذلك ولكن الحكم أغفل مناقشته . ولما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ولا تثريب عليها إذا هي أخذت بقول للشاهد في مرحلة من مراحل التحقيق دون قول آخر له قاله في مرحلة أخرى وهي متى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعاها للطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الوجه لا يكون له محل . لما كان كل ذلك ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



## جاسة ٤ من فبراير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى هلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
 محمود حلى خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار مصطفى رضوان ، ومحمد صبرى .

( ١٤ )

الطعن رقم ٢١٨٦ لسنة ٣٢ قضائية

استئناف . معارضة . بطلان .

استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بنظر الدعوى بالحكم الصادر فى موضوع المعارضة برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . انتهاء المحكمة الاستئنافية الى وقوع بطلان فى الاجراءات اوفى الحكم . عليها أن تصحح البطلان وتحكم فى الدعوى . قضاؤها باعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل فى معارضة المتهم . مخالفة لقانون . يجب هذا الخطأ للمحكمة الاستئنافية من الحكم فى موضوع الدعوى . وجوب نقض الحكم مع الإحالة .

متى كانت محكمة أول درجة قد سبق لها الفصل فى الدعوى واستنقذت ولايتها بنظرها - بالحكم الصادر فى موضوع المعارضة برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه - وكانت المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه " اذا حكمت محكمة أول درجة فى الموضوع ، ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلانا فى الاجراءات اوفى الحكم ، تصحح البطلان وتحكم فى الدعوى " . لما كان ذلك ، فإن المحكمة الاستئنافية - إذ فضت باعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل فى معارضة المتهم بالرغم من سابقة فصلها فى موضوعها - تكون قد خالفت القانون ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة الاستئنافية من الحكم فى موضوع الدعوى ، فلانه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ١٣/٨/١٩٥٦ بدائرة قسم الموسيقى أعطى بسوء نية لسيد محمد المناديل شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل



للسحب . وطلبت عقابه بالمسادين ١/٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات .  
ومحكمة الموسيقى الجزئية قضت في الدعوى غيابيا بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦  
عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف  
التنفيذ . فعارض - وقضى في معارضة بتاريخ ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٩  
بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه فاستأنف  
المتهم هذا الحكم في ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٠ ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية -  
قضت غيابيا بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٦٠ بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه  
بعد الميعاد . فعارض . وقضى في معارضته بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦٠ بقبول  
المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه والمستأنف : وبإعادة  
الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل في معارضة المتهم بجلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٠ .  
وبتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٦١ نظرت محكمة الموسيقى الجزئية المعارضة .  
ثم قضت فيها بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .  
فاستأنف المتهم هذا الحكم في ٢٧ مارس سنة ١٩٦١ ومحكمة القاهرة الابتدائية -  
بهيئة استئنافية - قضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٦١ بقبول  
الاستئناف شكلا وببطلان الحكم المستأنف وفي موضوع الدعوى بعدم جواز  
نظر محكمة أول درجة لها لاستنفاد ولايتها في نظرها . فطعنت النيابة العامة  
في الحكم الصادر بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦٠ بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك  
أنه قضى بإعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل في معارضة المتهم على الرغم  
من أن المحكمة الجزئية قد استنفدت ولايتها بنظر الدعوى بالحكم الصادر  
في موضوع المعارضة برفضها ، وكان يتعين على المحكمة الاستئنافية عملا بالمادة  
٤١٩ من قانون الاجراءات أن تحكم في الدعوى بدلا من الاعادة .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن النيابة العامة اتهمت المطعون ضده  
بأنه أعطى بسوء نية لسيد محمد المنادى شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب .  
ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بحبس المتهم شهرا مع الشغل . فعارض وقضى



في المعارضة بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة ثاني درجة قضت غيابيا بعدم قبول استئنافه شكلا لرفعه بعد الميعاد . فعارض . وقضى في معارضته في الحكم الاستئنافي — المطعون فيه — بقبولها شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكمين المعارض فيه والمستأنف وبإعادة الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل في معارضة المتهم — واستند الحكم في قضائه الى بطلان الحكم الصادر في المعارضة على أن المتهم كان مقيد الحرية في تاريخ الجلسة التي صدر فيها حكم محكمة أول درجة في المعارضة بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه — لما كان ذلك ، وكانت محكمة أول درجة قد سبق لها الفصل في الدعوى واستنفدت ولايتها بنظرها بالحكم الصادر في موضوع المعارضة برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه — وكانت المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلانا في الاجراءات أو في الحكم تصحح البطلان وتحكم في الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن المحكمة الاستئنافية — اذ قضت بإعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل في معارضة المتهم بالرغم من سابقة فصلها في موضوعها — تكون قد خالفت القانون ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة الاستئنافية عن الحكم في موضوع الدعوى ، فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .



## جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،  
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين السركي .

( ١٥ )

الطعن رقم ٢١٨٧ لسنة ٣٢ القضائية

بلاغ كاذب . قصد جنائي . أمر الحفظ الصادر من النيابة . "حجته" .  
حكم . "تسليمه" . تسليم غير معيب .

( أ ) إيراد الحكم ما يدل على كذب واقعة السرقة التي ضمنها الطاعن بلاغه ضد المجني عليها ،  
وأنه حين أقدم على التبليغ كان على يقين من ذلك ، وأنه لم يقصد من تقديم البلاغ  
سوى الصوء والاضرار بالمجني عليها توصلها إلى إدانتها . تدليل صانع على كذب البلاغ ،  
وعلى توافر القصد الجنائي . النعي على الحكم بالقصور . غير سديد .

( ب ) إشارة الحكم الابتدائي إلى المادة ٣٠ عقوبات . عدم اقتصار هذه المادة على بيان أركان  
جريمة البلاغ الكاذب ونصها على وجوب العقاب عليها . القضاء بالعقوبة المقررة في القانون  
لهذه الجريمة . إحالة الحكم المطعون فيه على الحكم الابتدائي وأخذه بأسبابه تشمل  
مادة العقاب . لا شيء يعيب الحكم من هذه الناحية . لا محل للنعي على الحكمين بإغفالها  
إيراد النص الذي عوقب المتهم من أجله .

( ج ) أمر الحفظ الصادر من النيابة لعدم معرفة الفاعل لا يقيد المحكمة عند نظرها دعوى البلاغ  
الكاذب . عليها أن تفصل في هذه الدعوى بحسب ما ينتهي إليها تحقيقها . حجة ذلك  
الأمر ، وثمة في شأن العودة إلى التحقيق .

١ - متى كان ما أورده الحكم المطعون فيه يدل على كذب واقعة السرقة  
التي ضمنها الطاعن بلاغه ضد المجني عليها ، وأنه حين أقدم على التبليغ كان على يقين  
من ذلك ، وأنه لم يقصد من تقديم البلاغ سوى الصوء والاضرار بالمجني عليها  
توصلها إلى إدانتها ، وهو تدليل سائق على كذب البلاغ وعلى توافر القصد الجنائي  
كما هو معروف به قانونا ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بالقصور غير سديد .



٢ - متى كان الحكم الابتدائي قد أشار إلى المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات، وكانت هذه المادة لم تقتصر على بيان أركان جريمة البلاغ الكاذب وإنما نصت أيضا على وجوب العقاب عليها، ولما كانت العقوبة المقررة بها هي المقررة في القانون لهذه الجريمة، وكانت إحالة الحكم المطعون فيه على الحكم الابتدائي وأخذه بأسبابه تشمل فيما تشمله مادة العقاب فإنه لا شيء يعيب الحكم من هذه الناحية ولا محل للنعي على الحكمين بإغفالها إيراد النص الذي عوقب المتهم بموجبه.

٣ - المحكمة حين تنظر دعوى البلاغ الكاذب أن لا تتقيد بأمر الحفظ الصادر من النيابة لعدم معرفة الفاعل بل عليها أن تفصل في الدعوى المطروحة أمامها بحسب ما ينتهي إليها تحقيقها، ذلك أن حجية هذا الأمر مؤقتة في شأن العودة إلى التحقيق، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن حول حجية هذا الأمر وتقيد المحكمة به في بحث كذب البلاغ ونية الأضرار - لا يكون له محل.

## الوقائع

أقامت المدعية بالحق المدني هذه الدعوى مباشرة ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٠ بدائرة قسم السيدة : أبلغ كذبا مع سوء القصد ضد المدعية بالهلاغ موضوع تحقيقات اللجنة رقم ٢٦٥٤ سنة ١٩٦٠ السيدة - وطلبت عقابه بالمادة ٣٠٥ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع لها قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت. ومحكمة السيدة الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٦١ عملا بمادة الاتهام : أولا - بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة عمرة جنينيات لإيقاف التنفيذ. وثانيا - إلزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدني مبالغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية المناسبة - استأنف المتهم هذا الحكم. ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٦١ عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ٥٥ من قانون العقوبات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع رفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم مع إلزام المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .



## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة البلاغ الكاذب مع سوء القصد قد شابه البطلان والقصور كما أخطأ في القانون ذلك أن الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه خلا من تاريخ إصداره ولم ينشئ الحكم الأخير أسبابا تقوم قضاء الادانة ، كما أغفل كل من الحكيم إيراد النص الذي عاقب الطاعن بموجبه ، ولا يعصهما من ذلك أن أشار الحكم المستأنف إلى المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات لعدم ورود عقوبة معينة بها — هذا إلى قصور الحكم في بيان القصد الجنائي ، وما استند إليه الحكم في ذلك من أن للطاعن قد سلك سبيل الطعن في القرار الصادر بأن لاوجه لإقامة الدعوى لا يؤدي إلى ثبوت هذا القصد لديه فضلا عما لهذا القرار من حجية تقيد المحكمة في بحث كذب البلاغ ونية الإضرار مادام مؤسسا على اشتباغ التهمة وعدم إمكان تحديد الفاعل .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه يحمل تاريخ إصداره فيكون ما ينمى الطاعن في هذا الشأن لا يسانده الواقع — لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي قد أشار إلى المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات وكانت هذه المادة لم تقتصر على بيان أركان جريمة البلاغ الكاذب وإنما نصت أيضا على وجوب العقاب عليها وكانت العقوبة المفوض بها هي المقررة في القانون لهذه الجريمة وكانت إحالة الحكم المطعون فيه على الحكم الابتدائي وأخذه بأسبابه تشمل فيما تشمله مادة العقاب فانه لا شيء يعيب الحكم من هذه الناحية — لما كان ما تقدم ، وكان حكم محكمة أول درجة بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة البلاغ الكاذب التي دان الطاعن بها خاص إلى ثبوت التهمة في حقه في قوله ”وقد استبان للمحكمة من مطالعة التحقيقات موضوع هذه الجنحة أن المتهم قد أبلغ هذه المدعية بالحق المدني بسرقتها مبلغ ١٥٠ جنيا ولقد أجريت التحقيقات في هذا البلاغ سواء بالبوليس أو النيابة وتناقض المتهم في أقواله في جميع مراحل التحقيق إذ بينما نجده يبلغ بوليس السيدة أنه مرق منه ١٥٠ جنيا وبعض الملابس الخاصة به ، يعود ويقرر منذ سؤاله تفصيلا أنه



لم يسرق منه ملابس وأنه من الجائز أن يكون ذكر الملابس ببلاغه جاء خطأ منه كما علل عدم إبلاغه عن السرقة وقت اكتشافها بأنه كان يفكر في صلاح زوجته يوم السرقة ولكنه أبلغ في اليوم التالي لوقوع الحادث بعد أن عدل عن الصلح وحين أهدى سؤاله بالنيابة علل عدم إبلاغه بالجريمة يوم اكتشافها بأنه توجه إلى القسم في ذات يوم اكتشاف السرقة ولكن القسم طلب منه الحضور في اليوم التالي — وليس أدل على هذا التناقض المكشوف مما قرره شقيق المتهم من أن الأخير لم يبلغ والده بالحادث إلا في صبيحة اليوم التالي لوقوعه ويضاف إلى هذا كله تناقض المتهم مع والده تناقضا بينا في كل أقوالهما عن السرقة والمبلغ المدعى بسرقة مفرداته وقدر هذا المبلغ إذ بينا يذكر المتهم أن المبلغ قيمته ٢٠٠ جنيه وأن هذا الذي استلمه من والده ، يقرر الوالد في صراحة أنه سلم نجله المتهم مبلغ ٢٥٠ جنيا وفي قول آخر ٣٠٠ جنيه ثم يختلفان في فئة مفردات هذا المبلغ فحين يقرر المتهم أن المبلغ جميعه من قيمة الأوراق المالية التي قيمتها خمسة جنيهات نرى والده يخالفه مخالفة صريحة في ذلك مع أن المبلغ كان يحتوى أوراق مالية قيمتها خمسة وأخرى قيمتها عشرة جنيهات كل هذا يدل دلالة صريحة على أن المتهم إنما أراد النيل من زوجته المدعية بالحق المدني ولقد كشف التحقيق عن سوء نيته وقصده في ... الإيقاع بزوجه ويدل على هذا دلالة لا تقبل الشك أنه لم يدع أى جهة من الجهات الرسمية إلا وأبلغها الحادث فبعد أن تقدم ببلاغه وانتهى تحقيقه وأصدرت النيابة العامة أمرا بحفظه تقدم بتظلم لحضرة الأستاذ رئيس النيابة ينعى فيه على النيابة قرارها الذى أصدرته وانتهت فيه بحق إلى حفظ الدعوى ذا كرا فيه أن التهمة ثابتة قبل التهمة ( المدعية بالحق المدني ) وبعد أن فحص الأستاذ رئيس النيابة طلبه وتظلمه هذا ولم يلبه إلى ما طلب من إقامة الدعوى الجنائية قبلها تقدم بتظلم آخر لحضرة الأستاذ المحامى العام طالبا مماع شهود جدد لم يذكر من قبل أسماءهم فأجيب إلى طلبه وانتهى الأمر بالتحقيق إلى سابق وضعه وهو الحفظ ولم يرق هذا المتهم فطعن على قرار النيابة هذا أمام غرفة الاتهام وقد أصدرت قرارها بتأييد قرار النيابة بالحفظ . وحيث إن هذا الذى أتاه المتهم من إبلاغه بواقعة السرقة التى أبانت المحكمة كما سبق شرحه تفصيلا كذبه وتلفيقه وإمعانه فى السعى إلى إثبات التهمة وإصافها بزوجه زورا وبهتانا إنما كان ينطوى على سوء النية والقصد منه لخلافه معها وتركها منزله إلى منزل



والدها غضبي وأن سوء قصد المتهم وعلمه بكذب بلاغه ثابت ثبوتنا لاشك فيه حيث اتضح كما سبق شرحه أنه حين أبلغ بحادث السرقة كان يعلم علما يقينا أن المدعية بالحق المدنى لم تقترف هذا الحادث ومن ثم فقد أقدم عليه طمعا في النيل منها والاضرار بها ...” وما أورده الحكم من ذلك يدل على كذب واقعة السرقة التي ضمنها الطاعن بلاغه ضد المجنى عليها وأنه حين أقدم على التبليغ كان على يقين من ذلك وأنه لم يقصد من تقديم البلاغ سوى السوء والاضرار بزوجه توصلا إلى إدااتها ، وهو تدليل سائغ على كذب البلاغ وعلى توفر القصد الجنائي كما هو معروف به قانونا ومن ثم فإن النعى على الحكم بالقصور غير مسديد — لما كان ذلك ، وكان للحكمة حين تنظر دعوى البلاغ الكاذب أن لا تتقيد بأمر الحفظ الصادر من النيابة لعدم معرفة الفاعل بل عليها أن تفصل في الدعوى المطروحة أمامها بحسب ما ينتهي إليه تحقيقها ذلك أن حجية هذا الأمر مؤقتة في شأن العودة إلى التحقيق ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل . لما كان كل ذلك فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---



## جلسة ٤ فبراير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة : وبحضور المادة المشارين : محمود  
حلى خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

( ١٦ )

الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٣٢ القضائية

تجمهر . سبق الاصرار . محكمة الموضوع .

( ١ ) شروط قيام التجمهر : أن يكون مؤلفا من خمسة أشخاص على الأقل ، وأن يكون  
الغرض منه ارتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو التأثير على  
السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل باستعمال القوة أو التهديد  
باستعمالها .

مناطق العقاب على التجمهر وتضامن المتجمهرين في المسؤولية عما يقع من جرائم  
تنفيذا للغرض منه : هو ثبوت علمهم بهذا الغرض .

( ب ) ظرف سبق الاصرار . البحث في توافره : موضوعي . لارابة المحكمة للنقض في  
ذلك : مادام استنتاجه من وقائع الدعوى سائغا .

١ - حددت المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤  
شروط قيام التجمهر قانونا في أن يكون مؤلفا من خمسة أشخاص على الأقل وأن  
يكون الغرض منه ارتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح  
أو التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل باستعمال  
القوة أو التهديد باستعمالها ، وأن مناطق العقاب على التجمهر وشرط تضامن  
المتجمهرين في المسؤولية عن الجرائم التي تقع تنفيذا للغرض منه هو ثبوت علمهم  
بهذا الغرض . ومادامت المحكمة قد خلصت - في حدود سلطتها التقديرية -  
إلى عدم قيام الدليل على توافر العناصر القانونية لجريمة التجمهر ، واستندت في  
ذلك إلى أن المجنى عليه الأول أصيب قبل اكتمال النصاب العددي اللازم لتوافر



حالة التجمهر ، وأن من قدم بعد ذلك من الأهلين إنما كان مدفوعا بمامل الفضول وحب الاستطلاع دون أن يتوافر الدليل على أن حضورهم كان مقرونا بأي غرض غير مشروع مما تنص المادة الثانية من قانون التجمهر على وجوب توافره وهلم المتجمهرين به أو قيام التوافق بينهم على تنفيذه ، فإن ما انتهى إليه الحكم في هذا الصدد يكون صحيحا .

٢ - البحث في توافر ظرف سبق الاصرار أو عدم توافره داخل تحت سلطة قاضى الموضوع يستتجه من وقائع الدعوى وظروفها مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ، ومادامت المحكمة قد استخلصت في استدلال سائغ أن الحادث لم يكن وليد اصرار سابق بل حدث فجأة ، فإنها تكون قد فصلت في مسألة موضوعية لارقابة لمحكمة النقض عليها فيها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم في يوم ٣ من يونيو سنة ١٩٥٤ بدائرة مركز منوف مديرية المنوفية : اشتركوا في تجمهر من خمسة اشخاص مهدد للسلم والنظام العام كان الغرض منه ارتكاب الجرائم ، مستعملين في ذلك القوة والعنف وحالة كون بعضهم يحمل الآت من شأنها إحداث الموت إذا استعملت بصفة أصلاحة وتولى المتهم الأول تدبير هذا التجمهر ، وذلك بأن اتحدت إرادة المتهمين على التوجه بجوعهم حاملين العصي إلى مكان وجود ساقية يملكها على محمد السيد أبو المجد بالاشتراك مع المتهم السابع وآخرين للعمل على منع الأول من استعمال الساقية لرى أرضه بالقوة والتعدى عليه بالضرب فوقعت بقصد تنفيذ الغرض المقصود من هذا التجمهر الجرائم الآتية : أولا - ضربوا على محمد السيد أبو المجد عمدا بأن تعدوا عليه بالضرب بالعصى فأحدثوا به الإصابات الموضحة بالتقرير الطبي ، ولم يقصدوا من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موت المجنى عليه ، وكان ذلك مع سبق الإصرار . ثانيا - ضربوا مصطفى على أبو المجد عمدا فأحدثوا به الإصابات الموضحة بالتقرير الطبي والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستجبل برؤها هي فقد جزء من عظام الجمجمة مما يقلل من قدرته وكفاءته على العمل بحوالى ٦٠٪ ، وكان ذلك مع سبق



الإصرار . ثالثا - ضربوا أحمد علي أبوالمجد عمدا فأحدثوا به الإصابات الموضحة بالتقرير الطبي والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام الجمجمة مما يقلل من قدرته وكفاءته على العمل بحوالى ١٢٪ ، وكان ذلك مع سبق الإصرار . رابعا - ضربوا عبد المقصود علي أبوالمجد عمدا فأحدثوا به الإصابات الموضحة بالتقرير الطبي والتي تخلفت لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام الجمجمة مما يقلل من قدرته وكفاءته على العمل بحوالى ٥٪ ، وكان ذلك مع سبق الإصرار . خامسا - ضربوا محمد محمد محبوب عمدا فأحدثوا به الإصابات الموضحة بالتقرير الطبي والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي إعاقات بحركة الأصبع البنصر من اليد ، وكان ذلك مع سبق الإصرار . سادسا - ضربوا كلا من محمد محمد سعد وأحمد محمد محبوب عمدا فأحدثوا بهما الإصابات الموضحة بالتقارير الطبية والتي اعجزتهما عن أعمالهما للشخصية مدة لا تزيد عن عشرين يوما ، وكان ذلك مع سبق الإصرار . وطلبت إلى المحكمة العسكرية العليا معاقبتهم بالمواد ١/١ و ٢/٢٠ و ٣ و ٤ من الأمر العسكرى رقم ٥ فى شأن التجمهر والمواد ٤٠/١ و ٢ و ٤١ و ٢/٢٣٦ و ٢/٢٤٠ من قانون العقوبات . وبتاريخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ قررت المحكمة العسكرية العليا إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد سالف الذكر . وقد ادعت نفيسة عبد العال عبد الله زوجة القنيل على محمد السيد أبوالمجد عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها عبد الله وفريال وعليه ومحمد وسعيد والشناوية بحق مدنى قدره ثلاثة آلاف جنيه ، كما أدعى مصطفى على محمد السيد أبوالمجد قبل المتهمين متضامنين بمبلغ ألفى جنيه ، وأدعى أيضا أحمد على محمد السيد أبوالمجد قبل المتهمين متضامنين بمبلغ خمسمائة جنيه وأدعى عبد المقصود على محمد السيد أبوالمجد بمبلغ سبعمائة جنيه قبل المتهمين وذلك بطريق التضامن . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت فى الدعوى حضوريا بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٦٠ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم لسنة ١٩١٤ والمواد ٢٣٦/٢٠١ و ٢٤٢ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاقة كل من المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا لنفيسة عبد العال عن نفسها وبصفتها وصية على القصر الشناوية وفريال وعليه وعبد الله ومحمد وسعيد أولاد



المرحوم على محمد السيد أبو المجد مبلغ أربع مائة جنيه مع المصروفات المناسبة وبالزامهم أيضا متضامنين بأن يدفعوا لمصطفى على محمد السيد أبو المجد مبلغ مائتي جنيه والمصروفات المدنية المناسبة وبالزامهم أيضا متضامنين بأن يدفعوا لعبدالمقصود على محمد السيد أبو المجد مبلغ مائة جنيه مع المصروفات المناسبة وبالزامهم أيضا متضامنين بأن يدفعوا لأحمد على محمد السيد أبو المجد مبلغ خمسين جنيها مع المصروفات المدنية المناسبة . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن بجدول المحكمة برقم ٨٢٨ سنة ٣٠ ق . وبتاريخ ٢٦ من يونيو سنة ١٩٦٠ قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة شبين الكوم لتحكم فيها مجددا دائرة أخرى . ومحكمة جنائيات شبين الكوم سمعت هذه الدعوى من جديد وقضت فيها حضوريا بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٦١ عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة جميع المتهمين مما اسند إليهم ورفض الدعاوى المدنية المقامة عليهم وبالزامهم رافعها مصروفاتها . فطعن مصطفى على محمد السيد أبو المجد "أحد المدعين بالحق المدني" في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو التناقض والفساد في الاستدلال ، ذلك أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى عدم قيام الأدلة على توافر جريمة التجمهر بكافة عناصرها مع أن الأوراق تحمل الأدلة على توافر هذه الجريمة من أقوال شهود الواقعة . كما صور الحكم واقعة الدهوى على نحو يتنافى مع منطق الأوراق والتحقيقات إذ أثبت أن المطعون ضده الأول أقبل إلى مكان الحادث بعد وقوع الاعتداء الذي ذهب ضحيته المجنى عليه على محمد أبو المجد . ثم عاد إلى تصوير ثان فقال إنه لم يكن بمكان الحادث وقت وقوع الاعتداء سوى المطعون ضدهم الثاني والثالث والرابع وأضاف إليهم في موضع آخر المطعون ضده الأول . ثم عاد إلى القول بأن الحشد الذي تجهر بقيادة المطعون ضده الأول إنما جاء أفرادهم بدافع الفضول وحب الاستطلاع وانهم ذهبوا إلى مكان الحادث وهم خلوا الذهن من أي فرض آخر . وأخيرا أورد تصويرا جديدا لكيفية وقوع الحادث وهو



أن الاعتداء وقع بعد حضور المتجمهرين ولم يكن مقرونا بغرض غير مشروع .  
ثم أضاف الحكم تخريجا خاطئا إذ أثبت أن وقوع النقاش بين القنيل والمطعون  
ضده الرابع ومحبه ليس من شأن من يذهب بقصد الاعتداء ، والتفت بذلك  
عن تعليل حضور المطعون ضده الأول وأقاربه حاملين أسلحتهم وتعرضهم للجنى  
عليهم وتحقيق بغيتهم من منع المجنى عليهم من رى أرضهم مع أن ذلك يوفر عناصر  
جريمة التجمهر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إنه في صباح يوم ٢ من  
يونيه سنة ١٩٥٤ حصلت مشاجرة بين أفراد عائلة هيسى وأفراد عائلة محجوب بناحية  
شهير طملاوى من أعمال مركز منوف بسبب نزاع على إدارة ساقية للرى مشتركة  
بينهما وقد أصيب على محمد أبو المجد بإصابة أفضت إلى وفاته كما أصيب آخرون  
غيره بإصابات مختلفة إلا أن إصابات كل من أحمد على أبو المجد وعبد المقصود  
على أبو المجد ومحمد محجوب قد تخلف عنها عاهة مستديمة بكل واحد منهم" .  
واستطرد الحكم إلى بيان أركان جريمة التجمهر وإلى عدم توافرها في قوله  
"بما أن النيابة العامة أسندت إلى المتهمين جميعا تهمة التجمهر وحملتهم على هذا  
الأساس مسؤولية جميع هذه الجرائم التى وقعت بمقولة إنها وقعت تنفيذا للغرض  
الذى من أجله قد تم هذا التجمهر . كما حملت المتهم الأول - المطعون ضده  
الأول - مسؤولية تدبير هذا التجمهر كل هذا استنادا إلى المادتين الثانية  
والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ . وبما أنه ينبغى لإمكان مساءلة المتهمين  
على هذا الأساس أن يقدم الدليل بادى ذى بدء على توافر التجمهر بكافة عناصره  
القانونية والتي هى إلى جانب النصاب العددي الذى يجب أن يكون خمسة على  
الأقل ، أن يكون قد تم بقصد تنفيذ غرض من الأغراض الغير مشروعة المنصوص عنها  
في المادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ وأن يثبت علم المتجمهرين  
بالغرض المذكور ، وأن تكون الجرائم قد وقعت حال قيام التجمهر وبقصد  
تنفيذ الغرض المقصود منه . وبما أنه لا نزاع طبقا للتحقيقات فى أن إصابة  
القنيل على محمد السيد أبو المجد بتلك الإصابة التى أفضت إلى موته كانت أولى  
الجرائم التى ارتكبت وقد قرر عبد الله على أبو المجد فى بدء التحقيق فى تصوير  
كيفية حصول هذه الواقعة أنه ذهب يوم الحادث فى الصباح المبكر مع والده  
وبعض ذويه إلى الساقية وأداروها فعلا واستمروا على ذلك حتى الساعة التاسعة



صباحا فحضر إليهم المتهمون الثاني والثالث والرابع وطلب هذا الأخير منهم وقف الساقية حتى يتمكن هو وأفراد عائلته من إدارتها لرى أرضهم وحصلت مشاحنة بين الطرفين لهذا السبب حصل خلالها الاعتداء على القتل بتلك الضربة التي أفضت إلى موته . وبعد ذلك أقبل عدد من أفراد العائلتين وغيرهم من الأهالي ثم حصلت المشاجرة بين أفراد العائلتين فأصيب خلالها من أصيب... وبما أن معنى ما قرره عبد الله على أبوالمجد هذا أن والده "القتيل" لما أصيب بتلك الضربة التي أفضت إلى وفاته لم يكن موجودا بحسب روايته سوى ثلاثة أشخاص هم المتهمون الثاني والثالث والرابع على حد قوله في أول الأمر أو أربعة أشخاص على حد قوله في موضع آخر من التحقيق وكان الرابع هو المتهم الأول الذي اسندوا إليه أنه حضر وقال "أضرب يا ولد" الأمر الذي يستفاد منه أن القتل وهو أول من أصيب بإجماع أقوال الشهود قد حصل الاعتداء عليه في ظروف لا يمكن القول معها بتوافر حالة التجمهر من حيث النصاب العددي والذي هو خمسة أشخاص على الأقل . فإذا أضفنا إلى ذلك أن من اجتمع على إثرو وقوع الحادث من الأهالي إنما اجتمع بدافع الفضول وحب الاستطلاع ومن ثم فقد ذهب إلى محل الحادث وهو خالي الذهن من أى غرض إجرامى ، أوضح أنه لا يمكن القول بإمكان توافر حالة التجمهر بشروطها القانونية ذلك أن المشاجرة التي وقعت بعد ذلك لم يكن يربطها غرض غير مشروع من الأغراض التي نصت عليها المادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ وهو العنصر المميز لجريمة التجمهر والتي تقوم إلى جانب وجوب وجود غرض غير مشروع يسعى المتجمعون إلى تنفيذه ، وجوب علم المتجمعين أيضا بهذا الغرض أو على الأقل قيام التوافق بينهم على تنفيذ مثل هذا الغرض وهو ما لم يقيم الدليل عليه . يؤيد هذا النظر ما جاء على لسان مصطفى على أبوالمجد في التحقيقات من أن المتهم الرابع لما وصل إلى مكان الساقية طلب من والده "القتيل" حل الساقية وعدم الاستمرار في إدارتها حتى يتمكن هو أيضا من رى أرضه فأمهله القتل نصف ساعة أخرى حتى يتم رى أرضه فحصلت بينهما المشاحنة التي أدت إلى قيام المشاجرة بين الطرفين . ودلالة هذا أن المتهم الرابع لما حضر هو ومن معه لم يكن غرضه الاعتداء وإنما حصلت مشاورة بينه وبين القتل بخصوص إنهاء الرى من الساقية وآية ذلك أن القتل استمهله حوالى نصف ساعة حتى ينتهى من رى



أرضه وليس هذا شأن من يحضر بقصد الاعتداء من أول الأمر وإنما الاعتداء قد حصل بعد أن قامت المشاحنة لا قبل ذلك . ومعنى ذلك أن قيام المشاجرة ابن وقته ووليد ساعته دون تدبير سابق أو تصميم معقود العزم عليه من قبل . ويؤيد ذلك أيضا أن الاعتداء لو كان وليد تدبير سابق لما ترك فريق المتهمين الفريق الآخر يقوم بإدارة الساقية في الصباح المبكر حتى الساعة التاسعة صباحا ولكانوا سبقوهم في الصباح المبكر إلى مكان الساقية ومنعوهم من إدارتها . ومن ثم فإن المشاجرة لما قامت حصلت الاعتداءات خلالها دون أن يربط المعتدين غرض معين يسعون إليه أو يرغبون في تنفيذه ، إنما حصلت هذه الاعتداءات بناء على دوافع شخصية دون أن يضم مقترفيها توافق يمكن أن يجعلهم جميعا مسئولين عنها دون تفريق . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم من بيان عناصر و أركان جريمة التجمهر يتفق وصحيح القانون ، ذلك أن المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ في شأن التجمهر حددتا شروط قيام التجمهر قانونا في أن يكون مؤلفا من خمسة أشخاص على الأقل وأن يكون الغرض منه ارتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها وأن مناط العقاب على التجمهر وشروط تضامن المتجمهرين في المسؤولية عن الجرائم التي تقع تنفيذا للغرض منه هو ثبوت علمهم بهذا الغرض وما دامت المحكمة قد خلصت في حدود سلطتها التقديرية إلى عدم قيام الدليل على توافر العناصر القانونية لجريمة التجمهر واستندت في ذلك إلى أن المجنى عليه الأول أصيب قبل اكتمال النصاب العددي اللازم لتوافر حالة التجمهر ، وأن من قدم بعد ذلك من الأهلين إنما كان مدفوعا بعامل الفضول وحب الاستطلاع دون أن يتوافر الدليل على أن حضورهم كان مقرونا بأي غرض غير مشروع مما تنص المادة الثانية من قانون التجمهر على وجوب توافره وعلم المتجمهرين به أو قيام التوافق بينهم على تنفيذه فإن ما انتهى إليه الحكم في هذا الصدد يكون صحيحا والنهي عليه بدعوى توافر جريمة التجمهر من أقوال شهود الواقعة في غير محله . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة وتبينها على حقيقتها من أدلتها وعناصرها المختلفة وأن ترد المادتين إلى صيرورة الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها دون أن تنقيد في هذا التصوير بدليل بعينه وكانت



المحكمة قد بينت أن الاعتداء الذي وقع على المجنى عليه الأول القاتل كان وليد ساعته إثر المشاحنة التي قامت بينه وبين المطعون ضده الرابع حول حل الساقية وهدم الاستمرار في إدارتها حتى يتمكن بدوره من رى أرضه فلما استمهله القاتل بعض الوقت قامت المشاجرة بين الطرفين ، وأضافت المحكمة إلى ذلك أنه لو كان الحادث وليد تدبير وتصميم سابق لما ترك المطعون ضدهم المجنى عليه القاتل وفريقه يديرون الساقية منذ الصباح المبكر حتى الساعة التاسعة صباحا ولسارحوا إلى مكان الساقية في الصباح المبكر ومنعوا القاتل من إدارتها وهو تصوير سليم لواقعة الدعوى لا تناقض فيه . أما ما يثيره الطاعن من قصور الحكم عن تعليل حضور باقي المطعون ضدهم يحملون أسلحتهم من عصي غليظة وتعرضهم للمجنى عليه ووصولهم إلى بغيته من منعهم من رى أرضهم رغم توافر عناصر جريمة التجمهر فردود بأن المحكمة قد اطمأنت للأسباب السائغة التي أوردتها إلى أنه عقب مقتل المجنى عليه الأول توجه بعض أفراد العائلتين وبعض الأهالي إلى مكان الحادث تمردوهم الرغبة في استطلاع ما حدث وبدافع من الفضول فنشب الشجار بينهم ونتج عنه إصابات باقى المجنى عليهم فلا يحق للطاعن بعد ذلك أن يصادر المحكمة في معتقدها وان يتمسك بأن باقى المطعون ضدهم قد تجمعوا حاملين أسلحتهم من عصي غليظة متجهين إلى مكان الحادث بقصد الاعتداء على المجنى عليهم ، إذ لا يعدو ما يثيره في هذا الشأن أن يكون جدلا موضوعيا لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من أوجه الطعن هو القصور والخطأ في القانون والخطأ في الاستناد ذلك أن الحكم إذ انتهى إلى عدم توافر أركان جريمة التجمهر اتجه إلى مساءلة كل منهم على حدة مع أن الثابت من الأوراق أن الجرائم التي نشأت عن التجمهر كما وردت في وصف التهمة كانت مقرونة بسبق الإصرار مما يوجب مساءلة المتهمين في الاعتداء على شخص معين عن النتائج الكاملة لهذا الاعتداء . يضاف إلى ذلك أن ما أثبتته الحكم من عناصر جريمة التجمهر وشروطها لا يتفق ومراد الشارع من قانون التجمهر . كما أخطأه التوفيق فيما استند إليه من أقوال عبد الله على أبو المجد من أنه لم يتواجد وقت الاعتداء

ج ٠ (٦) ٠ ٢



على القتل سوى المطعون ضدهم الثاني والثالث والرابع، ثم الأول وهو ما استخلص منه عدم اكتمال النصاب العددي للتجمهر، مع أنها تخالف أقواله الثابتة في التحقيقات ومحضر الجلسة فضلا عن أنها لا تتفق مع ما أورده الحكم في موضع آخر منه من أن الاعتداء وقع بعد اكتمال هذا العدد بحضور أفراد عائلة العمدة حاملين أسلحتهم والذي أثبت على فهم خاطيء منه لواقعة الدعوى وأدلتها أنهم حضروا بدافع الفضول وحب الاستطلاع وأن العمدة أقبل على رأسهم بوصفه عمدة للبلدة لا بوصفه المحرض الأول لهذا التجمهر والمدير له . كما يجب الحكم أيضا أنه وقد ذهب إلى أن المتجهرين حضروا إلى مكان الحادث بدافع الفضول لم يستطع تعليل الاعتداء بالجسيم الذي نتج عنه وفاة القتل وإصابة أولاده بعمهات مستديمة، مع أن مؤدى هذه الجرائم أن المتجهرين رموا إلى الحيلولة دون القتل وأولاده ورى أرضهم بالقوة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت عدم توافر أركان جريمة التجمهر خلص إلى أن الحادث وقع دون تصميم سابق في قوله ” إن قيام المشاجرة كان ابن وقته ووليد ساعته دون تدبير سابق أو تصميم معقود العزم عليه من قبل “، ثم استطرد بعد ذلك إلى القول ” إن المشاجرة لما قامت حصلت الاعتداءات خلالها دون أن يربط المعتدين غرض معين يسمعون إليه أو يرغبون في تنفيذه وإنما حصلت هذه الاعتداءات بناء على دوافع شخصية دون أن يضم مقترفيها توافق يمكن أن يجعلهم جميعا مسئولين عنها دون تفريق “ ثم عرض الحكم إلى اتهام المطعون ضده الأول وهو عمدة البلدة بتدبير الحادث لسبق تدخله بين الفريقين في اليوم السابق وإلى ما قبل من تهديده القتل بالأذى إن أدار المسقى ورد عليه في قوله ” إن الفريقين المتنازعين لجأ إلى العمدة كما يحصل عادة لفض النزاع بينهما وأن العمدة هدد الفريقين معا إذا ارتكبا أى حماقة قد يؤدي إليها نزاعهما على الساقية وكانت هذه هي وسيلة التسوية مثل هذا النزاع . ومن ثم فلا يمكن تحميل هذه الواقعة أكثر مما تحتمل خصوصا وقد وقع الحادث دون تدبير سابق بل كان وليد وقته وابن ساعته كما سلف البيان . أما ذهاب العمدة إلى محل الحادث فإنه أمر طبيعي تختمه عليه واجبات وظيفته خصوصا وأنه لم يثبت أن العمدة ذهب على رأس فريقه للاعتداء كما أراد فريق



المصابين أن يصور الحادث. أما ما أسند إلى المتهم الأول من أنه قال "اضرب يا ولد" أو أنه أمسك بالقتيل حتى يتمكن المتهمان الثانى والثالث من ضربه كما روى بعض الشهود فهو قول قصده به النكاية بالعمدة والكيد له باعتبار أنه كبير عائلته التى ينتمى إليها باقى المتهمين". ثم أوردت المحكمة بعد ذلك أقوال شهود الإثبات. وأفصححت عن عدم اطمئنانها إلى أقوالهم لما شابها من تضارب وما قام بينها وبين التقارير الطبية من تناقض آثار الشك فى عقيدتها وولد لديها اعتقادا بأنهم كالوا الاتهام جزافا لفريق المطعون ضدهم بقصد النيل من أكبر عدد منهم. لما كان ذلك، وكان البحث فى توافر ظرفى سبق الإصرار أو عدم توافره داخل تحت سلطة قاضى الموضوع يستتجه من وقائع الدعوى وظروفها ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافى عقلا مع هذا الاستنتاج وما دامت المحكمة قد استخلصت فى استدلال مائع أن الحادث لم يكن وليد إصرار سابق بل حدث بغاة إثر المشاحنة التى قامت بين القاتل والمطعون ضدهم الثانى والثالث والرابع فلأنها تكون قد فصلت فى مسألة موضوعية لا رقابة لمحكمة النقض عليها فيها. لما كان ذلك، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أن ما أورده الحكم من أقوال الشاهد عبد الله على أبوالمجد. من أنه لم يكن موجودا وقت الاعتداء على القاتل سوى المطعون ضدهم الثانى والثالث والرابع ثم أضاف إليهم الأول له أصله الثابت فى أوراق الدعوى مما ينفى عن الحكم قالة الخطأ فى الإسناد، كما أنه لا تعارض بين ما أورده الحكم من أقوال هذا الشاهد وما ذكره الحكم فى موضع آخر من حضور عدد من أفراد العائلتين وغيرهم من الأهالى بعد مقتل المجنى عليه بدافع الفضول وقيام مشاجرة بين أفراد العائلتين أصيب خلالها باقى المجنى عليهم. أما النعى على الحكم بالخطأ فى تبيان عناصر جريمة التجمهر بما لا يتفق ومراد الشارع من هذا القانون فقد سبق تساوله فى الوجه الأول من وجهى الطعن. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد الأدلة السائغة التى استند إليها والتي من شأنها أن تؤدى



إلى ما رتبته عليها من عدم اطمئنانه إلى صحة إسناد الاتهام إلى المظعون ضدهم  
 وأطرح أدلة الإثبات المقدمة في الدعوى بعد أن داخلته الرتبة في صحة عناصرها ،  
 وكان يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى  
 المتهمين لكي يقضى ببراءتهم إذ المرجع في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير  
 الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه فحص الدعوى وأحاط بظروفها . لما كان  
 ما تقدم ، فإن ما يشيره الطاعن بشأن الأدلة التي أطرحتها المحكمة في حدود  
 سلطتها المطلقة في التقدير لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته  
 أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه  
 ومصادرة الكفالة .



## جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،  
وتوفيق الحشن ، وأديب نصر ، وحسين السركي .

(١٧)

الطعن رقم ٢١٩٦ لسنة ٣٢ القضائية

سلاح . محكمة الموضوع . "سلطانها التقديرية" .

انتهاء التقرير الطبي الشرعي إلى أن السلاح المضبوط وإن كان ذو ماسورة مششخنة إلا أنه فقد طبيعته وأصبح في حكم الاسلحة الخراطوش غير المششخنة . استخلاص الحكم أن السلاح مصقول الماسورة حكما وتوقيع العقاب على هذا الأساس . استخلاص سائق لا معقب عليه . لا أساس للنهي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

متى كان مؤدى ما أثبتته الحكم نقلا عن التقرير الطبي الشرعي من فحص البندقية المضبوطة ، أن ماسورتها وإن كانت مششخنة إلا أنها قد فقدت طبيعتها فأصبحت في حكم الماسورة غير المششخنة ، فإن ما خلاص إليه الحكم — في حدود السلطة التقديرية للمحكمة — من اعتبار السلاح مصقول الماسورة حكما وتوقيع العقاب على هذا الأساس سائق ولا معقب عليه فيه ، ويكون النهي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا (\*) .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٥ مايو سنة ١٩٦٠ بدائرة مركز أبو تيج محافظة أسيوط حاز بالذات سلاحا ناريا (بندقية مششخنة) بدون ترخيص وأحاله إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/١ ، ٢/٢٦ ، ٣٠ ،

(\*) هذا المبدأ مقرر في الطعن رقم ٢١٩٤ لسنة ٣٢ قضائية جلسة ١٩٦٣/٢/٤

(لم ينشر) .



من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ القسم الأول ب. ومحكمة جنايات أسيوط قضت بحضورها بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٦١ عملاً بالمواد ١، ٢٦، ١/٣٠، من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٢ المرفق ١٧، ٥٥، ٥٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وبتغريمه خمسة جنيهات وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبتين لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم وبمصادرة السلاح المضبوط. فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق للنقض... إلخ.

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه دان المطعون ضده بأنه أحرز بندقية تعتبر في حكم الأسلحة الخراطوش غير المشخصة آخذاً بنوع المقدوفات التي تطلقها حالياً ، في حين أن العبرة في تحديد نوع السلاح الناري إنما تكون بنوع ماسورته بغض النظر عن المقدوفات التي تطلق منه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان المطعون ضدها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة تؤدي إلى مارتبه عليها ، حصل مؤدى التقرير الطبي الشرعى عن فحص السلاح المضبوط في قوله ” وحيث إنه ثبت من تقرير الطبيب الشرعى أن البندقية المضبوطة من نوع رمنجتون ماسورتها مشخصة وصالحة للاستعمال وهذه البندقية وإن كانت ماسورتها مشخصة إلا أنها تطلق حالياً أطرف خاصة بها تعمر كل منها بمقدوفات متعددة عبارة عن سبع قطع رصاصية على هيئة أنصاف مكعبات لهذا تعتبر في حكم الأسلحة الخراطوش الغير مشخصة ” ومؤدى هذا الذى أثبتته الحكم نقلاً عن التقرير الطبي الشرعى عن فحص البندقية المضبوطة أن ماسورتها قد فقدت طبيعتها فأضحت في حكم الماسورة غير المشخصة ، فيكون ما خلاص إليه الحكم — في حدود السلطة التقديرية للمحكمة — من اعتبار السلاح مصقول الماسورة حكماً وتوقيع العقاب على هذا الأساس صائفاً ولا معقب عليه فيه ومن ثم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .



## جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور المادة المتشارين : عادل بونس ،  
وتوفيق الحشن ، وأديب نصر ، وأحمد موافي .

( ١٨ )

الطعن رقم ٦٥ ، لسنة ٣٢ القضائية

دفاع . ” الاخلال بحق الدفاع ” . حكم . ” تسببه . ما يعيبه ” .

ابداء المحكمة رأيا في دليل لم يعرض عليها . لا يجوز . ان فعلت ذلك فقد سبقت إلى الحكم  
على ورقة لم تطلع عليها ولم تحصها مع ما يمكن أن يكون لها من أثر في عقيدتها لو أنها اطلعت عليها .

نفي الدفاع عن الطاعن ( المتهم ) وقوع الواقعة على الوجه الوارد بالتحقيق . طلبه ضم مذكرة  
لأحوال القسم ثبت قيام مشاجرة واصابة المجنى عليه من جراء اعتداء وقع عليه من بعض الأهالي .  
طلب جوهرى . على المحكمة إجابته أو الرد عليه ردا سائفا . قولها بأنه لا جدوى للطاعن من طلب  
ضم المذكرة بعد أن تجتمعت الأدلة التي أوردتها قبله . هذا القول لا يصلح أساسا للرفض ويجعل الحكم  
مشوبا بالإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه .

لما كان مؤدى ما أناره الدفاع من الطاعن ( المتهم ) في صرافته إنما أراد به  
نفي وقوع الواقعة على الوجه الوارد بالتحقيق ، فإن ما طلبه تأييدا لدفاعه من  
ضم مذكرة لأحوال القسم — ثبت وقوع مشاجرة اعتدى فيها بعض الأهالي  
على المجنى عليه بقطعة من الخشب — يكون طلبا جوهريا يتعين على المحكمة أن  
تجيبه أو أن ترد عليه ردا سائفا ، وكان ما ردت به من قولها — انه لا جدوى للطاعن  
من طلب ضم تلك المذكرة بعد أن تجتمعت الأدلة التي أوردتها قبله — لا يصلح  
أساسا للرفض ، ذلك بأنه لا يجوز للمحكمة أن تبدى رأيا في دليل لم يعرض عليها  
وهي إذ فعلت فقد سبقت إلى الحكم على ورقة لم تطلع عليها ولم تحصها مع  
ما يمكن أن يكون لها من أثر في عقيدتها لو أنها اطلعت عليها . لما كان ذلك ،  
فإن الحكم يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع ويتعين لذلك نقضه .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٦١ بدائرة قسم السويس محافظة السويس . ضرب سعيد أحمد مقدم عمدا بقطعة من الخشب على عينه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي نشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد ابصار عينه اليمنى . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الموضحين بأمر الإحالة . فتمروت الغرفة ذلك وأدعى المجنى عليه بحق مدنى بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة جنايات السويس قضت بحضور يا بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٢ عملا بالمادتين ١٧ و ١/٢٤٠ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وبالإلزامه بأن يؤدي إلى المدعى بالحق المدنى مبلغ إحدى وخمسين جنيها على سبيل التعويض والمصروفات المدنية : فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع ذلك أن المدافع عنه طلب من المحكمة ضم المذكرة رقم ١٦ أحوال قسم السويس - المثبتة لقيام مشاجرة في مكتب العمل يوم الحادث نتج عنها إصابة المجنى عليه وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالواقعة التي دين بها ولكن المحكمة لم تستجب لطلب الدفاع وردت عليه بقولها إنه لا جدوى للتمم من طلب ضم هذه المذكرة بعد أن " تجمعت الأدلة السليمة قبل المتهم والمستمدة من تحقيق تراتح إليه " . وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى واورد الأدلة التي يستند إليها عرض لطلب الطاعن ضم المذكرة رقم ١٦ أحوال قسم السويس فقال " كما أنه لا جدوى للتمم من طلب ضم المذكرة رقم ١٦ أحوال قسم السويس التي حررت اثر قيام المشاجرة المنوه عنها بأقوال شاهد التنفى بعد أن تجمعت هذه الأدلة السليمة قبل المتهم والمستمدة من تحقيق تراتح إليه المحكمة مما لا يدع محلا لإجابة هذا الطلب " لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعن أبدى في مرافعته أن المجنى عليه قرر في محضر



البوليس الأول أنه لا يعرف الضارب له وأنه وقعت مشاجرة اعتدى فيها بعض الأهالي عليه بقطعة من الخشب وطلب ضم مذكرة البوليس المنوه عنها في وجه الطعن ولما كان مؤدى ما أثاره الدفاع من ذلك أن الطاعن إنما أراد نفى وقوع الواقعة على الوجه الوارد بالتحقيق فإن ما طلبه الحاضر مع المتهم تأييدا لدفاعه من ضم هذه المذكرة يكون طلبا جوهريا يتعين على المحكمة أن تجيبه أو أن ترد عليه ردا سائغا ، لما كان ما تقدم ، وكان ما ردت به من قولها إنه لا جدوى للطاعن من طلب ضم المذكرة بعد أن تجملت الأدلة التي أوردتها قبله لا يصلح أساسا للرفض ذلك بأنه لا يجوز للمحكمة أن تبدى رأيا في دليل لم يعرض عليها وهي إذ فعلت فقد سبقت إلى الحكم على ورقة لم تطلع عليها ولم تحصها مع ما يمكن أن يكون لها من أثر في عقيدتها لو أنها اطلعت عليها ، لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون مشويا بالاخلال بحق الدفاع ويتعين لذلك نقضه دون حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .



## جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٦٣

بريافة السيد / محمد متولى قلم نائب رئيس المحكمة . وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى  
خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد مبرى .

( ١٩ )

### الطعن رقم ٣٠٦٦ لسنة ٣٢ القضائية

تقضى . دفاع . حكم " تسبب غير معيب " .

( أ ) تفش زائر السجن . لا يلزم الرضا الصريح به . يكفى عدم معارضة الزائر فى تفشيه .  
المادة ٤١ من القانون ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ .

( ب ) الرضا بالتفش . لا يلزم أن يكون تاباً بالكتابة . ثبوت أن الرضا كان صريحاً  
غير مشوب ، وأنه سبق لإجراء التفش مع العلم بظروفه . ذلك يكفى : مادام أن  
المحكمة قد امتثلت فى حدود سلطتها التقديرية ومن الأدلة السائغة .

( ج ) الطعن على إجراءات التفش . الحق فيه لا يسقط بعدم إبدائه فى التحقيق . سقوطه  
إذا لم يبد أمام محكمة الموضوع .

( د ) تحقيق . " إجراءاته " . حكم . " تسببه . ما لا يعيبه " . اثبات  
" بوجه عام " .

لم يرتب القانون للبطالان على صمد مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها  
إجراءات فى شأن تمييز المضبوطات وعرضها على المتهم . تقدير ذلك متروك لمحكمة  
الموضوع .

١ - متى كانت المادة ٤١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٩٦  
لسنة ١٩٥٦ تنص على أنه " إذا اشتبه مدير السجن أو مأموره فى أى زائر  
جازه أن يأمر بتفتيشه فإذا عارض الزائر فى التفتيش جاز منعه من الزيارة مع  
بيان أسباب هذا المنع فى سجل يومية السجن " ، وكانت هذه المادة كما هو



واضح من عباراتها لا تستلزم الرضاء الذي يصدر بفعل إيجابى ممن يحصل تفتيشه بل يكفي عدم معارضته في التفتيش — وهو فعل سلبى — فإن تفتيش مأمور السجن للطاعنين حين أشتبه فيهما لدى دخولهما سجن النساء في اليوم المخصص للزيارة يكون صحيحا بالتطبيق لأحكام هذه المادة ما دام أن الطاعنين لم يدفعا بأنهما اعترضاه على تفتيشهما بمعرفة مأمور السجن ، ومن ثم يكون النعى ببطلان التفتيش في غير محله .

٢ — متى كانت المحكمة قد استخلصت — في حدود السلطة المخولة لها — ومن الأدلة السائغة التي أوردتها أن رضاء الطاعنين بالتفتيش كان صريحا غير مشوب ، وأنه سبق إجراء التفتيش ، وكان الطاعنان يعلمان بظروفه ، وكان غير لازم أن يكون الرضاء بالتفتيش ثابتا بكتابة صادرة ممن حصل تفتيشه ، فإن المجادلة في ذلك أمام محكمة التقض لا تصح ، ويكون الحكم سليما فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان التفتيش .

٣ — ليس صحيحا في القانون أن الحق في الطعن على إجراءات التفتيش يسقط لعدم إثارته من الدفاع في استجواب النيابة ، إذ العبرة في سقوط هذا الحق لا تكون إلا بعدم إبدائه أمام محكمة الموضوع .

٤ — لم يرتب المشرع البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية في شأن تحرير المضبوطات المتعلقة بالجريمة وعرضها على المتهم مما يجعل الأمر فيها راجعا إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائى ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى عدم حصول عبث بالمخدر المضبوط وإلى سلامة إجراءات التحرير فإن النعى ببطلان الإجراءات يكون غير سديد (\*) .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٦/٩/١٩٦١ بدائرة مركز قلوب محافظة القليوبية : أحرضا بقصد الاتجار جواهر مخدرة "حشيشا" في غير

(\*) هذا المبدأ مقرر في الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٣٢ قضائية جلسة ١٠/١٢/١٩٦٢ من ١٣ ع ٣ ص ٨٢٧ قande رقم ١٩٩ .



الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٤ - ٢ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق . فقررت الغرفة ذلك . وأمام محكمة جنايات بنها دفع الحاضر مع المتهمين : أولا - بطلان التفتيش الذى أجراه مأمور السجن . وثانيا - بطلان تحريز المادة المضبوطة . والمحكمة قضت حضوريا بتاريخ ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ والبند رقم ١٢ من الجدول رقم ١ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين " الطاعنين " بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وبتهريم كل منهما خمسمائة جنيه وبمصادرة المادة المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض .

## المحكمة

حيث إن الطاعنين ينعين على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وبطلان الاجراءات . وفى بيان ذلك يقولان إنهما دفعا ببطلان اجراءات القبض والتفتيش التى أسفرت عن وجود المخدر معهما إذ لم يكونا فى حالة من حالات التلبس مما يجعل القبض الذى وقع عليهما من المخبرين باطلا ويترتب على ذلك بطلان مانسب إليهما من اعتراف وقت القبض عليهما وبطلان التفتيش الذى قام به مأمور السجن بعد ذلك . أما زعم مأمور السجن من أنه حصل على رضا الطاعنين بالتفتيش فإنه لا يؤيده الواقع ولا القانون فقد أنكر الطاعنان حصول هذا الرضاء . كما يتعين أن يقوم طالب التفتيش بافهام من يراد تفتيشه أنه ليس معه إذن وأن من حقه أن يرفض التفتيش وأن يخطره بسببه وأن يحصل على هذا الرضاء كتابة وهو ما لم يتم فى هذه الدعوى . إلا أن الحكم رد على هذا الدفع بقوله إن مأمور السجن أثبت فى محضره أن المتهمين قبلوا التفتيش وأن القانون لا يشترط فى القبول أن يكون كتابة وأن المتهمين حضر معهما محام أثناء استجوابهما فى النيابة ولم يطعنا فى الإجراءات السابقة على التحقيق . وهذا الرد ينطوى على مخالفة للقانون إذ يشترط طبقا لما استقر عليه قضاء محكمة النقض



أن يكون القبول كتابة كما يشترط طبقا للمادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية لسقوط الحق في الدفع بالبطلان أن يكون الإجراء قد تم في حضور المحامي ، وواضح أن التفتيش لم يتم في حضور محامي الطاعنين . فضلا عن أن هذا الدفع من الدفع القانوني التي يجوز التمسك بها في أية حالة كانت عليها الدعوى . وقد مثل مأمور السجن عن منده في إجراء التفتيش فقرر أنه يستند إلى المادة ٤١ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون والتي تنص على أنه إذا ما اشتبه مدير السجن أو مأموره في أي زائر جازله أن يأمر بتفتيشه فإذا هارض الزائر في التفتيش جاز منعه من الزيارة . وطبقا لهذا النص يكون من حق الطاعنين أن يرفضوا التفتيش وليس لمأمور السجن إلا منعهما من الزيارة يضاف إلى ذلك أن الطاعنين دفعا ببطلان إجراءات تحريز المضبوطات إذ لم يتم التحقق بتحريزها فور انتهائه من التحقيق في حضور المتهمين وأرسل الحرازان من مقر النيابة في قلوب إلى مصلحة الطب الشرعي في القاهرة يوم ١٨/٩/١٩٦١ داخل قطعتين باليتين من القماش ولم تكتب عليهما بيانات تكشف عن موضوعهما ونسبة كل منهما إلى أي من الطاعنين . وأعيدا إلى النيابة لإعادة تحريزهما في ٢٩/٩/١٩٦١ بينما حدث الضبط في ١٦/٩/١٩٦١ مما لا يطمأن معه إلى عدم العبث بهما . ورد الحكم على هذا الدفع بقوله إن القانون لم يربط بطلانا على عدم تحريز المضبوطات في حضور المتهم وهذا الرد يخالف نص المادتين ٥٥ ، ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة تؤدي إلى ما رتبته عليهما عرض للدفع ببطلان التفتيش ورد عليه بقوله "حيث إن الدفاع عن المتهمين قد دفع : أولا - ببطلان التفتيش الذي أجراه مأمور السجن بمقولة إن موافقة المتهمين على تفتيشهما يجب أن تكون كتابة . وحيث إنه بالنسبة للدفع الأول فهو مردود ذلك أن مأمور السجن أثبت في محضره أن المتهمين قد قبلوا



التفتيش وأن المحكمة لأتشك في صحة ما أثبتته وأن المتهمين لم يزعموا أنهما لم يصرحا حاله بالتفتيش ولم يشترط القانون أن يكون هذا التصريح كتابة كما يقول الدفاع . كما أنه ظاهر من الأوراق أن المتهمين قد حضر معهما محام أثناء استجوابهما في النيابة ولم يطمنا في الإجراءات السابقة على التحقيق“ كما حصل الحكم المطعون فيه دفاع الطاعنين بشأن بطلان إجراءات التحريز ورد عليه بقوله ”وحيث إن الدفاع عن المتهم دفع ثانياً ببطلان إجراءات تحريز المادة المضبوطة لأنه تم في غيبة المتهمين — وحيث إنه بالنسبة للدفع الثاني فهو مردود أيضاً إذ أن الثابت أن الضابط قد حرزها وأن وكيل النيابة قد عاين الأحرار عندما أعادها الطبيب الشرعي لإعادة تحريزها وقد اطمأن إلى سلامة الأختام التي عليها وأن المحكمة لا يساورها أى شك في أن المضبوطات هي بنفسها التي وضعت في حرز وهي التي أرسلت للتحليل ووردت النتيجة بأنها حشيش . ولما كان الأمر كذلك وكان القانون لم يرتب بطلاناً على التحريز في غيبة المتهم ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى عدم العبث بالمضبوطات...“ . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد استخلصت في حدود السلطة المخولة لها ومن الأدلة السائغة التي أوردتها أن رضاء الطاعنين بالتفتيش كان صريحاً غير مشوب ، وأنه مبق إجراءات التفتيش ، وكان الطاعنان يعلمان بظروفه ، وكان غير لازم أن يكون الرضاء بالتفتيش ثابتاً بكتابة صادرة ممن حصل تفتيشه فإن المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض لا تصح ويكون الحكم ملماً فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان التفتيش . ولا يقدح في سلامته ما ورد به من تقرير خاطيء خاص بسقوط حق الطاعنين في الطعن على إجراءات التفتيش لعدم إثارته من الحاضر معهما في استجواب النيابة لأن الحق في الطعن على إجراءات التفتيش لا يسقط إلا بعدم إبدائه أمام محكمة الموضوع وقد أبدى الطاعنان هذا الدفع بجلسة المحاكمة — لما كان ما تقدم ، وكان الثابت من واقعة الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه — فضلاً عن ذلك — أن الطاعنين دخلا سجن النساء بالقناطر الخيرية في اليوم المخصص لزيارة المسجونات فاشتبه المأمور فيهما لما نما إلى علمه من أنهما يحرزان مواد مخدرة وقام بتفتيشهما دون معارضة منهما بل وبعد قبولهما وعثر معهم على المواد المخدرة المضبوطة وكانت المادة ٤١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ تنص على أنه ”إذ اشتبه مدير



السجن أو مأموره في أى زائر جاز له أن يأمر بتفتيشه فإذا عارض الزائر في التفتيش جاز منعه من الزيارة مع بيان أسباب هذا المنع في سجل يومية السجن - وكانت هذه المادة كما هو واضح من عبارتها لا تستلزم الرضاء الذى يصدر بفعل إيجابى ممن يحصل تفتيشه بل يكفى عدم معارضة الأخير في التفتيش - وهو فعل سلبى - فإن تفتيش مأمور السجن للطاعين يكون صحيحا أيضا بالتطبيق لأحكام هذه المادة مادام أن الطاعين لم يدفعها بأنهما اعترضتا على تفتيشهما بمعرفة مأمور السجن ومن ثم يكون النعى ببطلان التفتيش على غير أساس - ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أنه لم يحصل أى عيب بالمخدر واطمأنت إلى سلامة إجراءات التحريز وكان قانون الإجراءات الجنائية لم يرتب البطلان على عدم مراعاة مانصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها في شأن تحريز المضبوطات المتعلقة بالجريمة وعرضها على المتهم مما يجعل الأمر فيها راجعا إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التى اتخذها مأمور الضبط القضائى - فان النعى ببطلان الإجراءات يكون غير صديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



## جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد مفيدي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس  
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين المرعي .

( ٢٠ )

الطعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٣٢ القضائية

رشوة . حكم . "تسبب غير معيب" . دفاع .

اختصاص الموظف بالعمل الذي من أجله طلب الرشوة . يكفي لتوفره : أن يكون الموظف منه  
أصيب يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة . ( مثال ) .

يكفي لتوفر اختصاص الموظف بالعمل الذي من أجله طلب الرشوة أن يكون  
له منه نصيب يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة ، ولما كان الثابت مما أورده  
الحكم المطعون فيه أن عمل المتهم ( الطاعن ) هو تلقى الخطابات الواردة وتوزيعها  
على الأقلام المختصة وأن الشكوى التي دارت عليها الواقعة قد سلمت إليه بسبب  
وظيفته فاستبقاها لديه وحملها إلى التاجر المشكو وطلب منه مبلغ الرشوة نظير  
إتلاف هذه الشكوى وعدم إرسالها إلى المختصين ، وكان اختصاص الطاعن  
حسبما أورده المحكمة له أصله في الأوراق وفي اعترافه في التحقيقات ، وكان  
ما أورده الحكم من ذلك ينطوي على الرد على دفاع الطاعن القائم على عدم  
اختصاصه بالعمل الذي من أجله طلب الرشوة ، ومن ثم فإن النعي على الحكم  
بالخطأ في القانون والإسناد وبالعصور يكون على غير أساس متعيناً رفضه  
موضوعاً .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم الجمالية  
محافظة القاهرة : بصفته موظفاً عمومياً "وظف بالمراقبة العامة لمكافحة التهريب



بمصلحة الضرائب" طلب لنفسه عطية للاخلال بواجبات وظيفته بأن طلب مبلغ عشرة جنيهاً من لبيب سناره مقابل عدم إحالة شكوى مرسلة ضد التاجر صالف الذكر لإدارة مكافحة التهريب للجهة المختصة لاتخاذ اللازم نحوها وإعدامها. وإحالة إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادتين ١٠٤ و ١١١ من قانون العقوبات. ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٦١ عملاً بالمواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١١١ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبته المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ٢٠٠٠ ج ألقى جنيته. فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الرشوة قد أخطأ في القانون كما أخطأ في الإسناد وشابه القصور، ذلك أن الطاعن غير مختص باستلام الشكاوى التي ترد لمراقبة مكافحة التهريب من الجمهور ضد الممولين ولم يزعم - على خلاف ما أثبتته الحكم - أنه مختص بتلقي مثل هذه الخطابات وتوزيعها على الأقسام المختصة وقد أثار في دفاعه أنه تلقى الشكاوى خطأ وفي غير دائرة اختصاصه فالتفت المحكمة عن هذا الدفاع ولم ترد عليه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله "إن المتهم عبد الرحمن أحمد عبد ربه من موظفي مصلحة الضرائب ومن عمله تلقى الخطابات الواردة وتوزعها على الأقسام المختصة وقد سلمت إليه شكوى ضد التاجر لبيب سناره المراغى لتلاعبه في إقرارات المستحق عليه من الضرائب فحملها إلى هذا التاجر وتوجه إلى محله وطلب منه مبلغ عشرة جنيهاً رشوة نظير إتلاف هذه الشكاوى وهدم إرسالها إلى المختصين فلم يقبل هذا العرض واستدعى الشرطي عبد الغنى سعد إبراهيم الذي قبض عليه" واستند الحكم في ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن إلى محضر ضبط الواقعة وأقوال الشهود. لما كان ذلك، وكان



يكفى لتوفر الاختصاص في جريمة الرشوة أن يكون الموظف منه نصيب يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة ، وكان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن عمل الطاعن هو تلقى الخطابات الواردة وتوزيعها على الأقسام المختصة وأن الشكوى التي دارت عليها الواقعة قد سلمت إليه بسبب وظيفته فاستبقاها لديه للغرض الذي بينه الحكم ، ولما كان يبين من كتاب المراقبة العامة لمكافحة التهريب - المرفق بالمفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - أن اختصاص الطاعن حصبا أورده المحكمة له أصله في هذا الكتاب وفي اعترافه في التحقيقات ، وكان ما أورده الحكم من ذلك ينطوي على الرد على دفاع الطاعن القائم على عدم اختصاصه بالعمل الذي من أجله طلب الرشوة فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،  
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وأحمد موافي .

( ٢١ )

الطعن رقم ٢٥٩٩ لسنة ٣٢ القضائية

(١) دفاع . إجراءات محاكمة . حكم . "تسليمه" . "تسليم غير  
معيب" .

الحكمة الاستغناء عن سماع الشهود . شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع  
عنه : هذا القبول قد يكون صريحا أو ضمنيا . المادة ٢٨٩ إجراءات المدة  
بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ . إتمام إجراءات المحاكمة في ظل هذا القانون . عدم  
تمسك الدفاع بطلب سماع الشهود . مفاده : تنازله الضماني عن سماعهم . تعويل  
المحكمة على أنوالهم في التحقيقات دون سماعهم . لا خطأ . ما دام أن تلك الأقوال  
كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

(ب) استئناف . معارضة . حكم .

صدور حكم قايي من محكمة أول درجة . وصفه خطأ بأنه حضوري . استئناف  
المتهمة لهذا الحكم . قول محكمة ثاني درجة بأن استئناف المتهمة وعدم تقريرها  
بالمعارضة يفيد تجاوزها عن استعمال حقها في المعارضة . هذا القول صحيح في القانون  
ويتفق وما قضت به المادة ٤٠٦ إجراءات . ما يثيره الطاعنان من وجوب إعادة  
القضية إلى محكمة أول درجة حتى لا يفوتها درجة من درجات التقاضي .  
لا أساس له .

(ج) ما موررو الضبط القضائي . اختصاص . تفتيش .

تحقيق ما موررو الضبط الدعوى على أساس وقوع رافعتها في اختصاصه . امتداد اختصاصه  
إلى جميع من اشتركوا فيها أو اتصلوا بها وإن اختلفت الجهات التي يقعون فيها .



حقه عند الضرورة في تتبع المسموعات المتحصلة من جريمة اللسرة التي بدأ تحقيقها وإجراء كل ما خوله القانون إياه من أعمال للتحقيق سواء في حق المتهم بالسرة أو في حق من ظهر اتصاله بالجريمة . صدور إذن التفتيش من وكيل النيابة المختص بمكان ضبط المسموعات قيام ما مور الضبط بتنفيذه بعيدا عن دائرة اختصاصه ، صحيح في القانون .

١ - لما كان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ المعدول به من ١٩/٥/١٩٥٧ قد صدر بتعديل المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بما ينحول المحكمة الاستغناء من سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . ولما كانت إجراءات المحاكمة قد تمت في ظل هذا القانون ، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين لم يتمسك بطلب سماع الشهود مما يستفاد منه تنازله الضمني من سماعهم ، فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا هي عولت على أقوالهم في التحقيقات دون سماعهم ما دام الطاعنان قد قبلوا ذلك ضمنا وما دام أن تلك الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

٢ - متى كانت محكمة ثاني درجة وإن أقرت الطاعنة ( المتهمة ) هل أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة وصف خطأ بأنه حضوري في حين أنه غيابي ، إلا أنها عقت هل ذلك بما مؤداه أن استئناف الطاعنة لحكم محكمة أول درجة وعدم تقريرها بالمعارضة في هذا الحكم يفيد أنها تجاوزت عن استعمال حقها في المعارضة اكتفاء منها باستئناف الحكم الذي يبدأ ميعاده من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة ، فإن ما قاله الحكم من ذلك صحيح في القانون ويتفق وما قضت به المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان من أنه كان يتعين على محكمة ثاني درجة إعادة القضية إلى محكمة أول درجة حتى لا تفوت عليهما درجة من درجات التقاضي - يكون على غير أساس متعينا لإطراحه .

٣ - لما كان ما أجراه ما مور الضبط القضائي من تفتيش بعيدا عن دائرة اختصاصه إنما كان في صدد الدهوى ذاتها التي بدأ تحقيقها على أساس وقوع واقعتها في اختصاصه فوجب أن يتمدد اختصاصه بداهة إلى جميع من اشتركوا فيها



أو اتصلوا بها وإن اختلفت الجهات التي يقيمون فيها مما يجعل له الحق عند الضرورة في تتبع المسروقات المتحصلة من جريمة المارقة التي بدأ تحقيقها وأن يجري كل ما خوله القانون إياه من أعمال التحقيق سواء في حق المتهم بالسرقه أو في حق الطاعنين على أثر ظهور اتصاها بالجريمة . لما كان ذلك ، وكان الإذن الذي صدر له بالتفتيش قد صدر من وكيل النيابة المختص بمكان ضبط المسروقات وقد روعيت فيه هذه الاعتبارات فإن قيامه بتنفيذه يكون صحيحا في القانون .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في غضون الفترة ما بين ٩ يونيه سنة ١٩٦١ إلى ٢١ يونيه سنة ١٩٦١ بدائرة مركز قلوب الأول والثاني والثالث والسادس سرقوا الأشياء المبينة بالمحضر والملوكة لهيئة السكك الحديدية والرابع والخامسة أخفوا المسروقات السابق ذكرها مع ملهمها بذلك . وطلبت عقابهم بالمادتين ٤٤ مكررة ، ٣١٨ من قانون العقوبات . ومحكمة قلوب الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٦١ عملا بمادتي الاتهام بحبس كل من المتهمين الأول والثاني والثالث والسادس سنة مع الشغل والنفاذ وبحبس كل من المتهمين الرابع والخامسة سنة مع الشغل وكفالة ١٠٠ ج مائة جنيه استئناف المحكوم عليهم هذا الحكم . ومحكمة بنها الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٦٢ : أولا - بعدم قبول استئناف المتهم فاروق رزق فرج شكلا للتقرير به بعد الميعاد . وثانيا - قبول الاستئناف بالنسبة لباقي المتهمين شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك أنه دان الطاعنين إعتادا إلى أقوال الشهود في محضر



جمع الاستدلالات دون أن تقرر المحكمة استدعاءهم لسماع شهادتهم بالجلسة مما يعيب إجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم .

وحيث إن ما يشيره الطاعنان في هذا الوجه غير سديد ذلك أنه لما كان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ المعمول به من ١٩/٥/١٩٥٧ قد صدر بتعديل المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بما ينحول المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ويستوى أن يكون القبول صريحاً أو ضمنياً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . ولما كانت إجراءات المحاكمة قد تمت في ظل هذا القانون . وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين لم يتمسك بطلب سماع الشهود مما يستفاد منه تنازله الضماني عن سماعهم فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا هي عولت على أقوالهم في التحقيقات دون سماعهم ما دام الطاعنان قد قبلوا ذلك ضمناً وما دام أن تلك الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو أن المحكمة قد أخطأت حين وضعت حكمها ضد الطاعنين بأنه حضوري مع أنه في حقيقته غيابي وكان يتعين على المحكمة الاستثنائية أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة حتى لا تفوت على الطاعنين درجة من درجات التقاضي .

وحيث إن محكمة ثاني درجة وإن أقرت الطاعة على أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة وصف خطأ بأنه حضوري في حين أنه غيابي إلا أنها عفت على ذلك بما مؤداه أن استئناف الطاعة الثانية لحكم محكمة أول درجة وعدم تقريرها بالمعارضة في هذا الحكم يفيد أنها تجاوزت عن استعمال حقها في المعارضة اكتفاء منها باستئناف الحكم الذي يبدأ مياده من تاريخ انقضاء مياد المعارضة وما قاله الحكم من ذلك صحيح في القانون ويتفق وما قضت به المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية . ومن ثم فإن ما يشيره الطاعنان في هذا الوجه يكون على غير أساس متعينا اطراحه .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو القصور في التسيب والفساد في الاستدلال ذلك أن الحكم المطعون فيه جاء قاصراً في التدليل على توفر ركن العلم وهو ركن



جوهري في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة كما أن ماساقه للتدليل على هذا العلم لا يصلح سنداً له .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لما يثيره الطاعنان في هذا الوجه ورد عليه بقوله " أما فيما يختص بعدم علم المتهمين ( الطاعنين ) بأن المضبوطات مسروقة من السكة الحديد فيكفي في ذلك ما شهد به كل من السيد / يوسف مراد مندوب هيئة السكة الحديد والسيد / إمام حافظ مندوب العربات من أن المضبوطات من متعلقات السكة الحديد وخاصة بعرباتها ولا يوجد مثيل لها في السوق لأن مثل هذه الأشياء لا تستعمل إلا في عربات السكة الحديد كما أن المهمة الخامسة ( الطاعنة الثانية ) تعرفت على كل من المتهمين الأول والثاني عند ما عرضا عليها وقالت إنهما بأما لها الأدوات المضبوطة وهما من الأشخاص الذين لا يتجرون في مثل هذه الأشياء مما يقطع بعلمهما بالسرقة خصوصاً أنها والمتهم الرابع ( الطاعن الأول ) ممن يتجرون في الخردة ولهما دراية تامة بكل ما يعرض عليهما للشراء ومن ثم يكون ما ذهبوا إليه من عدم علمهما بالسرقة وأن ما ضبط لديهما غير متحصل من سرقة لا أساس له " وهذا الذي قاله الحكم كاف وسائق في التدليل على توفر ركن العلم في حق الطاعنين . ومن ثم فإن ما يعنيه الطاعنان في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع هو أن الحكم المطعون فيه شابه خطأ في تطبيق القانون . فقد دفع الحاضر عن الطاعنين ببطلان التفتيش الواقع على عليهما الكائنين بدائرة قسم باب الشرعية لصدور الإذن به من وكيل نيابة قلوب - وهو غير مختص - إلى ضابط قضائي السكة الحديد واختصاصه لا يمتد إلى الحوادث التي تقع خارج نطاق محطات السكك الحديدية أو عرباتها . وإذا كان الحكم قد رفض هذا الدفع واعتبر الإذن والتفتيش المترتب عليه صحيحين فإنه يكون قد جانب التطبيق السليم للقانون مما يتعين معه نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لهذا الوجه من الطعن أن ضابط مباحث قسم قضائي مصر الذي باشر تحقيق هذا الحادث حرر بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٢ محضراً أثبت فيه أنه بالنظر لتعدد حوادث سرقات المهمات الكهربائية من عربات السكة الحديد فقد شددت المراقبة



وتوصل رجال المباحث إلى ضبط أفراد العصابة وأسفر التحقيق معهم عن اعتراف بعضهم ببيع بعض المسروقات إلى الطاعنين أحمد على مريضه وهو عاطف أحمد مهدي ولكل منهما محل لبيع الخردة بشارع باب البحر التابع لقسم الأوبكية كما أنهما مشهوران بالإتجار في المسروقات المتعلقة بمصالح الحكومة وطلب في ختام هذا المحضر من نيابة الأوبكية الإذن بتفتيش محل تجارة المذكورين ومسكنهما لضبط ما قد يوجد لديهما من مهمات وأدوات خاصة بالسكة الحديد فصدر الإذن بذلك من وكيل نيابة الأوبكية إلى ضابط مباحث قسم قضائي مصر ومن يرافقه من رجال الضبطية القضائية. ونفاذا له تم تفتيش محل تجارة كل من الطاعنين الكائن بباب البحر تتبع قسم الأوبكية وعثر لديهما على المضبوطات المبينة بالمحضر وجميعها من متعلقات السكك الحديدية. لما كان ذلك، وكان ما أجراه الضابط بعيدا عن دائرة اختصاصه إنما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأ تحقيقها على أساس وقوع واقعتها في اختصاصه فوجب أن يمتد اختصاصه بداهة إلى جميع من اشتركوا فيها واتصلوا بها وإن اختلفت الجهات التي يقيمون فيها مما يجعل له الحق عند الضرورة في تتبع المسروقات المتحصلة من جريمة السرقة التي بدأ تحقيقها وأن يجري كل ما خوله القانون إياه من أعمال التحقيق سواء في حق المتهم بالسرقة أو في حق الطاعنين على أثر ظهور اتصالاتها بالجريمة — كما هو الحال في واقعة الدعوى — لما كان ما تقدم، وكان الإذن الذي صدر له بالتفتيش قد صدر من وكيل نيابة الأوبكية المختص بمكان ضبط المسروقات وقد رويت فيه هذه الإعتبارات فإن قيامه بتنفيذه يكون صحيحا في القانون لما كان كل ذلك، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضحا .



## جاسة ٥ من فبراير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى  
خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد مبرى .

( ٢٢ )

الطعن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٣٢ القضائية

( ١ ) شك بدون رصيد . مسئولية جنائية . فاعل أصلى . وكالة .

إصدار شك بدون رصيد قائم وقابل للسحب ، موجب للمسئولية الجنائية : ولو كان  
مصدر الشك وكيلا عن صاحب الحساب . فلهذا ذلك : مقارنة الوكيل الجريمة كفاهل  
أصلى .

( ب ) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل ” . حكم . ” تسبب غير

معيب ” . نقض . ” مالا يقبل من الأسباب ” .

حق محكمة الموضوع في الأخذ بما تراه إليه من الأدلة وإطراح ما عداها . عدم  
التزامها بالرد على كل دليل على حده صراحة . يكفي الرد الضمني . ما يثار حول ذلك من قبيل  
الجدل الموضوعى في تقدير المحكمة للأدلة ومصادرة لها في عقيدتها . عدم جواز إثارته  
أمام محكمة النقض .

١ - متى كان الثابت أن الطاعن هو الذى أصدر الشك بوصفه وكيلا عن  
زوجته - صاحبة الحساب - دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للسحب ،  
فإنه يكون مسئولا ويحق عقابه بوصفه فاعلا أصليا للجريمة ، لأن وكالته عن  
زوجته صاحبة الحساب لا ينفي أنه هو الذى قارف الجريمة التى دين من أجلها .

٢ - من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما تراه إليه من الأدلة وتطرح  
ما عداها دون أن تكون ملزمة بالرد على كل دليل على حده ، مادام أن ردها  
مستفاد ضمنا من قضائها بالإدانة إستنادا إلى أدلة الثبوت الأخرى ، وكل ما يثار



حول ذلك يعد من قبيل الجدل الموضوعي في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرة لها في عقيدتها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٦/١٠/١٩٥٩ بدائرة قسم مصر الجديدة : أعطى بسوء نية لحنفى محمد محمود حمودة شيكا بمبلغ ٧٩٥ جنيهًا مسحوبًا على بنك الجمهورية دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . وقد ادعى حنفى محمد محمود وشريكه عبد القادر بحق مدنى قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيهًا على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٠ عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما نسب إليه ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها المصاريف المدنية . فاستأنفت النيابة هذا الحكم كما استأنفه المدعيان بالحقوق المدنية ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضور يا بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٦٢ عملاً بمادتي الاتهام بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع وباجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم شهرين مع الشغل بلا مصاريف جنائية مع إلزامه بأن يدفع للدعويين بالحق المدنى مبلغ ٥١ جنيهًا على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية عن الدرجتين .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ ...

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن مع أن الثابت أنه أصدر الشيك بصفته وكيلًا عن زوجته مما تنتفى معه مسئوليته . وما قاله الحكم في هذا الصدد بجواز صدور الشيك من وكيل الساحب لا يصلح رداً على أسباب الحكم المستأنف الذى كان قد انتهى إلى تبرئة الطاعن ابتدائياً .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تحقق في حق كل من يعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد



قائم وقابل للسحب أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك، وكان الطاعن — على ما بين من مدونات الحكم ومن المفردات التي أمرت المحكمة بضمها — هو الذي أصدر الشيك موضوع الدعوى ضمنا لمعاملات تجارية بينه وبين المدعين بالحق المدني دون أن يكون للشيك رصيد قائم وقابل للسحب ولم يعمل الطاعن من جانبه على إيداع مقابل الشيك قبل تقديمه للصرف . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما توافر به العناصر القانونية لجريمة إعطاء الشيك دون أن يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وهي الجريمة المسندة إلى الطاعن ، وكان قد أورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها وأثبت في حق الطاعن أنه أصدر الشيك موضوع الدعوى متضمنا البيانات التي تجعله أداة وفاء ويحقق بها المعنى المقصود من الشيك في نطاق المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، فإن الحكم المطعون فيه يكون ملما متفقا مع صحيح القانون ويكون النعي عليه بالخطأ في القانون أو القصور في التسبيب في غير محله . ولا يقدح في ذلك أن يكون الطاعن قد أصدر الشيك بوصفه وكيلا عن زوجته صاحبة الحساب مادام أنه هو الذي أصدر الشيك دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للسحب ويحقق عقابه بوصفه فاعلا أصليا للجريمة لأن وكالته عن زوجته صاحبة الحساب لا ينفي أنه هو الذي قارف الجريمة التي دين من أجلها .

وحيث إن محصل الوجه الثاني من الطعن القصور في التسبيب والخطأ في الإسناد ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أ طرح دفاع الطاعن المؤسس على أن الشيكات حررت ضمنا لسداد كيالات خاصة بعمليات تجارية وأن المدعين بالحق المدني خطفوا منه هذه الشيكات وعقد الاتفاق الذي تعهدا فيه بردها . وما قاله الحكم في تبرير ذلك من أن الاتفاق المقدم من المدعين لم يتضمن التزاما برد الشيك موضوع الدعوى بل كان خاصا بسداد قيمة شيك آخر فلا مصلحة لهما في اختطافه فضلا عن أن هذه الواقعة لم يقيم عليها أي دليل قول غير صحيح ولا يتفق مع الثابت في الشكوى الخاصة بذلك ولا مع ما أورده حكم محكمة أول درجة الذي استقاه من أقوال الشهود في هذه الشكوى ولم يعن الحكم المطعون فيه بالرد على ما أورده الحكم المستأنف في هذا الصدد . أما خلو الاتفاق من



إثبات التزام المدعين بالحق المدني برد الشيكات فهو لا ينفي قيام الاتفاق على الرد الذي لم يريا محلا لإثباته فضلا عن أنه وارد في مسألة تجارية مما يمكن إثباته بكافة طرق الإثبات .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى عدم قيام دليل على واقعة خطف الاتفاق والشيكات استنادا إلى أسباب سائفة وكان من حق المحكمة أن تأخذ بما تروح إليه من الأدلة وتطرح ما عداها دون أن تكون ملزمة بالرد على كل دليل على حدة ما دام أن ردها مستفاد ضمنا من قضائها بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت الأخرى . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه هو من قبيل الجدل الموضوعي في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرة لها في عقيدتها مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض ويكون هذا النعي في غير محله ويكون الطعن برمته على غير أساس متعين الرفض .

---



## جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٦٣

بريافة السيد / محمد منولى قلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى  
خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

( ٢٣ )

الطعن رقم ٢٧٩٣ لسنة ٣٢ القضائية

تقليد . محاكمة "إجراءاتها" . إثبات "بوجه عام" تزوير .

(١) العلامات المعالاب على تقليدها بالمادة ٢٠٦ عقوبات : هى الإشارات والرموز  
الخاصة ببعض المصالح الأميرية أو السلطات العامة ، والتي اصطلح على استعمالها لغرض  
من الأغراض أو الدلالة على معنى خاص أيا كان نوعها أو شكلها . انطباق ذلك على  
الآلة المشتملة على أصل للاملة أو على الأثر الذى ينطبع منه استعمالها . مثال .  
ختم المجرور .

(ب) العبرة فى التقليد . هى بأوجه الشبه وليس بأوجه الخلاف .

متى تتحقق الجريمة ؟ إذا كان التقليد من شأنه أن يخدع الجمهور فى المعاملات .  
التقليد المتقن : لا يشترط . يكفى من التشابه ما تكون به العلامة المقلدة مقبولة  
فى التعامل .

(ج) إثبات التقليد أو التزوير . لم يجعل له القانون طريقا خاصا . العبرة فيه بما تطمئن إليه  
المحكمة من الأدلة السائغة .

اطلاع المحكمة على الاحراز ، لا يلزم : ما دام أن المتهم لم يطلب منها ذلك .

(د) حكم . "تسبيب غير معيب" . باعث .

الباث على ارتكاب الجريمة ليس من أركانها أو عناصرها . خطأ الحكم فى بيانه  
لا يؤثر فى صلاحيته .

(هـ) محكمة الموضوع . "سلطاتها فى تقدير الأدلة" تقضى . "ما لا يقبل  
من الأسباب" .



لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الأدلة والأخذ بما ترتاح إليه منها . لها أن تقول على أقوال شاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق ولو عدل عنها . عدم التزامها بالإشارة إلى ذلك في حكمها أو تبرير التفاتها عما عدل عنه . ما يثار في هذا الصدد من الأمور الموضوعية التي لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

١ - العلامات المعاقب على تقليدها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات هي الإشارات والرموز الخاصة ببعض المصالح الأميرية أو السلطات العامة والتي تصطلح على استعمالها لغرض من الأغراض أو للدلالة على معنى خاص أيا كان نوعها أو شكلها ، وهي تنطبق على الآلة التي تشتمل على أصل العلامة أو على الأثر الذي ينطبع عند استعمالها . ولما كانت الإشارات التي حصل تقليدها إنما هي شعارات خاصة يجزر اسكندرية اصطلح على استعمالها لغرض معين وهو الختم بها على اللحوم التي تذبح فيه بحيث تتغير يوميا لدلالة خاصة فهي بهذه المثابة تعتبر علامة مميزة له ودالة عليه في يوم معين ، وتقليدها لاشك فعل مؤثم .

٢ - القاعدة القانونية المقررة في جرائم التقليد تقضى بأن العبرة بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف ، وأن الجريمة تتحقق متى كان التقليد من شأنه أن يخدع الجمهور في المعاملات لأن القانون لا يشترط أن يكون التقليد متقنا بحيث يخدع المدقق ، بل يكفي أن يكون بين العلامتين المقلدة والصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التعامل .

٣ - لم يجعل القانون لإثبات التقليد أو التزوير طريقا خاصا ، ما دامت المحكمة قد اطمأنت من الأدلة السائغة التي أوردتها إلى ثبوت الجريمة . فإذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم "الطاعن" قد اعترف بارتكابه جريمة التقليد المسندة إليه ، وأنه لم يطلب من المحكمة أن تفحص أحرار العلامات المقلدة أو البصمات المأخوذة منها ومن العلامات الصحيحة ، فليس له أن ينعى على الحكم عدم اطلاع المحكمة عليها وعرضها عليه أو سلوك طريق معين في إثبات التقليد .

٤ - متى كان ما يجادل فيه الطاعن إنما يتصل بالبصمات على ارتكابه الجريمة وهو ليس من أركانها أو عناصرها فإنه مهما كان الحكم قد أخطأ في بيانه فإن ذلك لا يؤثر في سلامته . ومن ثم يكون ما نعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد على فرض صحته غير مستج .



• — لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الأدلة والأخذ بما ترتاح إليه منها وأن  
تعمل على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق ولو عدل عنها دون  
أن تكون ملزمة بالإشارة إلى ذلك في حكمها أو تبرير التفاتها عما عدل عنه .  
ومن ثم فلا يقبل من الطاعن ما يشير في هذا الصدد لأنه من الأمور الموضوعية  
التي لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٥٧/٤/٢٥ بدائرة قسم الجمر  
محافظة الاسكندرية : أولا — قلد علامات لإحدى جهات الحكومة "بجزر  
بلدية اسكندرية" بأن اصطنع قطع الكاوتشوك المبينة بالمحضر وأثبت عليها  
رسوما مزورة مقلدا بها بعض علامات الجزر الحقيقية . ثانيا — حاز جواهر  
مخدرة ( حشيشا ) في فير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الاتهام  
إحالة إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للواد ٤/٢٠٦ من قانون العقوبات  
و ١ و ٢ و ٣٣/١ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢  
والبند ١٢ من الجدول ١ الملحق به . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات  
الإسكندرية قضت بحضورها بتاريخ ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦١ عملا بالواد  
٢١١ من قانون العقوبات و ١/٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠  
والبند ١٢ من الجدول الأول الملحق به مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات  
بمعاينة المتهم "الطاعن" : أولا — بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عن  
التهمة الأولى المسندة إليه ومصادرة الأدوات والأختام المقلدة المضبوطة .  
ثانيا — بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبغرامة قدرها خمسمائة جنيه ومصادرة  
المادة المخدرة المضبوطة عن التهمة الثانية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم  
بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطاعن هو الخطأ في القانون وفي الإسناد، ذلك أن الحكم  
المطعون فيه دان الطاعن بوصف أنه قلد علامات لإحدى المصالح الحكومية وهي جزر



الإسكندرية مع أن الثابت أن المضبوطات هي مجرد علامات لا تعتبر بذاتها مميزة للجزر الذي يستعمل ختماً يحتوي على رسوم يسميها علامات أو رموزاً وهذا الختم لم يقلد وليس للجزر علامة حتى يرد عليها التقليد . ولما كانت المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات المطبقة على واقعة الدهوى تستلزم وقوع التقليد على ختم الجهة حكومية أو علامة مميزة لها فيكون الركن المادى للجريمة منعداً . وقد أدى ذلك بالحكم إلى الخلط في تسببه بين كلمتي اختتام وعلامات مع أن دلالة كل منهما مختلفة في القانون واللغة . ومن جهة أخرى فقد نسب الحكم إلى الطاعن اعترافاً في التحقيقات مع أن الثابت من تحقيق النيابة أنه لم يعترف وأنه التزم الإنكار .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى فيما محصله أن الطاعن وهو جزار يورد لحوماً لبعض الجهات بالمدينة عمداً إلى تقليد علامات مجزر الإسكندرية بأن اصطنع قطعاً من المطاط حفر عليها رسوماً مزورة تشبه علامات المجزر الحقيقية ليختم بها على اللحوم التي يوردها واحتفظ بهذه العلامات في محله إلى أن أبلغ أحد عماله السابقين ضده ثم فتش محله حيث ضبطت به قطع من المطاط مصبوغة بلون أحمر من أثر استعمالها تكون أرقاما وحروفاً وعلامات تشبه المستعملة في المجزر . وقد أقر الطاعن بأنها ملكه وثبت من الفحص الطبي الشرعى أن بصمات العلامات المضبوطة تشبه بصمات اختتام المجزر من حيث النظام العام .

وحيث إن العلامات المعاقب على تقليدها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات هي الإشارات والرموز الخاصة ببعض المصالح الأميرية أو السلطات العامة والتي تصطلح على استعمالها لغرض من الأغراض أو للدلالة على معنى خاص أيا كان نوعها أو شكلها وهي تنطبق على الآلة التي تشتمل على أصل العلامة أو على الأثر الذي ينطبع عند استعمالها . لما كان ذلك ، وكانت الإشارات التي حصل تقليدها إنما هي شعارات خاصة بمجزر إسكندرية اصطلح على استعمالها لغرض معين وهو الختم بها على اللحوم التي تذبج فيه بحيث تتغير يومياً للدلالة خاصة فهي بهذه المثابة تعتبر علامة مميزة له ودالة عليه في يوم معين وتقليدها لا شك فعل مؤثم ، وكان الواضح من الحكم أنه لم يخلط بين مدلول



الختام أو العلامة لغة أو قانونا بل استعمال كلا منهما في موضعه وسياقه وبين واقعة الدهوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية بحرمة تقليد العلامات التي دان الطاعن بها واورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ومنها اعتراف الطاعن أمام النيابة بتقليد علامات المحزر بطريق الاصطناع وأنه كان يستعمل العلامات المقلدة في ختم اللحوم وذلك كما يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من الطعن بما لا خطأ في الاسناد فيه إليه . لما كان ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه يكون لا محل له .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو القصور في التسبيب ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد في تحصيله لواقعة الدهوى أن الذي دفع الطاعن إلى التقليد هو الرغبة في توريد لحوم كبيرة على أنها صغيرة دون أن يعنى بالتدليل على ذلك كما أنه يخالف ما قرره مدير المحزر من أن العلامة السرية واحدة لجميع الذبائح في اليوم الواحد وأنه لا توجد فائدة مادية من ختمها بتملك العلامة في يوم غير الذي أعدت له ما دامت اللحوم لم تفسد حيث إن تسعيرتها لا تتغير . ولما كان ما يجادل فيه الطاعن إنما يتصل بالبائع على ارتكاب الجريمة وهو ليس من أركانها أو عناصرها فإنه مهما كان الحكم قد اخطأ في بيانه فإن ذلك لا يؤثر في سلامته . ومن ثم يكون ما نعه الطاعن في هذا الوجه على فرض صحته غير منتج .

وحيث إن مبنى الوجهين الثالث والرابع هو بطلان الإجراءات والفساد في الاستدلال ، ذلك أن ما خلص إليه الحكم لا يتفق وما انتهى إليه التقرير الطبي الشرعي من أنه وإن كان بين بصمات العلامات المضبوطة والبصمات الصحيحة تشابه من حيث المنظر العام إلا أنهما يختلفان من حيث طريقة نقش الحروف والمقاطع ووضعها بالنسبة لبعضها وأحجامها والمسافات المتروكة بينها كذلك فإن المحكمة لم تعن بتحقيق طريقة التقليد نفسها والاشارة إلى ذلك في حكمها . ولما كان التقليد يأخذ حكم التزوير قانونا فقد كان يتعين عليها أن تفحص الاحراز المحتوية على المضبوطات وتطلع عليها للتحقيق من طريقة التقليد .



وحيث إنه لما كانت القاعدة القانونية المقررة في جرائم التقليد تقضى بأن العبرة بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف وأن الجريمة تتحقق متى كان التقليد من شأنه أن يخدع الجمهور في المعاملات لأن القانون لا يشترط أن يكون التقليد متقنا بحيث يخدع المدقق بل يكفي أن يكون بين العلامتين المقلدة والصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التعامل فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يخالف هذه القواعد واستند في قضائه بإدانة الطاعن إلى ما أورده من أن البصمات المأخوذة من قطع المطاط المضبوطة تشابه البصمات الصحيحة من حيث المنظر العلم وذلك أخذا بما اطمأنت إليه المحكمة مما ثبت من تقرير مصلحة الطب الشرعي قسم أبحاث التزييف والتزوير ، وكان القانون لا يجعل لاثبات التقليد أو التزوير طريقا خاصا ما دامت المحكمة قد اطمأنت من الأدلة السائغة التي أوردتها إلى ثبوت الجريمة ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن اعترف بارتكاب جريمة التقليد المسندة إليه وأنه لم يطلب من المحكمة أن تفض احراز العلامات المقلدة أو البصمات المأخوذة منها ومن العلامات الصحيحة فليس له أن ينهى على الحكم عدم اطلاع المحكمة عليها وعرضها عليه أو سلوك طريق معين في اثبات التقليد ومن ثم يكون هذا الوجه في غير محله .

ومن حيث إن مبنى الوجه الخامس من الطعن هو الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ذلك أن الحكم استند إلى أقوال الشاهد المبلغ السيد وهبه محمد مع أن الثابت أن تبليغه كان لاحقا لفصله من العمل لدى الطاعن مما مؤداه أنه يحمل له ضغينة وأن شهادته ليست جديرة بالثقة فضلا عن أنه عدل عنها بعد ذلك ، ولم يعن الحكم ببيان وجه استناده إليها وإلتفاته عن مدلول مدول الشاهد عنها . ولما كان لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الأدلة والأخذ بما ترتاح إليه منها وأن تعول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق ولو عدل عنها دون أن تكون ملزمة بالإشارة إلى ذلك في حكمها أو تبرير إلتفاتها عما عدل عنه ، فإنه لا يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا الصدد لأنه من الأمور الموضوعية التي لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

وحيث إنه مما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .



## جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / محمود حلى خاطر، وبحضور العادة المستشارين : عبد الحليم البيطاش ،  
ومختار رضوان ، ومحمد صبرى ، وأحمد موافى .

( ٢٤ )

### الطعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٣٢ القضائية

إجراءات المحاكمة . ارتباط . دعوى جنائية . نيابة عامة . غرفة الاتهام .  
محكمة الجنايات . اختصاص . مواد مخدرة . سلاح .

( أ ) التعديل الصادر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بإضافة فقرة ثالثة للمادة ٢١٤ إجراءات . تخويل النيابة حق رفع الدعوى فى الجنايات المنصوص عليها فى هذه الفقرة وما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة . هذا التعديل لم يسلب غرفة الاتهام حقها الأصيل فى التصرف فى الجنايات التى تحال إليها من قاضى التحقيق أو النيابة العامة . إضفاء المشرع بالتعديل ولاية جديدة على النيابة العامة بالنسبة لهذا النوع من الجرائم . عدم استعمال النيابة هذه الرخصة وإحالتها جنائية إلى غرفة الاتهام على الغرفة التصرف فيها . ليس لها أن تقرر عدم اختصاصها بنظرها . ان فعلت ذلك تكون قد أخطأت .

( ب ) الارتباط الوارد بالفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ إجراءات لا يمكن أن ينصرف إلى غير المعنى الذى نص عليه فى المادة ٣٢ مقوبات . مجرد الارتباط الزمنى بين الجريمتين لا يوفر الارتباط كما هو معرف به فى المادة المذكورة .

إصدار غرفة الاتهام أمر بعدم اختصاصها بنظر جنائية إحراز المخدر لمجرد قيام ارتباط زمنى بينها وبين جنائى إحراز الأسلحة والمخائر . خطأ هذا الأمر .

غرفة الاتهام . نيابة عامة . نقص . "مالا يجوز الطعن فيه" .

( ج ) حق النائب العام فى الطعن فى أوامر الغرفة . قصره على الأوامر الواردة بالمادتين ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية على سبيل الحصر .



أمر الغرفة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى . ليس من بينها . الطعن فيه بالنقض .  
غير جائز .

غرفة الاتهام . محكمة الجنايات . اختصاص . "تنازع الاختصاص السلبى" .  
نقض . "سلطة محكمة النقض . تعيين الجهة المختصة" . مستشار الاحالة .

( هـ ) متى يجوز لمحكمة النقض اعتبار الطعن طلبا بتعيين الجهة المختصة ؟ ( مثال ) أمر غرفة الاتهام  
بعدم اختصاصها بنظر جناية إحراز المخدر والسلاح والذخيرة . عدم استطاعتها إعادة نظرها  
من جديد فيما لو قدمت إليها . من المحتم أن محكمة الجنايات ستقضى هى الأخرى بعدم  
قبول الدعوى الجنائية الخاصة بجناية إحراز المخدر لعدم إحالتها إليها عن طريق الغرفة .  
وقوع تنازع سلبى بين غرفة الاتهام وبين محكمة الجنايات . الطعن فى أمر الغرفة بطريق  
النقض . لمحكمة النقض اعتبار الطعن — وهو غير جائز — طلبا بتعيين الجهة المختصة .  
وله ذلك : الحرص على العدالة أن يتدخل صيرها .

( هـ ) لا يشترط لاعتبار النزاع قائما أن يقع بين جهتين من جهات القضاء أو جهتين من جهات  
التحقيق . جواز وقوعه بين جهتين إحداهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات  
الحكم .

( و ) طلب تعيين المحكمة المختصة يرفع إلى الجهة التى يطعن أمامها فى أحكام وقرارات الجهتين  
المتنازعتين أو إحداهما . المادتان ٢٢٦ ٢٢٧ . إجراءات . الفصل فى النزاع السلبى  
بين غرفة الاتهام ومحكمة الجنايات ينقد لمحكمة النقض . أمر الغرفة بعدم الاختصاص  
يحببها عن نظر موضوع الدعوى . إلغاء المشرع نظام غرفة الاتهام وإسناده قضاء الاحالة  
إلى مستشار الاحالة . وجوب إحالة القضية إلى مستشار الاحالة المختص للفصل فيها .

١ — ان التعديل الصادر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ باضافة فقرة  
ثالثة للسادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية إنما خول النيابة العامة حق  
رفع الدعوى فى الجنايات المنصوص عليها فى هذه الفقرة وما يكون مرتبطا بها  
من جرائم أخرى إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها  
مباشرة دون أن يسلب غرفة الاتهام حقها الأصيل فى التصرف فى الجنايات التى  
تحال إليها من قاضى التحقيق أو النيابة العامة وغاية ما فى الأمر أن المشرع  
أضفى بهذا التعديل ولاية جديدة على النيابة العامة بالنسبة لهذا النوع من



الجرائم فإن لم تستعمل هذه الرخصة واحالت جنائية مما ذكر إلى غرفة الاتهام وجب عليها التصرف فيها إما بإحالتها إلى محكمة الجنايات أو إلى المحكمة الجزئية بمقتضى نظام التجنيح أو لأنها ترى أن الواقعة جنحة أو مخالفة وإما أن تأمر فيها بأن لا وجه لإقامة الدعوى . ومن ثم فإن غرفة الاتهام إذ قررت عدم اختصاصها بنظر الدعوى المحالة إليها تكون قد أخطأت .

٢ — الارتباط الوارد بالفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية لا يمكن أن ينصرف إلى غير المعنى الذى نص عليه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، بمعنى أنه إذا كون الفعل جرائم متعددة أو ارتكبت عدة جرائم لغرض واحد ومرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة وكانت إحدى تلك الجرائم من الجنايات المنصوص عليها في هذه الفقرة فإن باقى الجرائم المرتبطة بها تخضع لقاعدة جواز تقديمها من النيابة العامة مباشرة إلى محكمة الجنايات ، أما مجرد الارتباط الزمنى بين جريمتين فإنه لا يوفر الارتباط كما هو معرف به في المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ومن ثم فإن غرفة الاتهام إذ أمرت بعدم اختصاصها بنظر جنائية احراز المخدر لمجرد قيام ارتباط زمنى بينها وبين جنائى احراز الأسلحة والذخائر تكون قد أخطأت ، إذ لا سبيل إلى تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة لجريمة احراز المخدر إلا من طريق تقديمها إلى غرفة الاتهام (١) .

٣ — حق النائب العام فى الطعن فى قرارات غرفة الاتهام تطبيقا للمادتين ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية مقصور على الأوامر التى تصدر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أو بإحالة الجنائية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة . ولما كان الأمر المطعون فيه — الصادر بعدم الاختصاص بنظر الدعوى — ليس من بين الأوامر التى أوردها الشارع فى المادتين المذكورتين على سبيل الحصر فإن الطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزا (٢) .

(١) هذا المبدأ مقرر فى الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٣١ قضائية جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ ص ١٣

ع ١ ص ٨٣ قاعدة ٢٢ .

(٢) هذه المبادئ مقرر فى الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٣١ قضائية جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠

ص ١٣ ع ١ ص ١٦٢ قاعدة ٤٤ .



٤ - متى كان القرار الصادر من غرفة الاتهام بعدم اختصاصها بنظر الدعوى غير جائز الطعن فيه بطريق النقض ، ولا تستطيع الغرفة فيما لو قدمت إليها القضية من جديد أن تعيد نظرها بعد أن سبق طرحها عليها وإصدارها قرارا فيها ، كما أن محكمة الجنايات سوف تحكم حتما بعدم قبول الدعوى الجنائية الخاصة بجناية احراز المخدر لعدم إحالتها إليها عن طريق غرفة الاتهام فإن محكمة النقض - حرصا على العدالة أن يتعطل سيرها - يكون لها أن تعتبر الطعن في هذه الحالة بمثابة طلب تعيين الجهة المختصة وفقا للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية وأن تقبل هذا الطلب على أساس وقوع النزاع السلبي بين غرفة الاتهام - التي تخلت عن نظرها الدعوى - وبين محكمة الجنايات - التي سوف تحكم حتما بعدم قبول الدعوى الجنائية الخاصة باحراز المخدر (٣) .

٥ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يشترط لإعتبار النزاع قائما أن يقع بين جهتين من جهات القضاء أو جهتين من جهات التحقيق بل يصح أن يقع بين جهتين أحدهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم (٤) .

٦ - مؤدى نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة يرفع إلى الجهة التي يطعن أمامها في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو أحدهما ، ومن ثم فإن الفصل في الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن النزاع السلبي بين غرفة الاتهام ومحكمة الجنايات ينعقد لمحكمة النقض باعتبارها المحكمة التي يطعن أمامها في أحكام محكمة الجنايات وقرارات غرفة الاتهام عندما يصح الطعن قانونا . ولما كانت غرفة الاتهام بأمرها بعدم الاختصاص قد حجبت نفسها عن نظر موضوع الدعوى ، وكان المشرع قد ألغى بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ نظام غرفة الاتهام وأسند قضاء الإحالة إلى مستشار الإحالة ، فإنه يتعين إحالة القضية إلى مستشار الإحالة المختص للفصل فيها (٥) .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم ليلة ١٩٦١/٣/٢٤ بدائرة مركز الشهداء محافظة المنوفية — المتهمون الثلاثة — أحرزوا بقصد التعاطي جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا — المتهم الأول أيضا — (١) أحرز سلاحا ناريا غير مشخشن فرد خرطوش عيار ١٦ بدون ترخيص حالة كونه سبق الحكم عليه بعقوبات مقيدة للحرية في سرقات وشروع فيها وباعتباره مشتبه فيها (ب) أحرز ذخيرة أربع طلقات مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر غير المرخص له بإحرازه حالة كونه سبق الحكم عليه بعقوبات مقيدة للحرية في سرقات وشروع فيها وباعتباره مشتبه فيها . المتهم الثاني أيضا (١) أحرز سلاحا ناريا مشخشنا فردا بغير ترخيص (ب) أحرز ذخيرة أربع طلقات لي انقلد مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر غير المرخص له بإحرازه . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا لنص المواد ١ و ٢ و ١/٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول / أ المرافق بالنسبة لهم جميعا وكذا المواد ١/١ و ٦ و ٧ / ج و ٢٦ / ١ - ٢ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول ٢ المرافق بالنسبة للمتهم الأول أيضا — وكذا المواد ١/١ و ٦ و ٢ / ٢٦ - ٤ و ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٢٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والقسم الأول من الجدول رقم ٣ المرافق . وغرفة الاتهام أمرت حضوريا بتاريخ ١٩٦١/٦/٥ بعدم اختصاصها بنظرها على أن يقدم كل منهم نفسه إلى قسم البوليس يوم السبت الأول من كل شهر . فطعنت النيابة العامة في هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم اختصاصها بنظر الدعوى جاء مشوبا بالخطأ في القانون . ذلك أنه مؤسس على أن التعديل الصادر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ للسادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية يوجب



على النيابة العامة إحالة الدعاوى المتعلقة بالجرائم التي نص عليها - ومن بينها إحراز الأسلحة والذخائر - إلى محكمة الجنايات مباشرة مع أن هذا التعديل لم يسلب غرفة الاتهام حقها الأصلي في هذا الشأن ولم يرد به أي نص يحرم عليها التصدي لهذا النوع من الجرائم ولكنه أنشأ رخصة للنيابة العامة وقاضى التحقيق برفع الدعاوى مباشرة إلى محكمة الجنايات فإن لم يستعمل أيهما هذه الرخصة وأحيلت جنائية مما ذكر إلى غرفة الاتهام فإنها إذا فصلت فيها لا تكون مجاوزة اختصاصها وفضلا عن ذلك فقد كان يتعين على الغرفة أن تتصدى لجناية إحراز المخدرات لأنها مختصة بها أصلا وما كان لها أن تقضى بعدم اختصاصها بالنسبة لها بمقولة قيام ارتباط زمني بينها وبين جنائية إحراز السلاح والذخائر لأن الارتباط المشار إليه في المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات محدد في المادة ٣٢ من قانون العقوبات ولا يشمل الارتباط الزمني ومن ثم فلا محل لتأويل معنى الارتباط إلى غير المقصود منه .

وحيث إنه تبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن النيابة العامة أسندت إلى المتهمين إحرازهم جواهر مخدرة "حشيشا" بقصد التعاطي في غير الأحوال المصرح بها قانونا وأسندت إلى الأول منهم أيضا إحراز سلاح ناري غير مششخن وذخيرة مما تستعمل في السلاح دون ترخيص وإلى الثاني أيضا إحرازه سلاحا ناريا مششخنا وذخيرة بدون ترخيص وأمر رئيس النيابة في ٢١ مايو سنة ١٩٦١ بإحالة المتهمين إلى غرفة الاتهام وطلب إليها إحالة القضية إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والجدول المرفق ومحاكمة المتهمين الأول والثاني بالمواد ١/١ و ٦ و ٧/ج و ١/٢٦ - ٢ - ٣ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ والنقسم الأول من الجدول رقم (٣) المرافق فأمرت غرفة الاتهام في ٥ يونيو سنة ١٩٦١ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى مستعدة إلى أن التعديل الصادر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ لكادتين ١٥٨ و ٢١٤ إجراءات قصده به إيجاب رفع الدعاوى المتعلقة بالجرائم التي عينها هذا القانون من قاضى



التحقيق أو النيابة العامة إلى محكمة الجنايات مباشرة تحقيقا لصالح الجماعة ومن ثم فإن غرفة الاتهام غير مختصة بنظر جنائقي إحراز الأسلحة والذخائر وأنها غير مختصة تبعا لذلك بنظر جنائية إحراز المخدر لقيام الارتباط الزمني بين هذه الجرائم . لما كان ذلك ، وكانت غرفة الاتهام قد أخطأت إذ قررت عدم اختصاصها بنظر الدعوى ذلك أن التعديل الصادر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بإضافة فقرة ثالثة للمادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية إنما خول النيابة العامة حق رفع الدعوى في الجنايات المنصوص عليها في هذه الفقرة وما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة دون أن يسلب غرفة الاتهام حقها الأصيل في التصرف في الجنايات التي تحال إليها من قاضي التحقيق أو النيابة العامة وغاية ما في الأمر أن المشرع أضفى بهذا التعديل ولاية جديدة على النيابة العامة بالنسبة لهذا النوع من الجرائم فإن لم تستعمل هذه الرخصة وأحالت جنائية مما ذكر إلى غرفة الاتهام وجب عليها التصرف فيها إما بإحالتها إلى محكمة الجنايات أو إلى المحكمة الجزئية بمقتضى نظام التجنيح أو لأنها ترى أن الواقعة جنحة أو مخالفة وإما أن تأمر فيها بأن لا وجه لإقامة الدعوى . ومن ناحية أخرى فقد أخطأت غرفة الاتهام إذ أمرت بعدم اختصاصها بنظر جنائية إحراز المخدر لمجرد قيام ارتباط زمني بينها وبين جنائقي إحراز الأسلحة والذخائر ذلك أن الارتباط الوارد بالفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية لا يمكن أن ينصرف إلى غير المعنى الذي نص عليه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعنى أنه إذا كون الفعل جرائم متعددة أو ارتكبت عدة جرائم لغرض واحد ومرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة وكانت إحدى تلك الجرائم من الجنايات المنصوص عليها في هذه الفقرة فإن باقى الجرائم المرتبطة بها تخضع لقاعدة جواز تقديمها من النيابة العامة مباشرة إلى محكمة الجنايات أما مجرد الارتباط الزمني بين جريمتي السلاح والذخيرة وجريمة إحراز المخدر فإنه لا يوفر الارتباط كما هو معرف به في المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ومن ثم فلا سبيل إلى تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة لجريمة إحراز المخدر إلا عن طريق تقديمها إلى غرفة الاتهام . لما كان ذلك ، وكان حق النائب العام في الطعن في قرارات غرفة الاتهام تطبيقا للمادتين ١٩٣ و ١٩٤ -



من قانون الإجراءات الجنائية مقصورا على الأوامر التي تصدر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أو بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة ، وكان الأمر المطعون فيه ليس من بين الأوامر التي أوردتها الشارع في المادتين المذكورتين على سبيل الحصر فإن الطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزا . إلا أنه لما كانت غرفة الاتهام لا تستطيع فيما لو قدمت إليها القضية من جديد أن تعيد نظرها بعد أن سبق طرحها عليها وإصدارها قرارا فيها ، كما أن محكمة الجنايات سوف تحكم حتما بعدم قبول الدعوى الجنائية الخاصة بجناية إحراز المخدر لعدم إحالتها إليها عن طريق غرفة الاتهام فإن محكمة النقض — حرصا على العدالة أن يتعطل سيرها — يكون لها أن تعتبر الطعن في هذه الحالة بمثابة طلب تعيين الجهة المختصة وفقا للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية وأن تقبل هذا الطلب على أساس وقوع النزاع السليبي بين غرفة الاتهام التي تخلت عن نظرها الدعوى وبين محكمة الجنايات التي سوف تحكم حتما بعدم قبول الدعوى الجنائية الخاصة بإحراز المخدر . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يشترط لاعتبار النزاع قائما أن يقع بين جهتين من جهات القضاء أو جهتين من جهات التحقيق بل يصح أن يقع بين جهتين أحدهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم ، وكان مؤدى نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة يرفع إلى الجهة التي يطعن أمامها في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو أحدهما فإن الفصل في الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن هذا النزاع السليبي ينعقد لمحكمة النقض باعتبارها المحكمة التي يطعن أمامها في أحكام محكمة الجنايات وقرارات غرفة الاتهام عندما يصح الطعن قانونا . لما كان ذلك ، وكانت غرفة الاتهام بأمرها بعدم الاختصاص قد حجبت نفسها عن نظر موضوع الدعوى ، وكان المشرع قد ألغى بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ نظام غرفة الاتهام وأسند قضاء الإحالة إلى مستشار الإحالة ، فإنه تعين اعتبار الطعن طلبا بتعين المحكمة المختصة وإحالة القضية إلى مستشار الإحالة بمحكمة شين الكوم للفصل فيها .



## جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،  
وتوفيق أحمد الخشن ، وأديب نصر ، وحسين صفوت المركي .

( ٢٥ )

الطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٢ القضائية

حكم . ” بياناته “ . ” ما يبطله “ . بطلان . ” بطلان متعلق  
بالنظام العام “ .

خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة . يجعله باطلا بطلانا أصليا . حلة ذلك : خلو الحكم  
من هذا البيان يمس ذاتيته ويفقده عنصرا جوهريا من مقومات وجوده قانونا . المادة ٦٣  
من الدستور المؤقت . بطلان الحكم لهذا السبب . من النظام العام . لمحكمة النقض أن تقضى به  
من تلقاء نفسها ، ولو لم تثره الطاعة .

بطلان الحكم الغيابي الاستثنائي لخلوه مما يفيد صدوره باسم الأمة . اعتناق الحكم  
المطعون فيه لأسباب ذلك الحكم دون أن ينشئ لقضائه أسبابا جديدة . بطلان الحكم المطعون فيه  
بدوره ولو دون به ما يفيد صدوره باسم الأمة .

متى كانت المادة ٦٣ من الدستور المؤقت المؤرخ ٥ مارس سنة ١٩٥٨  
تنص على أنه ” تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة “ . فإن خلو الحكم من هذا  
البيان يمس ذاتية الحكم ويفقده عنصرا جوهريا من مقومات وجوده قانونا  
ويجعله باطلا بطلانا أصليا . ولما كان الحكم المطعون فيه وان دون به  
ما يفيد صدوره باسم الأمة إلا أنه عندما أيد الحكم الاستثنائي الغيابي —  
والذى لم يعنون باسم الأمة — لم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة بل اعتنق أسباب  
ذلك الحكم الباطل فأصبح باطلا بدوره . وكان هذا البطلان متعلقا بالنظام



العام ، فإن لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها وتنقض الحكم ولو لم تثره الطاعنة ( النيابة ) في أسباب طعنها<sup>(\*)</sup> .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز البدارى زرع قطنا في أرض سبق زراعتها قطنا في السنة الزراعية السابقة . وطلبت عقابه بالمواد ٢/٤ و ٦ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ من القانونين رقمي ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ و ٢١٣ لسنة ١٩٥٨ . ومحكمة البدارى الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٩ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل والنفاذ بلا مصاريف جنائية . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٦٠ باعتبارها كان لم تكن . استأنفت النيابة الحكم الغيابي . ومحكمة أسبوط الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الاستئناف غيابيا في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بقبوله شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم عشرة جنيهات بلا مصاريف . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم الأخير وقضى في معارضته بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٦١ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه وبلا مصاريف جنائية . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... ألخ

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة أبدت في مذكرتها المؤرخة ٢٢ يناير سنة ١٩٦٣ سببا متعلقا بالنظام العام مؤداه أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الاستئنافي الغيابي وهو غير معنون باسم الأمة فإنه يكون قد أيد حكما باطلا ومن ثم يتعين نقضه .

(\*) هذا المبدأ مقرر في الطعن الجنائي رقم ٢٧٩٠ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤ من ١٣ ع ٣ ص ٨٧٣ قاعدة ٢١١ والطعن المدني رقم ١٩ لسنة ٢٨ ق " أحوال شخصية " جلسة ١٩٦١/٥/٤ من ١٢ ع ٢ ص ٤٥٣ قاعدة ٦٦ . وراجع أيضا الطعن الجنائي ٢٤١٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ من ١٢ ع ١ ص ٢٤٩ قاعدة ٤٤ ، ٤٥٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ من ١٢ ع ٣ ص ٨٢٠ قاعدة ١٥٨ .



وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن الحكم الاستثنائي الغيابي الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٠ قد خلا مما يفيد صدوره باسم الأمة . ولما كانت المادة ٦٣ من الدستور المؤقت المؤرخ ٥ مارس سنة ١٩٥٨ تنص على أنه "تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة" فإن خلوا الحكم من هذا البيان يحس ذاتية الحكم ويفقده عنصرا جوهريا من مقومات وجوده قانونا ويجعله باطلا بطلانا أصليا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٦١ وإن دون به ما يفيد صدوره باسم الأمة إلا أنه عندما أيد الحكم الاستثنائي الغيابي لم ينشئ لفضائه أسبابا جديدة بل اعتنق أسباب ذلك الحكم الباطل فأصبح باطلا بدوره . لما كان ما تقدم ، وكان هذا البطلان متعلقا بالنظام العام فإن لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها وتنقض الحكم ولو لم تثر الطاعنة في تقرير أسباب طعنها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .



## جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/ محمد متولي هتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،  
ونوفيق أحمد الخشن ، وأديب نصر ، وحسين صفوت السركي .

( ٢٦ )

الطعن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٣٢ القضائية

تنظيم . " بناء " . " تقسيم " . عقوبة . نقض . " أحوال الطعن " .  
" انخطأ في تطبيق القانون " .

واقعة مخالفة البناء لأحكام القانون ، لا تعتبر واقعة مستقلة عن إقامة البناء ذاته بدون ترخيص .  
من واجب المحكمة أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها حكم  
القانون تطبيقاً صحيحاً . قضاء الحكم بالناء عقوبة عدم الاعمال المخالفة — وهي العقوبة المقررة  
لجريمة إقامة بناء على خلاف القانون التي تضمنها وصف التهمة المطروحة بمقولة إن المتهم لم تنشئ  
التقسيم الذي أقيم عليه البناء . خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه . عدم تعرض الحكم لما إذا  
كان البناء قد تم وفق الأوضاع المقررة في القانون . وجوب أن يكون مع النقض الإحالة .

لما كان من المقرر أن واقعة مخالفة البناء لأحكام القانون لا تعتبر واقعة  
مستقلة عن إقامة البناء ذاته بدون ترخيص ، وكان من واجب المحكمة أن تمحص  
الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها حكم القانون  
تطبيقاً صحيحاً ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء عقوبة هدم الأعمال  
المخالفة — وهي العقوبة المقررة لجريمة إقامة البناء على خلاف القانون التي تضمنها  
وصف التهمة المطروحة عليها بمقولة إن المتهم (المطعون ضدها) لم تنشئ التقسيم  
الذي أقيم عليه البناء، يكون مخطئاً في تطبيق القانون متعيناً نقضه . ولما كانت المحكمة



لم تتعرض لما إذا كان البناء قد تم وفق الأوضاع المقررة في القانون من عدمه فإنه يتعين مع نقض الحكم الإحالة<sup>(\*)</sup>.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من أخرى والمطعمون ضدها بأتهما في يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٨: أولا - أنشأتا تقسيميا لأرض معدة للباني قبل الحصول على موافقة السلطة القائمة على أعمال التنظيم: وثانيا - والمتهمة الثانية أنشأت مبان قبل الحصول على ترخيص بذلك من السلطة القائمة على أعمال التنظيم. وطلبت صفاهما بالمواد ١ و ٢ و ١٩ و ٢٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ و ١ و ٢٩ و ٣٠ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤. ومحكمة الزقازيق الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الاتهام: أولا - بتغريم المتهمة الأولى ١٠٠ قرش واصلح الأعمال القائمة بلا مصاريف جنائية. وثانيا: بتغريم المتهمة الثانية ١٠٠ قرش وهدم الأعمال القائمة بلا مصاريف جنائية. فعارضت المتهمة الثانية في هذا الحكم وقضى في معارضتها بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٦١ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصاريف جنائية. استأنفت المتهمة هذا الحكم الأخير. ومحكمة الزقازيق الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للهدم وتأييده فيما عدا ذلك. وقد أعلن الحكم إلى المحكوم عليها في ٤ يونيو سنة ١٩٦١ ولم تعارض فيه. فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ.

## المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون، وذلك أن الحكم الاستئنافي المطعون فيه قضى بإلغاء ما قضى به حكم محكمة أول درجة من هدم الأعمال المخالفة

(\*) هذا المبدأ مقرر في الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٢٩ قضائية جلسة ٢٦/٥/١٩٥٩ س ١٠ ع ٢ ص ٥٧٩ قاعدة ١٢٩.



بالنسبة للمطعون ضدها برغم ما هو ثابت من أنها في اقامتها البناء قد خالفت أحكام القانون وهو ما يستوجب توقيع عقوبة الهدم بالإضافة للغرامة .

وحيث إنه يبين من مطالعة الاوراق أن الواقعة المسندة الى المطعون ضدها المطروحة أمام محكمتي أول وثاني درجة هي أنها أقامت بناء بدون ترخيص على خلاف أحكام القانون . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن واقعة مخالفة البناء لأحكام القانون لا تعتبر واقعة مستقلة عن اقامة البناء ذاته بدون ترخيص ، وكان من واجب المحكمة أن تلمحس الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقا صحيحا ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بالغاء عقوبة هدم الأعمال المخالفة — وهي العقوبة المقررة لجريمة اقامة البناء على خلاف القانون التي تضمنها وصف التهمة المطروحة عليها بمقولة إن المطعون ضدها لم تنشئ التقسيم الذي أقيم عليه البناء ، يكون مخطئا في تطبيق القانون متعينا نقضه لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لم تتعرض لما اذا كان البناء قد تم وفق الاوضاع المقررة في القانون من عدمه فانه يتعين مع نقض الحكم احالة القضية لنظرها من جديد أمام هيئة استئنافية أخرى .



## جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد مفيى ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى  
خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار مصطفى رضوان ، ومحمد صبرى .

( ٢٧ )

الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٣٢ القضائية

هود . ”نهائية الحكم السابق“ .

عدم ورود الحكم الذى تستند إليه النيابة فى اعتبار الواقعة جنائية بصحيفة الحالة الجنائية  
لأنهم رغم وروده بورقة الفيش . فـمـسـود النيابة عن تقديم ما يدل على أنه أصبح نهائيا إلى  
المحكمة أو طلبها التأجيل لهذا الغرض . ورود خطاب النيابة المثبت لنهائية الحكم بعد صدور  
الحكم فى الدعوى . لا محل للنـعـى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون بمقولة إنه قضى فى الواقعة  
على أساس أنها جنعة .

متى كان الحكم الوارد بورقة الفيش — الصادر من المحكمة العسكرية ، والذى  
تستند إليه الطاعنة ( النيابة ) فى اعتبار الواقعة جنائية — لم يرد بصحيفة الحالة  
الجنائية للطعون ضده ، ولم تقدم النيابة العامة إلى المحكمة ما يدل على أنه أصبح  
نهائيا بالتصديق عليه ولم تطلب التأجيل لتقديم الدليل على ذلك ، وكان خطاب  
النيابة العسكرية المثبت لحصول التصديق على الحكم لم يرد إلا بعد أن صدر  
الحكم المطعون فيه ولم يكن تحت نظر المحكمة عند الفصل فى الدعوى ، فإن  
النـعـى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون — لقضائه فى الواقعة على أساس أنها  
جنعة — يكون فى غير محله متعين الرفض موضوعا .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعمون ضدهم وأخر بأنهم في ١٨/٩/١٩٥٧ بدائرة قسم اللبان : الأول والثاني - سرقة الأشياء المبينة وصفا بقيمة بالمحضر والمملوكة لشركة بجييكو ومحلات السيد نجيب وعبد الحليم بدر الدين حالة كونهما متعهدين بنقل مثل تلك الأشياء . الثالث والرابع - أخفيا الأشياء سالفة الذكر المسروقة والمتحصلة من جريمة مع عليهما بذلك . وطلبت عقابهم بالمسأدين ٣١٧/٥-٨ و٤٤ مكرر من قانون العقوبات مع توقيع أقصى العقوبة . ومحكمة جنح اللبان قضت حضوريا في الدعوى بتاريخ ٩/١١/١٩٥٧ غيابيا للأول وحضوريا للباقيين عملا بنواد الاتهام بالنسبة للمتهمين الثلاثة الأول : أولا - بحبس كل من المتهم الأول والثاني ستة شهور مع الشغل والنفاد وبحبس المتهم الثالث شهرين مع الشغل وكفالة ألف قرش لإيقاف التنفيذ . وثانيا - براءة المتهم الرابع من التهمة المسندة إليه بلا مصاريف . فعارض المحكوم عليه غيابيا في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ٧/١٢/١٩٥٧ باعتبارها كأن لم تكن بلا مصاريف . استأنف المحكوم عليهما الثاني والثالث الحكم الحضورى في ٩/١١/١٩٥٧ كما استأنفته النيابة ضدهما في ١١ من الشهر المذكور وكانت النيابة قد استأنفت الحكم الصادر غيابيا ضد المتهم الأول في ذات التاريخ . ومحكمة اسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت في هذين الاستئنافين غيابيا للأول وحضوريا للباقيين بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٥٧ بقبولهما شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فعارض المحكوم عليه غيابيا في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ٢٩/١/١٩٥٨ حضوريا اعتباريا : أولا - بقبول استئناف المتهم شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر المعارضة من جديد (ثانيا) قبول معارضة المتهم شكلا وإيقاف السير في استئناف النيابة حتى تفصل محكمة أول درجة في معارضة المتهم بلا مصاريف . أهدت الدعوى إلى محكمة جنح اللبان الجزئية لنظر معارضة المتهم الأول من جديد وأثناء نظرها ادعى المجنى عليهما وديع فهمى حنا وميشيل كويلاس بحق مدنى قبل المتهمين متضامين



بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . وبتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٤ قضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن بالنسبة للأول وإلزام المتهمين متضامين بأن يدفعوا للدعى بالحق المدني مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية المناسبة بلامصروفات جنائية و ١٠٠ قرش أتعاب محاماة . وبتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٥٨ حصلت النيابة العامة على شهادة من قلم الكتاب تفيد عدم ختم الحكم الصادر بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٧ ، ولما أعلنت في ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٨ بإيداعه مختوما ، قررت الطعن فيه بطريق النقض في ٣ فبراير سنة ١٩٥٨ وذلك بالنسبة إلى المطعون ضدهما الثاني والثالث... الخ.

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى في الواقعة الحاصلة في ١٨/٩/١٩٥٧ على أساس أنها جنحة والحال أنها جناية بالنظر إلى سوابق المطعون ضده الثاني (عبد العظيم علي حماد) إذ سبق الحكم عليه بثلاث عقوبات مقيدة للحرية في سرقة وتزوير ونصب وتبديد إحداها بالحبس سنتين مع الشغل في ١٦/٤/١٩٥١ لتزوير ونصب والأخيرة بحبس شهرا مع الشغل لتبديد في ٦/٤/١٩٥٧ الأمر الذي يجعله عائدا في نطاق الجناية المنصوص عليها في المواد ٣١٧/٥ - ٨ ، ٤٤ ، مكررة ٤٩/٣ ، ٥٠ ، ٥١ من قانون العقوبات مما يجعل محكمة الجنح غير مختصة بالفصل في الدعوى .

وحيث إنه يبين من مطالعة صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده الثاني عبد العظيم علي حماد المرفقة بالمفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أنه سبق الحكم عليه بالحبس مع الشغل لمدة سنتين في ١٦/٤/١٩٥١ لإشتراكه في تزوير ونصب في قضية الجناية رقم ٣٦٤ لسنة ١٩٥٠ مصر القديمة وبالحبس شهرا مع الشغل في ٦/٤/١٩٥٧ لتبديد في الجنحة رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٦ حلوان ، لما كان ذلك ، وكانت هاتان السابقتان لا يتوفر بهما وحدهما العود الذي يجعل الواقعة جناية طبقا للسادة ٥١ من قانون العقوبات . وكان الحكم الوارد بورقة الفيش والصادر من المحكمة العسكرية في الجنحة رقم ٩٠٧ لسنة ١٩٤٢



الشرق بحبس المطعون ضده شهرا ونصف لسرقه في ١٩٤٢/١/٢١ والذي تستند إليه الطاعنة في اعتبار الواقعة جنائية لم يرد بصحيفة الحالة الجنائية ولم تقدم النيابة العامة إلى المحكمة ما يدل على أنه أصبح نهائيا بالتصديق عليه ولم تطلب التأجيل لتقديم الدليل على ذلك . ولما كان خطاب النيابة العسكرية المثبت لحصول التصديق على الحكم لم يرد إلا في ١٩٥٨/٢/٥ بعد أن صدر الحكم المطعون فيه ولم يكن تحت نظر المحكمة عند الفصل في الدعوى فإن الطعن يكون في غير محله متعين الرفض موضحا .

---



## جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد منولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ، وتوفيق احمد الخشن ، وأديب نصر ، وحسين صفوت السركى .

( ٢٨ )

### الطعن رقم ٢٢١٢ لسنة ٣٢ القضائية

( ١ ) حجز . بطلان . ” بطلان غير متعلق بالنظام العام ” . دفع . نقض .  
” أسباب الطعن ” . ما لا يقبل منها .

للإعلان المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة ١٩٠ مرافعات وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه مقرر لمصلحة المدين . عدم تعلقه بالنظام العام . سقوط حق المدين في الدفع به إذا نزل عنه صراحة أو ضمنا بعد اكتسابه . إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .

( ب ) اختلاس أشياء محجوزة . محكمة الموضوع . دفع .

الدفع بعدم العلم بيوم البيع . محله : أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد . عدم إثارة الطاعن أمام المحكمة وجود المحجوزات . اطمئنان المحكمة لما أوردته من عناصر حادثة إلى عدم وجودها . لا يقبل مصادرتها في عقيدتها في هذا الخصوص .

١ - من المقرر أن البطلان المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة ١٩٠ من قانون المرافعات ، وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه مقرر لمصلحة المدين ولا يتعلق بالنظام العام ، ولذلك يسقط حق المدين في الدفع به إذا نزل عنه صراحة أو ضمنا بعد اكتسابه ، ولما كان الطاعن لم يدفع بسقوط الحجر واعتباره كأن لم يكن استنادا إلى حكم تلك الفقرة فلا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .



٢ - الأصل أن محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد ، وهو ما لم يثره الطاعن أمام المحكمة التي اطمأنت لما أوردته من عناصر سائغة إلى صدم وجودها فلا يقبل مصادرتها في عقبتها في هذا الخصوص .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ٢٢ يونيو سنة ١٩٦٠ بدائرة قسم عابدين بدد المنقولات الميينة الوصف والقيمة بالمحضر والمحجوز عليها قضائياً لصالح محمد عبدالغنى عبده وكانت لم تسلم له إلا على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختلف عليها لنفسه اضراراً بالحاجز . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات مع توقيع أقصى العقوبة . ومحكمة عابدين الجزئية قضت فيها غيابياً بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٠ عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل وكفالة مائة قرش لإيقاف التنفيذ بلا مصروفات جنائية . فعارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٦١ بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف المحكوم عليه الحكم الأخير في يوم صدوره وكانت النيابة قد استأنفت الحكم الغيابي في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت في الاستئنافين حضورياً بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٦١ بقبولهما شكلاً وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة تبديد أشياء محجوز عليها قضائياً قد أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأن صفته كحارس على الأشياء المحجوز عليها قد زالت في اليوم المحدد لبيعها بسقوط المجزؤ واعتباره كأن لم يكن عملاً بالفقرة الأولى من



المادة ٥١٩ من قانون المرافعات لمضى أكثر من ستة شهور من تاريخ توقيع المحضر في ٢ من يناير سنة ١٩٥٩ حتى يوم ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٠ الذي حدد أولا للبيع ثم حدد أخيرا في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٦٠ . كما دفع الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية بعدم علمه بتحديد هذا التاريخ الأخير موعدا للبيع — وهو الذي حرر فيه محضر التبديد — وقد خلا مما يفيد إعلانه به . وقد كان من المتعين على المحكمة تحقيق دفاعه بإعلان المجنى عليه إجابة لطلب الطاعن وتكليفه بتقديم أوراق التنفيذ . أما وهي لم تفعل فلأنها تكون قد أخلت بمحقه في الدفاع، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه ، قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لحرمة تبديد الأشياء المحجوز عليها قضائيا التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع بسقوط المحضر واعتباره كأن لم يكن استنادا إلى حكم الفقرة الأولى من المادة ٥١٩ من قانون المرافعات فلا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ذلك بأنه من المقرر أن البطلان المشار إليه في تلك الفقرة وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه مقرر لمصلحة المدين ولا يتعلق بالنظام العام ولذلك يسقط حق المدين في الدفع به إذا نزل عنه صراحة أو ضمنا بعد اكتسابه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الطاعن في شأن عدم علمه بالتاريخ الذي حدد للبيع وما طلبه تحقيقا لهذا الدفاع فرد عليه في قوله ” وحيث إن الدفاع دفع الاتهام قولا منه بأنه لم يكن يعلم بالموعد المحدد للبيع وطلب تحقيقا لدفاعه هذا التأجيل لإعلان المجنى عليه بالحضور ومعه أوراق التنفيذ ولا ترى المحكمة محلا لإجابة هذا الطلب ذلك أنه ليس لاتهم أن يدفع بجهله بالموعد المحدد للبيع متى كان الثابت من محضر التبديد الذي حرره



المحضر بأن الأخير انتقل إلى مكان المجزولم يجد به المحجوزات ومحل الاحتجاج بهذا الدفاع أن تكون المحجوزات لازالت موجودة في مكان حجزها... "وما ذهب إليه الحكم فيما تقدم صحيح في القانون ذلك بأن الأصل أن محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد وهو ما لم يثره الطاعن أمام المحكمة التي اطمأنت لما أوردته من عناصر سائغة إلى عدم وجودها فلا يقبل مصادرتها في عقيدتها في هذا الخصوص . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

---



## جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى  
خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

( ٢٩ )

### الطعن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٣٢ القضائية

دعوى جنائية . " انقضاءها بمضى المدة " . " الإجراءات القاطعة للمدة " .  
جريمة . " جريمة وقتية " . " جريمة مستمرة " . نقض . " أحوال الطعن " .  
" الخطأ فى تطبيق القانون " . دفوع .

وجوب تقديم الشهادة الجرمية القيمة فى موعد لا يتجاوز ستة شهور من تاريخ استعمال الاعتماد  
أو دفع قيمة البضاعة المستوردة . المادة ( ١ ) من القرار الوزارى ٧٥ لسنة ١٩٤٨ . الإخلال  
بهذا الواجب يعتبر جنحة منطبقه على المادتين ٩ و ١٠ من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار  
للوزارى سالف الذكر . هذه الجريمة من الجرائم المؤقتة . قيامها قانونا بحلول أول يوم يثلومدة  
الستة شهور التى حددها القرار الوزارى السالف الإشارة إليه . سقوطها بمضى ثلاث سنوات تبدأ  
من تاريخ انقضاء ستة شهور على تاريخ استعمال الاعتماد أو دفع قيمة البضاعة المستوردة . ثبوت  
سقوطها بمضى المدة . استناد الحكم المطعون فيه فى رفض الدفع بسقوط الدعوى العمومية بالتقدم  
إلى أن هذه الجريمة من الجرائم المستمرة . خطأ الحكم فى تطبيق القانون . وجوب نقضه والحكم  
باقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة المتهم عما استند إليه .

تنص المادة الأولى من القرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨  
على وجوب تقديم الشهادة الجرمية القيمة فى موعد لا يتجاوز ستة شهور من تاريخ  
استعمال الاعتمادات المفتوحة لتغطية قيمة الواردات إلى مصر أو من تاريخ دفع  
قيمتها ، ولما كان المشرع قد اعتبر بدء ميعاد الستة شهور هو تاريخ استعمال الاعتماد  
أو تاريخ دفع قيمة البضائع المستوردة ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى  
على أن الإخلال بهذا الواجب يعتبر جنحة منطبقه على المادتين الأولى والتاسعة



من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ ، وأن هذه الجريمة بطبيعتها من الجرائم المؤقتة التي يتم وجودها قانونا بحلول أول يوم يتلو مدة السنة مشهور التي حددها القرار الوزاري سالف الذكر فهي تسقط وفقا للمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية بمضي ثلاث سنوات وتبدأ مدة سقوطها من تاريخ انقضاء سنة مشهور على تاريخ استعمال الاعتماد أو دفع قيمة البضاعة المستوردة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في رفض الدفع بسقوط الدعوى العمومية بالتقادم إلى أن هذه الجريمة من الجرائم المستمرة وهي في حقيقتها جريمة وقتية ، وكان الواضح مما أثبتته الحكم وما تبين من الاطلاع على المفردات أن الجريمة سقطت بمضي المدة لمضي أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء السنة مشهور التي كان الواجب يقتضيه تقديم الشهادة الجرمية خلالها وبين أول إجراء اتخذ في الدعوى لقطع التقادم الأمر الذي يجعل الحكم مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون ويتعين من أجل ذلك نقضه وتطبيق القانون على وجهه الصحيح والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة وبراءة المتهم مما اسند إليه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الدكتور محمد صبرى منصور بأنه في يوم ٢ من أغسطس سنة ١٩٤٩ بدائرة قسم قصر النيل محافظة القاهرة . بصفته مستوردا لم يقدم إلى المهراف الذى يتعامل معه فى الميعاد القانونى ما يثبت استخراج شهادة جرمية قيمة مثبتا فيها ورود البضائع التى أفرج من أجل استيرادها عن عملة أجنبية . وطلبت عقابه بالمسادين ١٠٤٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ( بتنظيم الرقابة على عمليات النقد ) المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥١ والمرسوم رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ والقصور الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ — وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة قصر النيل الجزئية أدخلت النيابة الطاعن متهما وطلبت عقابه بالمواد السابقة — ثم قضت فيها بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ حضوريا اعتباريا للأول وغيابيا للثانى : أولا — باعتبار



الواقعة مخالفة بالمواد ١٦٤، ١٣٤، ٢٦١ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل وقرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ والمادة ٣٩٥ من قانون العقوبات .  
وثانيا - باقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة المتهمين من التهمة المنسوبة اليهما - فاستأنفت النيابة هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا وباجماع الآراء بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٨ عملا بمواد الاتهام بالنسبة الى المتهم الثانى ( الطاعن ) بقبوله شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف بالنسبة اليه وبتغريمه مائة جنيه بلامعروفات وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة الى المتهم الأول . فعارض ( الطاعن ) فى هذا الحكم وأثناء نظر المعارضة دفع الحاضر معه ببطلان الحكم المستأنف لبطلان فى الاجراءات ، ثم قضى فيها بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٦١ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفض الدفع ببطلان الحكم المستأنف وفي موضوع المعارضة برفضها وتأيد الحكم الغيابى الاستئنافى المعارض فيه . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون إذ دانه فى جريمة عدم تقديم الشهادة الجرمية المسندة إليه مع أنه دفع بسقوط الدعوى العمومية بالتقادم بيد أن الحكم اطرح هذا الدفع بمقولة إن هذه الجريمة من الجرائم المستمرة مع أنها جريمة وقتية تقع فى اليوم التالى لإقضاء السنة مشهور المنصوص عليها فى القانون وقد إنقضى بين هذا اليوم وبدء التحقيق أكثر من أربع سنوات وبذلك تكون الدعوى العمومية قد سقطت بمضى المدة ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع وإدانة الطاعن قد أخطأ فى القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن تاريخ استعمال الإعتاد لتغطية قيمة البضاعة هو ٢ مارس سنة ١٩٤٩ وأن إدارة النقد لم تخطر النيابة العامة بالسير فى الاجراءات ورفع الدعوى الجنائية إلا فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٥٤ وأن النيابة أقامت الدعوى الجنائية



في ٤ يولييه سنة ١٩٥٤ ضد الدكتور محمد صبرى منصور مدير الشركة دون أن  
تتخذ أى إجراء قاطع للتقادم . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة  
طلبت النيابة العامة بجلسة ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ إدخال الطاعن متهما في  
الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت المادة الأولى من القرار الوزارى رقم ٧٥  
لسنة ١٩٤٨ تنص على وجوب تقديم الشهادة الجمركية القيسية في موعد لا يتجاوز  
سنة شهور من تاريخ استعمال الإعتمادات المفتوحة لتغطية قيمة الواردات إلى  
مصر أو من تاريخ دفع قيمتها ، وكان المشرع قد اعتبر بدء سداد السنة شهور  
هو تاريخ استعمال الإعتماد أو تاريخ دفع قيمة البضاعة المستوردة ، وكان قضاء  
هذه المحكمة قد جرى على أن الإخلال بهذا الواجب يعتبر جفنة منطبقة على  
المادتين الأولى والتاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار الوزارى  
رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ وإن هذه الجريمة بطبيعتها من الجرائم المؤقتة التى يستمر  
وجودها قانونا بحلول أول يوم يتلو مدة السنة شهور التى حددها القرار الوزارى  
سالف الذكر فهى تسقط وفقا للمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية بمضى  
ثلاث سنوات وتبدأ مدة سقوطها من تاريخ انقضاء ستة شهور على تاريخ  
استعمال الإعتماد أو دفع قيمة البضاعة المستوردة . لما كان ذلك ، وكان الحكم  
المطعون فيه قد استند فى رفض الدفع بسقوط الدعوى العمومية بالتقادم إلى أن  
هذه الجريمة من الجرائم المستمرة وهى فى حقيقةها جريمة وقتية ، وكان الواضح  
مما أثبتته الحكم وما تبين من الإطلاع على المفردات أن الجريمة سقطت بمضى  
المدة لمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء السنة شهور التى كان  
الواجب يقتضيه تقديم الشهادة الجمركية خلالها وبين أول إجراء اتخذ فى الدعوى  
لقطع التقادم الأمر الذى يجعل الحكم مشوبا بالخطأ فى تطبيق القانون ويتعين  
من أجل ذلك نقضه وتطبيق القانون على وجهه الصحيح والحكم بانقضاء الدعوى  
الجنائية بمضى المدة وبراءة المتهم مما أسند إليه .



## جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى هنلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عامل  
يونس ، وتوفيق أحمد الخشن ، وأديب نصر ، وأحمد موانى .

( ٣٠ )

الطعن رقم ٢٥٢٣ لسنة ٣٢ القضائية

دعوى مدنية . حكم . "تسييب معيب" .

الدعوى المدنية التى تقام على المتهم نفسه . يجب لقبولها أن يكون المتهم بالغاً ، أو أن  
ترفع على من يمثله إن كان فاقد الأهلية . فإذا لم يكن له من يمثله وجب على المحكمة أن تعين له  
من يمثله . المادة ١/٢٥٣ اجراءات .

استناد المحكمة فى هذا الشأن إلى نص المادة ١٧٣ مدنى . خطأ فى القانون .

الدعوى المدنية التى تقام ضد المتهم نفسه تحكمها الفقرة الأولى من المادة  
٢٥٣ اجراءات والتى تنص على أنه "ترفع الدعوى المدنية بتعويض الضرر على  
المتهم بالحرية إذا كان بالغاً وعلى من يمثله إن كان فاقد الأهلية ، فإن لم يكن  
له من يمثله ، وجب على المحكمة أن تعين له من يمثله " . فإذا كان الثابت من  
الحكم المطعون فيه أن الدعوى المدنية قد رفعت على المتهم "الطاعن"  
وبوشرت اجراءاتها فى مواجهته مع أنه كان قاصراً عندما رفعت عليه الدعوى  
وعندما حكم عليه فيها ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون حين استند إلى  
نص المادة ١٧٣ من القانون المدنى فى قضائه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى  
المدنية مما يتعين معه نقضه والقضاء بعدم قبول هذه الدعوى .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦١/٧/١ بدائرة مركز الحسيلية محافظة الشرقية : شرع في قتل محمدى عبد العال الخطارى عمدا بأن طعنه بمطواه في ظهره تحت اللوح الأيسر قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى ، وخاب أثرا الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو مداركة المجنى عليه بالعلاج . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لها كمنته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . وقد ادعى المجنى عليه بحق مدنى قبل المتهم بمبلغ ١٠٠ جنيه على سبيل التعويض . وأمام محكمة جنايات الزقازيق دفع المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها ضده وهو قاصر . وبتاريخ ١٠ يونيه سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة عملا بالمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم "الطاعن" بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى محمدى عبد العال الخطارى مبلغ خمسين جنيها على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة و ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه بالنسبة للدعوى الجنائية قد انطوى على بطلان في الإجراءات أثر فيه كما أنه بالنسبة للدعوى المدنية قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون . ذلك أن النيابة أعلنت المجنى عليه وشاهدا واحدا من ثلاثة أشهدهم على الحادث وأربعة آخرين لم يستشهدهم على شيء . فطلب الطاعن استبعاد شهادات هؤلاء الأربعة ولم تجبه المحكمة إلى ذلك مع أنها لو أجابته لكان من المحتمل أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ، إذ لا يكون أمام المحكمة سوى واحد من شهود المجنى عليه لم تكن شهادته قاطعة في ثبوت التهمة . كذلك دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى المدنية الموجهة ضده لأنه قاصر فرفضت المحكمة الدفع واستندت في قضائها إلى الفقرة الثانية من المادة ١٧٣ من القانون المدنى مع أنها لا تنطبق على حالة الطاعن .



وحيث إنه بالنسبة للوجه الأول من وجهي الطعن فإن الحكم قد أثبت أن " طلب استبعاد بعض الشهود وعدم التعويل على أقوالهم بمقولة بأنه لم يرد ذكرهم على لسان المجنى عليه ، طلب لاسند له لأن لسلطة الاتهام أن تضع ضمن شهود الحادث من ترى لزوما لسماعهم " . ولما كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطعن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ولها أن تأخذ بأقوال الشهود متى اطمأنت إليها ، وكان ما انتهى إليه الحكم في هذا الصدد صحيحا في القانون فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل ويتعين معه في خصوص الدعوى الجنائية رفض الطعن .

وحيث إن الحكم قد عرض للدفع بعدم قبول الدعوى المدنية ورد عليه بأنه على غير أساس إستنادا إلى أن المادة ١٧٣ من القانون المدني تنص على أن كل من تجب عليه قانونا أو اتفاقا رقابة شخص في حاجة إلى رقابة بسبب قصره يكون ملزما بتعويض الضرر الذي يحدثه ذلك الشخص للغير بعمله غير المشروع وأن القاصر يعتبر في حاجة إلى الرقابة إذا لم يبلغ منه خمس عشرة سنة أو إذا بلغها وكان في كنف القائم على تربيته . ثم أورد الحكم أن المتهم قد جاوز الخمس عشرة سنة ولم يقدم الدليل على أنه لا يزال في كنف وليه أو وصيه ، ولما كان ما أورده الحكم غير صحيح في القانون ، ذلك أن الدعوى المدنية التي تقام ضد المتهم نفسه تحكمها الفقرة الأولى من المادة ٢٥٣ إجراءات والتي تنص على أن ترفع الدعوى المدنية بتعويض الضرر على المتهم بالجريمة إذا كان بالغاً وعلى من يمثله إن كان فاقد الأهلية فإن لم يكن له من يمثله وجب على المحكمة أن تعين له من يمثله . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر الجلسة والحكم المطعون فيه أن الطاعن من مواليد ١٩٤٣/٤/٢ . وأن الدعوى المدنية قد رفعت عليه وبشرت إجراءاتها في مواجهته مع أنه كان قاصرا عندما رفعت الدعوى عليه وعندما حكم عليه فيها لما كان ذلك ؛ فإن الحكم المطعون فيه يكون في خصوص الدعوى المدنية قد خالف القانون مما يعيبه ويتعين نقضه والقضاء بعدم قبول هذه الدعوى وإلزام المطعون ضده بمصروفاتها .



## جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،  
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين المركي .

( ٣١ )

الطعن رقم ٢٥٤٠ لسنة ٣٢ القضائية

حكم " ما يبطله " .

وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها . وجوب إتمام ذلك في مدة ثلاثين يوما من النطق بها ،  
وإلا كانت باطلة . هذا الأجل لا يمتد لأي سبب . حلة ذلك .

أوجبت المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية وضع الأحكام الجنائية  
وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها وإلا كانت باطلة . وبطلان الحكم  
بسبب التأخير في ختمه أكثر من ثلاثين يوما ملحوظ في تقريره اعتبارات تأبى  
بطبيعتها أن يمتد الأجل لأي سبب من الأسباب التي تمتد بها المواعيد بحسب  
قواعد قانون المرافعات (\*) .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٠/٧/٢٥ باللبان : شرع في سرقة  
قطعة النحاس المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والملوكة لشركة ليبون للكهرباء حالة  
كونه حاملا لديها بالأجرة وأوقف أثر الجسومة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو

(\*) المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية عدلت بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣  
الصادر في ١٩٦٢/٦/١٧ — كما عدلت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تبعا لذلك  
بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ .



ضبطه متابعيا بارتكابها . وطلبت عقابه بالمواد ٤٥ ، ٤٧ ، ٧/٣١٧ ، ٣٢١ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح اللبان قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦١/١/٢٢ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ ، ٥٦ من العقوبات بحبس المتهم شهرا مع الشغل وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائيا بلا مصروفات . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦١/٤/٢٦ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن أسبابه لم تحرر ولم يوقع عليه في مدة الثلاثين يوما من النطق به .

وحيث إنه لما كان القانون - على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - وطبقا لنص المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها وإلا كانت باطلة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٦ من أبريل سنة ١٩٦١ وحتى الساعة ١٢ و ٤٥ دقيقة من مساء يوم ٢٨ من مايو سنة ١٩٦١ لم يكن قد تم التوقيع عليه وإيداعه قلم الكتاب على ما يبين من الشهادة الصادرة من قلم كتاب نيابة الاسكندرية الكلية المرافقة لأسباب الطاعن وإن ثبت أن الحكم قد أودع بعد ذلك في ذات يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٦١ ، ذلك أن ميعاد الثلاثين يوما ينتهى يوم ٢٦ من مايو سنة ١٩٦١ ولا يعصم الحكم من هذا البطلان أن يكون يوما ٢٦ و ٢٧ من مايو سنة ١٩٦١ صادفا عطلة رسمية - وبطلان الحكم بسبب التأخر في ختمه أكثر من ثلاثين يوما ملحوظ في تقريره اعتبارات تأبى بطبيعتها أن تمتد الأجل لأى سبب من الأسباب التى تمتد بها المواعيد بحسب قواعد قانون المرافعات ، لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون باطلا ويتعين القضاء بنقضه .



## جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى منلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،  
وتوفيق الحشن ، وأديب نصر ، وحسين السركى .

( ٣٢ )

الطعن رقم ٢٩٥٥ لسنة ٣٢ القضائية

استئناف . إثبات . " بوجه عام " . حكم " ما يبطله " . نقض " سلطة  
محكمة النقض " . بطلان . " بطلان متعلق بالنظام العام " .

( أ ) ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها ، ما لم يثبت خطأ بياناتها . مثال : تاريخ  
حصول التقرير . العبرة بالتاريخ الحقيقى . واجب المحكمة فى تحقيق ذلك .

( ب ) خلوا الحكم من تاريخ إصداره . أتر ذلك : بطلان الحكم . هذا البطلان متعلق بالنظام  
العام . لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها ولولم يثره الطاعن .

١ - إنه وإن كانت ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها فى صدد  
إثبات بياناته ومن بينها تاريخ حصول التقرير به ، إلا أنه متى كان قد أثبت  
بها تاريخ لا يطابق الحقيقة عن طريق السهو أو الخطأ المصادى فإنه لا يعتد به  
أذ العبرة بالتاريخ الحقيقى الذى قرر فيه المحكوم عليه بالاستئناف . فإذا كان الثابت  
من الأوراق أن تقرير الاستئناف المرفوع من المتهم " الطاعنة " يحمل رقما  
مسلسلا يسبق الرقم الذى يحمله تقرير الاستئناف المرفوع من المسئول عن الحقوق  
المدنية الذى قضى بقبول استئنافه شكلا لرفعه فى الميعاد القانونى ، فإن المحكمة  
إذ قضت بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المتهم شكلا بمقولة إن التقرير به  
حصل فى ١٠/٣/١٩٦٢ فى حين أن التقرير يحمل الرقم السابق مباشرة على : تقرير  
الاستئناف المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية الذى صدر منه فى ١٠/١/١٩٦٢



(أى فى الميعاد) فان حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه لعدم تعرضه لتلك الواقعة وتحقيقها مع ما لها من أثر على شكل الاستئناف .

٢ - متى كان الحكم قد خلا من بيان تاريخه ، وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، وإذا كانت هذه الورقة هى السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة اسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه ، ولما كان هذا البطلان متعلقا بالنظام العام ، فان لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها وثققت الحكم ولولم يثبره الطاعن فى طعنه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها فى يوم ١٩٦٠/٣/٢٤ بالجيزة : تسببت بغير قصد ولا عمد فى قتل أبو الوفا محمود على بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى و كان ذلك باهمالها وعدم احتياطها بأن قادت سيارة دون أن تتخذ الحيطة الكافية وبطريقة مخالفة لتعليمات المرور فصدمت السيارة المحبى عليه . وطلبت عقابها بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وقد ادعت سيدة ابراهيم محمود من نفسها وبصفتها وصية على أولاد المحبى عليه القصر وهم شحات وشحاتة ورمضان وكريمة ونادر بحق مدنى قدره خمسة آلاف جنيه ضد المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية السيد ايهاب فتوح ومحكمة جناح الجيزة قضت بحضور يا بتاريخ ١٩٦٢/١/٦ عملا بمادة الاتهام بتغريم المتهمه خمسين جنيها بلا مصاريف جنائية والزامهما والمسئول عن الحقوق المدنية متضامنين بأن يدفعوا إلى المدعية بالحق المدنى من نفسها وبصفتها مبلغ خمسمائة جنيه والمصروفات المناسبة ومبلغ مائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . استأنفت المتهمه هذا الحكم كما استأنفته المسئول عن الحقوق المدنية . ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضور يا بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٢٤ : أولا - بعدم قبول



استئناف المتهمه شكلا للتقرير به بعد الميعاد بلا مصروفات جنائية . وثانيا -  
بقبول استئناف المسئول عن الحقوق المدنية شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم  
المستأنف فيما قضى به من الزام المسئول بالحقوق المدنية بدفع التعويض المقتضى  
به على سبيل التضامن وبعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى المدنية المرفوعة  
قبله والزممت المدعية بالحقوق المدنية بمصروفات هذا الطلب عن الدرجتين و ٢٠٠ قرش  
أتعاب للحاماة . فطعنتم المتهمه في هذا الحكم بطريق النقض . . . إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون  
وشابه قصور في التسبيب حين قضى بعدم قبول الاستئناف المرفوع منها شكلا  
لرفعه بعد الميعاد على أساس أن الحكم الابتدائي صدر في ٦ من يناير سنة ١٩٦٢  
ولم تقرر الطاعنة باستئنافه إلا في ١٠ من مارس سنة ١٩٦٢ . ذلك أن واقعة  
الحال هي أن الطاعنة وزوجها المسئول عن الحقوق المدنية امتدأنا الحكم الصادر  
من محكمة أول درجة بتقريرين متتابعين في يوم واحد هو يوم ١٠ من يناير  
سنة ١٩٦٢ وبذلك يكون الاستئناف قد رفع في مواعيد القانوني . أما ما أثبت  
في تقرير استئناف الطاعنة من أنه صدر في يوم ١٠ من مارس سنة ١٩٦٢ فلا  
يبدو أن يكون خطأ ماديا لا يؤثر على شكل الاستئناف .

وحيث إنه وإن كانت ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها في صدد  
إثبات بياناته ومن بينها تاريخ حصول التقرير به إلا أنه متى كان قد أثبت بها  
تاريخ لا يطابق الحقيقة من طريق السهو أو الخطأ المصادي . فإنه لا يعتد به  
إذ العبرة بالتاريخ الحقيقي الذي قرر فيه المحكوم عليه بالاستئناف . لما كان  
ذلك ، وكان الثابت من ملف المفردات الذي أمرت المحكمة بضمه تحقيقا  
للطعن أن تقرير الاستئناف المرفوع من المتهمه الطاعنة يحمل رقم ( ٥ ) وهذا  
الرقم سابق في التسلسل على رقم ( ٦ ) الذي يحمله تقرير الاستئناف المرفوع من  
المسئول عن الحقوق المدنية الذي قضى بقبول استئنافه شكلا لرفعه في الميعاد  
القانوني فإن المحكمة إذ قضت بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المتهمه شكلا



بمقولة إن التقرير به حصل في ١٠ من مارس سنة ١٩٦٢ في حين أن هذا التقرير يحمل رقم ( ٥ ) السابق مباشرة على رقم تقرير الاستئناف المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية الذي صدر منه في ١٠ من يناير سنة ١٩٦٢ (أى فى الميعاد) فإن حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه لعدم تعرضه لتلك الواقعة وتحقيقها مع ما لها من أثر على شكل الاستئناف .

وحيث إنه بالإضافة إلى ما تقدم فقد عابت النيابة فى مذكرتها المؤرخة ١٩ من يناير سنة ١٩٦٣ على الحكم المطعون فيه أنه لا يحمل تاريخ إصداره . ولما كان الحكم المذكور قد خلا فعلا من بيان تاريخه وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقد عناصرها من مقومات وجودها قانونا ، وإذا كانت هذه الورقة هى السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه . لما كان ذلك ، وكان هذا البطلان متعلقا بالنظام العام فإن لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها وتنقض الحكم ولولم تثره الطاعنة فى طعنها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن وتنقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن مع إلزام المطعون ضدها بالمصروفات المدنية .



## جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى هتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،  
وتوفيق أحمد الحشن ، وأديب نصر ، وأحمد موافى .

( ٣٣ )

الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢ القضائية

( ١ ) ارتباط . عقوبة . تقادم . نقض " المصلحة في الطعن " .

الارتباط في حكم المادة ٣٢ عقوبات . مناطه : أن تكون الجرائم المرتبطة قائمة  
لم يجز عليها التقادم .

توقيع عقوبة واحدة من الجريمة الأشد التي لم تسقط بمضى المدة . ذلك مما تنتفى  
معه مصلحة الطاعن في النفي على الحكم من هذه الناحية ، ولو كانت الجرائم الأخرى  
المرتبطة قد سقطت بمضى المدة .

( ب ) تلبس . محكمة الموضوع .

حالة التلبس . يكفي لقيامها : وجود مظاهر خارجية تنفي بذاتها عن وقوع الجريمة .  
تقدير كفاية الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعده لقيام حالة  
التلبس . أمر موكل لمحكمة الموضوع دون معقب عليها . ما دامت الأسباب التي  
بنت عليها تقديرها صائبة . ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا  
موضوعيا فيما انتهى إليه تقدير المحكمة .

( ج ) تلبس . قبض . مأمور والضبط القضائي .

لرجل السلطة العامة في حالة التلبس احضار المتهم إلى أقرب مأمور ضبط  
قضائي . المادة ٢٨ إجراءات . مقتضى هذه السلطة أن يحتفظ رجل السلطة  
العامة على جسم الجريمة الذي شاهده مع المتهم في حالة تلبس كي يسلمه إلى مأمور  
الضبط القضائي .



مثال : مشاهدة رجال المباحث لجريمة في حالة تلبس كشفت عنها مراقبتهم المشروعة . اقتيادهم السيارة بمحالتها — وهي جسم الجريمة — وكذلك الطاعن وزميله إلى قسم الشرطة وإبلاغهم للضابط بأمرها ، لا يبدو أن يكون مجرد تعرض مادي بقتضيه واجبهم نحو المحافظة على جسم الجريمة .

#### (د) تفتيش . دفاع .

الدفع بطلان التفتيش . لا يقبل إلا من مالك الشيء الذي جرى تفتيشه .

#### (هـ) تحقيق . " إجراءاته " . محكمة الموضوع . اثبات " بوجه عام " .

إجراءات التحريز بما فيها الإجراءات المنصوص عليه في المادة ٥٧ إجراءات . لا يترتب على مخالفتها أى بطلان . علة ذلك : هي إجراءات قصد بها تنظيم المحافظة على الدليل . الأمر في ذلك متروك إلى اطعمتان المحكمة إلى سلامة الدليل وعدم العبث بالأحراز المضبوطة . طالما أن المحكمة أقامت قضاءها على عناصر صحيحة وساتفة . ما يثار في هذا الصدد . جدل موضوعي . لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

١ — مناط الاوتباط في حكم المادة ٣٢ عقوبات أن تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجز عاها التقادم، أما إذا كانت إحدى الجرائم المرتبطة قد سقطت بمضى المدة فإنه لا يكون ثمت محل لإعمال حكم تلك المادة . إلا أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد أعمل حكم المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات ولم يوقع على الطاعن إلا عقوبة واحدة هي المقررة للجريمة موضوع التهمة الأولى — التي لم تسقط بمضى المدة باعتبارها الجريمة الأشد — فإنه لا جدوى للطاعن في النعي على الحكم بأنه لم يحقق الدفع بانقضاء الدهوى بمضى المدة بالنسبة للجريمتين الانجريين المرتبطتين لانعدام مصلحة الطاعن في التمسك بذلك .

٢ — يكفي لقيام حالة التلبس ان تكون هناك مظاهر خارجية تنهى بذاتها عن وقوع الجريمة . ولما كان الثابت من الحكم أنه انتهى إلى قيام حالة التلبس استنادا إلى ما أورده في هذا الصدد من عناصر صحيحة ولما أصابها الثابت في الأوراق ، وكان تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها



أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمرا موكولا إلى محكمة الموضوع دون مقب عليها مادامت الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، فانه لا يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا الصدد بدعوى انتفاء دواعي الريبة لأن ذلك لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا فيما انتهى إليه تقدير المحكمة في هذا الخصوص .

٣ - خولت المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية رجال السلطة العامة في حالات التلبس أن يحضروا المتهم إلى أقرب مأور من مأوري الضبط القضائي ، ومقتضى هذه السلطة أن يتحفظ رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذي شاهده مع المتهم في حالة تلبس كي يسلمه بدوره إلى مأور الضبط القضائي ، ولما كان الثابت أن رجال المباحث لم يقبضوا على الطاعن أو يفتشوه بل اقتادوا السيارة بحالتها - وهي جسم الجريمة - كما اقتادوا الطاعن وزميله إلى قسم الشرطة حيث قاموا بإبلاغ الضابط بأمرها وهو مالا يعدو - في صحيح القانون - أن يكون مجرد تعرض مادي يقتضيه واجبه نحو المحافظة على جسم الجريمة بالنظر إلى ما انتهى إليه الحكم من وجودها في حالة تلبس كشفت عنها مراقبتهم المشروعة ، فإن النعي على الحكم بخالفة القانون يكون في غير محله .

٤ - الدفع ببطلان تفتيش سيارة لا يقبل إلا من مالكيها ، ومن ثم فإنه لا يقبل من الطاعن - الذي تنصل من أية علاقة له بها أو بما تحويه - أن يتحدى ببطلان ضبطها وتفتيشها .

٥ - إجراءات التحريز بما فيها الإجراء المنصوص عليه في المادة ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية إنما هي إجراءات قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ، ولم يرتب القانون على مخالفتها أي بطلان ، وترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الاحراز المضبوطة لم يصل إليها العبث ، ولما كانت المحكمة أقامت قضاءها على عناصر صحيحة وسائغة ، فإنه لا يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا الصدد إذ لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا محسا لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض (\*) .

(\*) هذا المبدأ مقرر في الطعن ١٩٨٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٦٢ ص ١٣ ع ٣



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من آخر والطاعن بأتهما في يومى ٨ يونيو ١١٦ يولييه سنة ١٩٥٤ بدائرة قسم أول بندر طنطا مديرية الغربية : أولا — قلدا وزورا واستعملا خاتما لإحدى جهات الحكومة بأن اصطنعا قالبا بخاتم سلخانة بسيون وبهما به على لحوم مذبوحة خارج السلخانة لإيهام الجمهور بأن تلك اللحوم ذبحت بداخلها . وثانيا — ذبحا ماشية خارج السلخانة والأماكن التي تقوم مقامها . وثالثا — صرقا المسادة السرية الموضحة بالمحضر لسلخانات أميرية . وطلبت من غرفة الاتهام إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للمواد ٢٠٦/٤ ، ٣١٨ عقوبات ، ٢٩ ، ٣٧ من لأئحة السلخانات الصادرة بتاريخ ١٣/٦/١٨٩٣ والمادة ٢٠ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . فتمرت الغرفة ذلك . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات طنطا دفع الحاضر مع المتهم الأول : أولا — با نقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة من التهمتين الثانية والثالثة لمضى أكثر من ثلاث سنوات على آخر اجراء من اجراءات التحقيق أو المحاكمة . وثانيا — ببطلان الضبط والتفتيش بالنسبة إلى التهمة الأولى لعدم وجود حالة من حالات التلبس . وثالثا — بطلان تحرير أختام اللحم المضبوط في طنطا . وبتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٦١ قضت المحكمة غيابيا للمتهم الأول وحضوريا للمتهم الثانى عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ ع بمعاقة كل من المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنين ومصادرة المضبوطات . فطعن المتهم الثانى (الطاعن) في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجهين الأول والثانى والشق الأخير من الوجه السادس من أوجه الطعن هو الخطأ فى الإسناد والقصور فى التسييب . وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم أورد فيما حصله من شهادة الجاويش محمود منصور أن المخبرين محمود حسن داود وبدوى عبد الحليم نعمة الله أبلغاه أن السيارة الملاكى ٢٥١٣١ مصر قدمت إلى المحل وقام المتهم الأول بنقل اللحوم إليها بعد أن وزنها هو والطاعن



بداخل المحل ، وأنهما ” أى المخبرين “ إعترضا طريق السيارة وكان المتهمان يسيران بجوارها فى حين أن شهادة الجاويش خلت من ذكر واقعة وزن اللحوم داخل المحل بمعرفة المتهمين . كما أن ما أسنده الحكم إلى المخبرين يخالف الثابت فى شهادتهما عن هذه الواقعة — يضاف إلى ذلك أن الحكم وهو فى حدد بيان أدلة الثبوت لم يبين أسماء الشهود الذين عناهم ولم يورد مؤدى ما شهد به كل منهم على حدة مع اختلاف شهاداتهم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن ذكر فى بيان واقعة الدعوى أن المتهم الأول ” المحكوم عليه غيابيا “ قام بنقل اللحوم إلى السيارة ٢٥١٢١ ملاكى مصر بعد أن أجرى مع زميله المتهم الثانى ( الطاعن ) وزنها بالمحل ونسب هذه الرواية إلى الجاويش محمود منصور تقلا عن المخبرين محمود حسن داود وبدوى عبد الحليم نعمة الله كما أسند هذه الواقعة إلى المخبرين المذكورين فى حين أنه ثبت من الاطلاع على ملف الدعوى — الذى أمرت المحكمة بضمه تحقيقا للطعن — أن ما نسبته الحكم إلى هؤلاء الشهود من أن ” المتهمين قاما بوزن اللحوم بالمحل “ — غير صحيح — إلا أنه لما كان الحكم حين عرض لما أسند إلى الطاعن قال ” وبما أنه عن موضوع التهم المسندة إلى المتهم الثانى ( الطاعن ) فهى ثابتة قبله من أقوال الشهود الذين تثق المحكمة فى صدق ما أدلوا به من شهادات خاصة بضبط هذه اللحوم تخرج من دكانه وقد تأيدت أقوالهم بما ذكره الملازم محمد عبد الحميد منصور ضابط نوتجى القسم من أن سائق السيارة التى كانت معدة لنقل اللحوم قد أقر له بأن المتهمين معا قد اتفقا معه على توصيلها إلى الإسكندرية مقابل أربعة جنيهات نقداً منها إثنين مقدما وأنه سلم هذا المبلغ لرجال المباحث الذين قاموا بضبطه فإذا كان ذلك قد ثبت بيقين ، وكان قد ثبت أيضا من تقرير المفتش البيطرى أن هذه اللحوم من النوع الصغير الممنوع ذبحه وقد ذبحت خارج سلخانة بسيون التى كانت مذبوحاتها فى يوم الضبط جاموسة واحدة ، وكان قد ثبت أيضا من تقرير الطبيب الشرعى أن الأختام التى وجدت على اللحوم المذكورة مزورة بطريق التقليد وأن المسادة التى ختمت بها هى ذات المسادة الممرية المستعملة فى ختم اللحوم بالسلخانة — لما كان ذلك ، قد ثبت جميعه يكون المتعين يقينا فى حق هذا المتهم أنه مع المتهم الأول قد اتفقا



مع مجهول على اصطناع الختم المقلد وفتح اللحوم المضبوطة خارج السلخانة ومعرفة المادة السرية التي ختمت بها ثم ختم تلك اللحوم على النحو الذي ضبطت فيه . وكان مفاد هذا الذي أورده الحكم أن المحكمة لم تقم قضاءها بإدانة الطاعن على البيان الذي انطوى على ما سبق أن أورده خطأ من أن الطاعن وزميله قاما بوزن اللحوم داخل الدكان قبل نقلها إلى السيارة وكانت المحكمة قد أقامت الدليل على مقارفة الطاعن لما دانت به بما ساقته من أدلة مستساغة عقلا دون أن تستند إلى ما نسبته خطأ إلى بعض الشهود من قيام المتهمين بوزن اللحوم ، وكان البيان المعول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة من سياق هذا الاقتناع — لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم من ثبوت التهم المسندة إلى الطاعن استنادا إلى أقوال الشهود الذين تثق المحكمة في صدق ما أدلوا به من — شهادات خاصة بضبط هذه اللحوم تخرج من دكانه صريح في الدلالة على أن الحكم قصد بالشهود الذين أخذ بأقوالهم الجاويش محمود منصور السيد والمخبرين محمود حسن داود وبدوى عبد الحليم نعمة الله وما عني غيرهم ، ذلك أن هؤلاء الشهود وحدهم — حسب الثابت بالحكم — هم الذين انصببت شهاداتهم على واقعة ضبط اللحوم خارجة من محل الطاعن يوم ١١/٧/١٩٥٤ — كما أن هذه الأقوال تتصل من ناحية أخرى بشهادة الملازم محمد عبد الحميد منصور التي استطردها إليها الحكم بعد ذلك بيانا لتأييدها لأقوالهم وبذلك يكون ما ينمى الطاعن على الحكم من هذه الناحية غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث والشق الأول من الوجه السادس من أوجه الطعن هو أن الحكم أخطأ في القانون وتأويله . ذلك أنه انتهى إلى رفض الدفع بانقضاء الدعوى بمضى المدة بالنسبة للتهمتين الثانية والثالثة استنادا إلى أنهما مرتبطتان بالتهمة الأولى لوحدة الغرض وبذلك تعد جميعا تهمة واحدة وفقا لنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وتطبق بشأنها عقوبة الجريمة الأشد وهي موضوع التهمة الأولى التي لم تسقط . وهذا الذي قاله الحكم غير صحيح في القانون لأن الارتباط الذي يبيح تطبيق المادة ٣٢ عقوبات لا يكون إلا عند ثبوت الجرائم المرتبطة ببعضها وعدم سقوط أى منها بمضى المدة كما أن



الحكم لم يحدد تاريخ ارتكاب جريمة ذبح الماشية وسرقة المادة السرية اللتين أسندهما إليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفع بقوله ” وبما أنه بالنسبة للتهم الثاني فإن الدفع الأول الذي قال به الحاضر معه بالجلسة غير صحيح في القانون ، وذلك أنه ما دام الثابت لدى المحكمة أن التهمتين الثانية والثالثة مرتبطتان بالتهمة الأولى وقد وقعت جميعا تحقيقا لغرض واحد وما دام الثابت أن القانون تطبيقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات قد اعتبر الجرائم المرتبطة بمتابعة جريمة واحدة يوقع عنها عقوبة أشدها وهي الأولى منها — وما دام الثابت أن الجريمة الأشد عقابا وهي الأولى ما زالت قائمة لم تسقط بعد ، يكون الدفع باقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة للجريمتين الأخريين بمضى المدة غير مؤسس ويتعين لذلك رفضه “. وهذا الذي أورده الحكم مخالف للقانون ذلك أن مناط الارتباط في حكم المادة ٣٢ عقوبات أن تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر عليها التقادم أما إذا كانت إحدى الجرائم المرتبطة قد سقطت بمضى المدة فإنه لا يكون ثمت محل لإعمال حكم تلك المادة — ومن ثم كان على المحكمة أن تحقق الدفع ببحث تاريخ وقوع الجريمتين الثانية والثالثة وتاريخ آخر إجراء اتخذ ضد الطاعن في خصوصهما — إلا أن النعي على الحكم من هذه الناحية ومن قصوره في تحديد تاريخ واقعتي ذبح اللحوم وسرقة المادة السرية مردود بعدم جدواه لانعدام مصلحة الطاعن في التمسك به لأن الحكم أعمل المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ولم يوقع على الطاعن إلا عقوبة واحدة هي المقررة للجريمة موضوع التهمة الأولى باعتبارها الجريمة الأشد .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من الطعن هو الخطأ في القانون ذلك أن الحكم رفض الدفع ببطلان ضبط السيارة وتفتيشها قولا منه إن رجال المباحث قاموا بمراقبة محل الطاعن لضبطه بعد ما ترمى إليهم من تحرياتهم أنه يقوم بذبح لحوم خارج السلخانة ثم يصدرها سرا إلى الاسكتندرية وأن هذه التحريات قد تأكدت لهم بعد مشاهدتهم كمية كبيرة منها تخرج من دكانه ليلا في وقت غير مألوف فيه تقل مثل هذه اللحوم — وكانت



الوسيلة التي اتخذت لنقلها هي عن طريق وضعها في سيارة خاصة وفي المكان المخصص فيها لوضع الأمتعة وهو ما يؤكدهم أن الجريمة التي أصفرت عنها تحرياتهم في حالة تلبس مما يجيز لهم القبض على مرتكبها وتفتيشهم ، مع أن حالات التلبس وردت في القانون على سبيل الحصر وليست من بينها الريب والظنون . فضلا عن أن المخبرين ليسوا من رجال الضبط الذين لهم حق القبض والتفتيش ولهم فقط بوصفهم من رجال السلطة العامة إحضار المتهم وتسليمه إلى مأمور ضبط قضائي عملا بنص المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش على اعتبار أن الجريمة في حالة تلبس . ولما كان يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، وكانت المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية قد خولت رجال السلطة العامة في حالات التلبس أن يحضروا المتهم إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي ومقتضى هذه السلطة أن يحتفظ رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذي شاهده مع المتهم في حالة تلبس كي يسلمه بدوره إلى مأمور الضبط القضائي — لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم أنه انتهى إلى قيام حالة التلبس استنادا إلى ما أورده في هذا الصدد من عناصر صحيحة ولها أصلها الثابت في الأوراق وكان تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمرا موكولا إلى محكمة الموضوع دون معقب عليها ما دامت الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، فإنه لا يقبل من الطاعن ما يشير في هذا الصدد بدعوى انتفاء دواعي الريبة لأن ذلك لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فيما انتهى إليه تقدير المحكمة في هذا الخصوص . وما دام الثابت أن رجال المباحث لم يقبضوا على الطاعن أو يفتشوه بل اقتادوا السيارة بحالتها وهي جسم الجريمة كما اقتادوا الطاعن وزميله إلى قسم الشرطة حيث قاموا بإبلاغ الضابط بأمرها وهو ما لا يعدو — في صحيح القانون — أن يكون مجرد تعرض مادي يقتضيه واجبهم نحو المحافظة على جسم الجريمة بالنظر إلى ما انتهى إليه الحكم من وجودها في حالة تلبس كشفت عنها مراقبتهم المشروعة فإن النعي على الحكم بخالفه القانون



يكون في غير محله — هذا فضلا عن أنه يبين مما حصله الحكم أن السيارة التي ضبطت فيها اللحوم مملوكة لمحمد إمام إبراهيم ، ولما كان الطاعن لا يدعى ملكيته لها بل إنه هو والمتهم الأول قد تنصلا من أية علاقة لهما بها أو بما تحويه من لحوم فإن الدفع ببطلان تفتيش السيارة لا يقبل إلا من مالكيها ومن ثم فإنه لا يقبل من الطاعن أن يتحدى ببطلان ضبطها وتفتيشها .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس من الطعن هو الخطأ في تأويل القانون ذلك أن الحكم أطرح الدفع ببطلان تحريز أختام اللحوم المضبوطة لفض أختام الحوز في غيبة المتهم ، وليس في الأوراق من دليل على أن وكيل النيابة بعهد تحريزه اللحوم حملها معه إلى النيابة وأعاد ختمها بخاتمه — وجاء رد الحكم على هذا الدفع مبنيًا على الظن والاحتمال مما لا يصح أن تبنى عليه الأحكام .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفع بقوله "أما عن الدفع الثالث فإنه ليس صحيحًا ما قاله الحاضر مع المتهم (الطاعن) بالجلسة أن الحوز المحتوي على بصمات الأختام المضبوطة قد فض بمعرفة النيابة ثم أعيد تحريزه في غيبة المتهم لجرد اكتشاف أختام عليه للسيد وكيل النيابة عند فضه بمعرفة الطبيب الشرعي غير بصمات خاتم المخبر التي وضعت عليه عند تحريزه — ذلك أن وكيل النيابة المحقق قد أثبت في نهاية محضره الذي فتح في يوم ١١/٧/١٩٥٤ أنه أجرى تحريز أختام السلخانة الأربعة في حضور المتهمين بختم المخبر أحمد رفاعي وأنه مزع إعادة ختمها ثانية بخاتمه عند عودته إلى سراى النيابة — فإذا كان الثابت أن الحوز المذكور عندما أرسل إلى الطبيب الشرعي وجده مختوما بأختام المحقق المذكور يكون المستفاد من ذلك أنه بعد أن حرزه بخاتم المخبر في ديوان القسم في حضور المتهمين فقد ما أثبت أنه أزمع القيام به بأن حمله معه إلى النيابة ثم أعاد ختمه بخاتمه تنفيذًا لما أشر به في نهاية محضره دون فضه — فإذا كان ذلك ثابتًا — وكان المستقر عليه قضاء أن الإجراءات المنصوص عليها في القانون لتحريز المضبوطات وفضها — إنما قصد بها تنظيم العمل والمحافظة على الدليل بعدم توهين قوته في الإثبات وأن مخالفتها لا يرتب في القانون بطلانًا إذا ما اقتنعت المحكمة بعدم حصول عيب فيها — وكان الثابت مما تقدم أن الحوز المشار إليه ظل سليمًا على ذات الوضع الذي حرزه عليه المحقق حتى فض بمعرفة الطبيب الشرعي يكون الدفع ببطلان



تحريره في غير محله " ولما كانت إجراءات التحريز بما فيها الإجراءات المنصوص عليه في المادة ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية إنما هي إجراءات قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه وكان القانون لم يربط على مخالفتها أى بطلان وترك الأمر في ذلك - كما قال الحكم - إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الاحراز المضبوطة لم يصل إليها العبث - لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم سائغا وصحيحا في القانون فإنه لا يقبل من الطاعن ما يشيره في هذا الصدد إذ لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض وطالما أن المحكمة أقامت قضاءها على عناصر صحيحة وسائغة اقتنع بها وجدانها فلا يجوز مصادرتها في عقيدتها أو مجادلتها في تقديرها .

وحيث إن مبنى الوجه الأخير من الطعن هو التناقض والقصور في التسبيب إذ أسند الحكم إلى الطاعن قيامه بنفسه بنحتم بعض اللحوم واصطناع الختم وسرقة المادة السرية وذبح الماشية دون أن يعنى بالتدليل على ذلك ثم انتهى إلى اشتراكه مع مجهول في ارتكاب جناية تقليد الختم وبذلك تكون الواقعة غير مستقرة في ذهن المحكمة نتيجة تناقض الحكم مع نفسه في تكييفه للواقعة مما لا يطمأن معه إلى أن المحكمة قد أنزلت حكم القانون على الواقعة على وجهه الصحيح . ولما كان يبين مما أورده الحكم عن واقعة الدعوى ووصف التهمة ليس فيه أى تناقض بالنسبة لجناية تقليد الختم المسندة إلى الطاعن واستقر قضاؤه على أن الطاعن مشترك مع مجهول في ارتكابها فلا يجدى الطاعن ما يشيره من تناقض شاب الحكم في صدد جريمته ذبح اللحوم خارج السلخانة وسرقة المادة السرية لأن الثابت من الحكم أنه إعمالا لنص المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات لم يوقع على الطاعن إلا عقوبة واحدة هي المقررة للجريمة الأشد موضوع التهمة الأولى وهي جناية تقليد الختم وقد أورد الحكم على ثبوتها في حق الطاعن أدلة سائغة تكفى لصحته وسلامة تسيبيه استخلصها من جماع الأدلة المطروحة بما لا يخالف الاقتضاء العقلي والمطلق .

وحيث إنه لما أئتمن يكون الطعن برمته قائما على غير أساس متعين الرفض .



## جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / عادل بونس ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق الحشن ، وأديب نصر ، وحسين السركي ، وأحمد موافي .

( ٣٤ )

الطعن رقم ٢٠٨٤ لسنة ٣٢ القضائية

تفتيش . "إذن التفتيش . تنفيذه" . مأمورو الضبط القضائي . قبض .  
غرفة الاتهام . أمر بالأوجه .

لا يجوز لغير من عين من مأموري الضبط القضائي في إذن التفتيش أن ينفذه . ولو كان ذلك بطريق  
الندب من المأمور المعين ، ما دام الإذن لا يملكه هذا الندب ، طريقة تنفيذ الإذن . وكولة إلى  
رجل الضبط المأذون له به . تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع . له أن يتخذ من  
وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به . حقه في الاستعانة بأعوانه  
من رجال الضبط القضائي أو بغيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون على مرأى منه وتحت  
بصره . مثال .

الأصل أنه لا يجوز لغير من عين بالذات من مأموري الضبط القضائي في إذن  
التفتيش أن ينفذه ولو كان ذلك بطريق الندب من المأمور المعين ما دام الإذن  
لا يملكه هذا الندب ، إلا أن طريقة تنفيذ الإذن . وكولة إلى رجل الضبط  
المأذون له به يجرىها تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع ، فله  
أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون  
له به وأن يستعين في ذلك بأعوانه من رجال الضبط القضائي أو بغيرهم من رجال  
السلطة العامة بحيث يكونون على مرأى منه وتحت بصره . وإذا كان الثابت  
من مدونات الأمر المطعون فيه أن مأموري الضبط المعين بذاته في إذن الضبط  
والتفتيش قد انتقل بصحبة الكونستابل والمخبر السري تنفيذاً لهذا الإذن وندب  
أولهما للقبض على المأذون بتفتيشه ( المطعون ضده ) لحين حضوره بالسيارة التي



يستقلها بعد أن أفهمه بأنه هو الذى سيتولى بنفسه تفتيشه حال ضبطه وأن المخبر حين توجه لضبط المطعون ضده فى حضور الكونستابل أسقط المطعون ضده لفافة من يده بعد القبض عليه ، واستخلص الأمر من ذلك بطلان هذا الإجراء بقوله إنه يعد ندبا بالقبض صدر ممن لا يملكه — وذلك دون أن يعرض لحق مأمور الضبط المأذون له بالقبض والتفتيش فى إجراءاتهما بالطريقة التى يراها محقة للغرض منهما ومدى حصول القبض بالقدر اللازم لتنفيذ إذن التفتيش أو مجاوزته هذا القدر ، ومن ثم يكون ما أورده الأمر من قرارات قانونية — دون أن يفتن لذلك الحق — قد جاء مخالفا للتأويل السليم للقانون ، مما يتعين معه نقض الأمر المطعون فيه وإعادة الدعوى إلى مستشار الإحالة المختص .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ١٩٦١/٢/٤ بدائرة قسم العرب محافظة بور سعيد : أحرز جوهرًا مخدرا "حشيشا" وكان ذلك بقصد التعاطى فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا لقواد ١ و ٢ و ٣٧/١ و ٤٢ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ والبند رقم ١٢ من الجدول (أ) الملحق به . وأمام غرفة الاتهام بمحكمة بور سعيد دفع الحاضر مع المتهم ببطلان التفتيش على أساس أن الذى قام به شخص مندوب ممن صدر إليه الإذن . وبتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٦١ أمرت الغرفة حضوريا بالألا وجه لإقامة الدعوى العمومية قبل المتهم . فطعنّت النيابة العامة فى هذا القرار بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الأمر المطعون فيه أنه إذ قرر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية على المطعون ضده قد انطوى على خطأ فى تطبيق القانون . ذلك بأنه أسس قضاءه على أن القبض على المطعون ضده الذى



تولاه الكونستابل المندوب لذلك من مأمور الضبط القضائي المأذون له من النيابة العامة بضبط المطعون ضده وتفتيشه قد وقع باطلا لحصول النذب ممن لا يملكه لقصر النذب على هذا الأخير وحده ورتب على ذلك بطلان الدليل المستمد من تخلي المطعون ضده عن المخدر بدعوى تولده عن إجراء غير مشروع. وما ذهب إليه الأمر فيما تقدم غير صحيح في القانون ذلك بأن الثابت من الأوراق أن مأمور الضبط القضائي المندوب من النيابة العامة لتنفيذ الضبط والتفتيش لم يندب الكونستابل لتفتيش المطعون ضده بل أنه ندبه للقبض والتحفظ عليه ريثما يصل إليه بالسيارة فيتولى التفتيش بمعرفة وبذلك يكون هذا الإجراء قد تم في حدود ما هو مخول له من إجراءات كفيلة بتحقيق الغرض من التفتيش فإذا ما تخلى المطعون ضده عن المخدر بعد ممارسته هذا الإجراء في حقه ، فإن الجريمة تصبح متلبسا بها ويصح بذلك الضبط وما ترتب عليه .

وحيث إن الأمر المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ” إن تحريرات الرائد جميل حنا مسيحه رئيس مكتب مكافحة المخدرات ببور سعيد دلت على أن المتهم يتجرف في المواد المخدرة . فاستأذن النيابة في ضبطه وتفتيشه . ثم انتقل بصحبة الكونستابل الممتاز محمد الغريب الشهاوى والعريف السرى أحمد مصطفى الشيخ لتنفيذ ذلك الإذن وكلفهما بركوب دراجتين للتنكر وانتدب أولهما للقبض على المتهم والتحفظ عليه لحين حضوره بالسيارة بعد أن أفهمه بأنه هو الذى نسيقوم بتفتيش المتهم حال ضبطه ، وأضاف أنه عندما توجه مع باقى القوة إلى مكان الضبط أبصر العريف أحمد الشيخ ممسكا بالمتهم وكان يقف معهما الكونستابل الشهاوى الذى قدم له لفافة من الورق وقرر له بأنه شاهد المتهم جالسا على الأفريز وإذا شعر به وزميله أسقط اللفافة المضبوطة من يده اليمنى لحظة القبض عليه فقام بالتحفظ عليها وعلى المتهم حتى حضر وإذا قام بفحص اللفافة المذكورة عثر بها على خمسة قطع خشيش وحينئذ فتش المتهم فلم يعثر معه على مخدرات ثم واجهه بالخشيش المضبوط فأنكر علاقته به “ . وبعد أن حصل الأمر أقوال الكونستابل الممتاز محمد الغريب الشهاوى والعريف السرى أحمد مصطفى الشيخ المرافقين للضابط عرض لدفاع المتهم وإنكار علاقته بالمخدر المضبوط ثم تناول ما دفع به من بطلان القبض تأسيسا على أن الإذن صدر



للرائد جميل حنا مسيحه و بالتالى فلا يجوز انتداب الكونستابل الممتاز محمد الغريب الشهاوى لتنفيذ مقتضى الإذن وخلص إلى بطلان القبض لحصول النذب لإجرائه ممن لا يملكه لقصر الإذن بالقبض والتفتيش على شخص الضابط المأذون له به ورتب على ذلك أن حالة التلبس التى تولدت على هذا الإجراء قد نشأت عن إجراء غير مشروع وانتهى إلى استبعاد الدليل المستمد من هذا الإجراء . لما كان ذلك ، وكانت الأصل أنه لا يجوز لغير من عين بالذات من مأمورى الضبط القضائى فى إذن التفتيش أن ينفذه ولو كان ذلك بطريق النذب من المأمور الممين ما دام الإذن لا يملكه هذا النذب ، إلا أن طريقة تنفيذ الإذن موكولة إلى رجل الضبط المأذون له به يجرىها تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع ، فله أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به وأن يستعين فى ذلك بأعوانه من رجال الضبط القضائى أو بغيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون على مرأى منه وتحت بصره . وإذا ما كان الثابت من مدونات الأمر المطعون فيه أن مأمور الضبط المعين بذاته فى إذن الضبط والتفتيش قد انتقل بصحبة الكونستابل والمخبر السرى تنفيذا لهذا الإذن ونذب أولهما للقبض على المأذون بتفتيشه ( المطعون ضده ) لحين حضوره بالسيارة التى يستقلها بعد أن أفهمه بأنه هو الذى سيتولى بنفسه تفتيشه حال ضبطه وأن المخبر حين توجه لضبط المطعون ضده فى حضور الكونستابل أسقط المطعون ضده لفافة من يده بعد القبض عليه ، واستخلص الأمر من ذلك بطلان هذا الإجراء بقوله إنه يعد ندبا بالقبض صدر ممن لا يملكه — وذلك دون أن يعرض لحق مأمور الضبط المأذون له بالقبض والتفتيش فى إجرائهما بالطريقة التى يراها محققة للغرض منهما ومدى حصول القبض بالقدر اللازم لتنفيذ إذن التفتيش أو مجاوزته هذا القدر ، ومن ثم يكون ما أورده الأمر من قرارات قانونية — دون أن يفتن لذلك الحق — قد جاء مخالفا للتأويل السليم للقانون مما يتعين معه نقض الأمر المطعون فيه وإعادة الدعوى إلى مستشار الإحالة بمحكمة بور سعيد الابتدائية عملا بالمادة ١٧٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية .



## جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى حلم نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،  
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين المركي .

( ٣٥ )

### الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٣٢ القضائية

تسول . تشرد . ارتباط . عقوبة .

( أ ) فعل التسول لا يترتب عليه وحده نتائج قانونية متعددة الأوصاف . اقترانه بجريمة التشرد . هما يكونان معاً جريمتين متميزتين ، ولكنهما مرتبطتان ببعضهما ارتباطاً لا يـقبل التجزئة مما يوجب اعتبارهما معاً جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما .  
المادة ٣٢/٢ عقوبات .

( ب ) جسامنة العقوبة في حكم المادة ٣٢ عقوبات . العبرة في ذلك هي بالنظر إلى نوعها بحسب ترتيب العقوبات الأصلية الوارد في المواد من ١٠ إلى ١٢ عقوبات .

عقوبة الوضع تحت المراقبة طبقاً لأحكام المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . هي بمثابة عقوبة الحبس فيما يتعلق بأحكام قانون العقوبات أو أي قانون آخر . المادة ١٠ من المرسوم بقانون .

عقوبة التشرد أشد من العقوبة المقررة لجريمة العود للتسول . وجوب إعمالها متى تحققت شروط المادة ٣٢ عقوبات .

( ج ) الإنذار المنصوص عليه بالمادة ١/٣ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لا يعد عقوبة أصلية ، بل هو من التدابير الوقائية . لا وجه لمقارنته بالعقوبات الأصلية في نطاق تطبيق المادة ٣٢ عقوبات .



١ — فعل التسول في ذاته لا يترتب عليه وحده نتائج قانونية متعددة الأوصاف بما يجعله يندرج تحت حكم التعدد المعنوي الناشئ عن النشاط الإجرامي الواحد الذي عتبه الفقرة الأولى من المادة ٣٢ عقوبات بل إنه إذا اقترن بجريمة التشرد يكونان معاً جريمتين وإن تميزت كل منهما عن الأخرى إلا أنهما يرتبطان ببعضهما البعض ارتباطاً لا يقبل التجزئة مما يوجب اعتبارهما معاً جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات.

٢ — العبرة في جسامه العقوبة في حكم المادة ٣٢ عقوبات هي بالنظر إلى نوعها بحسب ترتيب العقوبات الأصلية الذي درج الشارع عليه في المواد من ١٠ إلى ١٢ من قانون العقوبات. ولما كانت العقوبة المقررة للعود للتسول هي بحسب المادة السابعة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ الحبس مدة لا تتجاوز سنة ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة التشرد هي طبقاً للفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الوضع تحت مراقبة "البوليس" مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات ، وكانت عقوبة الوضع تحت المراقبة التي يحكم بها طبقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات وقانون "تحقيق الجنايات" أو أي قانون آخر طبقاً لما جرى به نص المادة العاشرة منه ، ومن ثم تكون عقوبة جريمة التشرد بالمقارنة إلى العقوبة المقررة لجريمة العود للتسول هي الأشد مما يقتضي إعمالها متى تحققت شروط المادة ٣٢ .

٣ — الإنذار المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لا يعد عقوبة أصلية بل هو من التدابير الوقائية التي يقصد بها حث المحكوم عليه على الإقلاع من حالة التشرد عن طريق تهديده بتوقيع العقاب عليه إذا تمادى في غيه وذلك بغير تقييد لحرية أو فرض أية قيود عليه ، ومن ثم فلا وجه لمقارنته بالعقوبات الأصلية أو إعماله بوصفه بديلاً عن العقوبة المقررة أصلاً للجريمة في نطاق تطبيق المادة ٣٢ عقوبات .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٠/١٢/٧ بدائرة بندر الفيوم : أولا - وجد متسولا في الطريق العام حالة كونه صحيح البنية وصبق الحكم عليه بالحبس في ثلاثة جنح لتسول . ثانيا - عد متشردا بأن لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش حالة كون منه تزيد على خمس عشرة سنة ميلادية . وطلبت عقابه بالمواد ١ و٧ و٩ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٣٣ والمواد ١/١ و٢/١ و٤ و٨ و٩ و١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة جنح بندر الفيوم قضت حضوريا بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الإتهام بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل والنفاذ عن التهمة الأولى وبإذاره بأن يغير من أحوال معيشته التي تجعله في حالة تشرد عن التهمة الثانية وذلك بلا مصروفات . استأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة الفيوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بتاريخ ١٩٦١/٢/١٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم أسبوعين مع الشغل عن التهمتين وذلك عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات . وقد أعلن هذا الحكم للمتهم بتاريخ ١٩٦١/٤/٢٧ ولم يعارض فيه . فطعنتم النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وإتزال عقوبة واحدة على المطعون ضده عن جريمتي التسول والتشرد اللتين دانه بهما بالتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن هاتين الجريمتين لم تنشأ عن فعل واحد أو تقعا تنفيذا لغرض



واحد مما يجعلهما غير قابلتين للتجزئة وهما الحالتان اللتان تناولتهما المادة ٣٢ وأوجبت فيهما الحكم بعقوبة الجريمة الأشد ، بل إن جريمة التسول تنشأ عن فعل الاستجداء من الغير بالشروط التي أوردها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ بتحريم التسول بينما تقوم جريمة التشرد في حالة صدم اتخاذ الشخص وسيلة مشروعة للعيش كما أنه لا تلازم بين الجريمتين ، مما كان يقتضى من المحكمة انزال عقوبة مستقلة عن كل منها .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بوصف أنه : أولا - وجد متسولا في الطريق العام حالة كونه صحيح البنية وسبق الحكم عليه بالحبس في ثلاث جنح تسول . ثانيا - عد متشردا بأن لم تكن له وسيلة مشروعة للعيش حالة كون سنه تزيد على عشرين سنة ميلادية . وطلبت النيابة العامة عقابه طبقا للمواد ١ و ٧ و ٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ و ١/١ و ١/٢ و ٤ و ٨ و ٩ و ١١ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم . ومحكمة أول درجة قضت حضوريا - عملا بمواد الاتهام - بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل والنفاذ عن التهمة الأولى وإلذاره بأن يغير من أحوال معيشته التي تجعله في حالة تشرد عن التهمة الثانية وذلك بلامصروفات . فاستأنفت النيابة العامة ، وقضى في استئنافها خيايبا بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم أسبوعين مع الشغل عن التهمتين وذلك بالتطبيق للفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما يحصله أن شرطيا من قوة مكتب الآداب بالفيوم ضبط المطعون ضده يتسول في الطريق العام ولدى سؤاله قرر أنه فقير مسكين وأن هذه هي المرة الخامسة التي يضبط فيها وهو يتسول وتبين من الكشف عليه طبيبا أنه قادر على العمل ودلت صحيفة الحالة الجنائية له على سابقة الحكم عليه ثلاث مرات لإرتكابه جريمة التسول . وبعد أن أورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو أدلة مستمدة من أقوال الشاهد ومن عدم انكار المطعون ضده التهمة خلاص إلى ثبوت جريمة العود للتسول في حقه طبقا للمادة السابعة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ استنادا إلى ما أورده صحيفة



الحالة الجنائية ثم استطرد إلى قوله : " وحيث إن الفعل الواحد الذي قارفه المتهم كون جريمة التسول وجريمة التشرد إذ التشرد ومعناه القعود عن العمل وعدم السعي لاكتساب الرزق بطريقة مشروعة والتسول صورة من صور التشرد " . وبعد أن خاض الحكم في بحث الصلة بين جريمة العود للتسول وبين جريمة العود للتشرد انتهى إلى عدم تلازمهما واستبعد أعمال عقوبة الجريمة الأخيرة في حقه ثم خلاص إلى قوله : " وحيث إن جريمة العود إلى التسول أشد عقوبة من جريمة التشرد ومن ثم ينبغي توقيع عقوبة الجريمة الأولى " ودان به عملا بحكم الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة الحبس أسبوعين مع الشغل . وما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من إعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات في حق المطعون ضده يتفق في النتيجة وصحيح القانون بصرف النظر عما تردى فيه من قرارات قانونية خاطئة في خصوص إنزال حكم الفقرة الأولى من هذه المادة بدلا من الفقرة الثانية وفي صدد تقريره أن العقوبة المقررة لجريمة العود للتسول أشد من تلك المقررة لجريمة التشرد ، ذلك بأن الأصل هو أن التشرد في حكم المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هو حالة واقعية تثبت للشخص كلما وجد ماديا بحالة ظاهرة للحس والعيان في وضع يستدل منه على انتفاء الوسيلة المشروعة للتعيش وتحقق بقعود الشخص عن العمل اختيارا وانصراف رغبته عن أبواب السعي الجائز لاكتساب الرزق أو باحترافه وسيلة غير مشروعة للتعيش — مع انتفاء أى مورد مالى مشروع يفي بحاجياته الضرورية في الحالين كليهما — فهو حالة توجد وتنقطع بوجود موجبها المادى وانقطاعه ، وكلما وجدت تحتم بطبيعة الحال على حفظة الأمن إثباتها توصلا إلى إقلاع مرتكبها عنها تحميقا لمراد الشارع من تجريمها وهو مكافحة هذه الآفة الاجتماعية من طريق دفع الفرد إلى العمل الشريف وعدم ركونه إلى التبطل الاختياري وهو بغير مورد شريف للتكسب . وإذا ما كان التسول يعد في ذاته وسيلة غير مشروعة للتعيش فضلا عن أنه جريمة يعاقب عليها القانون ، فإن تعاطى هذه الوسيلة المحرمة واتخاذها موردا للرزق تثبت به حالة التشرد . غير أن هذه الجريمة في صورتها القائمة على التعويل في كسب الرزق على التسول لا تتم من مجرد ضبط الشخص وهو يرتكب فعل الاستجداء من الغير الذي يكون جريمة التسول بل انها تستلزم — بالإضافة إلى توافر شرطى السن



والجنس الذى يتطلبه القانون فيمن يوجد في هذه الحالة — أن تنصرف إرادة الجاني إلى احتراف تلك المهنة غير المشروعة وممارستها بالفعل على وجه يتحقق به هذا المعنى . ومؤدى ما تقدم أن فعل التسول في ذاته لا يترتب عليه وحده نتائج قانونية متعددة الأوصاف بما يجعله يندرج تحت حكم التعدد المعنوى الناشئ عن النشاط الإجرامى الواحد الذى عتته الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات — كما ذهب إلى ذلك خطأ الحكم المطعون فيه — بل انه إذا اقترن بجريمة التشرد في نطاق الفهم سالف البيان يكونان معاً جريمتين وإن تميزت كل منهما عن الأخرى إلا أنهما يرتبطان ببعضهما البعض ارتباطاً لا يقبل التجزئة مما يوجب اعتبارهما معاً جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم من أن العقوبة المقررة لجريمة العود إلى التسول أشد من تلك المقررة لجريمة التشرد يحافى التطبيق الصحيح للقانون ، ذلك بأن العبرة في جسامه العقوبة في حكم المادة ٣٢ ، هى بالنظر إلى نوعها بحسب ترتيب العقوبات الأصلية الذى درج الشارع عليه في المواد من ١٠ إلى ١٢ من قانون العقوبات . ولما كانت العقوبة المقررة للعود للتسول هى بحسب المادة السابعة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ الحبس مدة لا تجاوز سنة ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة التشرد هى طبقاً للفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الوضع تحت مراقبة "البوليس" مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات ، وكانت عقوبة الوضع تحت المراقبة التى يحكم بها طبقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات وقانون "تحقيق الجنايات" أو أى قانون آخر طبقاً لما جرى به نص المادة العاشرة منه ، ومن ثم تكون عقوبة جريمة التشرد بالمقارنة إلى العقوبة المقررة لجريمة العود للتسول هى الأشد مما كان يقتضى اعمالها متى تحققت شروط المادة ٣٢ . ولا يقدح في هذا النظر أن الفقرة الأولى من المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ قد خولت القاضى بدلاً من توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الثانية منه أن يصدر حكماً غير قابل للطعن بإنذار المتشرد بأن يغير أحوال معيشته التى تجعله في حالة تشرد ، ذلك بأن إجراء المقارنة بين العقوبات لاختيار أشدها مقصور على العقوبات الأصلية وحدها . ولما كان الإنذار المنصوص عليه في المادة الثالثة سألغة



الذكر لا يعد عقوبة أصلية بل هو من قبيل التدابير الوقائية التي يقصد بها حث المحكوم عليه به على الإقلاع من حالة التشرد عن طريق تهديده بتوقيع العقاب عليه إذا تمسدى في غيه وذلك بغير تقييد لحريته أو فرض أية قيود عليه ومن ثم فلا وجه لمقارنته بالعقوبات الأصلية أو إعماله بوصفه بديلا عن العقوبة المقررة أصلا للجريمة في نطاق تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان هذا الخطأ القانوني — الذي يتسع له وجه الطعن — يقتضى تصحيحه بإنزال حكم القانون الصحيح على الواقعة ، غير أنه لما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لجريمة التشرد من حيث توافر أركانها في حق المطعون ضده ولم يحل في شأنها إلى الحكم الابتدائي الذي تناولها ، بل اقتصر على بحث جريمة العود لتسول الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة سلامة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم مما يقتضى أن يكون مع نقض الحكم الإحالة .

---



## جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين السركي ، ومختار رضوان .

( ٣٦ )

الطعن رقم ٢١٧٣ لسنة ٣٢ القضائية

(١) حريق بإهمال . خطأ . جريمة .

العقاب في جريمة الحريق بإهمال — مناطه : شخصية الخطأ . مسئولية الجحائي عن أعماله الشخصية التي تندرج تحت صور الخطأ المؤثم قانوناً ، والتي يتسبب عنها الضرر . عدم مسؤوليته عن فعل غيره ، إلا إذا ثبت ارتكابه خطأ شخصياً مرتبطاً بالنتيجة ارتباط السبب بالمسبب . مثال .

(ب) حكم "تسببه . ما لا يعيه" : ارتباط . محاكمة .

قضاء الحكم بتبرئة المتهم من جريمة . لا يسلب المحكمة حقها في نظرها في الجرائم المرتبطة وإنزال العقاب المقرر لها . متى رأت توافراً أركانها وثبوتها قبل المتهم .

دعوى مدنية . دعوى جنائية . اختصاص . إحالة . تعويض . شبه  
الجنحة المدنية .

(ج) اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة أمامها بطريق التبعية . اختصاص استثنائي . شرط قيامه : أن يكون التعويض مبنياً على الفعل ذاته المرفوعة منه الدعوى الجنائية .

نفي الحكم وجود صلة للتهم بالفعل الخاطيء المسكون للجريمة . سقوط الدعوى المدنية التابعة بحالتها التي رفعت بها . ولو ثبت للمحكمة أن الجريمة وقعت من غير المتهم . طالما أن المسؤول الحقيقي لم يعين ولم ترفع عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني .



( د ) الإحالة في مفهوم حكم المادة ٣٠٩ إجراءات . شروطها : اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة إليها بطريق التبعية ، وأن يكون للفصل في التعويضات يستلزم إجراء تحقيق يثبت عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية .

( هـ ) القضاء بالتعويض في الدعوى المدنية — المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية — في حالة الحكم بالبراءة . شرطه : ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية وصحة نسبته إلى المتهم دون أن تتوافر به الأركان القانونية للجريمة . لا وجه لتقرير المسؤولية على أساس شبه الجنحة المدنية في حالة تخلف هذا الشرط .

١ — مناط العقاب في جريمة الحريق بالإهمال هو شخصية الخطأ ، فلا يسأل الجاني إلا عن أعماله الشخصية التي تندرج تحت صور الخطأ المؤثم قانوناً والتي يتسبب عنها الضرر ، ولا يسأل الشخص عن فعل غيره إذا لم يثبت أنه ارتكب خطأ شخصياً مرتبطاً بالنتيجة ارتباط السبب بالمسبب . وإذا ما كان الحكم قد انتهى إلى عدم ثبوت مقارفة المطعون ضده لهذه الجريمة بنفسه ولم ينسب إليه خطأ شخصياً مما يجعله محلاً للسائلة الجنائية من فعل غيره ، واستبعد المسؤولية الافتراضية التي أساسها سوء اختيار المتبوع لتابعه وتقصيره في رقابته بوصفها لا تمت بصلة إلى الفعل الضار محل الجريمة ، فإن قضاءه بتبرئته منها يكون صحيحاً .

٢ — قضاء الحكم بتبرئة المطعون ضده من جريمة الحريق بالإهمال لا يسبب المحكمة حقها في النظر في باقي الجرائم المرتبطة وأن تنزل عليه العقاب المقرر لها متى رأت توافر أركانها وثبوتها قبله ، وهو ما استخلصه الحكم في حقه من إقراره بأن اللافتة موضوع الإعلان — التي سببت الحريق — خاصة به ، ورتب على ذلك مسؤوليته عن مباشرة الإعلان على وجه مخالف للقانون .

٣ — الأصل أن اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة أمامها بطريق التبعية هو اختصاص استثنائي لا يقوم إلا إذا كان التعويض مبلياً



على الفعل ذاته المرفوعة عنه الدعوى الجنائية ، فإذا تبين للمحكمة الجنائية أن الحق المدعى به عن الفعل الخطأ المكون لهذه الجريمة لم يثبت وجود صلة للتهمة به ، سقطت هذه الدعوى التابعة بمحالتها التي رفعت بها مهما يكن قد صح عندها أن الجريمة وقعت من غيره ، مادام المسئول الحقيقي عن الحادث لم يعين ولم ترفع عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني .

٤ - الإحالة في مفهوم حكم المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية لا يؤمر بها إلا عندما تكون المحكمة الجنائية مختصة بنظر الدعوى المدنية المرفوعة إليها بطريق التبعية وترى أن الفصل في التعويضات المطالب بها يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية .

٥ - شرط الحكم بالتعويض في الدعوى المدنية المرفوعة - بالتبعية للدعوى الجنائية في حالة الحكم بالبراءة هو ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية وصحة نسبته إلى المتهم المقامة عليه الدعوى المذكورة دون أن تتوافر به الأركان القانونية للجريمة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى نفي مقارفة المظنون ضده الفعل المسمى المكون للخطأ الذي نشأ عنه الحريق ، ومن ثم فلا يكون هناك وجه لتقرير مسئوليته على أساس شبهة الجنحة المدنية .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظنون ضده بأنه في أول يونيو سنة ١٩٦٠ بدائرة مركز ميت غمر : ١ - تسبب بغير قصد ولا عمد في حدوث حريق بالمنشآت الكهربائية المختصة بمجلس بلدية ميت غمر والمبين وصفها وقيمتها بالأوراق وكان ذلك ناشئا من خطئه وعدم مراعاته للقوانين بأن أقام يافطة للإعلان غير مرخص بها وفي مكان محظور به الإعلان فالتفت حول الأسلاك الكهربائية فحدث الحريق نتيجة لذلك ٢ - أقام إعلانا بغير ترخيص . ٣ - أقام إعلانا في مكان محظور فيه الإعلان . وطلبت عقابه بالمادة ٣٦٠ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٥ و ٧ و ٨ و ١١ من القانون رقم ٦٦



سنة ١٩٥٦ . وقد ادعت وزارة الشؤون البلدية قبل المتهم بمبلغ ٥٢ جنيتها و ٦٠٠ مليم بالنسبة للتهمة الأولى . ومحكمة جنح ميت غمر قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٥ ببراءة المتهم من التهمتين الأولى والثالثة المنسوبتين له ورفض الدعوى المدنية وألزمت رافعها بمصروفاتها وبتغريم المتهم عن التهمة الثانية المنسوبة إليه ٥٠٠ قرش بلامصروفات جنائية عملا بالمادة ٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٦ . استأنفت النيابة والمدعية بالحق المدني هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦١/٥/١٥ : أولا - بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به ببراءة المتهم من التهمة الأولى وبلإجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف عن التهمة الثانية والثالثة وبتغريم المتهم خمسمائة قرش عنهما وبإزالة الإعلان وبرد الشيء إلى أصله في خلال أسبوعين من اليوم وبأداء ضعف الرسوم المقررة من الترخيص عملا بالمادة ٣٢ عقوبات . ثانيا - وفي الدعوى المدنية بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية وألزمت رافعها بمصروفاتها . فطعننت إدارة قضايا الحكومة بصفتها ممثلة للدولة بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما انتهى إليه من تبرئة المطعون ضده من تهمة الحريق بإهمال وعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية تأسيسا على قضائه بالبراءة وعلى أن التعويض المطالب به لم يكن ناشئا عن الفعل المسند إليه قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه تناقض في التسبيب ذلك بأن جرائم الحريق بالإهمال وإقامة إعلان بغير ترخيص وفي مكان محظور فيه الإعلان التي أقيمت بها الدعوى الجنائية على المطعون ضده مرتبطة ويكل بعضها البعض فكان من المتعين على المحكمة وقد دانت في التهمتين الثانية والثالثة - الخاصتين بإقامة الإعلان - أن تقضى بإدانتها أيضا في التهمة الأولى وموضوعها الحريق بإهمال وأن تقضى تبعا لذلك بالتعويض المطالب به - إذ أن ما ذهب إليه الحكم من عدم ثبوت



قيام المطعون ضده بتعليق الإعلان بنفسه لا يعفيه من المسؤولية لأن المادة الثامنة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الإعلانات لا تستلزم مساءلة الجناية ثبوت قيام المخالف بوضع الإعلان بنفسه بل انه يكفي أن يتسبب في مباشرة ويتحقق هذا إذا ما عهد المطعون ضده إلى أحد عماله بتعليق الإعلان المحظور قانونا ، وهو ما أقرب به المطعون ضده مما كان يقتضى مساءله عن جريمة الحريق بالإهمال التي ترتبت على هذا الفعل والقضاء بالتعويض الناشئ عنه . هذا فضلا عن أن الدعوى المدنية لم تكن ناشئة عن جريمة الحريق بالإهمال فقط بل انها ترتبت أيضا عن الجريمتين الأخرين إذ نجمت الأضرار عن قيام المطعون ضده بتعليق الإعلان في مكان محظور وأدى هذا الفعل إلى التلف الإعلان — بسبب وضعه بطريقة غير فنية — حول الأسلاك الكهربائية واحترق المحول الكهربائي وهو ما كان يقتضى مساءلة المطعون ضده عن التعويض . هذا إلى أن الحكم وقد أثبت اعتراف المطعون ضده بملكيته للإعلان وقيامه بمباشرة بغير ترخيص وفي مكان محظور فيه الإعلان ونشوء احتراق التركيبات الكهربائية المملوكة للطاعة وترتب الضرر على هذا الفعل ، فإنه مع ذلك انتهى إلى عدم القضاء للطاعة بالتعويض ، في حين أن الحكم بالبراءة لا يحول دون القضاء بالتعويض على أساس أن الأفعال المطروحة تكون شبه الجنحة المدنية أو ركن الخطأ في المسؤولية التقصيرية . كما أخطأ الحكم لصدوره على خلاف حكم المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية التي تقضى بأن كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية طالما أنها صالحة للفصل فيها أو أن يحيلها إلى المحكمة المدنية المختصة إذا ما رأت المحكمة الجنائية أنها ليست بعد صالحة للفصل فيها ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بوصف أنه — أولا — تسبب بغير قصد ولا عمد في حدوث حريق بالمنشآت الكهربائية الخاصة بمجلس بلدية ميت غمر والمبين وصفها وقيمتها بالأوراق وكان ذلك ناشئا عن خطئه وعدم مراعاته للقوانين بأن أقام يافطة للإعلان غير مرخص بها وفي مكان محظور فيه الإعلان فالتفت حول الأسلاك الكهربائية فحدث



الحريق نتيجة لذلك . ثانيا - أقام إعلانا بغير ترخيص . ثالثا - أقام إعلانا في مكان محظور فيه الإعلان . وطلبت النيابة العامة عقابه بأقصى العقوبة المقررة في المواد ٣٦٠ من قانون العقوبات و ١ و ٢ و ٥ و ٧ و ٨ و ١٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الإعلانات . وادعت الطاعنة بحق مدني وطالب الحكم لها قبل المتهم بمبلغ ٥٢ جنيا و ٦٠٠ مليم على سبيل التعويض وذلك عن التهمة الأولى - على ما يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن كما هو مبين بالمذكرة المقدمة من الطاعنة أمام المحكمة الاستئنافية بجلسته ١٩٦١/١/١٦ ، ومحكمة أول درجة قضت حضوريا ببراءة المتهم من التهمتين الأولى والثالثة المنسوبتين إليه ورفض الدعوى المدنية وألزمت رافعها مصروفاتها وبتغريم المتهم عن التهمة الثانية المنسوبة إليه خمسمائة قرش بلا مصروفات جنائية . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم ، كما استأنفته المدعية بالحقوق المدنية ( الطاعنة ) وقضت في الاستئناف حضوريا : أولا - بقبولهما شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من براءة المتهم عن التهمة الأولى وبإجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف عن التهمتين الثانية والثالثة وبتغريم المتهم خمسمائة قرش عنهما ، وبإزالة الإعلان وبرد الشيء إلى أصله في خلال أسبوعين من يوم النطق بالحكم وبإدعاء ضعف الرسوم المقررة عن الترخيص . ثانيا - وفي الدعوى المدنية بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية وألزمت رافعها مصروفاتها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مجمله أن مهندس البلدية أثبت في محضره أن العامل المختص أبلغه بحصول حريق في المحول الكهربائي المابين بمحضره وأن المعاينة كشفت عن أن الحريق قد نشأ بسبب التفاف لافتة قماش لمعرض المطعم ضده للخردوات . وبعد أن استعرض الحكم أدلة الدعوى خاص إلى أنه ” وقد ثبت من إقرار المتهم ( المطعمون ضده ) في محضر ضبط الواقعة أن اللافتة تخصه ومن ثم تكون الجريمتان الثانية والثالثة ثابتتين ومتوافرة الأركان ويتعين إدانة المتهم عنهما ذلك لثبوت أن الإعلان يخص المتهم خاصة وأن الحكم المستأنف نفسه مع أنه دان المتهم عن التهمة الثانية حالة أن التهمة الثالثة مبنية على ذات الفعل المكون للجريمة الثانية . ومن هذا



يبين أن الحكم المستأنف قد جاء متناقضا مع نفسه في قضائه بالبراءة عن التهمة الثالثة المذكورة ... " وانتهى الحكم إلى إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تبرئة المطعون ضده من التهمة الثالثة وإدانته عنها وعن التهمة الثانية - بإجماع الآراء - وإزالة حقوبة واحدة منهما طبقا لنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ثم استورد الحكم إلى التهمة الأولى فقال : " وحيث إنه عن التهمة الأولى وأنه وإن كان الثابت من أوراق الدعوى أن الإعلان الذي أحدث الحريق خاص بالمتهم إلا أنه لم يتكشف من الأوراق أن المتهم قد أقام بنفسه هذا الإعلان ومن ثم تكون التهمة الأولى وهي تهمة الحريق بإهمال غير ثابتة قبل المتهم ويتعين لهذا رفض الاستئناف وتأجيل الحكم المستأنف في قضائه بالبراءة عنها ... " ثم عرض إلى الدعوى المدنية في قوله : " وحيث إن الدعوى المدنية الموجهة إلى المتهم عن الخسارة التي أصابت وزارة الشؤون البلدية ( الطاعنة ) بسبب الجريمة الأولى فإنه وقد انتهت المحكمة إلى القضاء ببراءة المتهم منها لأن الأوراق لم تكشف عن أن المتهم هو الذي أقام اللافتة التي أحدثت الحريق . وكان القول بأن أحد توابع المتهم هو الذي علق اللافتة قد يؤدي إلى مسئولية المتهم مسئولية مفترضة هي مسئولية المتبوع عن تابعه فإنها تكون مسئوليته غير ناشئة عن الفعل المكون للجريمة وهي مسئولية أخرى افترضها القانون " . ورتب الحكم على ذلك عدم اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية على اعتبار أن اختصاص المحكمة الجنائية في هذا الخصوص هو استثناء من القواعد العامة ولا يصح التوسع فيه فلا يمتد إلى المطالبة المدنية القائمة على أساس المسئولية الافتراضية التي لا تتصل بالفعل المكون للجريمة وما أورده الحكم فيما تقدم سائغ ومصحح في القانون ذلك بأنه وقد انتهى إلى عدم ثبوت مقارفة المطعون ضده الفعل المسمى المكون للخطأ الذي نشأ عنه الحريق - موضوع التهمة الأولى محل المطالبة بالتعويض - وقضى بتبرئته منها على هذا الأساس ، فلا يصح مجادلة المحكمة في هذا التقدير الذي هو من شأنها . ولا يقدح في سلامة الحكم أن يكون قد دان المطعون ضده بجريمتي مباشرة الإعلان بدون ترخيص وفي مكان محظور فيه تلك المباشرة أخذا بحكم المواد ١ و ٢ و ٥ و ٨ من القانون رقم ٦٦



لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الإعلانات - المرتبطتين بجرمة الحريق بالإهمال موضوع التهمة الأولى - ذلك بأن مناط العقاب فى هذه الجريمة هو شخصية الخطأ فلا يسأل الجانى إلا عن أعماله الشخصية التى تندرج تحت صور الخطأ المؤثم قانونا والتى يتسبب عنها الضرر ، ولا يسأل الشخص عن فعل غيره إذا لم يثبت أنه ارتكب خطأ شخصيا مرتبطا بالنتيجة ارتباط السبب بالمسبب . وإذا ما كان الحكم قد انتهى إلى عدم ثبوت مقارفة المطعون ضده هذه الجريمة بنفسه ولم ينسب إليه خطأ شخصيا مما يجعله محلا للمساءلة الجنائية عن فعل غيره ، فإن قضاءه بتبرئة المطعون ضده من هذه الجريمة لا يسلب المحكمة حقها فى النظر فى باقى الجرائم المرتبطة وأن تنزل عليه العقاب المقرر بها متى رأت توافر أركانها وثبوتها قبله ، وهو ما استخلصه الحكم فى حقه من إقراره بأن اللافتة موضوع الإعلان خاصة به ورتب على ذلك مسئوليته عن مباشرة الإعلان على وجه مخالف للقانون واستبعد المسئولية الافتراضية التى أساسها سوء اختيار المتبوع لتابعه وتقصيره فى رقابته بوصفها لا تمت بصلة إلى الفعل الضار محل الجريمة التى رفعت بها الدعوى الجنائية . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة أمامها بطريق التبعية هو اختصاص استثنائى لا يقوم إلا إذا كان التعويض مبنيًا على الفعل ذاته المرفوعة عنه الدعوى الجنائية ، فإذا تبين للمحكمة الجنائية أن الحق المدعى به من الفعل الخطأىء المكون لهذه الجريمة لم يثبت وجود صلة للتهم به ، سقطت هذه الدعوى التابعة بحالتها التى رفعت بها مهما يكن قد صح عندها أن الجريمة وقعت من غيره مادام المسئول الحقيقى عن الحادث لم يعين ولم ترفع عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانونى . ولا محل لما تنعاه الطاعنة على الحكم من التفاته عن إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة ذلك بأن الإحالة فى مفهوم حكم المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية لا يؤمر بها إلا عندما تكون المحكمة الجنائية المختصة بنظر الدعوى المدنية المرفوعة إليها بطريق التبعية وترى أن الفصل فى التعويضات المطالب بها



يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية . وهو ما لا يصدق على الواقعة المطروحة كما أنه لا محل لما تثيره الطاعنة من أنه كان من المتعين على المحكمة أن تقضى على المطعون ضده بالتعويض على الرغم من تبرئته تأسيسا على أن الأفعال المطروحة تكون شبه الجنحة المدنية ذلك بأن شرط الحكم بالتعويض في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية في حالة الحكم بالبراءة هو ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية وصحة نسبته إلى المتهم المقامة عليه الدعوى المذكورة دون أن تتوافر به الأركان القانونية للجريمة ، وهو ما نفاه الحكم عن المطعون ضده ، ومن ثم فلا يكون هناك وجه لتقرير مسئوليته على أساس شبه الجنحة المدنية . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا وإلزام الطاعنة المصاريف المدنية .

---



## جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،  
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين الصركي .

( ٣٧ )

الطعن رقم ٢٥٩٣ لسنة ٣٢ القضائية

(١) حكم . "تسبيبه" . "ما لا يعيبه" .

خطأ الحكم في إثبات ساعة حصول الحادث ، أو في تحديد تاريخ الواقعة ،  
أو إغفاله تحديدها . لا يؤثر في سلامته . ما دام لا يتصل بحكم القانون فيها أو في تكوين  
حقيدة المحكمة . وما دام أن الدعوى لم تنقض بمضي المدة .

(ب) شروع . سرقة .

لا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل تنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن  
المادى للجريمة . يكفي أن يبدأ في تنفيذ فعل سابق على تنفيذ الركن المادى للجريمة  
ومؤد إليه حالا ومباشرة . مثال في سرقة .

(ج) سرقة . "الظروف المشددة للعقوبة" . "السرقه مع حمل السلاح" .

تحقق الظرف المشدد في جريمة السرقة بمجرد حمل المتهم سلاحا بطبيعته ولو كان  
السلاح فاسدا أو غير صالح للاستعمال . ههنا ذلك : بمجرد حمل السلاح يأتى الرعب في نفس  
المجنى عليه .

١ - من المقرر أن خطأ الحكم في إثبات ساعة حصول الحادث لا يؤثر  
في سلامته ، كما أن عدم تحديد تاريخ الواقعة أو الخطأ فيه لا يعيب الحكم  
ما دام لا يتصل بحكم القانون فيها أو في تكوين حقيدة المحكمة في النتيجة التي انتهت  
إليها . ولما كان الطاعن لم يدع أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة  
فإن ما يتعيه على الحكم بالبطلان لتناقضه في بيان تاريخ الواقعة وخطئه في تحديد  
ساعة حصولها لا يكون سديدا .



٢ - من المقرر أنه لا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل تنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن الماسد للجريمة بل يكفي لاعتبار الفعل شروعا في حكم المادة ٤٥ من قانون العقوبات أن يبدأ الجاني في تنفيذ فعل سابق على تنفيذ الركن الماسد للجريمة ومؤد إليه حالا ومباشرة . ولما كان الحكم قد أثبت أن الطاعنين وآخر قد دخلوا منزل المجنى عليه من باب ثم تسالوا جميعا الى الحظيرة بقصد سرقة ما بها من مواشى وعندئذ هاجمهم القوة ، فان ذلك يعتبر بدءا في التنفيذ للجريمة المبرقة لأنه يؤدي فورا ومباشرة الى اتمامها ، ومن ثم فان الحكم اذا اعتبر ما وقع من الطاعنين شروعا في سرقة يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

٣ - العلة التي من أجلها غلظ للشارع العقاب على المبرقة إذا كان مرتكبها يحمل سلاحا إنما هي مجرد حمل مثل هذا السلاح - ولو كان الجاني لم يقصد من حمله الاستعانة به واستخدامه في الجريمة وذلك لما يليق به مجرد حمله من رعب في نفس المجنى عليه - وهذه العلة تتوافر ولو كان السلاح فاسدا أو غير صالح للاستعمال (\*) .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في ليلة ١٨ يناير سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز أبو حمص مديرية البحيرة : أولا - المتهم الأول : أحرز الذخيرة الميينة الوصف بالمحضر (طلقات) مما تستعمل في أسلحة نارية غير مخصص له بحيازتها . وثانيا - المتهم الأول أيضا والمتهم الثاني : شرعا في سرقة المواشى الميينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة لمحمد عبد الغنى سالم حالة كون المتهم الأول يحمل سلاحا ظاهرا (بندقية) وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه وهو ضبطهما ملتبسين بالجريمة واحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ٦ و ٢٦/٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٣١٦ من قانون العقوبات - ومحكمة جنايات

(\*) هذا المبدأ مقرر في الطعن رقم ١٤٨٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/٨ ص ١١١ ع ١ ص ١٥٣



دمهور قضت حضوريا بتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩٦١ عملا بالمواد ٦ ، ٢٦ / ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، ٢/٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول والمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٣١٦ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين معا بمعاينة كل منهما بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ومصادرة الذخيرة المضبوطة .  
فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان لتناقضه في بيان تاريخ الواقعة وخطئه في تحديد ساعة حصولها . ذلك أن النيابة العامة حددت تاريخ الواقعة بليلة ١٨ من يناير سنة ١٩٥٩ وقد أخذ الحكم بهذا التحديد في صدره وفي ختامه بينما أورد في بيانه لواقعة الدعوى تواريخ مختلفة فتارة يقول إن ما حدث من الطاعنين كان في ليلة ٢١ من يناير سنة ١٩٥٩ وتارة يقول إنه كان في ليلة ٢٢ منه أو ٢٣ منه . كما حدد وقت دخولها منزل المجنى عليه بحوالى الساعة ١١,٣٠ صباحا مما يتناقض مع وقوع الحادث ليلا وهذا التناقض يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم ذكر في معرض تحصيله لواقعة الدعوى "أنه في مساء يوم الجمعة ١٩٥٩/١/٢١ توجه المتهمان (الطاعنان) إلى منزل محمد أحمد النجار وعرضا عليه أن يشترك معهما في سرقة مواشى محمد عبد الغنى سالم من منزله فتظاهرا بالقبول وافترقا جميعا على تنفيذ جريمتهم في ليلة الأحد ١٩٥٩/١/٢٣ وفي مساء يوم ١٩٥٩/١/٢٢ انتقل السيد عمر حسانين مأمور المركز (ومن معه) إلى منزل المجنى عليه وانتظر الجميع وصول الجناة وحوالى الساعة ١١ ونصف صباحا دخل المتهمان والشاهد محمد أحمد النجار من باب المنزل وتسلبوا جميعا إلى الحظيرة وعندئذ هاجمتهما القوة وتمكن الملازم أول حسين عبد اللطيف من القبض على المتهم الأول وكان ممسكا ببندقية بينما قبض المخبر جمعه على يوسف على الشاهد محمد أحمد النجار . أما المتهم الثانى فقد تمكن من الفرار في الظلام " . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في



ختامه من تاريخ الواقعة (ليلة ١٨/١/١٩٥٩) وما ذكره عن ساعة وقوع الحادث (الساعة ١١ ونصف صباحاً) لا يعدو أن يكون خطأ مادياً . وكان من المقرر أن خطأ الحكم في إثبات ساعة حصول الحادث لا يؤثر في سلامته كما أن عدم تحديد تاريخ الواقعة أو الخطأ فيه لا يعيب الحكم مادام لا يتصل بحكم القانون فيها أوفى تكوين عقيدة المحكمة في النتيجة التي انتهت إليها . لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن لم يدع أن الدعوى الجنائية وقد انقضت بمضي المدة فإن ما يشيره في هذا الوجه لا يكون سديداً .

وحيث إن مبنى الوجهين الثاني والثالث من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون فقد دانه بجناية الشروع في السرقة مع أن الواقعة كما أوردها الحكم لا تعدو أن تكون مجرد أعمال تحضيرية ولا تعتبر بدءاً في التنفيذ . كما أن ما أثبتته التقرير الطبي الشرعي من عدم صلاحية السلاح المضبوط للاستعمال ينفي عنه صفة السلاح فلا تتوافر بحمله صفة التشديد في العقاب على السرقة .

وحيث إنه لما كان من المقرر أنه لا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادي للجريمة بل يكفي لاعتبار الفعل شروعا في حكم المادة ٥٤ من قانون العقوبات أن يبدأ الجاني في تنفيذ فعل سابق على تنفيذ الركن المادي للجريمة ومؤد إليه حالا ومباشرة . ولما كان الحكم قد أثبت أن الطاعنين والشاهد محمد أحمد النجار قد دخلوا منزل المجنى عليه من باب به ثم تسللوا جميعا إلى الحظيرة بقصد سرقة ما بها من مواشى وعندئذ هاجمهم القوة فإن ذلك يعتبر بدءا في التنفيذ لجريمة السرقة لأنه يؤدي فورا ومباشرة إلى اتتمامها . ومن ثم فإن الحكم إذا اعتبر ما وقع من الطاعنين شروعا في سرقة يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعنين ارتكاب جناية الشروع في السرقة ليلا حالة كون أولها



يحمل سلاحا ناريا ظاهرا "بندقية" وكان العملة التي من أجلها غلظ الشارع العقاب على السرقة إذا كان مرتكبها يحمل سلاحا إنما هي مجرد حمل مثل هذا السلاح ولو كان الجاني لم يقصد من حمله الاستعانة به واستخدامه في الجريمة وذلك لما يلقيه مجرد حمله من رعب في نفس المجنى عليه وهذه العملة تتوافر ولو كان السلاح فاسدا أو غير صالح للاستعمال . لما كان ما تقدم ، فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم كله يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



## جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / السيد أحمد فني ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،  
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين المركي .

( ٣٨ )

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٣ القضائية

إثبات " بوجه عام " . حكم . " تسببيه " . " تسبب معيب " .

للحكمة الأخذ برواية منقولة ، متى تبينت صحتها ، واقتنعت بصدورها عن نقلت عنه .

وجوب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لإيضاح إلمام المحكمة الصحيح بمبنى الأدلة  
القائمة في الدعوى وتبينها حقيقة الأساس الذي تقوم عليه شهادة كل شاهد . إيراد الحكم  
رواية أحد شهود الإثبات على صورة غامضة يجهله مشوبا بالغموض في هذه الناحية .  
وجوب نقضه والإحالة .

ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية منقولة متى تبينت صحتها  
واقتنعت بصدورها عن نقلت عنه ، إلا أنه مع ذلك يجب أن تكون مدونات  
الحكم كافية بذاتها لإيضاح أن المحكمة حين قضت في الدعوى بالإدانة قد ألت  
إلماما صحيحا بمبنى الأدلة القائمة فيها وأنها تبينت حقيقة الأساس الذي تقوم  
عليه شهادة كل شاهد ، ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه أورد رواية  
أحد شهود الإثبات على صورة غامضة قد توحى بأنه يروي واقعة شهد بها بنفسه  
كما أنها قد تحمل على الظن بأنه يروي رواية أبلغها إليه والد المجنى عليه الذي شهد  
برؤيته الحادث ، فإن الحكم يكون مشوبا بالغموض في هذه الناحية مما يتعين  
معه نقضه والإحالة .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين الثلاثة ورابع بأنهم في ١٢ يونيو سنة ١٩٦١ بدائرة مركز طهطا محافظة سوهاج : أولا - المتهمون جميعا قتلوا عاطف عبد الصالحين عبد المعبود عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن عقدوا العزم على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية وترهبوا به في طريق عودته من حقله وما أن ظفروا به حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته : وثانيا - المتهمون الثلاثة الأول حازوا وأحرزوا أسلحة نارية مششخنة "بنادق" بغير ترخيص من وزير الداخلية أو من ينوبه . وثالثا - المتهمون الثلاثة الأول أيضا : حازوا وأحرزوا ذخائر "طلقات" مما تستعمل في أسلحة نارية لم يرخص لهم بحيازتها . ورابعا : المتهم الرابع - حاز وأحرز سلاحا ناريًا غير مششخنة "بندقية خرطوش" وأحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات و ١ و ٢٦/١-٢-٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٦ والجدولين ٣ و ٢ المرفقين . وادعى عبد الصالحين عبد المعبود عبد الصالحين ( والد القتيل ) بحق مدنى بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين متضامنين . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضور يا بتاريخ ١٩٦٢/٣/٢٤ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الثلاثة الأول والمواد ١ و ٨ و ٢٩ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٢ المرافق بالنسبة إلى المتهم الرابع أولا : بمعاينة كل من المتهمين الثلاثة الأول بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة عما أسند إلى كل منهم وبإلزامهم متضامنين أن يؤدوا للدعى بالحق المدنى عبد الصالحين عبد المعبود عبد الصالحين مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والزمته المصروفات المدنية ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أنعاب المحاماة . وثانيا - بتفريم المتهم الرابع مبلغ عشرة جنيهات ومصادرة السلاح المضبوط وذلك عن تهمة إحراز السلاح وبراءته من تهمة القتل المسندة إليه ورفض الدعوى المدنية قبله . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض من الخ .



## المحكمة

حيث إن مما ينعمه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الاتهام والغموض ذلك أنه حين أشار إلى شهادة الشاهد محمود على خليفة أوردها على صورة مبهم لا يبين منها إن كان الشاهد المذكور قد شاهد وقوع الحادث أم أن ما شهد به إنما جاء نقلاً عن رواية سمعها من شاهد آخر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى قال " إن الأدلة على جريمة القتل توافرت قبل المتهمين الثلاثة ( الطاعنين ) من أقوال وشهادة كل من عبد الصالحين عبد المعبود عبد الصالحين ومحمد عبد الرحمن أحمد شاهين ومحمود على خليفة وبهنساوى أحمد عبد الحق وعبد الرحمن أحمد عبد الكريم ومن تقرير الصفة التشريعية " . ثم أورد شهادة الشاهدين الأولين بما يفيد رؤيتهم الطاعنين يطلقون النار من بنادقهم على المجنى عليه . وحين أشار إلى شهادة محمود على خليفة نقل عنه أنه شهد أمام النيابة والجلسة بأنه " أثناء عودة والد المجنى عليه عبد الصالحين عبد المقصود إلى بلدته الحريدات البحرية وبصحبه كل من المجنى عليه والشاهد الثانى محمد عبد الرحمن شاهين نخرج عليهم المتهمون الثلاثة الأول من زراعتهم وأطلقوا النار عليهم من بنادقهم التى كانوا يحملونها وقد تمكن هو ومحمد عبد الرحمن شاهين من النجاة بينما وقع المجنى عليه فى قبضة المتهمين فأطلقوا عليه النار حتى أجهزوا عليه . وقد ارتكب المتهمون الحادث لوجود نار بينهم وبين الشاهد الثانى محمد عبد الرحمن شاهين . . . إلخ " . ولما كان إيراد رواية الشاهد محمود على خليفة على هذه الصورة الغامضة قد يوحى بأنه يروى واقعة شهد بها بنفسه كما أنه قد يحمل على الظن بأنه يروى رواية أبلغها إليه والد المجنى عليه الذى شهد برؤيته الحادث .



وحيث إنه وإن لم يكن في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية منقولة متى تبينت صحتها واقتنعت بصدورها عن نقلت عنه إلا أنه مع ذلك يجب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لا يضاف أن المحكمة حين قضت في الدعوى بالإدانة قد أملت المأما جميعا بمبنى الأدلة القائمة فيها وأنها تبينت حقيقة الأساس الذي تقوم عليه شهادة كل شاهد مما قصر الحكم المطعون فيه في استظهاره بجاء مشوبا بالغموض في هذه الناحية ومن ثم فإنه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى مع الزام المطعون ضده المصروفات .

---



## جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / السيد أحمد عفيفي ، وبحضور المادة المستشارين : محمود حلي خاطر ،  
وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

(٣٩)

### الطعن رقم ٢٦٢٩ لسنة ٣٢ القضائية

تعد . عقوبة . ظروف مشددة .

تشديد المادة ١٣٧ مكررا عقوبات العقاب على الجاني في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات . جعلها الحد الأدنى خمسة عشر يوما بالنسبة إلى عقوبة الحبس وعشرة جنيئات بالنسبة إلى عقوبة الغرامة .

شروط توافر مقومات للعقاب المشدد المنصوص عليه في تلك المادة : أن يكون المعتدى عليه موظفا بالسكة الحديد ، أو مكلفا بخدمة عامة بها ، أو بغيرها من وسائل النقل العام ، ووقع عليه الاعتداء أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات . مثال .

شدت المادة ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات العقاب على الجاني في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات إذا كان المعتدى عليه موظفا بالسكك الحديدية أو مكلفا بخدمة عامة بها أو بغيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الاعتداء أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات ، فجعلت الحد الأدنى خمسة عشر يوما بالنسبة إلى عقوبة الحبس وعشرة جنيئات بالنسبة إلى عقوبة الغرامة . ولما كان الثابت من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه أن المجنى عليه وإن كان من رجال الشرطة إلا أنه كلف بخدمة عامة بالسكك الحديدية وهي حراسة أحد القطارات وأن المطعون ضده اعتدى عليه أثناء سير القطارات وإبان تأديته لعمله وبسببه ، فقد توافرت في حق الجاني مقومات العقاب المشدد المنصوص عليه في المادة ١٣٧ مكررا عقوبات ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتغريم المطعون ضده خمسة جنيئات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه وفقا للقانون .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٥٨/٣/٣١ بدائرة بندر الزقازيق "تعدى بالضرب على الشرطي السرى السيد عزب السيد من قوة قسم قضائي الشرق أثناء تأدية وظيفته وبسببها وأثناء سير القطار فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تحتاج لعلاج مدة لا تزيد على عشرين يوما".

وطلبت عقابه بالمواد ١٣٦، ١/١٣٧، ١٣٧ مكررة من قانون العقوبات.

ومحكمة جنح بندر الزقازيق قضت حضوريا بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٦١ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم عشرة جنيئات بلا مصاريف جنائية.

فأستأنف المتهم هذا الحكم. ومحكمة الزقازيق الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦١/٦/٦ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم خمسة جنيئات وبلا مصاريف جنائية.

فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تبني طعنها على أن الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده بمقتضى المادة ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات قد أخطأ في تطبيق القانون إذ نزل بالغرامة المقررة بها عن الحد الأدنى المقرر لها وهو عشرة جنيئات بمقولة إن المحنى عليه ليس من موظفي السكك الحديدية وإنما هو من رجال الشرطة في حين أن الثابت بالأوراق أنه من قوة قسم قضائي الشرق بما مفاده أنه أحد أفراد شرطة السكك الحديدية وموظف عمومي بها.

وحيث إن النيابة العامة اتهمت المطعون ضده بأنه اعتدى بالضرب على المحنى عليه الشرطي السرى من قوة قسم قضائي الشرق أثناء تأدية وظيفته وبسببها في أثناء سير القطار فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تحتاج لعلاج مدة لا تزيد عن عشرين يوما وطلبت



عقابه بالمواد ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات . ومحكمة أول درجة قضت بتغريم المطعون ضده عشرة جنهيات فاستأنف هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريمه خمسة جنهيات وبررت قضاءها بتعديل العقوبة بأنها ” ترى الظروف الحادث ولأن المعتدى عليه ليس من موظفى السكك الحديدية وإنما هو من رجال البوليس تعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم خمسة جنهيات “ . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات التى أضيفت بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ الصادر فى ٣ من مارس سنة ١٩٥٥ قد نصت على أن ” يكون الحد الأدنى للعقوبات فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ خمسة عشر يوما بالنسبة إلى عقوبة الحبس وعشرة جنهيات بالنسبة إلى عقوبة الغرامة إذا كان المجنى عليه فيها موظفا عموميا أو مكلفا بخدمة عامة بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الاعتداء أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات “ وكان الحكم الابتدائى الذى أحال عليه الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الشرطى المجنى عليه عين لحراسة القطار الذى يعمل بين بنها والاسماعيلية وأن الاعتداء وقع عليه داخل القطار وأثناء سيره وإبان تأدية عمله وبسببه إذ كان المجنى عليه وزميله الشرطى سامى محمد أحمد عمران بالقطار فشاهدوا المطعون ضده يحاول إخراج لفافات دخان من دورة مياه القطار مما أثار شبهتهما فى أنها مهربة فلما تتبعه المجنى عليه بقصد استجلاء أمره طعنه بمطواه أحدثت إصابته . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات قد شددت العقاب على الجانى فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون العقوبات إذا كان المعتدى عليه موظفا بالسكك الحديدية أو مكلفا بخدمة عامة بها أو غيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الاعتداء أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات ، وما دام الثابت من الحكم الابتدائى الذى أحال عليه الحكم



المطعون فيه أن المجنى عليه وإن كان من رجال الشرطة إلا أنه كلف بخدمة عامة بالسكك الحديدية وهي حراسة القطار الذي يعمل بين بنها والإسماعيلية وأن المطعون ضده اعتدى على المجنى عليه أثناء سير القطار وإبان تأديته لعمله وبسببه فقد توافرت في حق الجاني مقومات العقاب المشدد المنصوص عليه في المادة ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات وبالتالي يكون الحد الأدنى للغرامة عشرة جنيهات . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتعديل حكم محكمة أول درجة وتغريم المطعون ضده خمسة جنيهات ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه وفقا للقانون .

---



## جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
عادل يونس ، وتوفيق أحمد الخشن ، وأديب نصر ، وحسين صفوت السركى .

( ٤٠ )

الطعن رقم ٢٦٣٠ لسنة ٣٢ قضائية

تبديد . قصد جنائى . حجز .

توقيع الحجز على منقولات سبق حجزها يكون مجرد هذه المنقولات . هو بمثابة طلب بإيقاف الحجز الأول ليشارك فيه سائر الدائنين الحازين . إعلان محضر الجرد إلى الحارس يعتبر معارضة في رفع الحجز وتثبيت عبء الحراسة على عاتقه لمصلحة المعارض والحاز الأول على السواء . المادة ٥١٧ مرافعات . ليس للحارس التصرف في المحجوزات لأى سبب بغير الطريق الذى رسمه القانون . ثبوت أن معارضة الحاز الثانى كانت في مواجهة المتهم الذى عين حارسا في كلا الحجزين . تسليم الحارس المحجوزات إلى وكيل الحازة . اخلال بواجب الحراسة المفروضة عليه . توافر القصد الجنائى لديه في جريمة التبديد .

تقضى المادة ٥١٧ من قانون المرافعات بأن توقيع الحجز على منقولات سبق حجزها لا يجرى بالأجراءات المعتادة في الحجز وإنما يكون بمجرد الأشياء السابق حجزها . فهو بهذه المثابة طلب بإيقاف الحجز الأول ليشارك فيه سائر الدائنين الحازين ، ويكون إعلان محضر الجرد إلى الحارس معارضة في رفع الحجز وتثبيت عبء الحراسة على عاتقه ، فلا ترفع عنه ويظل مكلفا بالمحافظة على المحجوزات لمصلحة المعارض والحاز الأول على السواء ، ويمتنع عليه التصرف في المحجوزات لأى سبب من الأسباب بغير الطريق الذى رسمه القانون . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن معارضة الحاز الثانى كانت في مواجهة المطعون ضده حيث عين حارسا في كلا الحجزين ، وهو إذ تصرف في المحجوزات بتسليمها إلى وكيل الحاز الأول يكون قد أخل بواجب الحراسة المفروضة عليه مما يتوافر معه القصد الجنائى لديه في جريمة التبديد .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٦٠ بدائرة مركز ديرب نجم "بدد الأشياء المبينة بمحضر الججز والمملوكة له والمحجوز عليها قضائيا لصالح أحمد السيد سالم والتي سلمت اليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختلسها لنفسه اضرارا بالدائن الحاجز". وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات ومحكمة ديرب نجم الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٦١ عملا بمادتي الاتهام بمحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية. استأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة الزقازيق الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢٠ يونيه سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم بلا مصاريف جنائية. قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق القضا ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأنه اعتبر أن تصرف الحارس في الأشياء المحجوزة أخيرا بتسليمه إياها إلى الحاجزة السابقة مما ينعدم به القصد الجنائي لديه في حين أن توقيع الججز الثانى وإعلان الحارس به هو بمثابة معارضة في رفع الججز يمتنع بها عليه التصرف في المحجوزات بغير الطريق الذى رسمه القانون .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى ضد المطعون ضده بأنه في ١٩/٩/١٩٦٠ بدائرة مركز ديرب نجم "بدد الأشياء المبينة بمحضر الججز والمملوكة له والمحجوز عليها قضائيا لصالح أحمد السيد سالم والتي سلمت اليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختلسها لنفسه اضرارا بالدائن الحاجز" وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة أول درجة قضت بمحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش وإيقاف التنفيذ . فاستأنف المتهم فحكمت محكمة ثانى درجة بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم



وقالت "وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أنه كان هناك حجز سابق في ١٩٦٠/٤/٢٧ على هذا الحجز على نفس المحجوزات فضلا عن محضرا إيقاف البيع لاستلام وكيل الدائن المحجوزات محورا في ١٩٦١/٨/٢٩ مما يبين معه أن المحجوزات لم تبدد وإنما تنفذ عليها بتسليمها للحاجة السابقة وأن المتهم لم تنصرف نيته إلى التبيد وبذلك يكون القصد الجنائي منعدما وتكون التهمة المسندة إلى المتهم غير متوافرة الأركان ...". وهذا الذي قاله الحكم مشوب بالخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المادة ٥١٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية بما قضت به من أن توقيع الحجز على منقولات سبق حجزها لا يجري بالإجراءات المعتادة في الحجز وإنما يكون بجرد الأشياء السابق حجزها فهو بهذه المثابة طلب بإيقاف الحجز الأول ليشارك فيه سائر الدائنين الحاجزين ويكون إعلان محضر الجرد إلى الحارس معارضة في رفع الحجز وتثبيت عبء الحراسة على عاتقه فلا ترفع عنه ويظل مكلفا بالمحافظة على المحجوزات لمصلحة المعارض والحاجز الأول على السواء ويتمتع عليه التصرف في المحجوزات لأي سبب من الأسباب بغير الطريق الذي رسمه القانون. لما كان ذلك، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن معارضة الحاجز الثاني كانت في مواجهة المطعون ضده حيث عين حارسا في كلا المحجزين وهو إذ تصرف في المحجوزات بتسليمها إلى وكيل الحاجة الأولى يكون قد أخل بواجب الحراسة المفروضة عليه بما يتوافر معه القصد الجنائي لديه في جريمة التبيد. لما كان ذلك، وكان الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى قد أصاب إذ قضى بإدانة المتهم المطعون ضده فإنه يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه وتأيد الحكم الصادر من محكمة أول درجة .



## جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى هتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : هادل بونس ،  
وترفيق أحمد الخشن ، وأديب نصر ، وحسين صفوت السركى .

( ٤١ )

الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٢ القضائية

عمل . دفاع . حكم . "تسبيه . ما يعيبه" .

تضمن الطاعن دفاعه أن الشركة التي يديرها تباشر أعمالها بصفة عرضية بالنسبة لمن تستخدمهم من  
عمال الحفر . تقديمه مستندات للمحكمة تثبت أن طبيعة أعمال الحفر تتم بالمقاول من الباطن  
دون مسئولية المقاول الأصلي من تنظيات العمال القائمين بها . هذا الدفاع جوهرى . من شأنه لو صح  
أن يدفع مسئولية الطاعن عن تهمتي — عدم تقديم عقود استخدام العمال وملفاتهم — سكوت الحكم  
عن الرد عليه وإغفاله تحقيقه وإدانة الطاعن . عيب يوجب نقضه .

متى كان الثابت أن الطاعن ضمن مذكرة دفاعه — المصرح له بتقديمها من  
المحكمة الاستئنافية — أن الشركة التي يديرها تباشر أعمالها بصفة عرضية —  
ليست لها صفة الدوام — بالنسبة لمن تستخدمهم من عمال الحفر ، وأن طبيعة  
هذه الأعمال لا تستلزم تشغيلهم إلا لفترات محدودة ، وأنه قدم للمحكمة صورة  
للعقود التي تحرر بين المقاول الأصلي والمقاولين من الباطن فيما يتعلق بالعمال  
المستخدمين في أعمال الحفر وما إليها من أعمال المقاولات ، وهي جميعها تثبت  
أن طبيعة العمل تتم بالمقاول مع المقاول من الباطن دون مسئولية المقاول الأصلي  
عن تنظيات هؤلاء العمال الذين لا تربطهم بالمقاول الأصلي رابطة — ولما كان  
الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن دون أن يفصل في هذا الدفاع ولم تكن المحكمة  
بتحقيقه أو ترد عليه بما يفنده ، وكان هذا الدفاع من شأنه لو صح أن يرفع مسئولية  
الطاعن عن تهمتي — عدم تقديم عقود استخدام العمال وملفاتهم — اللتين دانه  
بهما ، فإن سكوت الحكم عن الرد على هذا الدفاع الهام وإغفاله تحقيقه مما يعيبه  
ويوجب نقضه .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ٢١ أبريل سنة ١٩٥٩ بدائرة البندر أولاً: لم يعلن عن ساعات العمل وفترات الراحة لمستخدمي الإدارة . وثانياً - لم يقدم عقود استخدام العمل . وثالثاً - لم يقدم ملفات العمال . وطلبت عقابه بالمواد ٧ و ١٢ من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٦ و ٢ و ٣ و ٥٢ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وتطبيق أقصى العقوبة . ومحكمة أسوان الجزئية قضت حضورياً بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٠ عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم ثلاثة جنيهاً عن التهمة الأولى و ٦٥٢ جنيهاً عن كل من التهمتين الثانية والثالثة بلا مصاريف جنائية . استأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة أسوان الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بتاريخ أول مايو سنة ١٩٦١ بقبوله شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأنيده بالنسبة للتهمة الأولى وتعديله بالنسبة للتهمتين الثانية والثالثة وتغريمه عنهما مبلغ ٦٥٢ جنيهاً بلا مصاريف جنائية وذلك عملاً بنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ.

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ دانه بتهمة عدم تقديم عقود استخدام العمال وعدم تقديم ملفات هؤلاء العمال مع خلو محضر ضبط الواقعة من بيان نوع الفئة التي ينتمي إليها هؤلاء العمال وأن واقع الحال أنهم من طائفة عمال التراخيل المؤقتين الذين لا تسرى عليهم أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي وأن المشرع نظم الأحكام التي تسرى بالنسبة لهم في المادة ١٢ من المرسوم بقانون سالف الذكر ولم يلزم صاحب العمل تحرير عقود بينه وبينهم ولم يقتض هذا القانون من صاحب العمل أكثر من تحرير عقد بينه وبين متعهد توريد هؤلاء العمال يبين فيه نوع العمل وفئات أجور العمال والتزام صاحب العمل بأدائها إليهم ومدة العمل على وجه التقريب وبيان بالجهات التي استقدموا منها دون اقتضاء لبيان عددهم



وقد دفع الطاعن بعدم انطباق أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن وجوب تحرير عقود استخدام هؤلاء العمال . وإعداد ملفات لهم وتمسك بهذا الدفاع وضمنه المذكرة التي صرح له بتقديمها ولكن الحكم أغفل الرد على هذا الدفاع ولم يبين كافة هؤلاء العمال .

وحيث إنه لما كان يبين من الإطلاع على ملف الدعوى الذي أمرت المحكمة بضمه تحقيقا للطعن — أن الطاعن ضمن مذكرته المصرح له بتقديمها بجملة ١٩٦١/٢/١٣ أن الشركة التي يديرها تباشر أعمالها بصفة عرضية — ليست لها صفة الدوام بالنسبة لمن تستخدمهم من عمال الحفر ، وأن طبيعة هذه الأعمال لا تستلزم تشغيلهم إلا لفترات محدودة وأنه قدم للمحكمة صورة للعقود التي تحرر بين المقاول الأصلي والمقاولين من الباطن فيما يتعلق بالعمال المستخدمين في أعمال الحفر وما إليها من أعمال المقاولات وهي جميعها تثبت أن طبيعة العمل تتم بالمقطوعة مع المقاول من الباطن دون مسؤولية المقاول الأصلي عن تنظيمات هؤلاء العمال الذين لا تربطهم بالمقاول الأصلي رابطة — ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن دون أن يفصل في هذا الدفاع ولم تمن المحكمة بتحقيقه أو ترد عليه بما يفنده وكان هذا الدفاع من شأنه لو صح أن يرفع مسؤولية الطاعن عن التهمتين الثانية والثالثة اللتين دانه بهما وكان مكوت الحكم عن الرد على هذا الدفاع الهام وإغفاله تحقيقه مما يعيبه ويوجب نقضه .



## جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عنلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،  
وتوفيق أحمد الخشن ، وأديب نصر ، وحسين صفوت السركي .

( ٤٢ )

### الطعن رقم ٢٦٢٣ لسنة ٣٢ القضائية

تنظيم . بناء . تقسيم . إزالة .

( ١ ) إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم . يشترط لصحة الحكم بالإزالة توافر أحد  
أمرين : الأول — أن يكون المتهم هو الذى أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة  
سابقة من السلطة المختصة وطبقا للشروط المنصوص عليها فى القانون . والثانى —  
عدم قيامه بالأعمال والالتزامات التى يلتزم بها المقسم والمشتري والمستأجر والمتفع بالحكر.  
بناء صور على أرض تقسيم قبل تقسيمها وقبل الحصول على رخصة من الجهة المختصة .  
القضاء بتفريم المتهم وبأداء الرسوم المستحقة عن الترخيص دون الهدم . لا مخالفة للقانون .

( ب ) ليس للرخص له أن يشرع فى العمل قبل إخطار مصلحة التنظيم بكتاب موصى عليه وقيام  
مهندس التنظيم المختص بتحديد خط التنظيم . المادة ٧ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤  
هذا الاجراء قصد به ضمان سلامة التحديد الذى يقوم به مهندس التنظيم . عدم اتباعه  
قبل الشروع فى البناء لا يترتب عليه الحكم بالإزالة .

انحصار المخالفة فى إقامة بناء بدون ترخيص . انطباقها على المادتين ١ و ٣٠ من  
القانون المذكور . عدم مخالفة هذا البناء للواصفات التى فرضها القانون . لا محل  
لحكم بالإزالة .



١ - يشترط لصحة الحكم بالإزالة في تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ أن يثبت الحكم في حق المتهم أحد أمرين : الأول - أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون .  
والثاني - عدم قيامه بالأعمال والالتزامات التي يلتزم بها المقسم والمشتري والمستاجر والمتفع بالحكر . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد بين أن كل ما أجراه المتهم هو أنه قام ببناء سور على أرض تقسيم قبل تقسيمها وقبل الحصول على الرخصة من القائمين على أعمال التنظيم فإن قضاءه بالغاء الهدم وتأييد حكم محكمة أول درجة بالنسبة للغرامة مع إلزام المتهم بأداء الرسوم المستحقة من الترخيص يكون سليماً ولا مخالفة فيه للقانون .

٢ - ما نصت عليه المادة السابعة من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ من أنه "لا يجوز للرخيص له أن يشرع في العمل إلا بعد إخطار السلطة القائمة على أعمال التنظيم بكتاب موصى عليه وقيام مهندس التنظيم المختص بتحديد خط التنظيم في الشوارع المقرر لها خطوط تنظيم أو حد الطريق في الشوارع غير المقرر لها خطوط تنظيم" إنما قصد به ضمان سلامة التعديد الذي يقوم بأجرائه مهندس التنظيم على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون ، وأما عدم اتباع هذا الإجراء قبل الشروع في البناء فإنه لا يترتب عليه الحكم بالإزالة . ولما كانت المخالفة قد انحصرت على ما أثبتته الحكم في إقامة البناء قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم مما ينطبق على المادتين ١ و ٣٠ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ وكان لا يبين من الأوراق أن البناء في ذاته قد خولفت فيه المواصفات التي فرضها هذا القانون ، فإن ما تثيره الطاعنة - من أن إقامة بناء على أرض لا تطل على طريق قائم يعد مخالفاً لحكم المادة السابعة من القانون المشار إليه ويستوجب الحكم بالإزالة - لا يكون له محل .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز شبين القناطر " أنشأ تقسيما في قطعة أرض فضاء معدة للبناء لا تطل على طريق قائم بأن أقام السور الموضح بالمحضر بدون ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم " وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ومحكمة شبين القناطر الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٥ من أبريل سنة ١٩٦١ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة قرش وبالهدم في مدى أسبوعين على نفقته بلا مصاريف . استأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة بنها الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٣ يونيو لسنة ١٩٦١ عملا بالمادتين ١ و ٣٠ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من هدم وتأنيده فيما عدا ذلك مع إلزام المتهم بأداء الرسوم المستحقة على الترخيص بلا مصاريف جنائية . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى بإلغاء عقوبة الهدم المحكوم بها من محكمة أول درجة واكتفى بإلزام المتهم المطعون ضده بأداء الرسوم المستحقة عن الترخيص وتأيد الحكم الابتدائي بالنسبة للغرامة بمقولة إن التهمة لا تخرج عن كونها إقامة بناء سور بدون ترخيص مع أن الثابت من الأوراق أن المتهم قام ببناء سور على قطعة أرض لا تطل على طريق قائم مما يخالف حكم المادة السابعة من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ ويستوجب القضاء بالإزالة وفقا للمادة ٣٠ من ذلك القانون ولا يغير من الأمر شيئا أن تكون النيابة قد أقامت الدعوى الجنائية على المتهم طبقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ إذ يتعين على المحكمة أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع ما تتحمله من الكيف والأوصاف وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقا صحيحا .



وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما مؤاده أن مهندس التنظيم أثبت في محضره المؤرخ ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ أن المتهم "المطعون ضده" قام ببناء سور بدون ترخيص على قطعة أرض لا تطل على طريق قائم وتخضع لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ انتهى إلى إلغاء عقوبة الهدم المقضى بها من محكمة أول درجة والزام المتهم بسداد الرسوم المستحقة عن الترخيص وتأيد الحكم الابتدائي بالنسبة للغرامة المحكوم بها ضده تأسيساً على أن المتهم لم يقوم بتجزئة قطعه إلى عدة أجزاء بقصد إعادتها لإقامة مساكن عليها بل قام ببناء سور دون ترخيص مما ينطبق عليه حكم المادتين ١ و ٣٠ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ وما انتهى إليه الحكم من ذلك صحيح في القانون ذلك لأنه يشترط لصحة الحكم بالإزالة في تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ أن يثبت الحكم في حق المتهم أحد أمرين : الأول - أن يكون هو الذى أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون . والثاني - عدم قيامه بالأعمال والالتزامات التى يلتزم بها المقسم والمشتري والمستأجر والمنفع بالحكر . وإذا كان الحكم قد بين أن كل ما أجراه المتهم هو أنه قام ببناء سور على أرض تقسم قبل تقسيمها وقبل الحصول على الرخصة من القائمين على أعمال التنظيم فإن قضاءه بإلغاء الهدم وتأيد حكم محكمة أول درجة بالنسبة للغرامة مع إلزام المتهم بإداء الرسوم المستحقة عن الترخيص يكون سليماً ولا مخالفة فيه للقانون وأما ما تثيره الطاعنة من أن إقامة بناء على أرض لا تطل على طريق قائم يعد مخالفة لحكم المادة السابعة من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ ويستوجب الحكم بالإزالة فهو غير سديد ذلك لأن ما نصت عليه تلك المادة من أنه " لا يجوز للمرخص له أن يشرع في العمل إلا بعد إخطار السلطة القائمة على أعمال التنظيم بكتاب موصى عليه وقيام مهندس التنظيم المختص بتحديد خط التنظيم في الشوارع المقرر لها خطوط تنظيم أو حد الطريق في الشوارع غير المقرر لها خطوط تنظيم " إنما قصد به ضمان سلامة التحديد الذى يقوم بإجرائه مهندس التنظيم على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون وأما عدم اتباع هذا الإجراء



قبل الشروع في البناء فإنه لا يترتب عليه الحكم بالإزالة . لما كان ذلك ، وكانت المخالفة انحصرت على ما أثبتته الحكم في اقامة البناء قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم مما ينطبق على المادتين ١ و ٣٠ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ وكان لا يبين من الأوراق أن البناء في ذاته قد خولفت فيه الارتفاعات والابعاد أو غير ذلك من المقاصد التي فرضها القانون المشار اليه فان ما تثيره الطاعنة في طعنها لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضحا .

---



## جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،  
وتوفيق أحمد الخشن ، وأديب نصر ، وحسين صفوت الصركي .

( ٤٣ )

الطعن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٣٢ القضائية

(١) شركات . ” سلطة مديري الشركات في تمثيلها في الدعاوى “ . دعوى  
مدنية . دفع .

لمديري الشركات سلطة كاملة في النيابة عنها . ما لم يقض عقد تأسيس الشركة بغير  
ذلك . ثبوت أن عقد تأسيس الشركة لا يحرم المظنون ضده من تمثيلها في الدعاوى  
التي ترفع منها . حقه في رفع الدعوى المدنية بصفته نائبا عن الشركة . قضاء الحكم  
برفض المدعى بعدم قبول الدعوى المدنية — المرفوعة منه بهذه الصفة — وبقبولها . صحيح  
في القانون .

(ب) خيانة أمانة . دعوى جنائية . ” تحريكها “ . دعوى مباشرة .

جريمة خيانة الأمانة . ما يوفرها بعناصرها القانونية : حصول الاختلاس حال  
قيام علاقة الوكالة بالعمولة بين المتهم وبين الشركة المحبى عليها . حصول تسوية  
بين المتهم والمحبى عليها بعد اكتشاف الاختلاس — لا أثر له على قيام  
الجريمة .

حق للشركة المحبى عليها في تحريك الدعوى الجنائية مباشرة عن طريق الادعاء المدني  
طالما أن ضررا لحق بها . المادة ٢٣٢ إجراءات . لا يؤثر في ذلك حصول التسوية  
بين المتهم وبين الشركة بعد ثبوت اختلاسه .

(ج) دفع . ” دفع يخالطها واقع “ . استبدال الدين . نقض  
” أسبابه . ما لا يقبل منها “ . محكمة الموضوع .

الدفع بحصول استبدال في الدين — دفع يخالطه واقع . وجوب إبدائه أمام  
محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيه بعد تحقيقه . التحدث عنه لأول مرة أمام محكمة  
النقض . لا يقبل .



١ - تنص المادة ٧٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة - على أنه " يكون لمديرى الشركات سلطة كاملة فى النيابة عنها ما لم يقض عقد تأسيس الشركة بغير ذلك " . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن عقد تأسيس الشركة لا يحرم على المطعون ضده تمثيلها فى الدعاوى التى ترفع منها ، وكانت الدعوى المدنية قد رفعت منه بصفته نائبا عن الشركة ، فإنها تكون قد رفعت من ذى صفة فى رفعها ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وبقبولها صحيحا فى القانون .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن أنه اختلس المبلغ الوارد بتقرير الخبير الحسابى حال قيام علاقة الوكالة بالعمولة بينه وبين الشركة المدعية بالحق المدنى مما يوفر جريمة خيانة الأمانة فى حقه بعناصرها القانونية ، وكان الحكم قد استظهر أن الإقرار المأخوذ على الطاعن المثبت لحصول تسوية بينه وبين الشركة لاحق على ظهور العجز فى عهده فإنه لا أثر له على قيام الجريمة فى حقه ، وطالما أن ضررا لحق الشركة من هذه الجريمة فإنه يحق لها أن تحرك الدعوى الجنائية مباشرة عن طريق الادعاء المدنى عملا بالمادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يؤثر فى ذلك حصول التسوية بينه وبين الشركة بعد ثبوت اختلاسه .

٣ - متى كان الثابت أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بمحصل استبدال فى الدين ، فإنه لا يقبل منه التحدث عن هذا الاستبدال المدعى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، لأنه دفع يخالطه واقع مما كان يتعين معه طرحه على محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيه بعد تحقيقه .

## الوقائع

أقام المدعى بالحق المدنى " السيد/ أحمد العياط " بصفته نائبا عن شركة مصر العليا للتجارة هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة عابدين الجزئية على الطاعن متهما



إياه بأنه في يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٨ والأيام التالية بدائرة عابدين: "اختلس لنفسه من أموال الشركة مبلغ ٩٤٧ جنيها و ٥٣٥ مليا إضرارا بها" وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وإلزامه بتعويض مؤقت مقداره واحد وخمسون جنيها . والمحكمة المشار إليها قضت بتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩٦٠ بنذب خير حسابي لفحص الحساب بين الطاعن وبين الشركة ثم حكمت حضوريا بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٦١ — عملا بمادة الاتهام — بحبس المتهم ثلاثة مشهور مع الشغل وكفالة جنيين لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدني بصفته مبالغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليه هذا الحكم . وفي أثناء نظر الاستئناف أمام محكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — دفع الحاضر مع المتهم : أولا — بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى . ثانيا — بعدم قبول الدعوى المباشرة لرفعها من غير ذي صفة . وقد قضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩٦١ برفض الدفعين وحددت جلسة لنظر الموضوع ثم قضت حضوريا بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنف بالمصاريف المدنية الاستئنافية ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ

## المحكمة

حيث إن مبنى وجهى الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . فيما انتهى إليه من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها من غير ذي صفة ذلك أن الطاعن دفع بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها من غير ذي صفة لأن الشركة ذات مسئولية محدودة يمثلها كل الشركاء ولا ينفرد الأستاذ أحمد العياط في تمثيلها ومباشرة رفع الدعوى عنها ولا يغير من ذلك أن تكون الشركة قد صفت وآلت إلى الأستاذ أحمد العياط لأن تلك التصفية كانت لاحقة على تاريخ رفع الدعوى — كما أنه لا عبرة بتنازل الدفاع عن هذا الدفع بعد إثارته — لأن الصفة في التقاضى مما يتعلق بالنظام العام — كما أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن عن واقعة لا يعاقب عليها القانون إذ أنه يعمل



مندوبا للبيع لدى الشركة فهو وسيط بين الشركة وبين العملاء، ولما كانت ذمة بعض هؤلاء العملاء لا تزال مشغولة بثمن بضائع اشتروها من الشركة عن طريقه كما كان قد أجرى جرد في ١٩٥٨/١٢/٣١ وجرّد ثان في ١٩٥٩/٢/١٢ وانتهى الأمر إلى تحرير مخالصة بين الطاعن وبين الشركة في ١٩٥٩/٣/١٤ أقرت فيها الشركة أنه ليس لها في ذمة الطاعن شيء فيما عدا مبلغ ١١٤٧ جنيها و ٥٣٥ مليا المحرر عنه الإيصال في ١٩٥٩/٣/١٤ وهذا المبلغ هو الباقي فعلا في ذمة بعض عملاء الشركة وكان الطاعن لم يوقع على هذا الإيصال إلا لأن الشركة رفضت محاسبته وإخلاء مسؤوليته إلا إذا التزم بهذا المبلغ وقد قام بعض العملاء بسداد ما عليهم ولما لم يسدد الآخرون رفعت الشركة قضية بالخدمة المباشرة عليه بالباقي في ذمة عملائها، يضاف إلى ذلك أن المخالصة التي تحورت في ١٩٥٩/٣/١٤ من شأنها أن تغير العلاقة القانونية بين الطاعن وبين الشركة المطعون ضدها إلى علاقة مدنية. لا تعدو حقها في مطالبته مدنيا بالمبلغ الذي التزم به اعتمادا على الإيصال المذكور، وإذا اعتمدت جريمة التبديد على هذا الأساس فإنه لا يقبل من الشركة الادعاء بحق مدني عن هذا المبلغ أمام المحكمة الجنائية. كما أن الحكم عاقب الطاعن عن واقعة غير محددة إذ جاء في وصف التهمة أنه في يوم ١٩٥٨/١٢/٣١ والأيام التالية ولم يرد في الوصف أنه في المدة ما بين الجردين .

وحيث إن حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة مستمدة من تقرير الخبير الحسابي وشهادة المدعى بالحق المدني الأستاذ أحمد العياط وقد عرض الحكم المطعون فيه للدفع بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها من غير ذي صفة فقال "لأنه يبين من الإطلاع على المستندات المقدمة من المدعى بالحق المدني أن الشركة المدعية شركة ذات مسؤولية محدودة وكان يدير هذه الشركة الأستاذ أحمد العياط وشريك آخر له إلى أن قبلت الجمعية العمومية غير العادية للشركة لاستقالة الشريك الثاني من الإدارة ومن ذلك الوقت أي قبل رفع الدعوى الحالية أمام محكمة أول درجة أصبح الأستاذ أحمد العياط هو الشريك المتصرف بإدارة الشركة طبقا لما تدل عليه بيانات صحيفة الشركات وأوراق السجل التجاري « حافظتي مستندات المدعى بالحق المدني رقمي ١ - ٢ » .



وحيث إن المادة ٧٦ من القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٥٤ قد نصت على أن يكون لمدير الشركة سلطة كاملة في النيابة عنها ما لم ينص تأسيس الشركة بعدم ذلك - ولما كان الأستاذ أحمد العياط هو المدير المنفرد للشركة كما سبق البيان فإن له الحق في تمثيل الشركة أمام القضاء مادام عقد الشركة لم يحرم على المدير هذه السلطة في تمثيلها ... " ثم عرض الحكم لما أثاره الدفاع عن الطاعن ثم تنازل عنه من زوال صفة المدعى بالحق المدني بتصفية الشركة فقال "بأنه ثبت من العقد الرسمي بتصفية شركة مصر العليا للتجارة المقدمة صورتها أن للمدعى كامل الحق في اقتضاء بعض ديون الشركة ومنها الدين الثابت في ذمة المتهم الحالي . أى أن له الحق في التقاضى ومباشرة الدعوى الحالية - وقد أكد عقد التصفية هذا الحق - ومن ثم فلا محل للخوض في الدفع خصوصاً بعد أن تنازل عنه المتهم". لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد حققت صفة المطعون ضده في رفع الدعوى المدنية نيابة عن شركة مصر العليا للتجارة إستناداً إلى المستندات التي أشارت إليها والتي تضمنت أنه كان وقت رفع الدعوى مديراً منفرداً بإدارة الشركة المدعية وكانت المادة ٧٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة تنص على أنه " يكون لمديرى الشركات سلطة كاملة في النيابة عنها ما لم يقض عقد تأسيس الشركة بغير ذلك " وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن عقد تأسيس الشركة لا يحرم على المطعون ضده تمثيلها في الدعوى التي ترفع عنها . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى المدنية قد رفعت من الأستاذ أحمد العياط بصفته هذه فإنها تكون قد رفعت من ذى صفة في رفعها ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وبقبولها صحيحاً في القانون والنسبة عليه من هذه الناحية غير صديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر أن عقد تصفية الشركة ينحل الأستاذ أحمد العياط حق الاستمرار في التقاضى في هذه الدعوى . وكان الطاعن قد دفع بزوال صفة الأستاذ أحمد العياط في الاستمرار في تمثيل الشركة بعد تصفيتها ثم عاد فتنازل عن هذا الدفع صراحة وكان الدفع على هذه الصورة يغير الدفع الذى تمسك به الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة لاختلاف الأساس في كل منهما وكان الطاعن لم يوجه إلى الحكم المطعون فيه مطعناً في خصوص الدفع بزوال صفة



الأستاذ العياط والاستمرار في تمثيل الشركة بعد تصفيتها فإنه لا أمل للخوض في هذا الدفع . لما كان ذلك ، وكان حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين خوى المستندات المقدمة من طرفي النزاع ، خلص إلى ثبوت تهمة الاختلاس في حق الطاعن بقوله ” وحيث إن المحكمة قررت بجلسة ١٩٦٠/٤/٤ ندب مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة للاطلاع على ملف الدعوى ومآبه من مستندات لبيان ما إذا كان هناك عجز في عهدة المتهم أثناء عمله بشركة مصر العليا للتجارة ومقدار هذا العجز إن وجد وتحقيق دفاعه وما أثاره من أن العجز مقابل بضاعة باعها لعملاء الشركة بمقتضى الفواتير المشار إليها بإقراره المؤرخ ١٩٥٩/٣/١٤ وأنه لم يتم بتحصيل قيمتها بعد أم أنه حصل قيمتها ومقدار ما حصله منها وما قام بتوريده للشركة من هذه التحصيلات وما زال في عهده .

وحيث إن الخبير المتدب الأستاذ محمد سامي قدم تسويته التي انتهت فيها إلى أنه ” يوجد عجز في عهدة المتهم قدره ٩٤٠ ج و ٥٣٥ م عبارة عن ثمن بضاعة باعها المتهم لحساب الشركة المدعية بالحق المدني وحصل ثمنها ولم يورده للشركة “ واستطرد الحكم إلى القول وأخيرا فإن المحكمة لا تعند بشهادة عبد الله عيسى بعدم اطمئنانها إليها لأنه أخ المتهم وقد أراد أن يحمي المتهم بأحالة التهم إلى نزاع مدني فقرر أنه مدين للشركة المدعية بالحق المدني في مبلغ ٥٢٦ ج وليس يعقل أن يكون عبد الله عيسى مدين للشركة في هذا المبلغ ذلك لأن الثابت من الأوراق على ما سلف أن المتهم أقر ببيع بضائع إلى تجار معينين كما أن الثابت من دفاتر الشركة ومستنداتها أن المتهم قبض قيمة هذه البضائع بموجب فيشات الوارد التي بينها الخبير في محاضر أعماله ولم يوردها المتهم ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه وقت أن كان وكيلًا بالعمولة لدى شركة مصر العليا للتجارة ” مندوب مبيعات “ باع بضائع لحسابها وحصل أثمانها من المشتريين ولكنه لم يتم بتوريدها إلى الشركة وامتنع عن ردها بغير ما سبب ، وقد استند الحكم المطعون فيه إلى تقرير الخبير الذي ندبته المحكمة لتصفية حساب الطاعن مع الشركة وما شهد به رياض عبد الملك أحد العملاء من أنه سدد للطاعن ثمن البضاعة التي اشتراها من الشركة صدا مبلغ ٥١ ج وما ثبت للمحكمة



من أن هذه المبالغ لم تصل إلى الشركة وأن الطاعن كان يلجأ إلى تحرير فواتير وهمية ببضاعة يزعم أنه باعها للعملاء دون أن يكون لواقعة البيع هذه أصل كما قبض منه فواتيرا ولم يوردها للشركة ومما شهد به أيضا ممثل الشركة المدعية بالحق المدني واستخلص الحكم من كل ذلك واقعة الاختلاس استخلاصا صحيحا بأدلة سائغة مردودة إلى أصلها الثابت من الأوراق . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد استدلت على ثبوته الجريمة التي دانت بها الطاعن بأدلة سائغة فانه لا يقبل من الطاعن القول بأن الأمر يتصل بحسابات وأرقام ويخرج عن نطاق المسائلة الجنائية طالما أن المحكمة الجنائية قد قامت بتصفية الحساب بين الطاعن والشركة عن طريق خبير حسابي انتهى في تقريره إلى أن ذمة الطاعن مشغولة بالمبلغ الذي ثبت لدى المحكمة اختلاسه له . أما قول الطاعن بأن العلاقة القانونية بينه وبين الشركة قد أصبحت علاقة مدين بدائن استنادا إلى المخالصة المؤرخة ١٩٥٩/٣/١٤ والاقرار الموقع منه في ذات التاريخ والذي التزم بمقتضاه بأن يقوم بسداد المبلغ على أقساط مما لا يقبل معه من الشركة أن تحرك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر لأن حقها ليس ناتجا من جريمة بل من سند دين عادي لا ينحوها سوى حق المطالبة مدنيا فردود بما أثبتته الحكم المطعون فيه في حقه من أنه اختلس المبالغ الوارد بتقرير الخبير الحسابي حال قيام علاقة الوكالة بالعمولة بينه وبين الشركة المدعية بالحق المدني مما يوفر جريمة خيانة الأمانة في حقه بعناصرها القانونية وطالما أن ضررا لحق الشركة من هذه الجريمة فلانه يحق لها أن تحرك الدعوى الجنائية مباشرة عن طريق الادعاء المدني عملا بالمادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية دون أن يقدح في ذلك أن تكون تمت تسوية قد حصلت بينه وبين الشركة بعد ثبوت اختلاسه ، ولما كان الحكم قد استظهر أن الإقرار المأخوذ من الطاعن كان لاحقا على ظهور العجز في عهده فلانه لا أثر له على قيام جريمة الاختلاس في حقه - ولما كان الطاعن - على ما يبين من محاضر الجلسات - لم يدفع أمام محكمة الموضوع بمحصل استبدال



في الدين فانه لا يقبل منه التحدث عن هذا الاستبدال المدعى به لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه دفع يخالطه واقع مما كان يتعين معه طرحه على محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيه بعد تحقيقه . أما ما يثيره الطاعن من أن المحكمة قد دانته عن واقعة غير محددة فرود بما هو ثابت في وصف التهمة الذي رفعت به الدعوى من تحديد تاريخ وقوع الجريمة وقد استظهر الحكم من واقع إقرار الطاعن المقدم في الدعوى أن هذا التاريخ يقع في الفترة ما بين حصول الجوردين اللذين قامت بهما الشركة وأقر بهما الطاعن وثبت فيهما وجود العجز في عهده لما كان ذلك ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا والزام الطاعن المصروفات المدنية .

---



## جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٣

بإدارة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى  
خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

( ٤٤ )

الطعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٣٢ القضائية

( أ ) قبض . استيقاف . تلبس . مأورو الضبط القضائى .

الاستيقاف لا يعد فى صحيح القانون قبضا . مبرراته : أن يضع المتهم نفسه باختياره  
موضع الرية . ( مثال ) قيام الطاعن بفتح أحد دواليب العمال الموضوعة بفناء محطة  
القاهرة بعد أن تعددت شكاويهم من مرقعة متعلقاتهم من هذه الدواليب . وضع الطاعن  
نفسه باختياره بهذا التصرف موضع الرية . لرجال السلطة العامة استيقافه واقتياده إلى  
مأورو الضبط القضائى للنحرى عن حقيقة أمره . إلقاء الطاعن أثر استيقافه لفافة المخدر  
المضبوطة من طواحية واختيار توافر حالة التلبس بالجريمة لرجل الضبط القضائى تفتيشه .

( ب ) محاكمة . " إجراءاتها " . دفاع . إثبات " شهود " . حكم " تسببيه " .  
" مالا يعيبه " .

للمحكمة أن تستغنى عن سماع أحد شهود الإثبات . شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع عنه .  
لا يحول ذلك دون اعتماد المحكمة فى حكمها على أقوال هذا الشاهد فى التهمة بقات الأولية .  
مادامت هذه الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة .

استغناء الدفاع عن الطاعن من سماع أقوال الشاهد النائب وتلاوة هذه الأقوال  
فى الجلسة . تناول الدفاع لها فى مرافقته . نعى الطاعن على الحكم إخلاله بحقه فى الدفاع  
لعدم استماع المحكمة إلى هذا الشاهد . لا يصح .



١ - متى كان الحكم قد استظهر أن الطاعن وضع نفسه باختياره موضع الريبة بفتحه أحد دواليب العمال الموضوعة بفناء محطة القاهرة بعد أن تعددت شكاويهم من سرقة متعلقاتهم من هذه الدواليب مما يبرر لرجال السلطة العامة استيقافه للكشف عن حقيقة أمره ، وكانت حالة التلبس بالجريمة قد تحققت إثر هذا الاستيقاف بإلقاء الطاعن لفافة المخدر المضبوطة عن طواعية واختيار فقد حق لرجل الضبط القضائي تفتيشه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من قبض رجل الشرطة للملكيين عليه قبل إلقاء المخدر على خلاف ما أورده الحكم لا يغير من الأمر شيئاً ، إذ طالما أن مبررات الاستيقاف قد توافرت فقد حق لرجل الشرطة اقتياده إلى مأمر الضبط القضائي لاستيضاحه والتحرى عن حقيقة أمره دون أن يعد ذلك في صحيح القانون قبضاً .

٢ - متى كان الثابت أن الدفاع عن الطاعن قد استغنى صراحة عن سماع أقوال الشاهد الغائب وأمرت المحكمة بتلاوتها فليت ، وكان للحكمة أن تستغنى عن سماع أحد شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك دون أن يحول عدم سماعه أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقواله التي أدلى بها في التحقيقات الأولية مادامت أقواله في تلك التحقيقات كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة وتناولها الدفاع في مرافعته . ومن ثم فإنه لا يحق للطاعن أن ينعى على الحكم المطعون فيه إخلاله بحقه في الدفاع لعدم استماع المحكمة لأقوال ذلك الشاهد .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١١ مارس سنة ١٩٦١ بدائرة قسم الأزبكية محافظة القاهرة "أحرز جوهرًا مخدرًا ( حشيشًا ) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا" - وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول المرافق - فقررت ذلك في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦١ . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة دفع الحاضر عن المتهم ببطلان



القبض والتفتيش لأنه لم يكن فى حالة تلبس ولعدم صدور إذن من الجهة المختصة وقضت المحكمة حضوريا بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٦٢ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبتهويمه نحرسمائة جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة . وردت على الدفع قائلة إنه فى غير محله . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو البطلان فى الإجراءات ذلك أنه ورد بالحكم أنه صدر وتلى علنا فى ٢٩ مايو سنة ١٩٦٢ على خلاف الثابت بمحضر الجلسة من أن الدعوى نظرت بجلية ٢٩ مايو سنة ١٩٦٢ وفيها قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم لليوم التالى ٣٠ مايو سنة ١٩٦٢ الذى أصدرت فيه حكما المطعون فيه مما يستحيل معه إسناد الحكم إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لمنطوقه وأسبابه .

وحيث لما كان الثابت من محضر الجلسة أن المحكمة نظرت الدعوى يوم ٢٩ مايو سنة ١٩٦٢ ثم قررت مد أجل الحكم لليوم التالى ٣٠ مايو سنة ١٩٦٢ وفيه صدر الحكم بحضور الطاعن فإن الواضح الذى لا شبهة فيه أن ما جاء بالحكم من أنه صدر فى ٢٩ مايو سنة ١٩٦٢ لم ينشأ إلا عن سهو وقع من كاتب الجلسة، وهو مالا يمس سلامة الحكم .

وحيث إن مبنى الوجهين الثانى والثالث من أوجه الطعن هو الخطأ فى الاستناد والقصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع ذلك أن الطاعن دفع ببطلان إجراءات القبض والتفتيش تأميسا على أنه لم يصدر إذن من السلطة المختصة بضبط الطاعن أو تفتيشه وأنه لم يكن فى حالة من حالات التلبس التى نص عليها



القانون وقضت المحكمة برفض الدفع استنادا إلى أن الطاعن ألقى بلفافة المخدر فالتقطها الشاهد عبد العزيز سليمان أحمد ولما تبين أن ما بها مخدرا قام بضبطه بمعاونة زميله على محمد على وهو مالا أصل له في الأوراق إذ الثابت بمحضر جلسة المحاكمة على لسان الشاهد على محمد على أنه قام أولا بإمسك الطاعن الذي ألقى بعد ذلك بالمخدر فالتقطه زميله ولم تعرض المحكمة لأقوال هذا الشاهد بالجلسة كما لم تعرض إلى ما أثاره الدفاع من أن قبضا ماديا قد سبق واقعة التخلي عن المخدر . ثم إن المحكمة لم تسمع شاهد الإثبات عبد العزيز سليمان أحمد لتخلفه عن حضور جلسة المحاكمة واكتفت بتلاوة أقواله بالتحقيقات وعولت في قضائها على أقواله مع أن سمائه كان ممكنا مما يجعل حكمها باطلا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى في قوله "لأنه في الساعة ٩ و ٤ دقيقة من مساء يوم ١١/٣/١٩٦١ بينما كان رجلا البوليس العمري العريف على محمد الحزار وزميله عبد العزيز سليمان أحمد من قوة مباحث حكمة ارية السكك الحديدية يمران على رصيف رقم ١١ بمحطة القاهرة شاهدا المتهم — الطاعن — يفتح أحد دواليب البرادين الموضوعة على ذلك الرصيف فكنا له بداخل القطار المخزن على ذلك الرصيف إذ اشتبها في أن يكون من اللصوص الذين تعددت شكاوى العمال من سرقتهم لبعض متعلقاتهم من تلك الدواليب ولما أغلق الدولاب وهم بالانصراف اتجها إليه واستوقفاه ليتبيننا شخصيته وسبب فتحه الدولاب وما أن اقتربا منه حتى ألقى من يده بلفافة على الأرض فالتقطها البوليس العمري عبد العزيز سليمان وفتحها فتبين أن بها أربع قطع من الحشيش فقاده إلى الملازم أول فؤاد سعد ابراهيم ضابط قضائي مصر حيث أبلغاه بما حدث فقام بتفتيش المتهم فعثر على لفاة أخرى بداخلها قطعة واحدة من نفس المادة كانت بالجيب الصغير لعمروال المتهم وقام بتحرير محضر أثبت فيه ما تقدم وأبلغ الجهات المختصة وتولت النيابة التحقيق" وقد عرض الحكم إلى دفع الطاعن ببطلان القبض عليه وتفتيشه وأطرحه بقوله "إن الدفع الذي أبداه محامي المتهم ( الطاعن ) مردود بأن رجلى البوليس السرى محمد على الحزار وعبد العزيز سليمان أحمد وهما من قوة بوليس السكك الحديدية استوقفا المتهم في الحدود التي تخولهما اللوائح والقوانين ليتبيننا سبب فتحه دواليب العمال إذ اشتبها في أن يكون أحد اللصوص الذين اعتادوا



السرقه من تلك الدواليب وعلى أثر هذا الاستيقاف ألقى المتهم بلفافة المخدرو فالتقطها الشاهد الثانى ولما تبين أن بها مواد مخدرة قام بضبطه بمعاونة زميله وقاداه إلى الضابط القضائى حيث أبلغاه بالأمر وبذلك يكون ضبط المتهم والقبض عليه قد تم عقب تخليه طواعية واختيارا عن المادة المخدرة التى كان يحوزها الأمر الذى يجعل الجريمة فى حالة تلبس تبين لرجال السلطة القبض عليه وتفتيشه دون ما حاجة إلى استصدار إذن بذلك من الجهة المختصة ويتفرع على ما تقدم أن تفتيش الضابط القضائى للمتهم أيضا قد وقع صحيحا وقد أسفر عن ضبط قطعة من المادة المخدرة بحبيب سرواله الأمامى "لما كان ذلك، وكان الحكم قد استظهر بحق أن الطاعن وضع نفسه باختياره موضع الزينة بفتحه أحد دواليب العمال الموضوعة بفناء محطة القاهرة بعد أن تعددت شكاويهم من سرقة متعلقاتهم من هذه الدواليب مما يبرر لرجال السلطة العامة استيقافه للكشف عن حقيقة أمره، ولما كانت حالة التلبس بالجريمة قد تحققت إثر هذا الاستيقاف بإلقاء الطاعن لفاقة المخدر المضبوطة عن طواعية واختيار فقد حق لرجل الضبط القضائى تفتيشه ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من قبض رجلى الشرطة المملكين عليه قبل إلقاء المخدر على خلاف ما أورده الحكم لا يغير من الأمر شيئا إذ طالما أن مبررات الاستيقاف قد توافرت فقد حق لرجلى الشرطة اقتياده إلى مأور الضبط القضائى لإستيضاحه والتحرى عن حقيقة أمره دون أن يعد ذلك فى صحيح القانون قبضا فإذا ما تخلى الطاعن إثر استيقافه وباختياره عن المادة المخدرة بإلقائها على الأرض فقد توافرت حالة التلبس بالجريمة . لما كان ذلك، وكان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن استغنى عن سماع أقوال الشاهد الغائب وأمرت المحكمة بتلاوتها فتليت وكان للحكمة أن تستغنى عن سماع أحد شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك دون أن يحول عدم سماعه أمامها من أن تعتمد فى حكمها على أقواله التى أدلى بها فى التحقيقات الأولية مادامت أقواله فى تلك التحقيقات كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة . لما كان



ما تقدم ، فإنه لا يحق للطاعن أن ينعى على الحكم المطعون فيه إخلاله بحقه في الدفاع لعدم استماع المحكمة لشهادة الشرطى عبد العزيز سليمان أحمد واعتمادها على أقواله في إدانة الطاعن مادام أن الدفاع عنه قد استغنى صراحة عن سماع أقوال هذا الشاهد وكانت التحقيقات الأولية بما تحويه من أقواله مطروحة على بساط البحث أمام المحكمة وتناولها الدفاع عنه فعلا في مرافعته . لما كان ذلك ، فإن الطعن برمته لا يكون على أساس متعينا رفضه .



## جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق أحمد الخشن ،  
وأديب نصر ، وحسين صفوت السركي ، وأحمد موافي .

( ٤٥ )

الطعن رقم ٢٦٤٩ لسنة ٣٢ القضائية

نيابة عامة . "معاون النيابة" . تحقيق . تفتيش .

للنيابة العامة تكليف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها . للتحقيق الذي يجريه معاون النيابة  
له صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة العامة . هذا التحقيق لا يختلف في أثره  
عما يقوم به غيره من زملائه . المادة ٣٣ من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ — نظام القضاء —  
المعدل بالقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٥ .

ندب رئيس النيابة معاون النيابة لتحقيق ما جاء بمحضر التحريات المقدم من ضابط المباحث .  
صدور قرار الندب مطلقا وشاملا لكل الوقائع الواردة بمحضر التحريات ومن بينها واقعة إحراز المخدر  
المنسوبة إلى المطعون ضده . تكليف معاون النيابة لضابط المباحث بتفتيش المطعون ضده .  
لا مخالفة فيه للقانون . المادة ٢٠٠ إجراءات .

أجازت المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ — بنظام القضاء  
المعدل بالقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٥ — للنيابة العامة أن تكلف أحد معاونيها  
بتحقيق قضية برمتها ، فجعلت لما يجريه معاون النيابة العامة من تحقيق صفة  
التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة العامة في حدود اختصاصهم ،  
وأزالت التفريق بين التحقيق الذي كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من  
أعضائها ، وأصبح ما يقوم به معاون النيابة من إجراءات التحقيق لا يختلف في  
أثره عما يقوم به غيره من زملائه . ولما كان الثابت أن القرار الصادر من رئيس  
النيابة بندب معاون النيابة للتحقيق قد صدر مطلقا وشاملا لكل الوقائع الواردة



بمحضر التحريات الذى قدمه ضابط المباحث ومن بينها واقعة إحرار المخدر المنسوبة إلى المطعون ضده - وكانت المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من اختصاصه، فيكون تكليف معاون النيابة - المنتدب للتحقيق - لضابط المباحث بتفتيش المطعون ضده صحيحا لا مخالفة فيه للقانون .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخر : بأنهما في يوم ٧ من يونيو سنة ١٩٥٨ الموافق ١٩ ذى القعدة سنة ١٣٧٧ ببندر زقى محافظة الغربية "أحرز جواهر مخدرة ( حشيشا ) في غير الأحوال المصرح بها قانونا" . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج وأخيرة و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٢ . والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق فقررت الغرفة ذلك . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات طعنا دفع الحاضر مع المتهم الأول ببطلان إذن التفتيش - كما دفع الحاضر مع المتهم الثانى ببطلان القبض والتفتيش . والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا بتاريخ ١٥ من يونيو سنة ١٩٦١ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤/٥ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند رقم ١ من الجدول رقم ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق بالنسبة للمتهم الثانى والمادة ٣٠٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للمتهم الأول بمعاقبة المتهم الثانى بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة وببراءة المتهم الأول ( المطعون ضده ) مما أسند إليه . وقد أخذت المحكمة بالدفع ببطلان التفتيش . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .



## المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه أقام قضاءه بقبول الدفع ببطلان التفتيش الذي أجراه ضابط المباحث على أن معاون النيابة الذي ندبه لا يملك هذا الذنب لأن القرار الصادر إليه من رئيس النيابة - فضلا عن تجهيله أسماء الأشخاص المراد تفتيشهم - لم ينحوله حق إصدار إذن بالتفتيش لغيره من مأموري الضبط القضائي وبذلك يكون الذنب الصادر إلى ضابط المباحث والتفتيش الحاصل على مقتضاه باطلين - مع أن قرار الذنب الصادر من رئيس النيابة إلى معاون النيابة قد صدر عاما وشاملا منصبا على تحقيق ما احتواه محضر التحريات المقدم من ضابط المباحث من وقائع وبذلك يكون هذا القرار قد خول معاون النيابة جميع صلاحيات التحقيق المقررة للأصيل ومن بينها الاذن بالتفتيش يكون الدليل المستمد من هذا التفتيش دليلا صحيحا .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المطعون ضده وآخر بأنهما في يوم ۱۹۵۸/۸/۷ بيندر زقى محافظة الغربية أحرزا جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا بالتطبيق لأحكام المواد ۱ و ۲ و ۳۳ / ج وأخيرة و ۳۵ من المرسوم بقانون رقم ۳۵۱ لسنة ۱۹۵۲ والبند ۱۲ من الجدول الملحق به - ومحكمة الموضوع قضت بحضوريا بمعاينة المتهم الآخر بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وتغريمه ۳۰۰۰ ج ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة عملا بالمواد ۱ و ۲ و ۳۴/۵ و ۴۲ من القانون رقم ۱۸۲ لسنة ۱۹۶۰ والبند رقم ۱۲ من الجدول ۱ المرفق الذي صدر في أثناء سير الدعوى وعلى اعتبار أنه القانون الأصلح وبراءة المطعون ضده مما أسند إليه. وحصل الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى بقوله "إن الملازم أول مصطفى الجعفرى ضابط مباحث مركز زقى كان قد تقدم إلى النيابة في يوم ۱۹۵۸/۶/۷ بمحضر تحريات ضمنه أن المتهم الأول المطعون ضده . من بلدة شرشابة يتجرف في المواد المخدرة وأنه يجلبها من بلدة سنباط ويعاونه في حملها وتوزيعها المتهم الثانى الذى يقيم في بلدة شرشابة أيضا واستأذن النيابة في تفتيش المتهمين ومسكنهما فأذن له السيد



معاونها وفي نفس ذلك اليوم اصطحب الضابط معه الشرطي المعري محمد ابراهيم الشبراوي ، وكمن للمتهمين في زراعة ذرة على مقربة من مستشفى زققي الأميري ، ولما كانت الساعة زهاء الواحدة مساء شاهد المتهم الثاني سليمان ابراهيم عجلان مقبلا بمفرده في الطريق من جهة زققي إلى سباط فضبطاه واعترف هذا المتهم بأنه يحمل حشيشا سامه له المتهم الاول لتوصيله إلى شرشابه نظير أجر وقد قام الضابط بتفتيش المتهم الثاني فعثر معه على طربتين كاملتين من الحشيش واصطحب هذا المتهم إلى زققي حيث أرشده إلى مكان المتهم الأول فوجده جالسا إلى إحدى الموائد بمطعم دوبان وعثر معه على طربة حشيش وقطعة صغيرة من الحشيش ومطواة ، وأقام الحكم قضاءه بالبراءة استنادا إلى قبول الدفع ببطلان تفتيش المطعمون ضده الذي أجراه ضابط المباحث بناء على ندبه من معاون النيابة في قوله ” إن معاون النيابة يعتبر من مأموري الضبطية القضائية وأنه لا يباشر إجراء من إجراءات التحقيق إلا بانتداب يصدر إليه ممن له هذا الحق ، ولما كان الثابت أن قرار النذب الصادر من السيد رئيس النيابة فضلا عن أنه جاء مجهلا لأسماء الأشخاص المراد تفتيشهم فإنه لم ينحول السيد معاون النيابة حق إصدار إذن التفتيش لغيره من مأموري الضبطية القضائية ولما كان ذلك ، وكان السيد معاون النيابة ندب بدوره السيد الملازم مصطفى الجعفرى لتفتيش المتهمين فقام هذا الأخير بتنفيذ هذا النذب بتفتيش المتهم ، ومن ثم يكون التفتيش الذي أجراه باطلا ولا يصح الاعتماد على ما أسفر عنه التفتيش ولا على شهادة من أجروه ، ومن ثم يتعين قبول الدفع ببطلان التفتيش “. لما كان ذلك ، وكانت المادة ۳۳ من القانون رقم ۱۴۷ لسنة ۱۹۴۹ بنظام القضاء المعدل بالقانون رقم ۶۳۵ لسنة ۱۹۵۵ الساري على واقعة الدعوى ، قد أجازت للنيابة العامة أن تكلف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها فجعلت لما يجريه معاون النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة العامة في حدود اختصاصهم وأزلت التفريق بين التحقيق الذي كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره



من أعضائها وأصبح ما يقوم به معاون النيابة من إجراءات التحقيق لا يختلف في أثره عما يقوم به غيره من زملائه، وكان الثابت أن القرار الصادر من رئيس النيابة يندب معاون النيابة للتحقيق قد صدر مطلقا وشاملا لكل الوقائع الواردة بمحضر التحريات الذي قدمه ضابط المباحث ومن بينها واقعة إحراز المخدر المنسوبة إلى المطعون ضده — وكانت المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من اختصاصه ، فيكون تكليف معاون النيابة المنتدب للتحقيق لضابط المباحث بتفتيش المطعون ضده صحيحا لا مخالفة فيه للقانون ، ويكون هذا الوجه من الطعن في محله ويتعين نقض الحكم والاحالة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

---



## جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/ محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى  
خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

( ٤٦ )

الطعن رقم ٢٦٥٢ لسنة ٣٢ القضائية

(١) حكم . "تسبيبه" . "ما لا يبطئه" .

التأخير فى التوقيع على الأحكام الجنائية وإيداعها . لا يترتب عليه أى بطلان .  
إلا إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع . لا فرق فى ذلك بين الأحكام التى  
تصدر فى جلسة المرافعة أو تلك التى تصدر فى جلسة حجت إليها الدعوى للنطق بها .  
المادة ٣١٢ إجراءات . الاستناد إلى المادة ٢/٣٤٦ مرافعات . لا يصح .

(ب) تلبس . قبض . تفتيش . مأمورو الضبط القضائي .

مثال : مبادرة المتهم إلى الجرى والحرب لدى مشاهدته رجال مكتب المخدرات .  
إثارة هذا التصرف لشبهتهم فيه . متابعة رئيس المكتب وأحد رجاله له . إلقاء المتهم  
بكيس المخدر الذى كان يحمله فى جيبه . إقدامه على ذلك باختياره ، لا يوصف أن  
تخليه عن الكيس كان ثمرة عمل غير مشروع من جانب الضابط ومعاونيه . التقاط الضابط  
الكيس وفتحه وتبين أنه ما به هو مخدر . اعتبار الجريمة فى حالة تلبس . قضاء الحكم  
برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش وإدانة المتهم بناء على الدليل المستند من ضبط  
المخدرات التى ألقاها . صحيح فى القانون .

١ - فصلت المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية نظام وضع  
لأحكام والتوقيع عليها ، ولم ترتب البطلان على تأخير التوقيع على الأحكام  
وإيداعها إلا إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع ، ولم تفرق بين الأحكام



التي تصدر في جلسة المرافعة أو تلك التي تصدر في جلسة مجزأة إليها الدعوى للنطق بها ، ومن ثم فإنه لا يصح الاستناد إلى ما ورد في المادة ٢/٣٤٦ من قانون المرافعات بشأن التوقيع على الحكم وإيداع مسودته .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن قد بادر إلى الجري والمهرب عند مشاهدة رجال مكتب المخدرات فأثار هذا التصرف شبهتهم فيه فتبعه رئيس المكتب والشرطي المرافق له استعمالاً لحقهم المخول لهم بمقتضى المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن الطاعن إذ التى بكيس المخدر الذي كان يحمله في جيبه يكون قد أقدم على ذلك باختياره ، لا بوصف أن تخليه عن الكيس كان ثمرة عمل غير مشروع من جانب الضابط والشرطي المرافق له ، فاذا ما التفت الضابط الكيس وفتحه وتبين أن ما به هو مخدر فإن الجريمة تصبح وقتئذ في حالة تلبس ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش وبإدانة الطاعن بناء على الدليل المستمد من ضبط المخدرات التي ألقاها - متفقاً مع صحيح القانون .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٠ بدائرة مركز ادفو محافظة أسوان " حاز بقصد الاتجار جواهر مخدرة ( حشيشا ) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً " . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ١/٣٤ - ١ ، ٣٦ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ والبند رقم ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به ، فقررت الغرفة ذلك بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات أسبوط دفع الحاضر عن المتهم ببطلان الضبط

المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية عدلت بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٧/٦/١٩٦٢ - كما عدلت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تبعاً لذلك بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ .



لحصوله عن اكراه منه وبعد أن أتمت سماعها قضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٦١ عملا بمواد الاتهام : أولا - برفض الدفع ببطلان الضبط وبصحته . ثانيا - بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه وبمصادرة المادة المخدرة المضبوطة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في يوم صدوره ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن ببطلان الحكم المطعون فيه اعدام إيداع مسودته المشتملة على أسبابه فور النطق به عملا بالمادة ٢/٣٤٦ من قانون المرافعات ، ذلك لأن الدعوى نظرت في جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٦١ وحجزت لإصدار الحكم في يوم ٢٦ من يونيه سنة ١٩٦١ وفي تلك الجلسة صدر الحكم المطعون فيه بإدانة الطاعن ولم تودع مسودة الأسباب في ذلك اليوم ، وكان من مقتضى عدم وجود نص في قانون الإجراءات الجنائية بشأن ميعاد إيداع الأسباب في مثل تلك الحالة وجوب تطبيق نص المادة ٢/٣٤٦ من قانون المرافعات وهو يقضى بإيداع المسودة فور النطق بالحكم .

وحيث إنه لما كانت المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد فصلت نظام وضع الأحكام والتوقيع عليها ولم ترتب البطلان على تأخير التوقيع على الأحكام وإيداعها إلا إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع ، ولم تفرق بين الأحكام التي تصدر في ذات الجلسة التي نظرت فيها الدعوى وتمت المرافعة والأحكام التي تصدر في جلسة حجزت إليها الدعوى للنطق بها فإنه لا يصح الاستناد إلى ما ورد في المادة ٢/٣٤٦ من قانون المرافعات بشأن ختم الحكم وإيداع مسودته ومن ثم فإن هذا الوجه من النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن محصل الأوجه الثاني والثالث والرابع الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ذلك أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى رفض الدفع ببطلان القبض على الطاعن لانتفاء حالة التلبس مستندا إلى الدليل المستمد من التخلي عن المخدر بمقولة إن هذا النعى كان عن طوعية واختيار قبل تمام القبض



عليه ، على الرغم مما أثبتته الحكم في تحصيله لواقعة الدعوى من أن الطاعن بادر بالجرى عند مشاهدته رئيس مكتب المخدرات ورجاله وأن رئيس المكتب والشرطي يوسف محمد عبد الله عمدا إلى مطاردته والجرى خلفه للقبض عليه مما اضطره إلى إنعراج الكيس والإطاحة به في الزراعات المجاورة مما يستفاد منه أن التخلي عن المخدر لم يكن بإرادته بل كان نتيجة المطاردة ومحاولة القبض عليه .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن قد بادر إلى الجرى والهرب عند مشاهدة رجال مكتب المخدرات وقد أثار هذا التصرف شبهتهم فيه فتبعه رئيس المكتب والشرطي يوسف محمد عبد الله استعمالا لحقهما المخول لهما بمقتضى المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن الطاعن إذ أتى بكيس المخدر الذي كان يحمله في جيبه حتى لا يقع في قبضة الضابط الذي كان يتابعه يكون قد أقدم على ذلك بإختياره ولا يوصف تخليه عن الكيس بأنه كان ثمرة عمل غير مشروع من جانب الضابط والشرطي الذي كان يرافقه فإذا ما التقط الضابط الكيس وفتحه وتبين أن ما به هو مخدر فإن الجريمة تصبح وقتئذ في حالة تلبس ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش وإدانة الطاعن بناء على الدليل المستمد من ضبط المخدرات التي ألقاها يكون متفقا مع صحيح القانون ويكون ما يثيره الطاعن في هذه الأوجه الثلاثة على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس من الطعن المقصور في التسبب في الرد على دفاع الطاعن الجوهري من أن رجال مكتب المخدرات قد قبضوا عليه خطأ اعتقادا منهم أنه هو الشخص الذي كان مأذونا بتفتيشه .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى فيما اطمأنت إليه المحكمة واستقر في عقيدتها — استنادا إلى ما شهد به شهود الإثبات من أن الطاعن قد جرى عند مشاهدتهم فأثار ذلك شبهتهم ودعاهم لتعقبه فألقى حينئذ كيس المخدر الذي كان يحمله . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بالرد على دفاع المتهم الموضوعي لأن هذا الرد مستفاد ضمنا من قضائها بإدائته استنادا إلى أدلة الثبوت الأخرى فإن هذا الوجه من النعي يكون في غير محله ويكون الطعن برمته على غير أساس متعين الرفض .



## جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى فلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى  
خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

(٤٧)

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٣ القضائية

(١) حكم . "تسمييه . ما لا يعيبه" محكمة الموضوع . "سلطتها فى تقدير  
الدليل" . نقض . "أسبابه . ما لا يقبل منها" . اعتراف .

لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من جماع الأدلة  
والعناصر المطروحة أمامها ، وإطراح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها . ما دام  
استخلاصها سائما . حقها فى أن تجزى . أى وليس ولو كان امترافا والأخذ بما تراه  
صحيحا متفقا مع وقائع الدعوى وظروفها . مثال .

(ب) ظروف مشددة . "سبق الإصرار" . محكمة الموضوع . دفاع .

سبق الإصرار ظرف مشدد ووصف للقصد الجنائى . البحث فى وجوده أو عدمه .  
داخل فى سلطة محكمة الموضوع . ما دام تدليلها سائما .

(ج) حكم — "تسمييه ما لا يعيبه" . جريمة . باعث .

ال باعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنا من أركانها . الخطأ فيه لا يعيب الحكم .  
ما دام قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لتلك الجريمة ، وأرد  
على ثبوتها أدلة سائمة . وما دام سبب الجريمة لم يكن عنصرا من العناصر التى استند عليها  
فى ذلك .

١ — لمحكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها  
على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها  
وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام استخلاصها سائما



مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصل في الأوراق — والمحكمة في سبيل ذلك كامل السلطة أن تجزئ أى دليل ولو كان اعترافا والأخذ بما تراه صحيحا متفقا مع وقائع الدعوى وظروفها . ومن ثم فإن نعى الطاعن على الحكم بأنه جزأ اعترافه ولم يأخذ بقوله من أنه لم يقارف فعل القتل بنفسه وإنما قارفه متهم آخر في الدعوى واقتصر دوره على مثل مقاومة المجنى عليه دون قصد مصمم عليه من جانبه — لا يكون له محل ، ولا يعدو أن يكون نعيًا واردا على سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل والأخذ منه بما تطمئن إليه واطراح ما عداه ، مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٢ — من المقرر أن سبق الإصرار ظرف مشدد ووصف للقصد الجنائي ، والبحث في وجوده أو عدم وجوده داخل في سلطة محكمة الموضوع ما دامت قد دلت على ذلك بأدلة سائغة . ومن ثم فإن النعى على الحكم بعدم الرد على دفاع الطاعن فيما يتعلق بنفى سبق الإصرار يكون على غير أساس .

٣ — سبب الجريمة ليس ركنا من أركانها فالخطأ فيه — بفرض حصوله — لا يعيب الحكم ما دام قد بين واقعة الدعوى التي دان الطاعن بها بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لتلك الجريمة ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ، وما دام سبب الجريمة لم يكن عنصرا من العناصر التي استند عليها في ذلك .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في ليلة ١٣ من أغسطس سنة ١٩٦١ بدائرة قسم القنطرة غرب محافظة الاسماعيلية : قتلا أحمد حماد سليمان عمدا مع سبق الإصرار بأن عقدا النية على قتله وأعدا لذلك سكيئا وأمسك به المتهم الأول — وطعنه المتهم الثاني بالسكين عدة طعنات قاصدين من ذلك قتله فحدثت به الإصابات الموضحة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته — وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمسادين ٢٣٠



و ٢٣١ من قانون العقوبات — فأمرت الغرفة بذلك . ومحكمة جنايات الإسماعيلية قضت حضوريا وباجماع الآراء عملا بمبادئ الاتهام بالنسبة الى المتهم الأول : أولا — بمعاينة المتهم الأول ( الطاعن ) بالإعدام وثانيا — ببراءة المتهم الثانى من التهمة المسندة إليه . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه التصور فى التسبيب والاستناد إلى غير الثابت فى الأوراق والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول إنه وإن كان قد اعترف بإسهامه فى قتل المجنى عليه إلا أنه تمسك فى دفاعه بأنه لم يكن مصرا على قتله ولم يخرج اعترافه عن أنه كان يسير مع المجنى عليه برفقة المتهم الثانى فى الدعوى حين فاجأ هذا الأخير المجنى عليه وقتله بالسكين ولكن المحكمة جزأت اعترافه دون أن ترد على ما دفع به من عدم توافر ظروف سبق الاصرار فى حقه . وما أورده الحكم فى التدليل على براءة المتهم الثانى لا يصلح ردا على هذا الدفاع . هذا إلى أن ما أورده الحكم فى تصويره الواقعة من أن المجنى عليه كان على علاقة بابنة عممة الطاعن مما حفزه على التخلص من المجنى عليه لا دليل عليه من أوراق الدعوى — يضاف إلى ذلك أن المحكمة بعد أن جزأت اعتراف الطاعن وأخذت بفعل القتل واستبعدت الجزء الخاص بنفى سبق الاصرار أمنت للطاعن وحده فعل القتل بكافة ظروفه المشددة لأن المجنى عليه كان على علاقة بابنة عممة الطاعن التى كان يريد هو الزواج منها — وهو استنتاج خاطئ إذ أنه بحكم الزوم العقلى . إذا صح وجود هذه العلاقة . فإن المتهم الثانى يكون أولى بعقد العزم على قتل المجنى عليه على أساس أنه أخ تلك الفتاة — ولا يتصور عقلا مع ثبوت هذه العلاقة أن يقدم الطاعن على القتل إذ لا ضغينة بينه وبين المجنى عليه سوى رواية ضابط المباحث السماحية المسندة إلى تحريات استبعدتها نفس المحكمة بالنسبة للمتهم الثانى الذى قضت ببراءته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله ” إن نواد محمود بغدادى المتهم الأول الطاعن — كان يطمع فى الزواج من عائشة إبراهيم الراوى



ابنة عمته إلا أنه ترامت إليه شائعات بأن ثمة علاقة تقوم بين عائشة وبين أحمد حماد سليمان المجنى عليه والذي تجمه به رابطة الحوار . فأنارت تلك العلاقة حفيظة المتهم الأول وفكر في التخاصم . المجنى عليه بأزهاق روحه وأخذ يقاب الرأي فيما عقد العزم عليه . وأعد في بادئ الأمر مادة سامة ( توكسافين ) لدسها للمجنى عليه في شرابه بيد أنه ما لبث أن خشي أن يكشف المجنى عليه أمر تلك المادة السامة إذا ما تذوقها . وكان أن آثر استدراج المجنى عليه ليلا إلى مكان آمن وأن يجهز عليه بآلة حادة قاتلة وما أن اطمان إلى سلامة تلك الخطة حتى بادر إلى شحذ سكين قبل الحادث ببضعة أيام ولما كانت ليلة ١٣ من أغسطس سنة ١٩٦١ نفذ ما انتواه فاستدرج المجنى عليه إلى حقل مجد بغدادى عمه ( أى المتهم الأول ) وهناك استل تلك السكين وطعن بها المجنى عليه خلف عنقه في ففلة منه ثم أعمل السكين في مقدم العنق من الأمام بقصد قتله فأجهز عليه بذبحه وحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته — ثم لاذ المتهم الأول بالهرب تاركا غطاء رأسه ” طاقية من الصوف بيضاء اللون “ على مسرح الجريمة وآثار جرمه عالقة بملابسه والسكين بيده وكان أن أسرع بغسلها جميعا ثم أخفى السكين في زراعة بحقل عمه . كما أخفى الملابس في مكان آخر بذات الحقل بعد أن أهال طيها التراب . كما أخفى من قبل الزجاجة التي أودع بها المادة السامة في مكان ثالث . وقد قام المتهم الأول بإرشاد الملازم أول مصطفى جمال الدين أحمد رشدى ضابط مباحث قسم القنطرة غرب والشرطى السرى حسن مجد أحمد والمساعد أبو بكر عبد الظاهر مجد عنها جميعا بعد الإدلاء باعترافه باقترافه الحادث — كما حاول الانتحار باجتراح المادة السامة حينما أرشد عن مخبئها — ” وأورد الحكم على ثبوت الجريمة في حق الطاعن أدلة مستمدة مما شهد به المقدم سعد زفلول على فهمى بالتحقيقات وبالجلسة من أن المتهم الثانى أبلغ القسم في صبيحة اليوم التالى للحادث بعثوره على جثة قتيل في حقل مجد بغدادى خاله فانتقل حيث هابن الجثة ثم ترامى إلى علمه أن المجنى عليه كان يداين المتهم الثانى بمبلغ خمسة جنيهات فتعهد الملازم أول مصطفى جمال الدين رشدى بمتابعة جمع التحريات . وكان أن اعترف المتهم الأول — الطاعن — شفويا لهذا الملازم بأنه ارتكب الجريمة مع المتهم الثانى وشفع اعترافه بالإرشاد عن الملابس التي كان يرتديها



وقتذاك كما أرشد أيضا عن السكين المستعملة في الحادث ومن أن هذا الشاهد دلم من المساعد أبو بكر عبد الظاهر بما كان من أمر ارشاد المتهم الأول — الطاعن — عن الملابس والسكين والزجاجة التي تحوى المادة السامة وبما كان من محاولة الانتحار باجتراع كمية من تلك المادة فانتقل على الفور إلى المستشفى وهناك ردد له المتهم — الطاعن — اعترافه باقتراف الحادث مع المتهم الثانى بعد أن استدرجا المجنى عليه إلى الحقل الذى عثر فيه على جثته وأضاف الشاهد أيضا أنه عثر على طاقيـة صوف بيضاء بمكان الحادث . كما أورد الحكم ما شهد به الملازم أول مصطفى جمال الدين من أن تحرياته قد دلت على أن المجنى عليه كان يداين المتهم الثانى بمبلغ خمسة جنيهات ثمن جواهر مخدرة ابتاعها منه وأن المجنى عليه كان يلح فى اقتضاء هذا الدين بينما كان المتهم الثانى يماطل فى السداد ثم عرض عليه المتهم الثانى بأن يؤدى له الدين بعد بيع كمية من السماد يزمع سرقتها من خاله محمد بغدادى فرفض المجنى عليه هذا العرض وهدده بإبلاغ الأمر لمحمد بغدادى فكان أن عقد المتهم الثانى العزم على التخلص من المجنى عليه بقتله واستعان فى ذلك بالمتهم الأول — الطاعن — لما يعرفه عنه من سابقة قتله إحدى قريباته . وبأنه — أى الشاهد — قد واجه الطاعن بذلك فاعترف أمامه باقتراف الحادث مع المتهم الثانى وقام بإرشاده فى حضور الشاهدين حسن محمد أحمد وأبو بكر عبد الظاهر محمد عن السكين المستعملة فى الحادث وكانت مودعة فى جوارب ومخبأة فى زراعة بحقل يقع على مقربة من مسكنه . كما أرشده فى ذات الحقل عن مكان آخر به الملابس التى كان يرتديها إبان اقترافه الحادث وكانت مبتلة ومدفونة فى الأرض ودله أيضا على زجاجة بها مادة سامة كان قد أهدها هو والمتهم الثانى للاستعانة بها فى قتل المجنى عليه ثم حاول اجتراع ما بها فلحق به ومنعه من ذلك ثم نقله إلى المستشفى لإسعافه وأضاف هذا الشاهد أنه ترمى إليه من تحرياته كذلك أن المتهم الأول — الطاعن — كان يزمع الزواج من ابنة عمته عائشة إبراهيم الراوى بيد أنه علم بأن ثمة علاقة بينها وبين المجنى عليه فأثار ذلك حفيظته عليه وكان أن عزم على التخلص منه كما ذكر الشاهد أن الطاعن اعترف له شفويا بأن المجنى عليه كان على علاقة فعلا بعائشة ابنة عمته وبملكيتـه للطاقيـة التى عثر عليها بمسرح الجريمة — وأورد الحكم كذلك ما شهد به الشرطى السرى حسن محمد أحمد وأبو بكر عبد الظاهر محمد



بما يؤيد الأقوال السابقة وما ذكره سعد محمود عبود بالتحقيقات من أن المتهم ( الطاعن ) عهد إليه في يوم الأربعاء السابق على الحادث بشمذ السكين المضبوط التي استعملت في الحادث وبأنه هو الذي استلمها منه - واستعراف الكلب البوليسى على الطاعن بعد أن شم الطافية المضبوطة بحمل الحادث - وما أورده تقرير الصفة التشريحية واعتراف الطاعن بالتحقيقات ومؤداه أن المجنى عليه كان يداين المتهم الثانى بمبلغ أربعة جنيهات ونصف ويلح في اقتضائه فضاق المتهم الثانى به ذرعا وعرض عليه في اليوم السابق على الحادث أن يوفيه دينه بعد بيع كمية من سماد يزعم سرقتها من خاله فرفض المجنى عليه هذا العرض وهدده بإبلاغ الأمر لحاله وحينذاك عاد المتهم الثانى وعرض عليه أن يعطيه اردبا من القمح وفاء لدينه . ولما كان يوم الحادث التقوا ثلاثتهم - هو والمتهم الثانى والمجنى عليه بطريق المعاهدة وصاروا معا إلى مسكن المتهم الثانى وتناولوا طعام العشاء ولما فرغوا من العشاء توجهوا إلى حقل عمه محمد بغدادى وهناك طلب المجنى عليه من المتهم الثانى أن يوافيه بالقمح فأمله وغافله وطعنه من الخلف بالسكين في عنقه فهب المجنى عليه واقفا وهو يصرخ فجثم المتهم الثانى فوقه بينما أطبق هو - أى الطاعن - يديه على ساقى المجنى عليه وتمكن المتهم الثانى من الإجهاز عليه بذبحه بالسكين من مقدم العنق كما أصابه بذات السكين أيضا في وجهه . ثم انطلق الاثنان بعيدا عن مسرح الجريمة وأسرع هو إلى الخليج حيث غسل ملابسه وكانت قد تلوثت من دماء المجنى عليه ثم أخفاها في مكان بحقل عمه كما وضع السكين في جوب له وأخفاها في مكان آخر بذات الحقل . وأضاف هذا الطاعن في اعترافه أنه ذكر أنه كان والمتهم الثانى قد أزمعا قتل المجنى عليه بمادة التوكسافين وأعدا تلك المادة فعلا بيد أنهما آثرا العدول عن هذه الوسيلة في اللحظة الأخيرة خشية أن يكشف المجنى عليه أمرها بعد تذوقها . وأن السكين المستعملة في الحادث والتي ضبطت بعد إرشاده عنها هى والملابس مملوكة له - وأنه كان يزعم الزواج من طائفة أخت المتهم الثانى بيد أن هذا الأخير رفض قبوله زوجا لها - وأنه ترامت إليه شائعات عن وجود علاقة بين عائشة والمجنى عليه - كما أورد الحكم اعتراف المتهم الأول - الطاعن - بالجلسة ومؤداه أنه اقترف الحادث بمفرده بعد أن تعاطى هو والمجنى عليه مخدرا . وخلص الحكم بعد سرد الأدلة آنفة الذكر إلى ما نصه " إنه وإن كانت الواقعة حسبما



استخلصتها المحكمة على النحو الوارد بصدر الحكم لا تطابق في تفصيلاتها ما ورد بالاعتراف الذى أدلى به المتهم الأول - الطاعن - بالتحقيقات وهو الاعتراف الذى نقله عنه الشهود الأربعة من أنه اقترف الحادث بالاشتراك مع المتهم الثانى الذى انفرد دونه بطعنه المجنى عليه بالسكين وكان دوره هو - الطاعن - مجرد معاونة المتهم الثانى فى شل مقاومة المجنى عليه لإبان الإجهاد عليه وهو تصوير لا تأخذ به المحكمة وذلك للأدلة التى ستوردها فيما بعد بصدد التهمة المسندة للمتهم الثانى والتى تنتهى المحكمة إلى عدم اقتناعها بإدانة المتهم الثانى عن تهمة القتل المسندة إليه - فإن حسب المحكمة للاقتناع بإدانة الطاعن رغم ذلك أن الاعتراف على النحو الذى أدلى به هذا المتهم بالتحقيقات لا يغير شيئاً من مسئوليته الجنائية كفاعل لجريمة القتل . إذ أن الفعل الذى عزاه إلى نفسه من وجوده بمسرح الجريمة وقت ارتكابها ومعاونة المتهم الثانى فى شل مقاومة المجنى عليه بالإطباق بيديه على ساقيه بينما أعمل المتهم الثانى السكين فى مقدم عنقه ووجهه هذا الذى أقدم عليه هذا المتهم الأول أخذاً بهذا الاعتراف لما يجعل منه ولا شك فاعلاً أصلياً فى جريمة القتل . وحيث إنه من ظرف سبق الإصرار فهو جاد متوفر - بادئ ذى بدء - من قيام الضغينة التى يحفظها المتهم للمجنى عليه لاجترأه على توطيد علاقة بينه وبين عائشة ابنة عمته التى كان يمتنى النفس بالظفر بها كزوجة له ومن قيام تلك العلاقة ما يجرح فؤاده ويذى قلبه . كما أنه متوافر أيضاً من ناحية أخرى بصرف النظر عن تلك الضغينة وقيامها بل ومهما يكن الأمر بشأن حقيقة الباعث عليها أو بشأن الباعث على اقتراف الجريمة نفسها . هذا الظرف متوفر أيضاً استقلالاً من إعداد المتهم الأول للمادة السامة "التوكسافين" قبل الحادث ببضعة أيام ثم إعداده السكين عندما آثر ذبح المجنى عليه - ومما كان من شحذه السكين قبل الحادث بأيام قلائل ثم استدراجه المجنى عليه ليلاً إلى حقل عمه بعيداً عن الانظار حيث غافله وهوى بالسكين من خلفه من مؤخر عنقه ثم اعماه السكين فى مقدم العنق فأجهز عليه بذبحه . وتصدى الحكم بعد ذلك لأدلة الثبوت قبل المتهم الثانى فى الدعوى وبعد أن سردها قال "ومن حيث إن المحكمة لا تطمئن إلى إدانة المتهم الثانى أخذاً بتلك الأدلة التى ساقها الاتهام ذلك أن أحداً بادئ ذى بدء خلاف المتهم الأول لم يقل بقيام أى علاقة خصومة ومديونية بين المجنى عليه والمتهم الثانى تحفز هذا الأخير على أن يقدم على ازهاق روح المجنى عليه كما أن أحداً



آخر خلاف المتهم الأول لم يقل بأن المتهم الثاني اقترف الحادث سواء بمفرده أو بالاشتراك معه . أما من اعتراف المتهم الأول بالتحقيقات فحسب المحكمة لعدم الاطمئنان الى ما قرره هذا المتهم بصدد المتهم الثاني أن المتهم الأول وحده الذى قرر ذلك دون أن تقوم ثمة أدلة أو قرائن تؤيده وليس هذا فحسب بل انه قد ثبت بيقين كذب المتهم الأول فيما ادعاه من أنه والمتهم الثانى والمجنى عليه قد اجتمعوا معا ليلة الحادث وتناولوا طعام العشاء سويا بدار المتهم الثانى وأن هذا العشاء كان مكونا من " باميه " ثم توجهوا الى الحقل اذ امتبان من تقرير الصفة التشريحية أنه بفتح معدة المجنى عليه وجد بها طعام فى دور الهضم عبارة من فول ودمس وخبز وعنب . كما ثبت أن المتهم الأول وقد سبق له أن قتل والدته هو الذى أهد السكين وهو الذى شحذها لدى سعد عبود قبل الحادث بأيام قليلة وهو الذى استولى عليها منه أيضا ومن ثم فلا يستساغ أن يكون دوره فى الحادث هو مجرد شل مقاومة المجنى عليه بالامساك بساقيه بينما كان المتهم الثانى يعمل بالسكين الذى كان يحتفظ بها فى عنق المجنى عليه . هذا فضلا عن أن الحادث وقد وقع ليلا وكان دور المتهم الأول اخذا بروايته لا يمدو مجرد الامساك بالمجنى عليه من ساقيه لشل مقاومته . فانه ما كان فى استطاعته أن يقف مع ظلام الليل على جميع مواضع اصابات المجنى عليه وبأنها كانت فى مؤخر ومقدم عنقه ووجهه الا أن يكون هو وبوضعه جميع تلك الاصابات ما كان منها فى مؤخر ومقدم العنق والوجه هذا الذى أحدثها بالمجنى عليه وعرف من ذلك مواضعها حق المعرفة كما أن تلوث ملابس المتهم الأول — الطاعن — بالدماء مع عدم العثور بجسم المتهم الثانى أو بملابسه على أثر يدل على استعمال العنف أو المقاومة يفيد اسهامه فى قتل المجنى عليه كل ذلك مما يفيد فى تعيين أن المتهم الأول وحده الذى انفرد باقتراف الحادث دون أن يسهم المتهم الثانى فيها " . وعرض بعد ذلك للتحريات وأبدى عدم اطمئنانه لما جاء بها خاصة بالمتهم الثانى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لحناية القتل العمد مع سبق الاصرار التى دان بها الطاعن — وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام استخلاصها سائغا



مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصل في الأوراق — وكان للحكمة في سبيل ذلك كامل السلطة أن تجزئ أى دليل ولو كان اعترافا والأخذ بما تراه صحيحا متفقا مع وقائع الدعوى وظروفها — لما كان ما تقدم، فان نعى الطاعن على الحكم بأنه جزأ اعترافه ولم يأخذ بقوله من أنه لم يقارف فعل القتل بنفسه وإنما قارفه المتهم الثانى في الدعوى واقتصر دوره على شل مقاومة المجنى عليه دون قصد مصمم عليه من جانبه — لا يكون له محل ولا يعدو أن يكون نعيًا واردا على سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل والأخذ منه بما تطمئن إليه واطراح ما عداه مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض — ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه عرض على استقلال ظرف سبق الاصرار وكشف من توافره في حق الطاعن وقدم لإثباته من الدلائل والقرائن ومن نص اعتراف الطاعن بما يكفى لتحقيقه طبقا للقانون وكان من المقرر أن سبق الاصرار ظرف مشدد ووصف للقصد الجنائي والبحث في وجوده أو عدم وجوده، داخل في سلطة محكمة الموضوع ما دامت المحكمة قد دلت على ذلك بأدلة سائغة فإن النعي بعدم الرد على دفاع الطاعن فيما يتعلق بنفى سبق الاصرار يكون على غير أساس — ولما كانت المحكمة قد استخلصت الباعث على ارتكاب الجريمة مما جاء بمحضر تحريات ضابط المباحث ومن اعتراف نفس المتهم من قوله إنه كان يزعم الزواج من ابنة عمته مائشة وأنه ترمى إلى سمعه اشاعات بوجود علاقة بينها وبين المجنى عليه وكان الطاعن لا يجادل في صدور هذه التحريات ولا في صدور هذا الاعتراف — وكان استخلاص المحكمة سائغا وكان لها أن تأخذ بتحريات الضابط فيما يتعلق بالطاعن ما دامت قد ارتاحت إلى صدقها بالنسبة إليه وما دامت بقية أدلة الدعوى التي اقتنعت بها تساندها وتطرح هذه التحريات بالنسبة للمتهم الثانى ما دامت لم تطمئن إلى ما يخصه منها فذلك كله يدخل في سلطة المحكمة التقديرية التي لا معقب عليها . فإن ما ينعاه الطاعن بهذا الصدد يكون غير صديد — هذا فضلا عن أن سبب الجريمة ليس ركنا من أركانها فالخطأ فيه — بفرض حصوله — لا يعيب الحكم مادام قد بين واقعة الدعوى التي دان الطاعن بها بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لتلك الجريمة وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ومادام



قد دلى على توافر ركن سبق الإصرار تدليلا سليما وما دام سبب الجريمة لم يكن عنصرا من العناصر التى استند عليها فى ذلك .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن المقدم من الطاعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

وحيث إن النيابة العامة عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة رأيها فى الحكم عملا بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من هذا القانون فهذا العرض مقبول شكلا .

وحيث إنه لما كان يبين إعمالا لنص المادة ٣٥ من القانون المذكور أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دين بها المحكوم عليه بالإعدام وجاء خلوا من قالة مخالفة للقانون أو الخطأ فى تطبيقه أو فى تأويله . وقد صدر من محكمة مشكاة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل فى الدعوى . ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير مما انتهى إليه الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعن المحكوم بإعدامه فإنه يتعين إقرار الحكم بالنسبة إليه .



## جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،  
وتوفيق أحمد الخشن ، وأديب نصر ، وحسين صفوت السركي .

( ٤٨ )

### الطعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٢ قضائية

( أ ) تحقيق . ” إجراءاته ” . نيابة عامة . محاكمة . ” إجراءاتها ” .  
زوال ولاية سلطة التحقيق بإحالة الدعوى منها إلى قضاة الحكم . ليس للنيابة  
العامة إجراء تحقيق يتعلق بذات المتهم الذي قدمته للمحاكمة وعن الواقعة نفسها .  
إلا أنه من واجبها تحقيق ما يطرأ أثناء المحاكمة مما ترى فيه جريمة جديدة ولو كان  
منشؤها الدعوى المنظورة .  
ما يثيره الطاعن من بطلان تحقيقات النيابة التي أجرتها معه بعد تقديمها للدعوى  
الحكمة للمحاكمة متهمة أخرى هنا . لا محل له . ما دام الثابت أن الطاعن مسئول  
من ذات الجريمة .

( ب ) محاكمة . ” إجراءاتها ” . اثبات ” بوجه عام ” . محكمة الموضوع .  
” سلطتها في تقدير الدليل ” .

العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه .  
مطالبة قاضي الموضوع بالأخذ بدليل معين . لا تصح . إلا إذا نص القانون  
على تقييده بدليل معين . سلطته في وزن قوة الإثبات والأخذ من أي بيئة أو قرينة  
يرتأح إليها دليلاً لحكمه . مثال .

( ج ) حكم . ” حججه ” .

ثبوت اعتداء الطاعن على المجنى عليه بضربه في بطنه . اعتداء متهم آخر على  
نفس المجنى عليه بالضرب في جانبه الأيمن . مساهمة هاتين الإصابتين معا في  
أحداث الوفاة . مسئولية كل من المتهمين عن ارتكاب جريمة الضرب المفضي إلى  
الموت . إدانة المتهم من محكمة الأحداث عن تلك الجريمة . لا يمنع من إدانة  
الطاعن من ذات الجريمة . التي على الحكم بمخالفة القانون — لإهدار حجة الحكم  
الصاهر من محكمة الأحداث . لا محل له .



١ - التحقيق الذى لا تملك النيابة إجراؤه هو الذى يكون متعلقا بذات المتهم الذى قدمته للمحاكمة وعن الواقعة نفسها ، لأنه باحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاة الحكم تكون ولاية سلطة التحقيق قد زالت ، أما إذا كان التصرف خاصا بمتهم آخر ساهم فى وقوع الحادث فإن النيابة العامة بعد تقديم الدعوى للمحكمة - بل من واجبها - تحقيق ما يطرأ أثناء سيرها مما ترى فيه جريمة جديدة ولو كان منشؤها الدعوى المنظورة . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من بطلان تحقیقات النيابة التى أجرتها معه بعد تقديمها الدعوى للمحكمة لمحاكمة متهمة أخرى عن ذات الجريمة ، وما رتبته على ذلك من عدم جواز الاستناد إلى شيء منها لا يكون له محل ، ما دام الثابت أن الطاعن ساهم فى ارتكاب الجريمة .

٢ - العبرة فى المحاكمات الجنائية هى باقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته ، ولا يصح مطالبة قاضى الموضوع بالأخذ بدليل معين ، فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أى بيئة أو قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن خاصا بعدم جواز الاستدلال بالتقريرين الطبيين المقدمين إلى محكمة الأحداث من كبير الأطباء الشرعيين ومساعدده بمناسبة محاكمة متهمة أخرى عن ذات الجريمة التى حوكم الطاعن عنها .

٣ - متى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن ركل المجنى عليه فى بطنه ، وأن متهمة أخرى ركلته فى جانبه الأيمن ، وأن هاتين الضربتين قد ساهمتا معا فى إحداث الوفاة مما يجعل كلا من المتهمين مسئولاً عن ارتكاب جناية الضرب المفضى إلى الموت ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون حين دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت رغم سبق قضاء محكمة الأحداث بادانة المتهمة الأخرى بتلك الجريمة ، لا محل له .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٥٨/٧/٢٠ بناحية المنيل مركز طلخا "ضرب عمدا نفاذ أحمد فأحدث به الإصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفغى إلى موته". وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٣٦ فأمرت الغرفة بذلك. وقد ادعت انعام نفاذ أحمد شقيقة المجنى عليه. بحق مدنى قبل المتهم بمبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض. ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا بتاريخ ١٧ من يناير سنة ١٩٦١ عملا بمادة الاتهام بمعاقبته المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات وإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدنى مبلغ مائة جنيه والمصاريف المدنية المناسبة ورفض الدعوى المدنية فيما عدا ذلك. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد انطوى على بطلان في الإجراءات أثر فيه ذلك أن النيابة العامة بعد أن قدمت المتهم شقيقه حامد العدوى إلى محكمة أحداث طلخا بتهمة ضرب المجنى عليه ضربا أفغى إلى موته عادت فقدمت الطاعن إلى محكمة الجنايات بالتهمة ذاتها في حين أنها لا تملك هذا التصرف. هذا إلى أن محكمة الجنايات قد عولت في إدانة الطاعن على التقريرين الطبيين المقدمين إلى محكمة الأحداث من كبير الأطباء الشرعيين ومساعدته مع أنه كان يتعين اطراح هذين التقريرين لتقديمهما إلى تلك المحكمة بناء على إجراءات باطلة اتخذتها في دعوى مطالبة المدعية بالحق المدنى بالتعويض أمامها مع عدم جواز ذلك طبقا لما تقضى به المادة ٣٥١ من قانون الإجراءات الجنائية يضاف إلى ذلك أن الحكم خالف القانون إذ أهدر حجية الأحكام بأن نسب إلى الطاعن إحداث الضربة التي أدت إلى وفاة المجنى عليه في حين أن محكمة الأحداث نسبت هذه الضربة إلى المتهم شقيقه حامد العدوى وأداتها على هذا الأساس.



وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها عرض لما أثاره الطاعن في هذا الوجه ورد عليه بقوله : " إنه قد ثبت من الاطلاع على أوراق القضية رقم ٥٢ سنة ١٩٥٧ جنح أحداث طابخا المضمومة أن النيابة العمومية قيدت الدعوى بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٧ ضد شفيقة حامد العدوى بأنها في يوم ١٩٥٧/٧/٢ ضربت عمدا نفاذ أحمد فأحدثت به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية ولم تقصد قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وبتاريخ ١٩٥٧/١٠/٢٧ أمر رئيس النيابة بتقديم القضية لمحكمة أحداث طابخا لمحكمة المتهمة طابخا للسادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات وحدد لنظر الدعوى جلسة ١٩٥٧/١١/٢٥ وضر محامي المدعية بالحق المدني وطلب إدخال متهم آخر أغفلت النيابة إدخاله وقدم التقرير الاستشاري السابق ذكره فقررت المحكمة بجلسة ١٩٥٧/١١/٣٠ عرض التقرير الاستشاري مع التقرير الطبي الابتدائي الموقع على المحني عليه بتاريخ ١٩٥٧/٧/٢٠ والتقرير الطبي الشرعي المؤرخ ١٩٥٧/٧/٣٠ على كبير الأطباء الشرعيين لتحديد سبب الوفاة وبيان ما إذا كانت من جراء تهتك بالكلية اليمنى وما تبع ذلك من نزيف وصدمة عصبية أم من عوامل أخرى كان لها الأثر في ذلك . ولما قدم كبير الأطباء الشرعيين تقريره وثبت منه أن الوفاة نشأت عن الصدمة العصبية والنزيف الداخلي بسبب إصابات الأمعاء والمساريقا والكلية اليمنى جميعا بادرت النيابة بقيد الدعوى ضد المتهم بتاريخ ١٩٥٨/١١/١٥ وأمر رئيس النيابة بتاريخ ١٩٥٨/١١/٢٣ بتقديم القضية لغرفة الاتهام ولا بطلان في ذلك مطلقا لأن للنيابة الحق في العودة إلى التحقيق إذا ظهرت دلائل جديدة قبل انتهاء المدة المقررة تسقوط الدعوى الجنائية ويعتبر من الدلائل الجديدة التقارير الطبية التي لم تعرض على النيابة أثناء تحقيقها الدعوى ... هذا فضلا عن أن النيابة لم تصدر أى أمر بحفظ الدعوى بالنسبة للمتهم الثانى ( الطاعن ) وكل ما اتخذته من إجراءات أنها أحالت المتهم شفيقة حامد إلى محكمة الأحداث وهذا لا يسلبها حقها في إحالة المتهم إلى هذه المحكمة إذا ما ظهرت أدلة جديدة قبله . الخ " . لما كان ذلك ، وكان التحقيق الذى لا تملك النيابة إجراؤه هو الذى يكون متعلقا بذات المتهم بالذى قدمته للمحاكمة وعن الواقعة نفسها لأنه بإحالة الدعوى من سلطة التحقيق



على قضاة الحكم تكون ولاية سلطة التحقيق قد زالت أما إذا كان التصرف خاصا بمتهم آخر ساهم في وقوع الحادث فإن النيابة العامة بعد تقديم الدعوى للمحكمة — بل من واجبها — تحقيق ما يطرأ أثناء سير الدعوى مما ترى فيه جريمة جديدة ولو كان منشؤها الدعوى المنظورة . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من بطلان تحقيقات النيابة بعد ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٧ وما رتبته على ذلك من عدم جواز الاستناد إلى شيء منها لا يكون له محل ، ولا محل كذلك لما يثيره خاصا بعدم جواز الاستدلال بالتقريرين المقدمين من كبير الأطباء الشرعيين ومساعدته لما هو مقرر قانونا من أن العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو براءته ولا يصح مطالبة قاضي الموضوع بالأخذ بدليل معين فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أى بيعة أو قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه خالف القانون حين دانه بجريمة الضرب المفوضى إلى الموت بالرغم من أن محكمة الأحداث سبق أن قضت بإدانة المتهم شفيقة حامد العدوى بتلك الجريمة مردود بما هو ثابت من الأوراق والتحقيقات من أن الطاعن ضرب المجنى عليه بالرجل في بطنه وأن المتهم شفيقة العدوى ضربت المجنى عليه بالرجل في جنبه الأيمن وأن هاتين الضريبتين قد ساهمتا معا في إحداث الوفاة بما يجعل كلا من المتهمين مسئولاً عن ارتكاب جناية الضرب المفوضى إلى الموت .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسييب كما أخطأ في الإسناد . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه عند ما بادره المجنى عليه بالاعتداء وألقاه أرضا فاضطر عقب نهوضه إلى إبعاده عنه خشية معاودة الاعتداء عليه فردت المحكمة على ذلك ردا قاصرا إذ قالت "إن الثابت من أقوال الشاهدين أحمد محمد جمعه والسيدة محمد زين أن الطاعن ركل المجنى عليه في بطنه بعد أن فصلا بينهما" وما حصله الحكم من أقوال الشاهدين المذكورين يخالف الثابت بالأوراق .



وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لما أثاره الطاعن في هذا الوجه ورد عليه بقوله : ” وحيث إن ما تمسك به الدفاع عن المتهم من أنه كان في حالة دفاع شرعى مردود بأنه يشترط قانونا لتبرير الدفاع الشرعى أن يكون الاعتداء حالا أو على وشك الحصول فلا دفاع بعد زوال الاعتداء ... الخ “ لما كان ذلك ، وكان المستفاد من مجموع أقوال الشاهدين كما أوردها الحكم يبرر ما انتهى إليه في حدود سلطته التقديرية في نفي قيام حالة الدفاع الشرعى فإن هذا الوجه من الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجهين الثالث والرابع هو الإخلال بحق الدفاع والخطأ في الإسناد فقد تمسك الطاعن بطلب معاينة مكان الحادث للتحقق من عدم وجود المعدية التي قالت الشاهدة السيدة محمد زين إنها استعملتها في عبور التربة والانتقال إلى مكان المشاجرة فرفضت المحكمة إجابة هذا الطلب رغم أهميته في هدم أقوال الشاهدة المذكورة وقالت إن الشهود قرروا بوجود الشاهدة في مكان الحادث في حين أن أحدا منهم لم يقرر ذلك هذا إلى أن الطاعن طلب استدعاء الأطباء الشرعيين لمناقشتهم فيما جاء بتقاريرهم المتضاربة عن سبب وفاة المجنى عليه فلم تستجب المحكمة لهذا الطلب أيضا دون مبرر مقبول .

وحيث إن الحكم عرض لطلب المعاينة ورد عليه بقوله ” وحيث إنه بالنسبة لطلب انتقال المحكمة إلى محل الحادث للتأكد من عدم وجود معدية كما ذكرت السيدة محمد زين . هذا الطلب لا محل له لأنه لا يؤثر على نتيجة الدعوى إذ اعترف المتهم وجميع الشهود بوجود الشاهدة المذكورة في محل الحادث وقت حصول الاعتداء واشتراكها في منع المتهم والمجنى عليه عن بعضهما “ . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن الثابت بتحقيقات النيابة أن أحمد محمد جمعه وشقيقه حامد العدوى وعبد الفتاح الباز قرروا أن السيدة محمد زين كانت موجودة بمكان الحادث كما قرر بذلك الطاعن أيضا فإن دعوى الخطأ في الإسناد لا يكون لها محل ويكون ما قاله الحكم في الرد على طلب إجراء المعاينة كافيا وسائغا . ولما كان ما يثيره الطاعن بشأن طلب استدعاء الأطباء الشرعيين لمناقشتهم في سبب وفاة المجنى عليه قد عرضت له المحكمة أيضا وبعد أن أثبتت مضمون التقرير المقدم من الطبيب



الشرعى المساعد فى مدونات حكمها قالت " إن كبر الأطباء الشرعيين أيدته إذ ذكر بتقريره أن وفاة المجنى عليه قد نشأت عن الصدمة العصبية والتزيف الداخلى بسبب إصابات الأمعاء والمساريقا والكلية اليمنى جميعا وثبت من ذلك أن التقريرين قد بيضا بوضوح ولأسباب مقبولة سبب الوفاة ولذلك فلا محل لمناقشة الأطباء الشرعيين فى تقاريرهم لأنها واضحة لا غموض فيها وفيها الكفاية لتكوين عقيدة المحكمة " ولما كان للمحكمة متى وضحت لها الواقعة ألا تجيب مثل هذا الطلب فإن ما قاله الحكم يكون كافيا وسائفا فى تبرير عدم إجابة الطاعن إلى ما طلبه من مناقشة الأطباء الشرعيين فى تقاريرهم .

وحيث إن محصل أوجه الطعن الخامس والسادس والسابع هو القصور فى التسيب إذ يقول الطاعن إنه تمسك فى دفاعه بأن الضربة المنسوبة إليه لم تساهم فى أحداث الوفاة فرد الحكم على ذلك ردافاصرا كما أن الحكم أغفل إيراد مضمون تقرير الطبيب الكشاف بالرغم من أنه تضمن مسائل فنية قد تؤثر فى عقيدة المحكمة هذا إلى أن الطاعن دفع بعدم مسئولية من وفاة المجنى عليه لإتقطاع رابطة السببية بخطأ الطبيب الجراح مما أدى إلى حصول نزف دموى ساهم فى أحداث الوفاة فرد الحكم على ذلك بما لا يصلح ردا .

وحيث إن ما ينهأ الطاعن على الحكم من ذلك فى غير محله . ذلك بأن الحكم أثبت فى مدوناته استنادا إلى تقريرى كبر الأطباء الشرعيين ومساعدته أن وفاة المجنى عليه نشأت عن الصدمة العصبية والتزيف الداخلى بسبب إصابات الأمعاء والمساريقا والكلية اليمنى جميعا وفى هذا ما يتضمن الرد على دفاع الطاعن القائم على أن الضربة المنسوبة إليه لم تساهم فى أحداث الوفاة . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بأن تورد فى حكمها من الأدلة إلا ما تستند إليه فى الإدانة حتى يتضح وجه استدلال الحكم بها وكانت محكمة الموضوع قد رأت فى حدود حقها ألا تأخذ بتقرير الطبيب الكشاف فإن النعى عليها بعدم إيراد مضمونه



لا يكون مقبولا. لما كان ما تقدم، وكان ما يثيره الطاعن بشأن عدم مسؤوليته من الحادث لإقطاع رابطة السببية بخطأ الطبيب الجراح مردودا بما أثبتته الحكم امتنادا إلى ما انتهى إليه كبير الأطباء الشرعيين ومساعدته من انتفاء حصول أى خطأ أو إهمال أثناء إجراء الجراحة للجنى عليه فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم كله يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

---



## جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / السيد أحمد مفيق ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،  
وتوفيق أحمد الخشن ، وأديب نصر ، وحسين صفوت السركي .

( ٤٩ )

### الطعن رقم ٢١٥٣ لسنة ٣٢ قضائية

معارضة . " التقرير بها " . اعلان .

وجوب اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة إذا لم يكن حاضرا وقت التقرير بها من  
وكيله . لا يغني عن ذلك علم الوكيل بها .

خلو الأوراق مما يدل على اعلان الطاعن — لشخصه أو في محل إقامته — بالجلسة المحددة  
لنظر المعارضة . قضاء الحكم رغم ذلك باعتبار المعارضة كأن لم تكن . عيب يستوجب نقضه والاحالة .

الأصل أنه لا يغني عن اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته علم  
وكيله بها طالما أن الأصيل لم يكن حاضرا وقت التقرير بالمعارضة ، ولما كان  
الثابت أن الطاعن لم يقرر بالمعارضة وإنما قرر بها وكيله وقد خلت الأوراق  
مما يدل على أن الطاعن أعلن اعلانا قانونيا — لشخصه أو في محل إقامته —  
بالجلسة المحددة لنظر المعارضة . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار  
المعارضة كأن لم تكن يكون معيبا ، مما يستوجب نقضه والاحالة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٥٨/٦/٢٠ بدائرة قسم المنشية  
أعطى بسوء نية للمارس على شركة التضامن — مويتروعمار شيكا بدون رصيد  
وغير قابل للمصحب مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من  
قانون العقوبات . ومحكمة المنشية الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٩



عملا بمساذتي الاتهام بحبس المتهم سنة أشهر مع الشغل وكفالة ٥٠ جنيها فعارض .  
وقضى في معارضته بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٦٠ بقبولها شكلا وفي الموضوع  
برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة  
الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بتاريخ ٢٦ ديسمبر  
سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم  
المستأنف . فعارض . وقضى في معارضته بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٦١ باعتبارها  
كان لم تكن . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار معارضة  
الطاعن في الحكم الاستئنافية الغيابي كان لم تكن قد انطوى على بطلان  
في الإجراءات أثر فيه وعلى اخلال بحقه في الدفاع ذلك بأن لم يعلن إعلانا صحيحا  
بالجلسة التي حددت لنظر المعارضة التي قرر بها وكيله نيابة عنه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن حكم عليه غيابيا  
استئنافية بتاريخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ فقرر وكيله المعارضة في الحكم  
وحدد لنظرها جلسة ٦ مارس سنة ١٩٦١ وقد تأخر على التقرير بهذا التاريخ ،  
وبهذه الجلسة لم يحضر الطاعن فقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن تأسيسا على  
عدم حضوره الجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته ، لما كان ذلك ، وكانت  
الأوراق قد خلت مما يدل على أن الطاعن أعلن إعلانا قانونيا — لشخصه  
أو في محل اقامته — بالجلسة المذكورة ، وكان الأصل أنه لا يغني عن إعلان  
المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته علم وكيله بها طالما أن الأصل لم يكن  
حاضرا وقت التقرير بالمعارضة ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى  
باعتبار المعارضة كأن لم تكن معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .



## جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،  
وتوفيق أحمد الحسن ، واديب نصر ، وأحمد موافي .

( ٥٠ )

### الطعن رقم ٢١٩٢ لسنة ٣٢ القضائية

( ١ ) ظروف مشددة . ترصد . حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " .  
سبق إصرار .

استخلاص الحكم تربص المتهم بالمجنى عليه ، وانتظاره إياه على مقربة من الدار التي  
يعلم بوجوده بها ، وترقبه مغادرته لها للاعتداء عليه ومباغتته بضربه بالعصا عندما ظفربه ،  
توافر ظرف الترصد في حق المتهم بعنصره الزمني والمكاني . لا هبة بحالة المتهم الذهنية  
وقت مقارنته الجريمة . الاعتداد بهذه الحالة لا يكون إلا في صدد التدليل على ظرف  
سبق الإصرار .

( ب ) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات " شهود " .  
وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على قوله .  
أمر موكل إلى محكمة الموضوع . لارقابة لمحكمة النقض عليها .

( ج ) دفاع . حكم . " تسببيه . مالا يعيبه " .

عدم التزام المحكمة بتبصع المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على  
استقلال . يكفي أن يستفاد الرد عليه دلالة من أدلة الثبوت الساتئة التي أوردها الحكم .

١ - يكفي لتوافر ظرف الترصد - كما هو معرف به في القانون - في حق  
المتهم ما استخلصه الحكم من تربصه بالمجنى عليه وانتظاره إياه على مقربة من الدار  
التي يعلم بوجوده بها وترقبه مغادرته لها للاعتداء عليه ومباغتته بضربه بالعصا



عندما ظفربه ، وذلك بصرف النظر عن حالة المتهم الذهنية وقت مقارفته الجريمة إذ أن هذه الحالة لا يعتمد بها إلا في صدد التدايل على ظرف سبق الإصرار .

٢ — من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات ، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المتزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها .

٣ — لا تلتزم المحكمة بأن تتبع المتهم في مناحي دفاعه المختلفة وبالرد على كل شبهة يثيرها على استقلال ، مادام أن الرد عليه يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ليلة ١٩٥٩/٥/٢٤ بدائرة مركز أبوالمظاير محافظة البحيرة " ضرب فوده محمد شهاب عمدا بعصا على رأسه ويده اليمنى فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي نشأ عنها إصابة الرأس بعاهة مستديمة يستحيل برؤها وهي فقد جزء من عظام الجمجمة يقلل من كفاءة المصاب على العمل بما يقدر بنحو ٢٢٪ وكان ذلك مع التردد " . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ — ٣ من قانون العقوبات . فأمرت الغرفة بذلك . ومحكمة جنايات دمنهور قضت حضوريا بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٦١ عملا بالمادتين ١/٢٤٠ — ١/٢٤١ و ٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من القانون المذكور بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين . فطمئن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

## المحكمة

حيث إن الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن قد أخطأ في الاسناد وانطوى على فساد في الاستدلال وقصور في التسيب ذلك بأنه مع تسليمه باضطراب أقوال المجنى عليه شاهد الرؤية الوحيد في الدعوى . في صدد



واقعة وجوده قبيل وقوع الحادث بمنزل السيدة التي أزعج الطاعن الزواج منها — فقد طل هذا الاضطراب برغبة المجنى عليه في دفع الحرج الذي حاق به نتيجة وجوده بذلك المنزل في ساعة متأخرة من الليل واستند إلى " مختار مجد شحاته " أنه شهد في تحقیقات النيابة بما يظهر هذا التعليل في حين أنه لم يذكر ذلك . كما أن المدافع عن الطاعن استند في نفي التهمة عنه إلى أن ظروف الاعتداء وحصوله في ساعة متأخرة من الليل وقت خروج المجنى عليه من منزل السيدة سالفة الذكر التي اعتاد التردد عليها وتضرر أهل البلدة وجيرانها وهم من الأعراب من ذلك مما يوحى بأن ضاربه مجهول من بين هؤلاء وأنه وجه إتهامه إلى الطاعن لمجرد أنه آخر من خرج أمامه من المنزل المذكور غير أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع على رغم أهميته وأثره في بيان وجه الحق في الدعوى . هذا إلى أن الحكم استظهر ظرف التردد في حق الطاعن من عناصر لا تنتجها ولا مأخذ لها من الأوراق إذ أن ما قاله الحكم من تلاقى المجنى عليه والطاعن في المنزل المشار إليه لا يؤدي إلى توافر هذا الظرف . كما أن ما ذهب إليه من وقوع مشادة بينهما لهذا السبب توعد فيها الطاعن المجنى عليه وما قيل من ترصد على مقربة من تلك الدار لا تسانده الأوراق . مما يعيب الحكم المطعون فيه وليستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحداث عاهة مستديمة وجروح بالمجنى عليه مع التردد اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حتمه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ثم عرض إلى اضطراب المجنى عليه في أقواله فقال . " وبما أن اضطراب المجنى عليه بصدد مناسبة وجوده بدار (آمال مجد أبو سريع) ليلة الحادث وبصدد إقدام المتهم ( الطاعن ) على اقترافه إنما تعزوه المحكمة إلى رغبته في دفع الحرج المحقق به نتيجة وجوده في تلك الدار في ساعة متأخرة من الليل وهذا الذي خلصت إليه المحكمة قد أفصح عنه مختار مجد شحاته في تحقيق النيابة من أن المجنى عليه نجح أن يكشف عن وقوع المشادة بينه وبين المتهم في تلك الدار فزعم أنها كانت خارجها ومن ثم فإن المحكمة لا ترى في ذلك الاضطراب ما ينال من الاطمئنان إلى شهادة المجنى عليه في تحقيق النيابة من ثبوت المتهم عليه لوجوده في تلك الدار في تلك الساعة



وتوعده لهذا السبب". لما كان ذلك، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات . كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطعن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها . وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن ما أسنده الحكم إلى الشاهد مختار مجد شحاته في شأن تعليقه لإحجام المجنى عليه عن مكاشفته بحقيقة المكان الذي وقعت فيه المشادة بينه وبين الطاعن ، له مأخذه من أقوال هذا الشاهد في تحقيقات النيابة العامة . لما كان ما تقدم ، وكان ما يثيره الطاعن من نفي التهمة عنه يرد عليه بأن المحكمة لا تلتزم بأن تتبع المتهم في مناحي دفاعه المختلفة وبالرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد عليه يستفاد دلالة من أدلة النبوت السائغة التي أوردتها الحكم . ولما كان الحكم قد عرض لظرف الترصد في قوله . "وبما أن وقوع الجناية عن ترصد يبين من تلاقى المجنى عليه والمتهم ( الطاعن ) بدار آمال التي يرغب الأخير في الزواج منها وتشادهما بسبب وجود المجنى عليه بتلك الدار وتوعد المتهم إياه ثم انصرافه قبل المجنى عليه وتربصه له على مقربة من الدار متربعا مغادرته الدار لضربه حتى إذا ما ظفر به ضربه بمصاه" وما أوردته الحكم من ذلك يتحقق به الترصد كما هو معروف به في القانون ذلك بأنه يكفي لتوافره في حق الطاعن ما استخلصه الحكم من تربصه بالمجنى عليه وانتظاره إياه على مقربة من الدار التي يعلم بوجوده بها وترقبه مغادرته لها للاعتداء عليه ومباغتته بضربه بالعصا عند ما ظفر به وهو استخلاص تسانده أقوال المجنى عليه بجلسة المحاكمة وما حصله الحكم من أقوال من نقلوا عن المجنى عليه في هذا الصدد وهو ما لم يجمعه الطاعن ولما كان الترصد بعنصريه الزماني والمكاني قد توفر بما يكفي لإزالة العقوبة المشددة التي أوقعها الحكم على الطاعن بصرف النظر عن حالته الذهنية وقت مقارفته الجريمة فهذه الحالة لا يعتد بها إلا في صدد التدليل على ظرف سبق الاصرار وهو ما لم يعمل به الحكم في حق الطاعن . لما كان كل ذلك ، فإن ما ينعماه الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



## جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حليم خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار وضوان ، ومحمد صبرى .

( ٥١ )

### الطعن رقم ٢٦٤٢ لسنة ٣٢ القضائية

ضرائب . "ضريبة الملاهى" . عقوبة . تعويض . رسوم .

( ١ ) الزيادة فى الضريبة التى يلزم المخالف بأدائها إعمالا لنص المادة ١٤ / ٢ من القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥١ . طبيعتها : عقوبة تنطوى على عنصر التعويض . أثر ذلك : عدم جواز الحكم بها إلا من محكمة جنائية . الحكم بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ، دون حاجة لطلب من الخزنة أو تدخل منها فى الدعوى أو تحقق وقوع ضررها . ليس لمصلحة الضرائب الادعاء مدنيا لطلب توقيعها . طلب الحكم بها حق للنيابة العامة وحدها . خطأ المحكمة بإدخالها الحكم بها ، للنيابة العامة وحدها سلطة الطعن فى الحكم .

تكليف الحكم المطعون فيه تلك الزيادة فى الضريبة بأنها تعويض مدنى يحق لمصلحة الضرائب وحدها المطالبة به أمام المحكمة المدنية . مخالف لقانون .

( ب ) الزيادة فى الضريبة المنصوص عليها فى المادة ١٤ / ٢ من القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥١ . من قبيل التعويض للدولة مقابل ما ضاع أو ما كان عرضة للبيع عليها من الضريبة بسبب مخالفة المول للقانون . شموله ما لم يدفع من الضريبة فى الميعاد المحدد . القول بأن هذه الزيادة لا يحكم بها إلا إذا كانت الرسوم المستحقة لم تؤد كلها أو بعضها إلى حين رفع الدعوى العمومية . غير صحيح .

على المول أداء الضريبة إما مقدما أو فى ذات اليوم أو فى اليوم التالى لإقامة الحفلة على الأكثر . المادة ٧ من القانون المشار إليه . إقامة المطعون ضده الحفلات التى يستحق عليها الرسم خلال شهر فبراير سنة ١٩٥٩ . عدم سداد الرسوم المستحقة إلا بعد تحرير المحضر ضده فى ٥ من مارس سنة ١٩٥٩ . وجوب إلزامه بزيادة تعادل ثلاثة أمثال مجموع الضريبة التى تأخر سدادها عن الميعاد المحدد فى القانون . إغفال الحكم القضاء بذلك . يجب استوجب تقضيه وتصحيحه .



١ - تقضى الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ -  
 في شأن فرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي - بأنه  
 "في جميع الأحوال يلزم المخالف بأداء باقى الضريبة مع زيادة تساوى ثلاثة  
 أمثالها تضاعف في حالة العود" - ولما كانت هذه الزيادة لا تخرج في طبيعتها  
 عن الزيادة أو التعويض المشار إليه في القوانين الأخرى المتعلقة بالضرائب  
 والرسوم والتي جرى قضاء محكمة النقض على اعتبارها عقوبة تنطوى على عنصر  
 التعويض ، وكان يترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية ،  
 وأن الحكم بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها بغير طلب من الخزنة  
 أو تدخل منها في الدعوى ودون أن يتوقف ذلك على تحقق وقوع ضرر عليها ،  
 وأنه لا يجوز للإدارة الضريبية الإدعاء مدنيا بطلب توقيها ، لأن طلب الحكم  
 بها حق للنيابة العامة وحدها وهي التي تقوم بتحصيلها وفقا للقواعد الخاصة  
 بتحصيل المبالغ المستحقة لخزنة الدولة ، فإن أخطأت المحكمة بعدم الحكم بها  
 كان للنيابة العامة وحدها سلطة الطعن في الحكم ، وأنه لا يجوز الحكم بوقف  
 تنفيذها لأن فكرة وقف التنفيذ لا تتلاءم مع الطبيعة المختلطة للغرامة الضريبية -  
 فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه - مؤسسا عليه قضاءه - من تكيف تلك  
 الزيادة في الضريبة بأنها تعويض مدنى يحق لمصلحة الضرائب وحدها بالمطالبة  
 به أمام المحكمة المدنية - يكون غير صحيح في القانون .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الزيادة في الضريبة المنصوص عليها  
 في الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥١ هي من قبيل التعويض  
 للدولة في مقابل ما ضاع عليها من الضريبة أو ما كان عرضة للضياع عليها بسبب  
 مخالفة الممول للقانون ، وينسب الى ما لم يدفع من الضريبة في الميعاد المحدد .  
 والقول بأن هذه الزيادة لا يحكم بها الا اذا كانت الرسوم المستحقة لم تؤد كلها  
 أو بعضها الى حين رفع الدعوى العمومية غير صحيح . ولما كان الثابت مما أورده  
 الحكم أن الحفلات التي يستحق عليها الرسم أقيمت خلال شهر فبراير سنة ١٩٥٩  
 وأن المطعون ضده لم يؤد الضريبة المستحقة عليه الا بعد تحرير المحضر ضده  
 في ٥ مارس سنة ١٩٥٩ وكانت المادة السابعة من القانون المشار اليه تقضى  
 بأنه "على أصحاب المحال والمستغلين لها أن يؤدوا الضريبة إما مقدما أو في ذات



اليوم أو في اليوم التالي لاقامة الحفلة على الأكثر وذلك بالطرق والأوضاع التي تعين بقرار وزاري — فان الحكم المطعون فيه اذ أغفل القضاء بالزام المطعون ضده بزيادة تعادل ثلاثة أمثال مجموع الضريبة التي تأخر سدادها عن الميعاد المحدد في القانون يكون معيبا مستوجبا نقضه وتصحيحه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٩ بدائرة بندر الزقازيق "لم يدفع ضريبة الملاهي عن الحفلات المسائية التي أقامها في المدة من ٤ فبراير سنة ١٩٥٩ الى ٢١ فبراير سنة ١٩٥٩ في الميعاد" — وطلبت عقابه بالمادتين ١٤ ، ٧ من القانون رقم ٢٢١ سنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٥٨٠ لسنة ١٩٥٣ . ومحكمة الزقازيق الجزئية قضت ضايا ببتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٩ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائتي قرش . استأنفت النيابة هذا الحكم ومحكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت ضايا ببتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٦١ باعتبارها كأن لم تكن . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في القانون ذلك أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه على أن الزيادة المنصوص عليها في المادة ١٤ من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ في شأن فرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي — ما هي إلا تعويض مدني مما يحق لمصلحة الضرائب المطالبة به أمام المحكمة المدنية ولا يجوز للنيابة العامة الطعن في الحكم بدعوى أن اخفاله القضاء بها خطأ في تطبيق القانون . مع أن تلك الزيادة جزاء يلزم العقوبة



وإن خالطه عنصر التعويض ولذا يتعين على المحكمة الجنائية الحكم به من تلقاء نفسها دون تدخل من مصلحة الضرائب ودون اشتراط وقوع ضرر عليها .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى رفض استئناف النيابة الذي طلبت به إلزام المطعون ضده — إلى جانب العقوبة المقررة بها عليه — بما يعادل ثلاثة أمثال الضريبة التي تأخر في أدائها — مؤسسا قضاءه على أن هذه الزيادة لا تعدو أن تكون تعويضا لمصلحة الضرائب مما يحق لها المطالبة به أمام المحكمة المدنية المختصة وبذلك لا يجوز للنيابة العامة الطعن في الحكم بدعوى أن اغفاله القضاء بها يعتبر خطأ في تطبيق القانون — وكانت المادة ١٤ من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ — في شأن فرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي — الذي طبقه الحكم المطعون فيه تقضى في فقرتها الثانية بأنه ” في جميع الأحوال يلزم المخالف بأداء باقي الضريبة مع زيادة تساوى ثلاثة أمثالها تضاعف في حالة العود “ — وكانت هذه الزيادة لا تخرج في طبيعتها عن الزيادة أو التعويض المشار إليه في القوانين الأخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم والتي جرى قضاء محكمة النقض على اعتبارها عقوبة تنطوي على عنصر التعويض — وكان يترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية وأن الحكم بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها بغير طلب من الخزانة أو تدخل منها في الدعوى ودون أن يتوقف ذلك على تحقق وقوع ضرر عليها . وأنه لا يجوز للإدارة الضريبية الادعاء مدنيا بطلب توقيعها . لأن طلب الحكم بها حق للنيابة العامة وحدها وهي التي تقوم بتحصيلها وفقا للقواعد الخاصة بتحصيل المبالغ المستحقة لخزانة الدولة . فإن أخطأت المحكمة بعدم الحكم بها كان للنيابة العامة وحدها سلطة الطعن في الحكم . وأنه لا يجوز الحكم بوقف تنفيذها لأن فكرة وقف التنفيذ لا تتلاءم مع الطبيعة المختلطة للغرامة الضريبية — لما كان ذلك، فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه — مؤسسا عليه قضاءه من تكيف الزيادة في الضريبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المشار إليها — بأنها تعويض مدنى يحق لمصلحة الضرائب وحدها المطالبة به أمام



المحكمة المدنية — يكون غير صحيح في القانون ولما كانت هذه الزيادة على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض هي من قبيل التعويض للدولة في مقابل ما ضاع عليها من الضريبة أو ما كان عرضة للضياع عليها بسبب مخالفة الممول للقانون وينسب إلى ما لم يدفع من الضريبة في الميعاد المحدد — فإن القول بأن هذه الزيادة لا يحكم بها إلا إذا كانت الرسوم المستحقة لم تؤد كلها أو بعضها إلى حين رفع الدعوى العمومية يكون غير صحيح — لما كان ما تقدم، وكان الثابت مما أورده حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه استئنافيا والحكم المطعون فيه أن المطعون ضده لم يؤد الضريبة المستحقة عليه إلا بعد تحرير المحضر في ٥ مارس سنة ١٩٥٩ وكانت المادة السابعة من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المطبق تقضى بأنه "على أصحاب المحال والمستغنين لها أن يؤدوا الضريبة إما مقدما أو في ذات اليوم أو في اليوم التالي لإقامة الحفلة على الأكثر وذلك بالطرق والأوضاع التي تعين بقرار وزارى" — وكان الثابت مما أورده الحكم أن الحفلات التي يستحق عليها الرسم قد أقيمت من ١٩٥٩/٢/٤ إلى ١٩٥٩/٢/٢١ — فإنه كان من المتعين على الحكم المطعون فيه أن يقضى بإلزام المطعون ضده بزيادة تعادل ثلاثة أمثال مجموع الضريبة التي تأخر سدادها عن الميعاد المحدد في القانون لذلك — أما وقد أغفل ذلك فإنه يكون معيبا مستوجبا نقضه وتصحيحه .



## جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلمى  
خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد مبرى .

( ٥٢ )

### الطعن رقم ٣ لسنة ٣٣ القضائية

( ١ ) مسئولية جنائية . موانع العقاب . ” جنون . طاعة فى العقل “ .  
خبير . محكمة الموضوع . دفاع .

المرض العقلى الذى تنعدم به المسئولية قانونا . هو ذلك المرض الذى من شأنه  
أن يعدم الشعور والإدراك .

سائر الأمراض والأحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه .  
لا تصلح سببا لانعدام المسئولية .

عدم التزام المحكمة بتدب خبير فنى لتحديد مدى تأثير مرض المتهم على مسئوليته  
الجنائية ، إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التى يتعذر حلها تقديرها . تقدير حالة  
المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئوليته . من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة  
الموضوع بالفصل فيها .

انتها الحكم المطعون فيه — فى قضاء سليم لا مخالفة فيه للقانون إلى أن نوع المرض  
الذى يدعيه الطاعن — على فرض ثبوته — لا يؤثر فى سلامة شعوره وإدراكه وتتوافر  
معه مسئوليته الجنائية . لا محل للنزاع على الحكم بمخالفة القانون والإخلال بحق الطاعن  
فى الدفاع .

( ب ) محاكمة . ” إجراءاتها “ . دفاع . إثبات ” شهود “ .

للمحكمة الاستغناء من سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع منه ذلك . استغناء  
المحكمة من سماع أقوال المجنى عليها وتلاوة أقوالها بالجلسة بموافقة النيابة والدفاع  
عن الطاعن . عدم اعتراض الطاعن على تصرف محاميه أو تمسكه بسماع أقوال هذه  
الشاهدة . النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع لإغفال المحكمة سؤال الطاعن شخصيا  
عن ذلك . لا أساس له .



## هتك عرض .

( ج ) ركن القوة في جنابة هتك العرض لا يقتصر على القوة المادية . التهديد ركن مماثل للقوة . إندراج المباغنة تحت معنى القوة أو التهديد . بها ينعدم الرضاء الصحيح .

( د ) الركن المادى في جريمة هتك العرض . ما يحققه : وقوع أى فعل مغل بالحياء العرضى للجنى عليها ، ويستطيل إلى جسمها ، ويخدش عاطفة الحياء عندها . الكشف عن عورتها . لا يلزم . يكفى لتوفر هذا الركن بلوغ الفعل الواقع على جسمها من الفحش والإخلال بالحياء العرضى درجة تسوغ اعتباره هتك عرض .

١ - من المقرر أن المرض العقلى الذى يوصف بأنه جنون أو هامة عقلية وتنعدم به المسئولية قانونا هو ذلك المرض الذى من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك أما سائر الأمراض والأحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد سببا لانعدام المسئولية ، ولما كانت المحكمة غير ملزمة بنسب خبر فى الدعوى تحديدا لمدى تأثير مرض المتهم على مسئوليته الجنائية إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التى يتعذر عليها تقديرها ، إذ أن تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئوليته الجنائية من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى - فى قضاء سليم لا مخالفة فيه للقانون إلى أن نوع المرض الذى يدعيه الطاعن - على فرض ثبوته - لا يؤثر فى سلامة عقله وصحة إدراكه وتتوافر معه مسئوليته الجنائية من الفعل الذى وقع منه ، فإن النعى على الحكم بمخالفة القانون والإخلال بحق الطاعن فى الدفاع يكون غير مديد .

٢ - خولت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - للمحكمة الاستئناف من مسماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع منه ذلك ، ولما كانت النابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة قد أمرت بتلاوة أقوال المجنى عليها بموافقة النيابة والدفاع ، وكان الطاعن لم يبد اعتراضا على تصرف محاميه ، ولم يتمسك بمسماع أقوال هذه الشاهدة ، فإن النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع لإغفال المحكمة سؤال الطاعن شخصيا عن ذلك يكون على غير أساس .



٣ - من المقرر أن ركن القوة في جناية هتك العرض لا يقتصر على القوة المادية ، بل إن الشارع جعل من التهديد ركناً مماثلاً للقوة وقرنه بها في النص ، وبذلك أراد أن يعتبر الفعل جناية كلما ارتكب ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضاه ، فتدرج تحت معنى القوة أو التهديد - المباغتة لأنه بها ينعدم الرضاء الصحيح .

٤ - من المقرر أن الفعل المسمى في جريمة هتك العرض يتحقق بأى فعل يخل بالحياء العرضى للمجنى عليها ويستطيل على جسمها ويخدش عاطفة الحياء عندها من هذه الناحية ، ولا يلزم الكشف عن عورتها ، بل يكفي لتوفر هذا الركن أن يكون الفعل الواقع على جسمها قد بلغ من الفحش والإخلال بالحياء العرضى درجة تسوغ اعتباره هتك عرض سواء أكان بلوغها هذه الدرجة قد تحقق من طريق الكشف عن عورة من عورات المجنى عليها أم من غير هذا الطريق .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بدائرة قسم الأزبكية محافظة القاهرة "هتك عرض ( عبلة مصطفى صادق ) بالقوة بأن التصق بها أثناء جلوسها بسيارة الأتوبيس وأخرج قضيبه وحكه في كتفها حتى أمنى على ملابسها" - وطلبت من غرفة الاتهام إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٦٨ من قانون العقوبات ، فأمرت الغرفة بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضور يا بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٢ عملاً بمادة الاتهام بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن الأول الخطأ في القانون والإخلال بحق الدفاع ذلك أن ما أورده الحكم في الرد على دفع الطاعن بانعدام مسؤوليته عن الحادث ، انطوى على فهم خاطئ لأساس هذا الدفع إذ قال إن الطاعن يبنى دفعه على



إصابته بالشذوذ الجنسي ، مع أن الثابت أنه أسسه على إصابته بمرض عصبي ونفسي من أعراضه ونتائج الشذوذ الجنسي وتأيد ذلك بالشهادتين الطبيتين المتقدمتين منه . وقد انبنى على هذا الفهم الخاطئ أن الحكم انتهى إلى أن إصابة الطاعن بالشذوذ الجنسي لا تنال من سلامة عقله وصحة إدراكه وهو تقدير جزافي غير سليم إذ كان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع بوضع الطاعن تحت الملاحظة الطبية أو ندب طبيب شرعي لفحصه وتقرير حالته ومدى تأثير مرضه على إرادته وشعوره تحديدا لمسئوليته ، وما أورده الحكم من أنه كان على المتهم أن يتحاشى المواقف التي يفتضح فيها أمر شذوذه قول معيب ذلك أن الطاعن لم يسع باختياره وإرادته إلى خلق الظروف التي تسببت في إصابته بالنوبة العصبية التي أفقدته شعوره واختياره في إتيان الفعل المسند إليه .

وحيث إنه لما كان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن محامي الطاعن دفع بأن موكله مصاب بشذوذ جنسي نتيجة تربيته في السودان ، وأنه كان في حالة كبت وفي السنوات الأخيرة أصيب بحالة عصبية وعرضه أبوه في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ على الدكتور ناشد وقال إن لديه توتر عصبي وفي ٢٠ يناير سنة ١٩٦١ كشف عليه الدكتور حسن طه وشخص حالته بأن لديه اضطراب جنسي يؤدي إلى سرعة القذف ، وقد قدم تأييدا لدفاعه ودفعه بعدم مسؤولية الطاعن الجنائية شهادتين طبيتين أولاهما مؤرخة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ تضمنت أنه مصاب بتوتر عصبي ونصح له بالراحة لمدة عشرة أيام وثانيهما في ٢٠ يناير سنة ١٩٦١ تفيد أنه يعالج من حالة نفسية مصحوبة بتميج جنسي لدى مواجهة الجنس الآخر تؤدي إلى سرعة القذف . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفاع وحصله ورد عليه في قوله ” وبما أن هذا الدفع لا يجدي المتهم نفعا في صدد الدعوى المطروحة لأنه إن صحت إصابته بهذا النوع من الشذوذ فإنه لا جدال أن هذه الإصابة لا تنال من سلامة عقله وصحة إدراكه وبالتالي من اكتمال إرادته التي هي أساس المسؤولية الجنائية الكاملة ، فكان في وسعه بل كان متعينا عليه أن يتحاشى المواقف التي يفتضح فيها أمر هذا الشذوذ الجنسي فيتجنب الوقوف في الزحام داخل السيارات العامة أو الاقتراب من المجلس الآخر حتى لا تتورغريته الحيوانية على النحو الذي



وقع في هذه الدعوى " . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أن المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتنعدم به المسؤولية قانونا هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك أما سائر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد سببا لانعدام المسؤولية وكان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من أن مرض الطاعن — على فرض ثبوته — لا يؤثر في سلامة شعوره وإدراكه وتتوافر معه مسئوليته الجنائية عن الفعل الذي وقع منه صحيح في القانون ، وكانت المحكمة غير ملزمة بنسب خبر فني في الدعوى تحديدا لمدى تأثير مرض الطاعن — بفرض صحته — على مسئوليته الجنائية إذ أن تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئوليته الجنائية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها وهي لا تلتزم بأن تلجأ إلى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها تقديرها — وما دامت المحكمة قد انتهت — في قضاء سليم لا مخالفة فيه للقانون إلى أن نوع المرض الذي يدعيه الطاعن لا يؤثر في سلامة عقله وصحة إدراكه فإن ما ينعاه الطاعن بدعوى مخالفة القانون والإخلال بحقه في الدفاع يكون غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجه الأول من أسباب الطعن الآخر الإخلال بحق الدفاع، ذلك أن المحكمة لم تمنع باستدعاء المجنى عليها لمناقشتها اكتفاء منها بتلاوة أقوالها بالجلسة بموافقة النيابة والدفاع دون أن تسأل الطاعن شخصيا عن ذلك .

وحيث إنه لما كانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ قد خولت للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . وكان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة قد أمرت بتلاوة أقوال المجنى عليها بموافقة النيابة والدفاع ، وكان الطاعن لم يبدى اعتراضا على تصرف محاميه أو تمسك بسماع أقوال المجنى عليها فإن هذا الوجه من النعي يكون على غير أساس .

وحيث إن محصل الوجه الثاني من هذا الطعن الخطأ في القانون ، ذلك أن الحكم انتهى إلى توافر ركن الإكراه استنادا إلى عنصر المباغة وحده مع أن مؤدى تطبيق المادة ٢٨٦ من قانون العقوبات أن القوة أو التهديد بمعناه



الواضح هو الركن المميز لهذه الجريمة وبذلك فمجرد ملامسة المجنى عليها في كتفها بقبل الطاعن لا يتوافق به القوة أو التهديد ولا يعدو أن يكون فعلا قاضحا علنيا ينطبق على المادة ٢٧٨ عقوبات — بالإضافة إلى أن رضا المجنى عليها ثابت من سكوتها طويلا على فعل الطاعن دون أن تظهر تبرما يشهد به أحد ممن جاورها في السيارة — وفوق ذلك فإن ملامسة كتف المجنى عليها المغطى بملابسها لا يعتبر موضع عفة مما يفقد جريمة هنك العرض ركنًا من أركانها .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن ركن القوة في جنائية هنك العرض لا يقتصر على القوة المادية ، بل إن الشارع جعل من التهديد ركنًا مماثلا للقوة وقرنه بها في النص ، وبذلك أراد أن يعتبر الفعل جنائية كلما ارتكب ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضاه ، فيندرج تحت معنى القوة أو التهديد — المباغته — لأنه بها ينعدم الرضاء الصحيح ولا يقبل من الطاعن ما يسمى إليه من محاولة التدايل على رضاه المجنى عليها ، لأن ما يثيره في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض بعد أن خلصت المحكمة وإنهت في حدود سلطاتها التقديرية إلى عدم توافر رضاه المجنى عليها — لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أوضح أن الفعل المسمى الذي أتاه الطاعن هو مما يندش حياء المجنى عليها في جميع الأحوال ، وكان من المقرر أن الفعل المسمى في جريمة هنك العرض يتحقق بأى فعل مغل بالحياء العرضى للمجنى عليها ويستطيل على جسمها ويندش عاطفة الحياء عندها من هذه الناحية ، ولا يلزم الكشف عن عورة المجنى عليها ، بل يكفي لتوفر هذا الركن أن يكون الفعل الواقع على جسمها قد بلغ من الفحش والاخلال بالحياء العرضى درجة تسوغ إعتباره هنك عرض سواء أكان بلوغها هذه الدرجة قد تحقق عن طريق الكشف عن عورة من عورات المجنى عليها أم عن غير هذا الطريق ، لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه من النعى يكون غير سليم ويكون الطعن برمته في غير محله متعين الرفض .

وحيث إن تقرير الأسباب الأخير المقدم من الأستاذ كمال الأسيوطى قد انطوى على عبارات غير لائقة ولا يقتضيها الطعن في الحكم فيتعين لاستبعاد هذه العبارات من ذلك التقرير .



## جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى هتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى خاطر ، وهبد المليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

( ٥٣ )

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٣ القضائية

إعلان .

إجراءات الإعلان تتم بالطرق المقررة فى قانون المرافعات . المادة ٢٣٤ إجراءات . عدم مراعاة الإجراءات المنصوص عليها فى المادتين ١٠ و ١٢ مرافعات . أثر ذلك : بطلان الإعلان . المادة ٢٤ مرافعات .

وجوب تسليم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة فى حالة الامتناع عن استلامه . لافرق بين ما إذا كان الممتنع هو شخص المراد إعلانه أو غيره . وجوب اشتغال أصل للورقة المعلنة إما على توقيع مستلم الصورة أو إثبات واقعة امتناعه وسببه .

امتناع الطاعن عن التوقيع على أصل إعلانه . عدم قيام المحضر بإثبات سبب الامتناع وتسليم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة وتوجيه خطاب موصى عليه إلى الطاعن يخبره فيه بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة . بطلان هذا الإعلان . . قضاء الحكم برفض الدفع وبسعة الإعلان . خطأ فى القانون يستوجب نقضه والإحالة .

إجراءات الإعلان وفقا للمادة ٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تتم بالطرق المقررة فى قانون المرافعات ، وقد رتب المادة ٢٤ من قانون المرافعات البطلان على عدم مراعاة الإجراءات المنصوص عليها فى المادتين ١٠ و ١٢ من هذا القانون . وجرى قضاء محكمة النقض بوجوب تسليم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة فى حالة الامتناع عن استلامه دون تفريق بين ما إذا كان الممتنع هو شخص المراد إعلانه أو غيره ممن نصت عليهم المادة ١٢ من قانون المرافعات كما جرى قضاؤها أيضا على وجوب اشتغال أصل الورقة المعلنة إما على توقيع



مستلم الصورة وإما على إثبات واقعة امتناعه وسببه وفقا للفقرة الخامسة من المادة العاشرة من قانون المرافعات إذ أن عدم توقيع المخاطب معه لا يدل حتما على امتناعه بل قد يرجع إلى سبب آخر كتقصير المحضر في القيام بواجبه . ولما كان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه أن الطاعن امتنع عن التوقيع على أصل إعلانه بجلسته النطق بالحكم ولم يثبت المحضر سبب الامتناع ولم يتم بتسليم صورة الاعلان الى جهة الادارة وتوجيه خطاب موصى عليه إلى الطاعن يخبره فيه أن الصورة قد سلمت إلى جهة الإدارة ، فإن اعلان الطاعن لهذه الجلسة يكون باطلا ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع وبصححة الاعلان قد أخطأ في القانون ، بما يتعين معه نقض الحكم والإحالة .

## الوقائع

أقامت السيدة عطيات محمد نور هذه الدعوى بطريق اللجنة المباشرة أمام محكمة العياط الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ٢٠ مارس سنة ١٩٥٩ بدائرة البدرشين : ارتكب تزويرا في ورقة عرقية هي إيصال استلامها منه لإيجار الأرض الزراعية عن عام ١٩٥٩ وتنازلا عن الدعوى رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٩ مدنى العياط — وطلبت عقابه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع لها واحدا وخمسين جنيها على سبيل التعويض . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٦١ ببراءة المتهم مما أسند إليه وفي الدعوى المدنية برفضها وألزمت المدعية بالمصاريف . استأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة الجيزة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا اعتباريا بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٦٢ عملا بمادة الاتهام بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وباجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم شهرين مع الشغل . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٢ بعدم قبول المعارضة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ



## المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه البطلان في الاجراءات والخطأ في القانون ذلك أن المحضر وهو بصدد اعلان الطاعن بالحضور بجلسة ١٩٦٢/١/٣ - التي حجزت فيها المحكمة القضية للحكم ثم فصلت فيها بحكم حضوري اعتباري - اكتفى باثبات امتناع الطاعن عن التوقيع ولم يتم بتسليم الاعلان لجهة الادارة وتوجيه خطاب موصى عليه الى الطاعن عملا بنص المادة ١٢ من قانون المرافعات وقد تمسك الطاعن بذلك في مذكرته أمام المحكمة الاستئنافية عند نظر المعارضة بيد أن الحكم المطعون فيه أطرح دفاعه بمقولة إن تسليم الصورة لجهة الادارة غير واجب في حالة امتناع المعلن نفسه عن الاستلام وأن الاعلان يعتبر لذلك صحيحا وهو ما يخالف نص القانون .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بالطريق المباشر لارتكابه تزويرا في ورقة عرفية وطلبت المدعية بالحق المدني معاقبته بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات والزامه بتعويض قدره ٥١ ج ومحاكمة اول درجة قضت ببراءة الطاعن ورفض الدعوى المدنية فاستأنفت النيابة العامة وحددت لنظر الاستئناف جلسة ١٩٦١/٥/٢١ وفيها لم يحضر الطاعن فأجلت بجلسة ١٩٦١/١٠/٢٥ ثم بجلسة ١٩٦٢/١/٣ لإعلان الطاعن حيث حجزت القضية للحكم وقضت المحكمة الاستئنافية حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وباجماع الآراء بالغاء الحكم المستأنف وبحبس الطاعن شهرين مع الشغل . فعارض الطاعن في هذا الحكم ، وقضى في المعارضة بعدم قبولها وقد عرض الحكم المطعون فيه الى ما دفع به الطاعن من بطلان ورقة تكليفه بالحضور بجلسة ١٩٦٢/١/٣ التي حجزت فيها القضية للحكم اذ كان يتعين على المحضر وقد أثبت مخاطبته مع شخصه وامتناعه عن التوقيع باستلام الصورة أن يوجه اعلانه للنيابة وأن يثبت ذلك في أصل الاعلان وانتهى الحكم الى رفض الدفع استنادا الى أن امتناع المعلن نفسه عن استلام الصورة والتوقيع على الأصل بالاستلام لا يستلزم إعمال حكم المادة ١٢ من قانون المرافعات والتي توجب على المحضر تسليم صورة الاعلان لجهة الادارة وارسال خطاب موصى عليه بذلك



اذ يقتصر حكم هذه المادة على من يوجد في الموطن باستثناء المراد اعلانه نفسه لما كان ذلك ، وكانت اجراءات الاعلان وفقا للمادة ٢٣٤ من قانون الاجراءات تتم بالطرق المقررة في قانون المرافعات - وكانت المادة ٢٤ من قانون المرافعات قد رتبت البطلان على عدم مراعاة الاجراءات المنصوص عليها في المادتين ١٠ و ١٢ من قانون المرافعات ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة بوجوب تسليم صورة الاعلان الى جهة الادارة في حالة الامتناع عن استلامه دون تفريق بين ما اذا كان الممتنع هو شخص المراد اعلانه أو غيره ممن نصت عليهم المادة ١٢ من قانون المرافعات ، كما جرى قضاؤها أيضا في وجوب اشتمال أصل الورقة المعلنه إما على توقيع مستلم الصورة وإما على اثبات واقعة امتناعه وصديقه وفقا للفقرة الخامسة من المادة العاشرة من قانون المرافعات اذ أن عدم توقيع المخاطب معه لا يدل حتما على امتناعه بل قد يرجع الى سبب آخر كتقصير المحضر في القيام بواجبه . لما كان ما تقدم ، وكان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه أن الطاعن امتنع عن التوقيع على أصل اعلانه بالجلسة ١٩٦٢/١/٣ ولم يثبت المحضر سبب الامتناع ولم يتم تسليم صورة الاعلان الى جهة الادارة وموجبه خطاب موصى عليه الى الطاعن يخبره فيه أن الصورة قد سلمت الى جهة الادارة ، فان اعلان الطاعن لهذه الجلسة يكون باطلا . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع وبصححة الاعلان يكون قد أخطأ في القانون مما يتعين معه نقض الحكم والاحالة دون حاجة الى بحث سائر وجهي الطعن الآخرين .







## فهرس هجائي موضوعي عام

( أولا ) الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للأواد الجزائية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	( ١ ) أسباب الإباحة
		<p>إستعمال الحق المقرر بالقانون . من أسباب الإباحة : إذا ما أرتكب بنية سايمة ، وكان في غير حاجة إلى دعوى لجايته . المادة ٦٠ عقوبات . علة ذلك ؟</p> <p>الحق المقرر بمقتضى الشريعة . في نص المادة ٦٠ عقوبات . معناه : كل حق يحويه القانون أينما كان موضعه من القوانين المعمول بها .</p> <p>المعارضة في دفع قيمة الشيك في حالتى ضياعه أو تفليس حامله . من أسباب الإباحة . صيانة لمال الساحب ، بغير توقف على حكم من القضاء . صلة ذلك : حق الساحب في هاتين الحالتين يعلو على حق المستفيد . المادة ١٤٨ من قانون التجارة . سريان حكمها على الشيك .</p> <p>سرقة الورقة والحصول عليها بطريق التهديد . يدخلان في حكم الضياع . تبديد الشيك ، والحصول عليه بطريق النصب . من حالات أسباب الإباحة . علة ذلك : القياس في أسباب الإباحة أمر يقره القانون .</p>







رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		سرقه الورقة والحصول عليها بطريق التهديد . يدخلان في حكم الضياع .
		تبيد الشيك ، والحصول عليه بطريق النصب . من حالات أسباب الإباحة . حلة ذلك : القياس في أسباب الإباحة أمر يقره القانون .
١	١ هيئة عامة	(الطن رقم ١٠٨٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة أول يناير سنة ١٩٦٣) ...
		(ك)
		كمبيالة
		المعارضة في دفع قيمة الكمبيالة . لا تقبل . إلا في حالات ضياعها أو تفليس حاملها . المادة ١٤٨ من قانون التجارة . مريان حكمها على الشيك .
١	١ هيئة عامة	(الطن رقم ١٠٨٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة أول يناير سنة ١٩٦٣) ...



## (ثانيا) الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

### (١) نقابات

رقم القاعدة	رقم الصفحة	محااماه
		القيد بمجدول المحامين :
		شروطه :
		وجوب توافر شرطين في طالب القيد بمجدول المحامين :
		(أولهما) أن يكون محمود السيرة ، حسن السمعة ، أهلا للاحترام الواجب للمهنة و ( ثانيهما ) ألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية أو إعتزل وظيفته أو مهنته أو انقطعت صلته بها لأسباب ماسة بالذمة أو الشرف . المساده ٤/٢ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . مثال .
١	٦	(الطن رقم ٤ لسنة ٣٢ ق " تظلم محامين " — جلسة ١٢/٢/١٩٦٣ ) ...
نقابات		



# الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

## ( ب ) المواد الجزائية

رقم القاعدة	رقم المادة
( ١ )	
إثبات . إجراءات المحاكمة . إحالة . اختصاص . إختلاس أشياء محجوزة . إخفاء أشياء مسروقة . إزالة . إرتباط . أسباب الإباحة وموانع العقاب . إستئناف . إستبدال الدين . إستيقاف . إعراف . إعلان . أمر بالأوجه . أمر حفظ .	
إثبات	
الاثبات بوجه عام :	
١ — للحكمة أن تكون عقيدتها بما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى . لها أن تتبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث لصورته الصحيحة من جماع تلك الأدلة ولو كان ذلك بطريق الإستنتاج . شرط ذلك : أن يكون ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الإقتضاء العقل والمنطق .	
١٢	٥٣



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - لم يرتب القانون البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها لإجراءات في شأن تحريز المضبوطات وعرضها على المتهم ، تقدير ذلك متروك للمحكمة .
٨٨	١٩	( الطعن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ) ...
١٤٨	٣٣	( والطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ) ...
		٣ - حق المحكمة في الأخذ بما ترتاح إليه من الأدلة وإطراح ما عداها ، عدم إلزامها بالرد على كل دليل على حدة صراحة . يكفي الرد الضمني . ما يثار حول ذلك من قبيل الجدل الموضوعي في تقدير المحكمة للأدلة ومصادرتها في عقيدتها .
١٠٣	٢٢	( الطعن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ) ...
		٤ - إثبات التقليد أو التزوير . لم يجعل له القانون طريقا خاصا . العبرة فيه بما نطمئن إليه المحكمة من الأدلة السائغة .
		إطلاع المحكمة على الإحراز ، لا يلزم : مادام أن المتهم لم يطلب منها ذلك .
١٠٧	٢٣	( الطعن رقم ٢٧٩٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ) ...
		٥ - العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه . مطالبة قاضي الموضوع بالأخذ بدليل معين . لا تصح . إلا إذا نص القانون على تقييده بدليل معين .
		سلطته في وزن قوة الإثبات والأخذ من أي بيئة أو قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه . مثال .
٢٣٥	٤٨	( الطعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦ ) ...



رقم الصفحة	رقم القائمة	
		<b>إعتراف :</b>
		لمحكمة الموضوع إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها ، وإطراح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها . ما دام إستخلاصها سائغا . حقها في أن تجزئ أى دليل ولو كان إقرارا والأخذ بما تراه مصححا متفقا مع وقائع الدعوى وظروفها . مثال .
٢١٠	٤٤	( الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٥ ) ... ..
		<b>أوراق :</b>
		١ — إبداء المحكمة رأيها في دليل لم يعرض عليها . لا يجوز . إن فعلت ذلك فقد سبقت إلى الحكم على ورقة لم تطلع عليها ولم تمحصها مع ما يمكن أن يكون لها من أثر في عقيدتها لو أنها اطلعت عليها .
٨٥	١٨	( الطعن رقم ٣٠٦٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ) ... ..
		٢ — ورقة التقرير بالإستئناف حجة بما ورد فيها ، ما لم يثبت خطأ ببياناتها . مثال . تاريخ حصول التقرير . العبرة بالتاريخ الحقيقي . واجب المحكمة في تحقيق ذلك .
١٤٤	٣٢	( الطعن رقم ٢٩٥٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٤ ) ... ..
		<b>شهود :</b>
		١ — وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع . لا تريب عليها إذا هي أخذت بقول للشاهد دون قول آخر له . أخذها بشهادة شاهد يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على هدم الأخذ بها . هدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .
٥٨	١٣	( الطعن رقم ٢١٦٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ) ... ..
١٠٧	٢٣	( الطعن رقم ٢٧٩٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ) ... ..
٢٤٥	٥٠	( الطعن رقم ٢١٩٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القائمة	
		٢ - للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود . شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع عنه . هذا القبول قد يكون صريحا أو ضمنيا . المادة ٢٨٩ إجراءات المصدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ . إتمام إجراءات المحاكمة في ظل هذا القانون . عدم تمسك الدفاع بطلب سماع الشهود . مفاده : تنازله الضماني عن سماعهم . تعويل المحكمة على أقوالهم في التحقيقات الأولية دون سماعهم . لاخطا . مادام أن تلك الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .
٩٧	٢١	( الطعن رقم ٢٥٩٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ) ...
٢١٠	٤٤	( الطعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٥ ) ...
٢٥٤	٥٢	( الطعن رقم ٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦ ) ...
		٣ - للمحكمة الأخذ برواية منقولة ، متى تبينت صحتها ، واقترنت بصدورها . عمن نقلت عنه . وجوب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لإيضاح إلمام المحكمة الصحيح بمبنى الأدلة القائمة في الدعوى وتبينها حقيقة الأساس الذي تقوم عليه شهادة كل شاهد . إيراد الحكم رواية أحد شهود الإثبات على صورة غامضة يجعله مشوبا بالغموض في هذه الناحية . وجوب نقضه والإحالة . ( الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٢ ) ...
١٨٣	٣٨	خبرة : عدم التزام المحكمة بنذب خبير فني لتحديد مدى تأثير مرض المتهم على مسئوليته الجنائية ، إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها تقديرها . تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئوليته . من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها .
٢٥٤	٥٢	( الطعن رقم ٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦ ) ...



رقم الصفحة	رقم القاعدة	اجراءات المحاكمة
		١ - تعديل الفقرة الأخيرة من المادة ١٧٤ إجراءات. هو بمثابة قاعدة من القواعد المنظمة لإجراءات التقاضي أمام المحاكم الجنائية، وليس من قواعد التجريم المقررة في قانون العقوبات. مريان هذا التعديل من يوم نفاذه بالنسبة للمستقبل دون ماسبق صدوره من إجراءات تمت صحيحة وفقا للنص قبل تعديله .
١٦	٢	(الطن رقم ٢٧٨٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٨ ) ... ..
		٢ - إقتصار الدفاع على المرافعة في الدفع دون الموضوع . حجز الدعوى للحكم مع التصريح بتقديم مذكرة . طلب إعادة الدعوى للمرافعة في الموضوع . عدم إجابة هذا الطلب أو الرد عليه ، والحكم في موضوع الدعوى . لا إخلال بحق الدفاع : مادام الطاهن لا يدعى أن المحكمة منعه من المرافعة في الموضوع .
٣١	٧	(الطن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٢ ) ... ..
		٣ - الدعوى الجنائية في جرائم التهريب الجرمي . لا يجوز تحريكها أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق والحكم قبل صدور طلب بذلك من الجهة المختصة . المادة ٤ من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ . إتخاذ إجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب . أثر ذلك : بطلان تلك الإجراءات . الطلب اللاحق لا يصححها . ذلك البطلان متعلق بالنظام العام ، لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة إتصال المحكمة بالواقعة . على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . مثال .
٣٦	٨	(الطن رقم ٢٣٩٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٢ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القائمة	
		٤ - تعيب التحقيق السابق على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم . العبرة في الأحكام هي بالإجراءات وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة . مثال .
٤٧	١١	( الطعن رقم ٢١٦٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ) ... ..
		٥ - تلاوة أقوال الشهود الغائبين الذين تنازل المتهم أو المدافع عنه - صراحة أو ضمنا - عن سماعهم . هي من الإجازات . متى يجب : إذا طلبها أيهما . المادة ٢٨٩ معدلة لإجراءات .
٥٨	١٣	( الطعن رقم ٢١٦٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ) ... ..
		٦ - للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود . شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع منه ذلك . هذا القبول قد يكون صريحا أو ضمنيا . المادة ٢٨٩ إجراءات المعدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ . إتمام إجراءات المحاكمة في ظل هذا القانون . عدم تمسك الدفاع بطلب سماع الشهود . مفاده : تنازله الضمني عن سماعهم . تعويل المحكمة على أقوالهم في التحقيقات الأولية دون سماعهم . لا خطأ . مادام أن تلك الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .
٩٧	٢١	( الطعن رقم ٢٥٩٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ) ... ..
٢١٠	٤٤	( الطعن رقم ٢٢٣٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٥ ) ... ..
٢٥٤	٥٢	( الطعن رقم ٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦ ) ... ..
		٧ - لإثبات التقليد أو التزوير . لم يجعل له القانون طريقا خاصا . العبرة فيه بما تطمئن إليه المحكمة من الأدلة السائغة .
		اطلاع المحكمة على الاحراز ، لا يلزم : مادام أن المتهم لم يطلب منها ذلك .
١٠٧	٢٣	( الطعن رقم ٢٧٩٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ) ... ..



رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p>٨ - التعديل الصادر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بإضافة فقرة ثالثة للسادة ٢١٤ إجراءات . تخويله النيابة حق رفع الدعوى في الجنايات المنصوص عليها في هذه الفقرة وما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة . هذا التعديل لم يسلب غرفة الالتزام حقها الأصلي في التصرف في الجنايات التي تحال إليها من قاضي التحقيق أو النيابة العامة . إضفاء المشرع بالتعديل ولاية جديدة على النيابة العامة بالنسبة لهذا النوع من الجرائم ، هدم استعمال النيابة هذه الرخصة وإحالتها جنائية إلى غرفة الالتزام ، على الغرفة التصرف فيها . ليس لها أن تقرر عدم اختصاصها بنظرها . إن فعلت ذلك تكون قد أخطأت .</p>
١١٣	٢٤	<p>(الطن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٣) ... ..</p>
		<p>٩ - قضاء الحكم بتبرئة متهم من جريمة . لا يسلب المحكمة حقها في نظرها باقي الجرائم المرتبطة وإزالة العقاب المقرر لها . متى رأت توافر أركانها وثبوتها قبل المتهم .</p>
١٦٩	٣٦	<p>(الطن رقم ٢١٧٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٥/٣/١٩٦٣) ... ..</p>
		<p>١٠ - الإحالة في مفهوم حكم المادة ٣٠٩ إجراءات . شروطها : اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة إليها بطريق التبعية ، وأن يكون الفصل في التعويضات يستلزم إجراء تحقيق يبنى عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية .</p>
١٦٩	٣٦	<p>(الطن رقم ٢١٧٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٥/٣/١٩٦٣) ... ..</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>١١ - زوال ولاية سلطة التحقيق بإحالة الدعوى منها على قضاء الحكم . ليس للنيابة العامة إجراء تحقيق يتعلق بذات المتهم الذي قدمته للمحاكمة وعن الواقعة نفسها . إلا أنه من واجبها تحقيق ما يطرأ أثناء المحاكمة مما ترى فيه جريمة جديدة ولو كان منشؤها الدعوى المنظورة .</p>
٢٣٥	٤٨	<p>ما يثيره الطاعن من بطلان تحقيقات النيابة التي أجرتها معه بعد تقديمها الدعوى للحكمة لمحاكمة متهمه أخرى عنها . لا محل له . مادام الثابت أن الطاعن مسئول عن ذات الجريمة .</p> <p>( الطعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦ ) ... ..</p>
٢٣٥	٤٨	<p>١٢ - العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه . مطابقة قاضي الموضوع بالأخذ بدليل معين . لا تصح . إلا إذا نص القانون على تقييده بدليل معين . سلطته في وزن قوة الإثبات والأخذ من أى بيئة أو قرينة يرتاح إليها دليلاً لحكمه . مثال .</p> <p>( الطعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦ ) ... ..</p>
<p>إحالة</p> <hr/> <p>راجع : إجراءات المحاكمة .</p> <p>( القاعدة رقم ٣٦ - صحيفة ١٦٩ )</p>		



رقم الصفحة	رقم القاعدة	اختصاص
		ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة إلى التعويضات المدنية :
		١ - ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة إلى الحكم بالتعويضات المدنية . هي ولاية استثنائية . حدودها . تعويض ضرر شخصي مترتب على الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، ومتصل به اتصالاً مباشراً . الأفعال الأخرى غير المحمولة على الجريمة . لا ولاية للمحاكم الجنائية بالحكم بالتعويضات عنها ولو كانت متصلة بالواقعة محل المحاكمة ، لانتفاء صلة التبعية .
		مثال : شيك إسمي بدون رصيد . تظهيره — بالطريق التجاري — من المستفيد إلى المدعى بالحقوق المدنية . لا تقبل الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي . صلة ذلك ؟
١٠	١	(الطن رقم ١٨٨٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٨) ... ..
		٢ - اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة أمامها بطريق التهمة . اختصاص استثنائي . شرط قيامه : أن يكون التعويض مبنيًا على الفعل ذاته المرفوعة عنه الدعوى الجنائية .
		نفي الحكم وجود صلة للتهم بالفعل الخاطئ المكون للجريمة . سقوط الدعوى المدنية التابعة بحالتها التي رفعت بها . ولو ثبت للمحكمة أن الجريمة وقعت من غير المتهم . طالما أن المسئول الحقيقي لم يعين ولم ترفع عليه الدعوى بالطريق القانوني .
١٦٩	٣٦	(الطن رقم ٢١٧٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٥) ... ..



رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٣ - الإحالة في مفهوم حكم المادة ٣٠٩ لإجراءات . شروطها : إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة إليها بطريق التبعية . وأن يكون الفصل في التعويضات يستلزم إجراء تحقيق ينبنى عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية .
٣٦	١٦٩	( الطعن رقم ٢١٧٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٥ ) ... .. راجع أيضا : دعوى مدنية . (القاعدة ١١ صفحة ٤٧)
		إختصاص مأمور الضبط القضائي :
		تحقيق مأمور الضبط القضائي الدعوى على أساس وقوع واقعتها في إختصاصه . امتداد إختصاصه إلى جميع من اشتركوا فيها أو انصلوا بها وإن اختلفت الجهات التي يقيمون فيها . حقه عند الضرورة في تتبع المسموعات المتحصلة من جريمة السرقه التي بدأ تحقيقها وإجراء كل ما خوله القانون إياه من أعمال التحقيق سواء في حق المتهم بالسرقه أو في حق من ظهر إتصاله بالجريمة . صدور إذن التفتيش من وكيل النيابة المختص بمكان ضبط المسموعات . قيام مأمور الضبط بتنفيذه بعيدا من دائرة إختصاصه . صريح في القانون .
٢١	٩٧	(الطعن رقم ٢٥٩٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥) ... ..



رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p><b>إختصاص غرفة الاتهام :</b></p> <p>التعديل الصادر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بإضافة فقرة جديدة للسادة ٢١٤ إجراءات . تخويله النيابة حق رفع الدعوى في الجنايات المنصوص عليها في هذه الفقرة وما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة. هذا التعديل لم يسبب غرفة الاتهام حقها الأصلي في التصرف في الجنايات التي تحال إليها من قاضي التحقيق أو النيابة العامة . عدم استعمال النيابة الرخصة المخولة لها وإحالتها جنائية إلى غرفة الاتهام . على الغرفة التصرف فيها . ليس لها أن تقرر عدم إختصاصها بنظرها . إن فعلت ذلك تكون قد أخطأت .</p> <p>( الطعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١١ ) ... ..</p>
١١٣	٢٤	
		<p><b>تنازع الاختصاص :</b></p> <p>حالاته :</p> <p>لا يشترط لاعتبار التنازع قائما أن يقع بين جهتين من جهات القضاء أو جهتين من جهات الحكم . جواز وقوعه بين جهتين أحدهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم .</p> <p>( الطعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١١ ) ... ..</p>
١١٣	٢٤	



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>التنازع السلي :</p> <p>١ - متى يجوز لمحكمة النقض اعتبار الطعن طالبا بتعين الجهة المختصة . ( مثال ) أمر غرفة الاتهام بعدم اختصاصها بنظر جنائية إحراز المخدر والسلاح والذخيرة . عدم استطاعتها إعادة نظرها من جديد فيما لو قدمت إليها . من المحتم أن محكمة الجنايات مستقضى هي الأخرى بعدم قبول الدعوى الجنائية الخاصة بجنائية إحراز المخدر لعدم إحالتها إليها عن طريق الغرفة . وقوع تنازع سلمي بين غرفة الإتهام وبين محكمة الجنايات . الطعن في أمر الغرفة بطريق النقض . لمحكمة النقض اعتبار الطعن - وهو غير جائز - طالبا بتعين الجهة المختصة . ملة ذلك : الحرص على العدالة أن يتعطل سيرها .</p>
١١٣	٢٤	<p>( الطعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١١ ) ... ..</p> <p>٢ - طالب تعيين المحكمة المختصة يرفع إلى الجهة التي يطعن أمامها في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو أحدهما .</p> <p>المادتان ٢٢٦ ، ٢٢٧ إجراءات . الفصل في التنازع السلي بين غرفة الإتهام ومحكمة الجنايات . يتعقد لمحكمة النقض . أمر الغرفة بعدم الاختصاص يجيبها عن نظر موضوع الدعوى . إلغاء المشرع نظام غرفة الإتهام وإسناده قضاء الاحالة إلى مستشار الاحالة . وجوب إحالة القضية إلى مستشار الاحالة المختص للفصل فيها .</p>
١١٣	٢٤	<p>( الطعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١١ ) ... ..</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة	إختلاس أشياء محجوزة
		١ - السداد اللاحق لوقوع جريمة إختلاس الاشياء المحجوزة . لا أثر له في قيامها .
١٦	٢	( الطعن رقم ٢٨٧٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٨ ) ... ..
		٢ - الدفع بعدم العلم بيوم البيع . محله : أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد .
		عدم إثارة الطاعن أمام المحكمة وجود المحجوزات . إطمئنان المحكمة لما أوردته من عناصر سائغة إلى عدم وجودها . لا يقبل مصادرتها في عقيدتها في هذا الخصوص .
١٣١	٢٨	( الطعن رقم ٢٢١٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٢ ) ... ..
		٣ - توقيع الجزاء على منقولات سبق حجزها يكون بمجرد هذه المنقولات . هو بمثابة طلب بإيقاف الجزاء الأول ليشترك فيه سائر الدائنين الحاجزين . إعلان محضر الجرد إلى الحارس يعتبر معارضة في رفع الجزاء وتثبيت عبء الحراسة على مائته لمصلحة المعارض والحاجز الأول على السواء . المادة ٥١٧ مرافعات . ليس للحارس التصرف في المحجوزات لأي سبب بغير الطريق الذي رسمه القانون . ثبوت أن معارضة الحاجز الثاني كانت في مواجهة المتهم الذي عين حارساً في كلا الجزئين . تسليم الحارس المحجوزات إلى وكيل الحاضرة . إخلال بواجب الحراسة المفروضة عليه . توافر القصد الجنائي لديه .
١٩١	٤٠	( الطعن رقم ٢٩٣٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٨ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<h2>إخفاء أشياء مسروقة</h2> <p>إخفاء الأشياء المسروقة . لا يعتبر اشتراكا في السرقة ولا مساهمة فيها . هما جريمتان مستقلتان بأركانهما وطبيعتهما .</p> <p>ثبوت أن جريمة الإخفاء لم تكن في إحدى حالات التلبس . ذلك مما لا يجوز فيه التفتيش بغير إذن ، ولو كانت جريمة السرقة متلبسا بها .</p> <p>( الملن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ) ... ..</p>
٤٣	١٠	
		<h2>إزالة</h2> <p>راجع : تنظيم . بناء . تقسيم .</p> <p>( القاعدة رقم ٤٢ - صحيفة ١٩٧ )</p>
		<h2>ارتباط</h2> <p>١ - تطبيق المحكمة المادة ٣٢ عقوبات للارتباط بين جريمتي هتك العرض والفعل الفاضح العلني . القضاء بعقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة هتك العرض . لا مصلحة للطاعن في التمسك بعدم توافر ركن العلانية في تهمة الفعل الفاضح .</p> <p>( الملن رقم ٢١٦٩ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ) ... ..</p>
٥٨	١٣	



رقم الصفحة	رقم القائمة	
		<p>٢ - التعديل الصادر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بإضافة فقرة ثالثة للمادة ٢١٤ إجراءات . تخويله النيابة حق رفع الدعوى في الجنايات المنصوص عليها في هذه الفقرة وما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة .</p> <p>الارتباط الوارد بالفقرة المشار إليها لا يمكن أن ينصرف إلى غير المعنى الذي نص عليه في المادة ٣٢ عقوبات . مجرد الارتباط الزمني بين جريمتين لا يوفر الارتباط كما هو معرف به في المادة المذكورة .</p> <p>إصدار ضربة الاتهام أمرا بعدم اختصاصها بنظر جنائية إحراز المخدر لمجرد قيام ارتباط زمني بينها وبين جنايتي إحراز الأسلحة والذخائر . خطأ هذا الأمر .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١١) ... ..</p>
١١٣	٢٤	<p>٣ - الارتباط في حكم المادة ٣٢ عقوبات . مناطه : أن تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر عليها التقادم .</p> <p>توقيع عقوبة واحدة عن الجريمة الأشد التي لم تسقط بمضى المدة . ذلك مما تنفي معه مصلحة الطاعن في النعي على الحكم من هذه الناحية ، ولو كانت الجرائم الأخرى المرتبطة قد سقطت بمضى المدة .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٥) ... ..</p>
١٤٨	٣٣	



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٤ - فعل التسول لا يترتب عليه وحده نتائج قانونية متعددة الأوصاف ، إقترانه بجريمة التشرد . هما يكونان معا جريمتين متميزتين ، ولكنهما مرتبطتان ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يوجب اعتبارهما معا جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما . المادة ٣٢/٢ عقوبات .</p> <p>جسامة العقوبة في حكم المادة المذكورة . العبرة في ذلك هي بالنظر إلى نوعها بحسب ترتيب العقوبات الأصلية الوارد في المواد من ١٠ إلى ١٢ عقوبات .</p> <p>عقوبة التشرد أشد عن العقوبة المقررة لجريمة العود للتسول . وجوب إعمالها متى تحققت شروط المادة ٣٢ عقوبات .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٥ ) ... ..</p>
١٦٢	٣٥	
		<p>٥ - قضاء المحكمة بتبرئة متهم من جريمة . لا يسبب المحكمة حقها في نظر باقي الجرائم المرتبطة وإزالة العقاب المقرر لها . متى توافرت أركانها وثبوتها قبل المنهم .</p> <p>( الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٥ ) ... ..</p>
١٦٩	٣٦	
<h2 style="text-align: center;">أسباب الإباحة وموانع العقاب</h2>		
<h3 style="text-align: center;">(١) أسباب الإباحة :</h3> <p style="text-align: center;">”الدفاع الشرعي“</p> <p>إنطواء دفاع المتهم على قيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس . إفعال الحكم مناقشة أسباب إصابة المتهم وصلتها بالإعتداء الذي وقع منه على وجه يبين منه قيام حالة الدفاع الشرعي أو نفيها . قصور يشوب الحكم ، ويستوجب نقضه .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٣٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٤ ) ... ..</p>		
٢٦	٥	



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب) موانع العقاب :
		المرض العقلي الذي تنعدم به المسؤولية قانوناً . هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك . سائر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه لا تصلح سبباً لإنعدام المسؤولية .
		عدم إلزام المحكمة بنبذ تخيير في تحديد مدى تأثير مرض المتهم على مسؤوليته الجنائية ، إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحثة التي يتمدر عليها تقديرها . تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسؤوليته . من الأمور الموضوعية التي تستغل محكمة الموضوع بالفصل فيها . انتهاء الحكم المطعون فيه — في قضاء سلم لا مخالفة فيه للقانون إلى أن نوع المرض الذي يدعيه الطاعن — على فرض ثبوته — لا يؤثر في سلامة شعوره وإدراكه وتوافر معه مسؤوليته الجنائية . لا محل للنعي على الحكم بخالفة القانون والإخلال بحق الطاعن في الدفاع .
٢٥٤	٥٢	( الطعن رقم ٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦ ) ... ..
		إستئناف
		إجراءات الاستئناف :
		” التقرير به “ .
		ورقة التقرير بالإستئناف حجة بما ورد فيها : ما لم يثبت خطأ بياناتها .
		( مثال ) تاريخ حصول التقرير . العبرة بالتاريخ الحقيقي . واجب المحكمة في تحقيق ذلك .
١٤٤	٣٢	( الطعن رقم ٢٩٥٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٤ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نظر الاستئناف أمام المحكمة :
		تعديل الفقرة الأخيرة من المادة ٤١٧ إجراءات . هو بمثابة قاعدة من القواعد المنظمة لإجراءات التقاضي أمام المحاكم الجنائية، وليس من قواعد التجريم المقررة في قانون العقوبات .
		مريان هذا التعديل من يوم نفاذه بالنسبة للمستقبل دون ما سبق صدوره من إجراءات تمت صحیحة وفقا للنص قبل تعديله .
١٦	٢	(الطن رقم ٢٧٨٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٨) ... ..
		سلطة المحكمة الاستئنافية :
		١ - إستنفاد محكمة أول درجة ولايتها بنظر الدعوى بالحكم الصادر في موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . انتهاء المحكمة الاستئنافية إلى وقوع بطلان في الإجراءات أو في الحكم . عليها أن تصحح البطلان وتحكم في الدعوى . قضاؤها بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في معارضة المتهم . مخالف للقانون . حجب هذا الخطأ للمحكمة الاستئنافية عن الحكم في موضوع الدعوى . وجوب نقض الحكم مع الإحالة .
٦٤	١٤	(الطن رقم ٢١٨٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤) ... ..
		٢ - صدور حكم غيابي من محكمة أول درجة . وصفه خطأ بأنه حضوري . إستئناف المتهم لهذا الحكم . قول محكمة ثاني درجة بأن إستئناف المتهم وعدم تقريرها بالمعارضة يفيد تجاوزها من إستعمال حقها في المعارضة . هذا القول صحيح في القانون ويتفق وما قضت به المادة ٤٠٦ إجراءات . ما يثيره الطاعنان من وجوب إعادة القضية إلى محكمة أول درجة حتى لا يفوتها درجة من درجات التقاضي . لا أساس له .
٩٧	٢١	(الطن رقم ٢٥٩٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<b>إستبدال الدين</b>
		الدفع بمحصل إستبدال الدين — دفع يخالطه واقع . وجوب إبدائه أمام محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيه . بعد تحقيقه . التحدث عنه لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل .
٢٠٢	٤٣	( الطعن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/١٩ ) ... ..
		<b>إستيقاف</b>
		١ — الإستيقاف . ما يبرره : أن يضع المتهم نفسه طواعية وإختياراً موضع شبهة أوريبه ظاهرة ، بما يستلزم تدخل رجال السلطة للكشف عن حقيقة أمره .
		إقتياد المتهم بعد إستيقافه على النحو المتقدم — إلى وكيل النيابة الذي تولى بنفسه تفتيشه . ضبط مخدر معه أثناء التفتيش . صحة تلك الإجراءات . متى أقرتها محكمة الموضوع . إستناد الحكم إلى الدليل المستمد من هذه الإجراءات . صحيح في القانون .
٥٣	١٢	( الطعن رقم ٢١٦٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ) ... ..
		٢ — الإستيقاف لا يعد في صحيح القانون قبضاً . مبرراته : أن يضع المتهم نفسه بإختياره موضع الريبة . ( مثال ) قيام الطاعن بفتح أحد دواليب العمال الموضوعة بفناء محطة سكة حديد القاهرة بعد أن تعددت شكاويهم من سرقة متعلقاتهم من هذه الدواليب ، وضع الطاعن نفسه بإختياره بهذا التصرف موضع الريبة . لرجال السلطة العامة إستيقافه وإقتياده إلى مأمور الضبط القضائي لتحرى عن حقيقة أمره . إلقاء الطاعن إثر إستيقافه لفافة المخدر المضبوطة عن طواعية وإختيار . توافر حالة التلبس بالجرime . لرجل الضبط القضائي تفتيشه .
٢١٠	٤٤	( الطعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٥ ) ... ..
		راجع أيضاً : تلبس .
		( القاعدة ٣٣ صحيفة ١٤٨ )



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<h2 style="text-align: center;">إعتراف</h2> <p>لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها ، وأطراح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها . مادام استخلاصها سائغا . حقها في أن تجزئ أى دليل ولو كان إعترافا والأخذ بما تراه صحيحا متفقا مع وقائع الدعوى وظروفها . مثال .</p> <p>( الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢٥ ) ... ..</p>
٢٢٥	٤٧	
		<h2 style="text-align: center;">إعلان</h2> <p>١ — وجوب إعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة إذا لم يكن حاضرا وقت التقرير بها من وكيله . لا يغنى عن ذلك علم الوكيل بها .</p> <p>خلو الأوراق مما يدل على إعلان الطاعن لشخصه أوفى محل إقامته — بالجلسة المحددة لنظر المعارضة . قضاء الحكم رغم ذلك باعتبار المعارضة كأن لم تكن . عيب يستوجب نقضه والإحالة .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٥٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦ ) ... ..</p> <p>٢ — إجراءات الإعلان تتم بالطرق المقررة في قانون المرافعات . المادة ٢٣٤ إجراءات . عدم مراعاة الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ١٠ و ١٢ مرافعات . أثر ذلك : بطلان الإعلان . المادة ٢٤ مرافعات .</p>
٢٤٣	٤٩	



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>وجوب تسليم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة في حالة الامتناع عن إستلامه . لافرق بين ما إذا كان الممتنع هو شخص المراد إعلانه أو غيره . وجوب إشتال أصل الورقة المعلنة إما على توقيع ممثل الصورة أو إثبات واقعة إمتناعه وسببه .</p> <p>إمتناع الطاعن عن التوقيع على أصل إعلانه . عدم قيام المحضر بإثبات سبب الامتناع وتسليم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة وتوجيه خطاب موصى عليه إلى الطاعن يخبره فيه بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة . بطلان هذا الاعلان . قضاء الحكم برفض الدفع وبصححة الاعلان . خطأ في القانون يستوجب نقضه والإحالة .</p>
٢٦٠	٥٣	( راجع الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦ ) ...
		<h2>أمر بالألا وجه</h2> <p>راجع : تفتيش .</p> <p>( القاعدة رقم ٣٤ صفحة ١٥٨ )</p>
		<h2>أمر حفظ</h2> <p>أمر الحفظ الصادر من النيابة لعدم معرفة الفاعل لا يقيد المحكمة عند نظرها دعوى البلاغ الكاذب . عليها أن تفصل في هذه الدعوى بحسب ما ينتهي إليه تحقيقها . حجية هذا الأمر مؤقتة في شأن العودة إلى التحقيق .</p>
٦٧	١٥	( الطعن رقم ٢١٨٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ) ...



## ( ب )

بطلان . باعث  
بلاغ كاذب . بناء

## بطلان

بطلان متعلق بالنظام العام :

١ - الدعوى الجنائية في جرائم التهريب الجمركي . لا يجوز تحريكها أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق والحكم قبل صدور طلب بذلك من الجهة المختصة .  
المادة ٤ من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ . اتخاذ إجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب . أثر ذلك : بطلان تلك الإجراءات .  
الطلب اللاحق ، لا يصححها . ذلك البطلان متعلق بالنظام العام ، لانصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة . على المحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها . مثال .

(الطن رقم ٢٣٩٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٢) ... .. ٨

٢ - خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة . يجعله باطلا بطلانا أصليا . علة ذلك : خلو الحكم من هذا البيان يمس ذاتيته ويفقده عنصرا جوهريا من مقومات وجوده قانونا .  
المادة ٦٢ من الدستور المؤقت . بطلان الحكم لهذا السبب .  
من النظام العام . لمحكمة النقض أن تقض به من تلقاء نفسها .



رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		بطلان الحكم الغيابي الاستثنائي نخلوه مما يفيد صدوره باسم الامة . اعتناق الحكم المطعون فيه لأسباب ذلك الحكم دون أن ينشئ لقضائه أسبابا جديدة . بطلان الحكم المطعون فيه بدوره ولو دون به ما يفيد صدوره باسم الامة .
٢٥	١٢١	(الطن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١١) ... ..
		٣ - خلو الحكم من تاريخ إصداره . أثر ذلك : بطلان الحكم . هذا البطلان متعلق بالنظام العام . لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها .
٣٢	١٤٤	(الطن رقم ٢٩٥٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤) ... ..
		بطلان غير متعلق بالنظام العام :
		البطلان المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة ٥١٩ مرافعات وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه مقرر لمصلحة المدين . عدم تعلقه بالنظام العام . سقوط حق المدين في الدفع به إذا نزل عنه صرامة أو ضمنا بعد اكتسابه . إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
٢٨	١٣١	(الطن رقم ٢٢١٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٢) ... ..
		راجع أيضا : استئناف . وإعلان . وحكم .
		(التواحد ١٤ و ٥٣ و ٣١ بالصفحات ٦٤ و ٢٦٠ و ١٤٢)
		<b>باعث</b>
		الباعث على ارتكاب الجريمة ليس وكفا من أركانها . الخطأ فيه لا يعيب الحكم . ما دام قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لتلك الجريمة ، وأورد على ثبوتها أدلة سائغة . وما دام سبب الجريمة ليس عنصرا من العناصر التي استند إليها في ذلك .
٤٧	٢٢٥	(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٥) ... ..



رقم الفاصلة	رقم الصفحة
----------------	---------------

## بلاغ كاذب

١ - جريمة البلاغ الكاذب . يشترط لتحقيقها توافر ركنين :  
( الأول ) ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها و ( الثاني ) علم الجاني  
بكذبها وانشاؤه السوء والإضرار بالمجنى عليه . يعود الحكم من  
إثبات توفر الركن الثاني وهو القصد الجنائي . قصور يعيبه  
ويستوجب نقضه . ثبوت كذب البلاغ . لا يكفي للإدانة .

( الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٣ ) ... .. ٢٠ ٣

٢ - إيراد الحكم ما يدل على كذب واقعة السرقة التي ضمنها  
الطاعن بلاغه ضد المجنى عليه ، وأنه حين أقدم على التبليغ كان  
على يقين من ذلك ، وأنه لم يقصد من تقديم البلاغ سوى السوء  
والإضرار بالمجنى عليه توصلًا إلى إدانته . تدليل سائق على كذب  
البلاغ وعلى توافر القصد الجنائي . النعي على الحكم بالقصور  
غير صديد .

( الطعن رقم ٢١٨٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٤/٢/١٩٦٣ ) ... .. ٦٧ ١٥

٣ - إشارة الحكم الابتدائي إلى المادة ٣٠٥ عقوبات .  
عدم اقتصار هذه المادة على بيان أركان جريمة البلاغ الكاذب  
ونعها على وجوب العقاب عليها . القضاء بالعقوبة المقررة  
في القانون لهذه الجريمة . إحالة الحكم المطعون فيه على الحكم  
الابتدائي وأخذه بأسبابه تشمل مادة العقاب . لا شيء يعيب  
الحكم من هذه الناحية . لا محل للنعي على الحكمين بإغفالها  
إيراد النص الذي عوقب المتهم من أجله .

( الطعن رقم ٢١٨٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٤/٢/١٩٦٣ ) ... .. ٦٧ ١٥



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦٧	١٥	<p>٤ - أمر الحفظ الصادر من النيابة بعدم معرفة الفاعل لا يقيد المحكمة عند نظرها دعوى البلاغ الكاذب . عليها أن تفصل في هذه الدعوى بحسب ما ينتهي إليه تحقيقها . حجية ذلك الأمر مؤقتة في شأن العودة إلى التحقيق .</p> <p>(الطن رقم ٢١٨٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤) ... ..</p>
		<h3>بناء</h3>
		<p>١ - واقعة مخالفة البناء لأحكام القانون، لا تعتبر واقعة مستقلة عن إقامة البناء ذاته بدون ترخيص . من واجب المحكمة أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفعها وأوصافها وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقاً صحيحاً .</p> <p>قضاء الحكم بإلغاء عقوبة هدم الأعمال المخالفة - وهي العقوبة المقررة لجريمة إقامة بناء على خلاف القانون التي تضمنها وصف التهمة المطروحة بمقولة إن التهمة لم تنشأ التقسيم الذي أقيم عليه البناء . خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه . عدم تعرض الحكم لما إذا كان البناء قد تم وفق الأوضاع المقررة في القانون . وجوب نقض الحكم مع الإحالة .</p> <p>(الطن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١١) ... ..</p>
١٢٤	٢٦	<p>٢ - إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم . يشترط لصحة الحكم بالإزالة توافر أحد أمرين : الأول - أن يكون المتهم هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون - والثاني - عدم قيامه بالأعمال والالتزامات التي يلتزم بها المقسم والمشتري والمستأجر والمتفع بالحكر .</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٩٧	٤٢	<p>بناء سور على أرض تقسيم قبل تقسيمها وقبل الحصول على رخصة من الجهة المختصة . القضاء بتغريم المتهم وبأداء الرسوم المستحقة عن الترخيص دون الهدم . لا مخالفة للقانون .</p> <p>( الطعن رقم ٢٦٢٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/١٩ ) ... ..</p> <p>٣ — ليس للرخص له بالبناء أن يشرع في العمل قبل إخطار مصلحة التنظيم بكتاب موصى عليه وقيام مهندس التنظيم المختص بتحديد خط التنظيم . المادة ٧ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . هذا الإجراء قصده ضمان سلامة التحديد الذي يقوم به مهندس التنظيم . عدم إتباعه قبل الشروع في البناء لا يترتب عليه الحكم بالإزالة .</p> <p>إنحصار المخالفة في إقامة بناء بدون ترخيص . إنطباقها على المادتين ١ و ٣٠ من القانون المذكور . عدم مخالفة هذا البناء للواصفات التي فرضها القانون . لا محل للحكم بالإزالة .</p> <p>( الطعن رقم ٢٦٢٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/١٩ ) ... ..</p>
١٩٧	٤٢	



رقم الصفحة	رقم القائمة	
		( ت )
		تبديد . تجهر . تحقيق . ترصد .
		تزوير . تسول . نشر . تعد .
		تعويض . تفتيش . تقادم . تقسيم .
		تقليد . تلبس . تنازع اختصاص . تنظيم .
		تهريب جمركي .
		<hr/>
		تبديد
		جريمة خيانة الأمانة . ما يوفرها بعناصرها القانونية : حصول الاختلاس حال قيام علاقة الوكالة بالعمولة بين المتهم وبين الشركة المحبى عليها . حصول تسوية بين المتهم والمحبى عليه بعد اكتشاف الاختلاس - لا أثر له على قيام الجريمة .
٢٠٢	٤٣	(الطن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٩) ... راجع أيضا : اختلاس أشياء محجوزة .
		تجهر
		شروط قيام التجهر : أن يكون مؤلفا من خمسة أشخاص على الأقل ، وأن يكون الغرض منه ارتكاب جريمة أو منع تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها .
		مناط العقاب على التجهر وتضامن المتجهرين في المسؤولية عما يقع من جرائم تنفيذها للغرض منه : هو ثبوت علمهم بهذا الغرض :
٧٢	١٦	(الطن رقم ٢١٩٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤) ...



رقم الصفحة	رقم القاعدة	تحقيق
		إجراءات التحقيق :
٤٧	١١	١ - تعيب التحقيق السابق على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم. العبرة في الأحكام هي بالإجراءات والتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة . مثال . ( الطعن رقم ٢١٦٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ) ... ..
٨٨	١٩	٢ - لم يرتب القانون الإبطال على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها إجراءات - في شأن تحرير المضبوطات وعرضها على المتهم . علة ذلك : هي إجراءات قصد بها تنظيم المحافظة على الدليل . الأمر في ذلك متروك إلى إطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وعدم العبث بالأحراز المضبوطة . طالما أن المحكمة أقامت قضاؤها على عناصر صحيحة . وسائغة . ( الطعن رقم ٣٠٦٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ) ... ..
١٤٨	٣٣	( الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٥ ) ... ..
		سلطة النيابة العامة في إجراء التحقيق :
		١ - للنيابة العامة تكليف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها . التحقيق الذي يجريه معاون النيابة له صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة . هذا التحقيق لا يختلف في أثره عما يقوم به غيره من زملائه . المادة ٣٣ من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - نظام القضاء - المعدل بالقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٥ .



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>ندب رئيس النيابة معاون النيابة لتحقيق ما جاء بمحضر التحريات المقدم من ضابط المباحث . صدور قرار الندب مطلقا وشاملا لكل الوقائع الواردة بمحضر التحريات ومن بينها واقعة إحراز المخدر المنسوبة إلى المطعون ضده . تكليف معاون النيابة لضابط المباحث بتفتيش المطعون ضده . لا مخالفة فيه للقانون . المادة ٢٠٠ إجراءات .</p>
٢١٦	٤٥	<p>(الطن رقم ٢٦٤٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٥) ... ..</p> <p>٢ — زوال ولاية سلطة التحقيق بإحالة الدعوى منها على قضاء الحكم . ليس للنياية العامة اجراء تحقيق يتعلق بذات المتهم الذي قدمته للمحاكمة عن الواقعة نفسها . إلا أنه من واجبها تحقيق ما يطرأ أثناء المحاكمة مما ترى فيه جريمة جديدة ولو كان منشؤها الدعوى المنظورة . ما يثيره الطاعن من بطلان تحقیقات النيابة التي أجرتها معه بعد تقديمها الدعوى للمحاكمة لمحاكمة متهمه أخرى منها . لا محل له . مادام الثابت أن الطاعن مسئول عن ذات الجريمة .</p>
٢٣٥	٤٨	<p>(الطن رقم ١٨٩٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦) ... ..</p>
		<p style="text-align: center;"><b>ترصد</b></p>
		<p>إستخلاص الحكم تربص المتهم بالمجنى عليه ، وإنتظاره إياه على مقربة من الدار التي يعلم بوجوده بها ، وترقبه مغادرته لها للاعتداء عليه ، ومباغتته بضربه بالعصا عند ما ظفربه . توافر ظرف الترصد في حق المتهم بعنصره الزمنى والمكانى . لا عبرة بحالة المتهم الذهنية وقت مقارفته الجريمة . الإعتداد بهذه الحالة لا يكون إلا في صدد التذليل على ظرف سبق الإصرار .</p>
٢٤٥	٥٠	<p>(الطن رقم ٢١٩٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦) ... ..</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p style="text-align: center;"><b>تزوير</b></p> <hr/> <p>إثبات التقليد أو التزوير . لم يجعل له القانون طريقا خاصا .  العبرة فيه بما تطعن إليه المحكمة من الأدلة السائغة .</p> <p>إطلاع المحكمة على الاحراز لا يلزم . مادام أن المتهم لم يطلب  منها ذلك .</p> <p>( الطعن رقم ٢٧٩٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ) ... ..</p> <p>راجع أيضا : تقليد .</p>
١٠٧	٢٣	
		<p style="text-align: center;"><b>تسول</b></p> <hr/> <p>١ — فعل التسول لا يترتب عليه وحده نتائج قانونية متعددة  الأوصاف . اقترانه بجريمة التشرد . هما يكونان معا جريمتين  متميزتين ، ولكنهما مرتبطتان ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة  مما يوجب اعتبارهما معا جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة  لأشدهما . المادة ٢/٣٢ عقوبات .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٥ ) ... ..</p> <p>٢ — عقوبة الوضع تحت مراقبة "البوليس" المقررة لجريمة  التشرد طبقا لأحكام المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . مماثلة  لعقوبة الحبس فيما يتعلق بأحكام قانون العقوبات أو أى قانون  آخر . المادة ١٠ من المرسوم بقانون المذكور .</p>
١٦٢	٣٥	



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٦٢	٣٥	<p>عقوبة التشرد أشد من العقوبة المقررة بحرمة العود للتسول .  وجوب إعمالها متى تحققت شروط المادة ٣٢ عقوبات . لا يؤثر  في ذلك ما نصت عليه المادة ١/٣ من المرسوم بقانون المشار  إليه من جواز الحكم بالإندار . حلة ذلك : إجراء المقارنة بين  العقوبات لاختيار أشدها مقصور على العقوبات الأصلية وحدها .  الإندار لا يعد عقوبة أصلية ، بل هو من التدابير الوقائية .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٢٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٥ ) ... ..</p> <p style="text-align: center;"><b>تشرد</b></p> <p style="text-align: center;">—————</p> <p style="text-align: center;">راجع : تسول .</p> <p style="text-align: center;"><b>تعهد</b></p> <p style="text-align: center;">—————</p> <p>تشديد المادة ١٣٧ مكررا عقوبات العقاب على الجاني  في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات .  جعلها الحد الأدنى خمسة عشر يوما بالنسبة إلى عقوبة الحبس  وعشرة جنديات بالنسبة إلى عقوبة الغرامة .</p> <p>شروط توافر مقومات العقاب المشدد المنصوص عليه في تلك  المادة : أن يكون المعتدى عليه موظفا بالسكة الحديد ،  أو مكلفا بخدمة عامة بها أو غيرها من وسائل النقل العام ،  ووقع عليه الاعتداء أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات . مثال .</p> <p>( الطعن رقم ٢٦٢٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/١٨ ) ... ..</p>
١٨٧	٣٩	



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p><b>تعويض</b></p> <p>القضاء بالتعويض في الدعوى المدنية - المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية - في حالة الحكم بالبراءة. شرطه : ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية وصحة نسبته إلى المتهم دون أن تتوافر به الأركان القانونية للجريمة . لاوجه لتقرير المسؤولية على أساس شبهة اللجنة المدنية في حالة تخلف هذا الشرط .</p> <p>(الطن رقم ٢١٧٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٥) ... ..</p> <p>راجع أيضا : دعوى مدنية . ضرائب .</p> <p>(القواعد ١ و ٣٦ و ٥١ بالصفحات ١٠ و ١٦٩ و ٢٤٩) .</p>
		<p><b>تفتيش</b></p> <p>إذن التفتيش :</p> <p>”إصداره“ .</p> <p>١ - إذن التفتيش . إنقضاء أجله . ذلك لا يمنع النيابة من تجديده . مع الإحالة إلى الإذن الأول في نطاق ما لم يؤثر فيه انقضاء أجله .</p> <p>(الطن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٢) ... ..</p> <p>٢ - للنيابة العامة تكليف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها . التحقيق الذي يجريه معاون النيابة له صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة .</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>ندب رئيس النيابة معاون النيابة لتحقيق ما جاء بمحضر التحريات المقدم من ضابط المباحث . صدور قرار الندب مطلقا وشاملا لكل الوقائع الواردة بمحضر التحريات ومن بينها واقعة إحراز المخدر المنسوبة إلى المطعون ضده . تكليف معاون النيابة لضابط المباحث بتفتيش المطعون ضده . لا مخالفة فيه للقانون . المادة ٢٠٠ إجراءات .</p>
٢١٦	٤٥	<p>( الطعن رقم ٢٦٤٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٥ ) ... ..  "تنفيذه" .</p> <p>١ — اقتياد المتهم بعد توافر مبررات استيقافه — إلى وكيل النيابة الذي تولى بنفسه تفتيشه . ضبط مخدر معه أثناء التفتيش . صحة تلك الإجراءات . متى أقرتها محكمة الموضوع . استناد الحكم إلى الدليل المستمد من هذه الإجراءات . صحيح في القانون .</p>
٥٣	١٢	<p>( الطعن رقم ٢١٦٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ) ... ..  ٢ — تحقيق مأمور الضبط القضائي الدعوى على أساس وقوع واقعتها في اختصاصه — امتداد اختصاصه إلى جميع من اشتركوا فيها أو اتصلوا بها وإن اختلفت الجهات التي يقيمون فيها . حقه عند الضرورة في تتبع المسروقات المتحصلة من جريمة السرقة التي بدأ تحقيقها وإجراء كل ما خوله القانون لإياد من أعمال التحقيق سواء في حق المتهم بالسرقة أو في حق من ظهر لاتصاله بالجريمة . صدور إذن التفتيش من وكيل النيابة المختص بإمكان ضبط المسروقات . قيام مأمور الضبط بتنفيذه بعيدا عن دائرة اختصاصه . صحيح في القانون .</p>
٩٧	٢١	<p>( الطعن رقم ٢٥٩٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ) ... ..</p>



رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p>٣ - لا يجوز لغير من عين من مأمور الضبط القضائي في إذن التفتيش أن ينفذه . ولو كان ذلك بطريق النذب من المأمور المعين ، ما دام الإذن لا يملكه هذا النذب . طريقة تنفيذ الإذن موكولة إلى رجل الضبط المأذون له به . تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع . له أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به . حقه في الاستعانة بأعوانه من رجال الضبط القضائي أو بغيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونوا على مرأى منه وتحت بهره . مثال .</p> <p>(الطن رقم ٢٠٨٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٥) ... ..</p> <p>الرضاء بالتفتيش :</p> <p>١ - دخول المنازل برضاء أصحابها وبغير إذن من النيابة . شرطه : أن يكون الرضاء صريحا ، حرا ، حاصل قبل الدخول ، وبعد إلمامهم بظروف التفتيش وبعدم وجود مسوغ يخول من يطلبه سلطة إجرائه .</p> <p>الدفع بأن المتهم أكره بالضرب على الرضاء بالتفتيش مما ترك به آثارا أثبتتها التقرير الطبي . واجب المحكمة أن تطلع على التقرير لتحيط به وبالدليل المستمد منه . الالتفات عنه ورفض هذا الدفاع لعدم وجود إصابات ظاهرة بالمتهم . قصور . يستوجب نقض الحكم .</p> <p>(الطن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٩) ... ..</p>
١٥٨	٣٤	
٤٣	١٠	



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - تفتيش زائر السجن . لا يلزم الرضاء الصريح به . يكفى عدم معارضة الزائر في تفتيشه . المادة ٤١ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ .
٨٨	١٩	( الطعن رقم ٣٠٦٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ) ... ..
		٣ - الرضاء بالتفتيش . لا يلزم أن يكون ثابتا بالكتابة . ثبوت أن الرضاء كان صريحا غير مشوب ، وأنه سبق إجراء التفتيش مع العلم بظروفه . ذلك يكفي . ما دام أن المحكمة قد استخلصته في حدود سلطاتها التقديرية ومن الأدلة السائغة .
٨٨	١٩	( الطعن رقم ٣٠٦٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ) ... ..
		الطعن على إجراءات التفتيش :
		١ - الطعن على إجراءات التفتيش . الحق فيه لا يسقط بعدم إبدائه في التحقيق . سقوطه إذا لم يبد أمام محكمة الموضوع .
٨٨	١٩	( الطعن رقم ٣٠٦٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ) ... ..
		٢ - الدفع ببطلان التفتيش . لا يقبل إلا من مالك الشيء الذي جرى تفتيشه .
١٤٨	٣٣	( الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٥ ) ... ..
		راجع أيضا : إخفاء أشياء مسروقة . تلبس
		( القاعدتين ١٠ ٤٦ ٤٣ بالصحيفتين ٢٢١ ٤ )



رقم القاعدة	رقم الصفحة
----------------	---------------

## تقادم

راجع : ارتباط .

( القاعدة رقم ٣٣ صفحة ١٤٨ )

## تقسيم

إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم . يشترط لصحة الحكم بالإزالة توافر أحد أمرين : الأول - أن يكون المتهم هو الذى أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقا للشروط المنصوص عليها فى القانون - والثانى - عدم قيامه بالأعمال والالتزامات التى يلتزم بها المقسم والمشتري والمستاجر والمنفع بالحكر .

بناء سور على أرض تقسيم قبل تقسيمها وقبل الحصول على رخصة من الجهة المختصة . القضاء بتغريم المتهم وبإداء الرسوم المستحقة عن الترخيص دون الهدم . لا مخالفة للقانون .

( الطعن رقم ٢٦٢٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٩ ) ... ..

١٩٧

٤٢

راجع أيضا : بناء .

( القاعدة رقم ٢٦ صفحة ١٢٤ )



رقم الصفحة	رقم القاعدة	تقليد
		١ - العلامات المعاقب على تقليدها بالمادة ٢٠٦ عقوبات : هي الإشارات والرموز الخاصة ببعض المصالح الأمنية أو السلطات العامة ، والتي اصطلاح على استعمالها لغرض من الأغراض أو للدلالة على معنى خاص أيا كان نوعها أو شكلها إنطبق ذلك على الآلة المشتملة على أصل العلامة أو على الأثر الذي ينطبع عند استعمالها . مثال . ختم المجزر .
١٠٧	٢٣	( الطعن رقم ٢٧٩٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ) ... ..
		٢ - العبرة في التقليد . هي بأوجه الشبه وليس بأوجه الخلافا . متى تتحقق الجريمة : إذا كان التقليد من شأنه أن يخدع الجمهور في المعاملات . التقليد المتقن . لا يشترط . يكفي من التشابه ما تكون به العلامة المقلده مقبولة في التعامل .
١٠٧	٢٣	( الطعن رقم ٢٧٩٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ) ... ..
		٣ - إثبات التقليد أو التزوير . لم يجعل له القانون طريقا خاصا . العبرة فيه بما تطمئن إليه المحكمة من الأدلة السائغة . إطلاع المحكمة على الأحرار ، لا يلزم . مادام أن المتهم لم يطلب منها ذلك .
١٠٧	٢٣	( الطعن رقم ٢٧٩٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	تلبس
٤٣	١٠	<p>١ - التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها . ثبوت أن جريمة الإخفاء لم تكن في إحدى حالات التلبس . ذلك مما لا يجوز فيه التفتيش بغير إذن ، ولو كانت جريمة السرقة متلبسا بها .</p> <p>المادتان ٣٠ و ٤٧ إجراءات . علة ذلك : إخفاء الأشياء المسروقة . لا يعتبر اشتراكا في السرقة ولا مساهمة فيها . هما جريمتان مستقلتان بأركانهما وطبيعتهما .</p> <p>( الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ) ... ..</p>
١٤٨	٣٣	<p>٢ - حالة التلبس . يكفي لقيامها : وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة . تقدير كفاية الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعده لقيام حالة التلبس .</p> <p>أمر موكل لمحكمة الموضوع دون معقب عليها . ما دامت الأسباب التي بنت عليها تقديرها سائغة .</p> <p>( الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٥ ) ... ..</p>
١٤٨	٣٣	<p>٣ - لرجل السلطة العامة في حالة التلبس إحضار المتهم إلى أقرب مأمور ضبط قضائي . المادة ٣٨ إجراءات . مقتضى هذه السلطة أن يحتفظ رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذي شاهده مع المتهم كي يسلمه إلى مأمور الضبط القضائي .</p> <p>مثال .</p> <p>( الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٥ ) ... ..</p>
٢١٠	٤٤	<p>٤ - وضع المتهم نفسه باختياره موضع الريسة ، يبرر استيقافه . إلقاءه إثر استيقافه لفافة المخدر المضبوطة عن طواعية واختيار . توافر حالة التلبس بالجريمة . لرجل الضبط القضائي تفتيشه .</p> <p>( الطعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٥ ) ... ..</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>هـ - مبادرة المتهم إلى الجرى والهروب لدى مشاهدته رجال مكتب المخدرات . إثارة هذا التصرف لشبهتهم فيه . متابعة رئيس المكتب وأحد رجاله له . إلقاء المتهم بكيس المخدر الذى كان يحمله فى جيبه . إقدامه على ذلك باختياره ، لا يوصف أن تخليه عن الكيس كان ثمرة عمل غير مشروع من جانب الضابط ومعاونيه . التقاط الضابط الكيس وفتحه وتبينه أن ما به هو مخدر . اعتبار الجريمة فى حالة تلبس . قضاء الحكم برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش وإدانة المتهم بناء على الدليل المستمد من ضبط المخدرات التى ألقاها . صحيح فى القانون .</p>
٢٢١	٤٦	( الطعن رقم ٢٦٥٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٥ ) ... ..
		<h2 style="text-align: center;">تنازع اختصاص</h2> <p style="text-align: center;">—</p> <p style="text-align: center;">راجع : اختصاص :</p> <p style="text-align: center;">( القاعدة رقم ٢٤ صفحة ١١٣ )</p> <h2 style="text-align: center;">تنظيم</h2> <p style="text-align: center;">—</p> <p style="text-align: center;">راجع : بناء .</p>



رقم القاعدة	رقم الصفحة
----------------	---------------

## تهريب جمركي

دعوى التهريب الجمركي :

”تحريركها“ .

الدعوى الجنائية في جرائم التهريب الجمركي . لا يجوز تحريركها أو مباشرة أي إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق والحكم قبل صدور طلب بذلك من الجهة المختصة . المادة ٤ من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ . اتخاذ إجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب . أثر ذلك : بطلان تلك الإجراءات . الطلب اللاحق ، لا يصححها . ذلك البطلان متعلق بالنظام العام ، لإتصاله بشرط أصيل لازم لتجريك الدعوى الجنائية ولصحة إتصال المحكمة بالواقعة . على المحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها .

مثال : قيام مأمور الضبط القضائي — قبل صدور طلب من الجهة المختصة — بالقبض على المتهم وتفتيشه مما أسفر عن ضبط سبائك ذهبية مهربة من الرسوم الجمركية . بطلان تلك الإجراءات . إمتداد هذا البطلان إلى كل ما ترتب عليها . إتماء الحكم إلى القضاء بالبراءة إستنادا إلى بطلان الإجراءات . صحيح في القانون .



رقم القاعدة	رقم الصفحة
----------------	---------------

(ج)

جريمة . جمارك . جنون

جريمة

جريمة وقتية :

وجوب تقديم الشهادة الجمركية القيمة في موعد لا يتجاوز ستة شهور من تاريخ استعمال الإعتداد أودفع قيمة البضاعة المستوردة المادة ( ١ ) من القرار الوزاري ٧٥ لسنة ١٩٤٨ . الإخلال بهذا الواجب يعتبر جنحة منطبقة على المادتين ١ و ٩ من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار الوزاري سالف الذكر . هذه الجريمة من الجرائم المؤقتة . قيامها قانونا بحلول أول يوم يتلو مدة الستة شهور التي حددها القرار الوزاري السالف الإشارة إليه . سقوطها بمضي ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ انقضاء ستة شهور على تاريخ استعمال الإعتداد أودفع قيمة البضاعة المستوردة . ثبوت سقوطها بمضي المدة . إستناد الحكم المطعون فيه في رفض الدفع بسقوط الدعوى العمومية بالتقادم إلى أن هذه الجريمة من الجرائم المستمرة . خطأ الحكم في تطبيق القانون . وجوب نقضه والحكم باقتضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة وبراءة المتهم .



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<b>أركان الجريمة :</b>
		١ - العقاب في جريمة الحريق بإهمال - مناطه : شخصية الخطأ . مسئولية الجاني عن أعماله الشخصية التي تندرج تحت صور الخطأ المؤثم قانونا ، والتي يتسبب عنها ضرر . عدم مسئوليته عن فعل غيره ، إلا إذا ثبت ارتكابه خطأ شخصيا مرتبطا بالنتيجة إرتباط السبب بالمسبب . مثال .
١٦٩	٣٦	( الطعن رقم ٢١٧٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٥ ) ... ..
		٢ - الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنا من أركانها . الخطأ فيه لا يعيب الحكم . مادام قد بين واقعة الدعوى بماتوافر به كافة العناصر القانونية لتلك الجريمة ، وأورد على ثبوتها أدلة سائغة . ومادام سبب الجريمة لم يكن عنصرا من العناصر التي استند عليها في ذلك .
٢٢٥	٤٧	( الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٥ ) ... ..
		<b>جمارك</b>
		—
		راجع : تهريب جمركي . جريمة .
		( القاعدتين ٨ و ٢٩ بالصحيفتين ٣٦ و ١٣٥ )
		<b>جنون</b>
		—
		راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب .
		( القاعدة ٥٢ صفحة ٢٥٤ )



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ح)
		حجز . حريق باهمال . حكم .
		<u>حجز</u>
		١ - توقيع الحجز يقتضى احترامه . بقاءه متجا لآثاره ، ولو كان مشوباً بالبطلان : ما لم يصدر حكم ببطلانه من جهة الاختصاص .
١٦	٢	(الطن رقم ٢٧٨٩ لسنة ٣٢ق - جلسة ١٩٦٣/١/٨) ... ..
		٢ - البطلان المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة ٥١٩ مرافعات وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه مقرر لمصلحة المدين . عدم تعلقه بالنظام العام . سقوط حق المدين في الدفع به إذا نزل عنه صراحة أو ضمناً بعد اكتسابه . إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
١٣١	٢٨	(الطن رقم ٢٢١٢ لسنة ٣٢ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٢) ... ..
		٣ - توقيع الحجز على منقولات سبق حجزها يكون بمجرد هذه المنقولات . هو بمثابة طلب بإيقاف الحجز الأول ليشارك فيه سائر الدائنين الحاجزين . إعلانه محضر الجرد إلى الحارس يعتبر معارضة في رفع الحجز وتثبيت عبء الحراسة على مائه لمصلحة المعارض والحاجز الأول على السواء . المادة ١٧٧ مرافعات . ليس للحارس التصرف في المحجوزات لأي سبب بغير الطريق الذي رسمه القانون . ثبوت أن معارضة الحاجز الثاني كانت في مواجهة المتهم الذي عين حارساً في كلا الحجزين . تسليم الحارس المحجوزات إلى وكيل الحائزة . إخلال بواجب الحراسة المفروضة عليه . توافر القصد الجنائي لديه في جريمة التهديد .
١٩١	٤٠	(الطن رقم ٢٦٣٠ لسنة ٣٢ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٨) ... ..



رقم الصفحة	رقم القائمة	
		<h2 style="text-align: center;">حريق باهمال</h2> <p>العقاب في جريمة الحريق باهمال . مناطه : شخصية الخطأ .  مسئولية الجاني عن أعماله الشخصية التي تندرج تحت صور  الخطأ المؤثم قانونا ، والتي يتسبب عنها الضرر . عدم مسئوليته  عن فعل غيره ، إلا إذا ثبت ارتكابه خطأ شخصيا مرتبطا بالنتيجة  ارتباط السبب بالمسبب . مثال .  (الطن رقم ٢١٧٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٥) ... ..</p>
١٦٩	٣٦	<h2 style="text-align: center;">حكم</h2> <p style="text-align: right;">بيانات الحكم :</p> <p>١ - خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة . يجعله باطلا  بطلانا أصليا . حلة ذلك : خلو الحكم من هذا البيان بمس ذاتيته  ويفقده عنصرا جوهريا من مقومات وجوده قانونا . المادة ٦٣  من الدستور المؤقت . بطلان الحكم لهذا السبب . من النظام  العام . لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها .</p> <p>بطلان الحكم الغيابي الاستثنائي خلوه مما يفيد صدوره باسم الأمة ،  إعتناق الحكم المطعون فيه لأسباب ذلك الحكم دون أن ينشئ  لقضائه أسبابا جديدة . بطلان الحكم المطعون فيه بدوره ولو  دون به ما يفيد صدوره باسم الأمة .  (الطن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١١) ... ..</p>
١٢١	٢٥	



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - خلو الحكم من تاريخ إصداره . أثر ذلك : بطلان الحكم . هذا البطلان متعلق بالنظام العام . لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها .
١٤٤	٣٢	(الطن رقم ٢٩٥٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٤) ... ..
		وضع الحكم والتوقيع عليه :
		١ - مجرد عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة لا يترتب عليه البطلان . توقيعه على ورقة الحكم يعد شرطاً لقيامه . أثر تخلف هذا الشرط . اعتبار الحكم معدوماً - بطلان ورقة الحكم تستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته .
٢٣	٤	(الطن رقم ٢١١٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٤) ... ..
		٢ - وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها . وجوب إتمام ذلك في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها ، وإلا كانت باطلة . هذا الاجل لا يمتد لأي سبب . علة ذلك :
١٤٢	٣١	(الطن رقم ٢٥٤٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٤) ... ..
		٣ - التأخير في التوقيع على الأحكام الجنائية . لا يترتب عليه أي بطلان . إلا إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع . لا فرق في ذلك بين الأحكام التي تصدر في جلسة المرافعة أو تلك التي تصدر في جلسة مجزت إليها الدعوى للنطق بها . المادة ٣١٢ إجراءات . الاستناد إلى المادة ٢/٣٤٦ مرافعات . لا يصح .
٢٢١	٤٦	(الطن رقم ٢٦٥٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٥) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تسبيب الحكم :
		(١) التسبيب المعيب :
		١ - جريمة البلاغ الكاذب . يشترط لتحقيقها توافر ركنين :
		(الأول) ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها و (الثاني) علم الجاني
		بكذبها وانتواؤه السوء والإضرار بالمجنى عليه . فعود الحكم عن
		إثبات توفر الركن الثاني وهو القصد الجنائي . قصور يعيه
		ويستوجب نقضه . ثبوت كذب البلاغ . لا يكفي للإدانة .
٢٠	٣	(الطن رقم ٢١١٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٣) ... ..
		٢ - اعتناق الحكم المستأنف أسباب الحكم الغيابي -
		المعدوم قانونا - لعدم توقيع القاضى الذى أصدره عليه ،
		اقتصار الحكم المطعون فيه على الأخذ بأسباب الحكم المستأنف
		دون أن ينشئ أيهما للفضائه بالإدانة أسبابا مستقلة عن أسباب
		الحكم الابتدائي الغيابي الباطل . البطلان يلحقها للقصور في
		بيان الأسباب التي أقيا عليها . وجوب نقض الحكم المطعون
		فيه .
٢٣	٤	(الطن رقم ٢١١٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٣) ... ..
		٣ - إنطواء دفاع المتهم على قيام حالة الدفاع الشرعى
		عن النفس . إفعال الحكم مناقشة أسباب إصابة المتهم وصلتها
		بالاعتداء الذى وقع منه على وجه يبين منه قيام حالة الدفاع
		الشرعى أو نفيها . قصور يشوب الحكم ، ويستوجب نقضه .
٢٦	٥	(الطن رقم ٢١٣٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٣) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٤٠	٩	<p>٤ - العلم بالمديونية ، لا يفيد وحده ثبوت علم المدين بتوقيع الجيز على ماله لدى الغير ، وما يترتب على ذلك من توقف البنك عن صرف شيك أصدره . فعود الحكم عن استظهار هذا العلم . قصور في استظهار القصد الجنائي في جريمة إعطاء الشيك بدون رصيد . يستوجب نقضه .</p> <p>( الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ) ... ..</p>
		<p>٥ - دخول المنازل برضاء أصحابها وبغير إذن من النيابة . شرطه : أن يكون الرضاء صريحاً ، حراً ، حاصل قبل الدخول ، وبعد المأثم بظروف التفتيش وعدم وجود مسوغ يخول من يطالبه سلطة إجرائه .</p> <p>الدفع بأن المتهم أكره بالضرب على الرضاء بالتفتيش مما ترك به آثاراً أثبتتها التقرير الطبي . واجب المحكمة أن تطلع على التقرير لتحيط به وبالدليل المستمد منه . الإلتفات عنه ورفض هذا الدفاع لعدم وجود إصابات ظاهرة بالمتهم . قصور يستوجب نقض الحكم .</p> <p>( الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ) ... ..</p>
٤٣	١٠	<p>٦ - إبداء المحكمة رأيها في ورقة لم تعرض عليها . لا يجوز . إن فعلت ذلك فقد سبقت إلى الحكم على ورقة لم تطلع عليها ولم تمحصها مع ما يمكن أن يكون لها من أثر في عقيدتها لو أنها إطلعت عليها .</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نفي الدفاع عن الطاعن ( المتهم ) وقوع الواقعة على الوجه الوارد بالتحقيق . طلبه ضم مذكرة لأحوال القسم تثبت قيام مشاجرة وإصابة المجنى عليه من جراء اعتداء وقع عليه من بعض الأهالي . طلب جوهرى . على المحكمة إجابته أو الرد عليه ردا سائغا . قولها بأنه لا جدوى للطاعن من طلب ضم المذكرة بعد أن تجعت الأدلة التي أوردتها قبله . هذا القول لا يصلح أساسا للرفض ويجعل الحكم مشوبا بالإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .
٨٥	١٨	(الطن رقم ٣٠٦٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٤) ... ..
		٧ — وجوب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لإيضاح المسام المحكمة الصحيح بمبنى الأدلة القائمة في الدعوى وتبينها حقيقة الأساس الذى تقوم عليه شهادة كل شاهد . إيراد الحكم رواية أحد شهود الإثبات على صورة غامضة . يجعله مشوبا بالغموض في هذه الناحية . وجوب نقضه .
١٨٣	٣٨	(الطن رقم ١٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/١٢) ... ..
		٨ — تضمين الطاعن دفاعه أن الشركة التي يديرها تباشر أعمالها بصفة عرضية بالانسيبة لمن تستخدمهم من عمال الحفر . تقديمه مستندات المحكمة تثبت أن طبيعة أعمال الحفر تتم بالمقطوعة مع المقاول من الباطن دون مسئولية المقاول الأصلي عن تنظيمات العمال القائمين بها . هذا الدفاع جوهرى . من شأنه لو صح أن يرفع مسئولية الطاعن عن تهمة — عدم تقديم عقود استخدام العمال وملفاتهم — سكوت الحكم عن الرد عليه وإغفاله تحقيقه وإدانة الطاعن . عيب يوجب نقضه .
١٩٤	٤١	(الطن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/١٩) ... .. راجع أيضا : دعوى مدنية . استئناف . ( القاعدتين ٣٠ ٣٢٤ بالصحيفتين ١٣٩ ١٤٤٤ )



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب) التسبب غير المعيب :
		١ - للحكمة أن تكون عقيدتها بما تطمئن إليه من أدلة ومناصر في الدعوى . لما أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث لصورته الصحيحة من جماع تلك الأدلة ولو كان ذلك بطريق الاستنتاج . شرط ذلك : أن يكون ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي . مثال .
٥٢	١٢	( الطعن رقم ٢١٦٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ) ... ٢ - ما يراد بالحكم ما يدل على كذب واقعة السرقة التي ضمنها الطاعن بلاغه ضد المحبى عليه ، وأنه حين أقدم على التبليغ كان على يقين من ذلك ، وأنه لم يقصد من تقديم البلاغ سوى السوء والإضرار بالمحبى عليه توصلا إلى إدانته . تدليل سائغ على كذب البلاغ ، وعلى توافر القصد الجنائي . النعى على الحكم بالقصور . غير سديد .
٦٧	١٥	( الطعن رقم ٢١٨٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ) ... ٣ - إشارة الحكم الابتدائي إلى المادة ٣٠٥ عقوبات . عدم اقتصار هذه المادة على بيان أركان جريمة البلاغ الكاذب ونعها على وجوب العقاب عليها . القضاء بالعقوبة المقررة في القانون لهذه الجريمة . إحالة الحكم المطعون فيه على الحكم الابتدائي وأخذه بأسبابه تشمل مادة العقاب . لا شيء يعيب الحكم من هذه الناحية . لا محل للنعي على الحكمين بإغفالها ما يراد النص الذي عوقب المتهم من أجله .
٦٧	١٥	( الطعن رقم ٢١٨٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ) ... ٤ - الرضاء بالتفتيش . لا يلزم أن يكون ثابتا بالكتابة . ثبوت أن الرضاء كان صريحا غير مشوب ، وأنه سبق إجراء التفتيش مع العلم بظروفه . ذلك يكفي : ما دام أن المحكمة قد استخلصته في حدود سلطتها التقديرية ومن الأدلة السائغة .
٨٨	١٩	( الطعن رقم ٣٠٦٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ) ...



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٥ - إطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد من الضبط . يكفى ردا على الدفع ببطلان إجراءات التحريز .
٨٨	١٩	(الطن رقم ٣٠٦٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤) ... ..
١٤٨	٣٣	(الطن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٥) ... ..
		٦ - اختصاص الموظف بالعمل الذي من أجله طلب الرشوة . يكفى لتوفره : أن يكون للموظف منه نصيب يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة . مثال .
٩٤	٢٠	(الطن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥) ... ..
		٧ - للمحكمة الاستغناء من سماع الشهود . شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع عنه ذلك . هذا القبول قد يكون صريحا أو ضمنيا . عدم تمسك الدفاع بطلب سماع الشهود . مفاده تنازله الضمني عن سماعهم . تعويل المحكمة على أقوالهم في التحقيقات الأولية دون سماعهم . لا خطأ . ما دام أن تلك الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .
٩٧	٢١	(الطن رقم ٢٥٩٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥) ... ..
٢١٦	٤٥	(الطن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٥) ... ..
		٨ - حق المحكمة في الأخذ بما تراه من الأدلة وأطراح ما عداها . عدم التزامها بالرد على كل دليل على حده صراحة . يكفى الرد الضمني . ما يثار حول ذلك من قبيل الجدل الموضوعي في تقدير المحكمة ومصادرة لها في عقيدتها . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
١٠٣	٢٢	(الطن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥) ... ..
٢٤٥	٥٠	(الطن رقم ٢١٩٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٢٥	٤٧	٩ - للحكمة استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها، وإطراح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها . ما دام استخلاصها سائغا . حقها في أن تجزى أى دليل ولو كان إصراقا والأخذ بما تراه صحيحا متفقا مع وقائع الدعوى وظروفها . مثال . ( الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٥ ) ... ..
٢٤٥	٥٠	١٠ - استخلاص الحكم تربص المتهم بالمجنى عليه، وانتظاره إياه على مقربة من الدار التي يعلم بوجوده بها، وترقبه مغادرته لها للاعتداء عليه، ومباغتته بضربه بالعصا عندما ظفر به . توافر ظرف الترصد في حق المتهم بعنصريه الزمنى والمكانى . لا عبء بحالة المتهم الذهنية وقت مقارفته الجريمة . الإعتداء بهذه الحالة لا يكون إلا في صدد التدليل على ظرف سبق الإصرار . ( الطعن رقم ٢١٩٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦ ) ... .. راجع أيضا : إستئناف ( القاعدة ٢١ صفحة ٩٧ )
		ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل :
١٠٧	٢٣	١ - الباحث على ارتكاب الجريمة ليس ركنا من أركانها أو عناصرها . خطأ الحكم في بيانه لا يؤثر في سلامته . ما دام قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لتلك الجريمة ، وأورد على ثبوتها أدلة سائغة . وما دام سبب الجريمة لم يكن عنصرا من العناصر التي استند إليها في ذلك . ( الطعن رقم ٢٧٩٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٥ ) ... ..
٢٢٥	٤٧	( الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٥ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - خطأ الحكم في إثبات ساعة حصول الحادث ، أو في تحديد تاريخ الواقعة ، أو إغفاله تحديدها . لا يؤثر في سلامته . ما دام لا يتصل بحكم القانون فيها أو في تكوين عقيدة المحكمة . وما دام أن الدعوى لم تنقض بضي المدة .
١٧٨	٣٧	( الطعن رقم ٢٥٩٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١١ ) ... ..
		ما يبطل الحكم وما لا يبطله :
		راجع : بيانات الحكم . وضع الحكم والتوقيع عليه .
		القواعد ٤٤٢٥٤٤ ٣١٤٣٢٤٦٤ بالصفحات ١٢١٦٢٣
		١٤٢ ١٤٤٤ ٢٢١٠ )
		حجية الحكم :
		ثبوت إعتداء الطاعن على المجنى عليه بضربه في بطنه . إعتداء متهمه أخرى على نفس المجنى عليه بالضرب في جانبه الأيمن . مساهمة هاتين الإصابات معا في أحداث الوفاة . مسئولية كل من المتهمين عن ارتكاب جريمة الضرب المفضي إلى الموت . إدانة المتهم من محكمة الأحداث عن تلك الجريمة . لا يمنع من إدانة الطاعن عن ذات الجريمة . النعي على الحكم بخالفه القانون - لإهدار حجية الحكم الصادر من محكمة الأحداث - لا محل له .
٢٣٥	٤٨	( الطعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦ ) ... ..



(خ)

خبرة . خطأ . خيانة أمانة

خبرة

عدم التزام المحكمة بنبذ خبر فني لتحديد مدى تأثير مرض المتهم على مسؤوليته الجنائية ، إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها تقديرها . تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسؤوليته . من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها .

انتهاء الحكم المطعون فيه — في قضاء سليم لا مخالفة فيه للقانون إلى أن نوع المرض الذي يدعيه الطاعن — على فرض ثبوته — لا يؤثر في سلامة شعوره وإدراكه وتتوافر معه مسؤوليته الجنائية . لا محل للنعي على الحكم بمخالفة القانون والإخلال بحق الطاعن في الدفاع .

( الطعن رقم ٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٢/٣/٢٦ ) ... .. ٥٢ ٢٥٤

خطأ

العقاب في جريمة الحريق باهمال . مناطه : شخصية الخطأ . مسؤولية الجاني عن أعماله الشخصية التي تندرج تحت صور الخطأ المؤثم قانوناً ، والتي يتسبب عنها الضرر . عدم مسؤوليته عن فعل غيره ، إلا إذا ثبت ارتكابه خطأ شخصياً مرتبطاً بالنتيجة ارتباط السبب بالمسبب . مثال .

( الطعن رقم ٢١٧٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٣/٥ ) ... .. ٣٦ ١٦٩



رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

## خيانة أمانة

راجع : تبديد .

( د )

دعوى جنائية . دعوى مباشرة . دعوى مدنية .

دفاع  
دفاع شرعى . دفع

## دعوى جنائية

تحريكها :

١ - الدعوى الجنائية فى جرائم التهريب الجركى، لا يجوز تحريكها أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق والحكم قبل صدور طلب بذلك من الجهة المختصة . إتخاذ إجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب . أثر ذلك : بطلان تلك الإجراءات . الطلب اللاحق، لا يصححها . ذلك البطلان متعلق بالنظام العام . على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

(الطن رقم ٢٣٩٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٢) ... ..



رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٢ — التعديل الصادر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بإضافة فقرة ثالثة للسادة ٢١٤ إجراءات. تخويله النيابة حق رفع الدعوى في الجنايات المنصوص عليها في هذه الفقرة وما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة. هذا التعديل لم يسبب غرفة الإتهام حقها الأصلي في التصرف في الجنايات التي تحال إليها من قاضي التحقيق أو النيابة العامة. إضفاء المشرع بالتعديل ولاية جديدة على النيابة العامة بالنسبة لهذا النوع من الجرائم. صدم استعمال النيابة هذه الرخصة وإحالتها جنائية إلى غرفة الإتهام. على الغرفة التصرف فيها. ليس لها أن تقرر عدم اختصاصها بنظرها إن فعلت ذلك تكون قد أخطأت.
١١٣	٢٤	(الطعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/١١) ... ٣ — حق الشركة المحبى عليها — في جريمة خيانة الأمانة — في تحريك الدعوى الجنائية مباشرة عن طريق الإدعاء المدني طالما أن ضررا لحق بها. المادة ٢٣٢ إجراءات. لا يؤثر في ذلك حصول التسوية بين المتهم وبين الشركة بعد ثبوت إختلاسه.
٢٠٢	٤٣	(الطعن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/١٩) ... إنقضاؤها : جريمة عدم تقديم الشهادة الجرمية القيمة في الموعد المحدد بالمادة الأولى من القرار الوزاري ٧٥ لسنة ١٩٤٨. من الجرائم الوقتية. قيامها قانونا بحلول أول يوم يتلومدة الستة شهور التي حددها القرار الوزاري مالف الذكر. سقوطها بمضي ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ إنقضاء ستة شهور على تاريخ استعمال الإعتقاد أو دفع قيمة البضائع المستوردة. (الطعن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/١٦) ... راجع أيضا : إرتباط . دعوى مدنية . (القاعدتين ٣٣ و ٣٦ بالصحيفتين ١٤٨ ، ١٦٩)
١٣٥	٢٩	



رقم القاعدة	رقم الصفحة	
<b>دعوى مباشرة</b>		
<p>حق الشركة المحجنى عليها - في جريمة خيانة الأمانة -  في تحريك الدعوى الجنائية مباشرة من طريق الإدعاء المدنى  طالما أن ضررا لحق بها . المادة ٢٣٢ إجراءات . لا يؤثر  في ذلك حصول التسوية بين المتهم وبين الشركة بعد ثبوت  إختلاسه .</p>		
٢٠٢	٤٣	( الطعن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٩ ) ... ..
<b>دعوى مدنية</b>		
<p>اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية :</p> <p>١ - ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة إلى الحكم بالتعويضات  المدنية . هي ولاية استثنائية . حدودها . تعويض ضرر  شخصى مترتب على الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى  الجنائية ، ومتصل بها اتصالا مباشرا . الأفعال الأخرى غير  المحمولة على الجريمة . لا ولاية للمحاكم الجنائية بالحكم  بالتعويضات عنها : ولو كانت متصلة بالواقعة محل المحاكمة  لانتفاء علة التبعية .</p> <p>مثال : شيك اسمى بدون رصيد . تظهيره - بالطريق  التجارى - من المستفيد إلى المدعى بالحقوق المدنية . لا تقبل  الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى .</p>		
١٠	١	( الطعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٨ ) ... ..
١٦٩	٣٦	( الطعن رقم ٢١٧٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٥ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القائمة	
		٢ - القضاء بالتعويض في الدعوى المدنية - المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية - في حالة الحكم بالبراءة . شرطه : ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية وصحة نسبته إلى المتهم دون أن تتوافقه الأركان القانونية للجريمة . لا وجه لتقرير المسؤولية على أساس شبهة اللجنة المدنية في حالة تخلف هذا الشرط .
١٦٩	٣٦	( الطعن رقم ٢١٧٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٥ ) ... ..
		إجراءات نظر الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي :
		١ - تختل المحكمة الجنائية من نظر الدعوى المدنية لأنها تستلزم إجراء تحقيق خاص من شأنه تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية . ذلك من ملطة المحكمة . الالتفات من طلب ضم أوراق متعلقة بالدعوى المدنية التي تختل المحكمة عن نظرها . لا إخلال بحق الدفاع . المحكمة غير ملزمة بتحقيق دفاع للمتهم إلا إذا كان متعلقا بالدعوى المنظورة أمامها .
٤٧	١١	( الطعن رقم ٢١٦٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ) ... ..
		٢ - الدعوى المدنية التي تقام على المتهم نفسه . يجب لقبولها أن يكون المتهم بالغاً، أو أن ترفع على من يمثله إن كان فاقد الأهلية . إذا لم يكن له من يمثله وجب على المحكمة أن تعين له من يمثله . المادة ١/٢٥٣ إجراءات . استناد المحكمة في هذا الشأن إلى نص المادة ١٧٣ مدني . خطأ في القانون .
١٣٩	٣٠	( الطعن رقم ٢٥٢٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٤ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٦٩	٣٦	<p>٣ - الإحالة في مفهوم حكم المادة ٣٠٩ إجراءات .  شروطها : اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية  المرفوعة إليها بطريق التبعية ، وأن يكون الفصل في التعويضات  يستلزم إجراء تحقيق يبنى عليه إجراء الفصل في الدعوى الجنائية .  ( الطعن رقم ٢١٧٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٥ ) ... ..</p>
٢٠٢	٤٣	<p>٤ - لمديرى الشركات سلطة كاملة في النيابة عنها . ما لم  يقض عقد تأسيس الشركة بغير ذلك . ثبوت أن عقد تأسيس  الشركة لا يحرم المطعون ضده من تمثيلها في الدعاوى التي ترفع .  منها . حقه في رفع الدعوى المدنية بصفته نائبا عن الشركة .  قضاء الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة  منه بهذه الصفة وبقبولها . صحيح في القانون .  ( الطعن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٩ ) ... ..</p>
		<h2 style="text-align: center;">دفاع</h2> <h3 style="text-align: center;">الإخلال بحق الدفاع :</h3> <p style="text-align: center;">( ١ ) ما يوفره :</p> <p>١ - إنطواء دفاع المتهم على قيام حالة الدفاع الشرعى  عن النفس . إغفال الحكم مناقشة أسباب إصابة المتهم وصلتها  بالاعتداء الذى وقع منه على وجه يبين منه قيام حالة الدفاع  الشرعى أو نفيها . قصور إثوب الحكم ويستوجب نقضه .  ( الطعن رقم ٢١٣٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٤ ) ... ..</p>
٢٦	•	



رقم الصفحة	رقم القائمة	
		٢ - الدفع بأن المتهم أكره بالضرب على الرضاء بتفتيش منزله بغير إذن من النيابة، مما ترك به آثارا أثبتتها الكشف الطبي. واجب المحكمة أن تطلع على التقرير لتحيط به وبالدليل المستمد منه. الإلتفات عنه ورفض هذا الدفاع لعدم وجود إصابات ظاهرة بالمتهم. قصور. يستوجب نقض الحكم.
٩٣	١٠	( الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ) ... ..
		٣ - نفى الدفاع عن الطاعن وقوع الواقعة على الوجه الوارد بالتحقيق. طلبه ضم مذكرة لأحوال القسم تثبت قيام مشاجرة وإصابة المجنى عليه من جراء اعتداء وقع عليه من بعض الأهالي. طلب جوهرى. على المحكمة إجابته أو الرد عليه ردا سائغا. قولها بأنه لا جدوى للطاعن من طلب ضم المذكرة بعد أن تجمعت الأدلة التي أوردتها قبله. هذا القول لا يصلح أساسا للرفض ويجعل الحكم مشوبا بالإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه.
٨٥	١٨	( الطعن رقم ٣٠٦٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ) ... ..
		٤ - تضمنين الطاعن دفاعه أن الشركة التي يديرها تباشر أعمالها بصفة عرضية بالنسبة لمن تستخدمهم من عمال الحفر. تقديم مستندات المحكمة تثبت أن طبيعة أعمال الحفر تتم بالمقطوعية مع المقاول من الباطن دون مسئولية المقاول الأصلي عن تنظيمات العمال القائمين بها. هذا الدفاع جوهرى. من شأنه لو صح أن يدفع مسئولية الطاعن عن تهمة - عدم تقديم عقود استخدام العمال وملفاتهم - سكوت الحكم عن الرد عليه وإغفاله تحقيقه وإدانة الطاعن. عيب يوجب نقضه.
١٩٤	٤١	( الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٩ ) ... ..



رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(ب) ما لا يوفره :
		١ - اقتصار الدفاع على المرافعة في الدفع دون الموضوع . حجز الدعوى للحكم مع التصريح بتقديم مذكرة . طلب إعادة الدعوى للمرافعة في الموضوع . عدم إجابة هذا الطلب أو الرد عليه والحكم في موضوع الدعوى . لا إخلال بحق الدفاع . ما دام الطاعن لا يدعى أن المحكمة منعت من المرافعة في الموضوع .
٣١	٧	(الطن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٢) ... ..
		٢ - تخلى المحكمة الجنائية عن نظر الدعوى المدنية لأنها تستلزم إجراء تحقيق خاص من شأنه تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية . ذلك من سلطة المحكمة . الإلتفات عن طلب ضم أوراق متعلقة بالدعوى المدنية التي تخلت المحكمة عن نظرها . لا إخلال بحق الدفاع . المحكمة غير ملزمة بتحقيق دفاع المتهم إلا إذا كان متعلقا بالدعوى المنظورة أمامها .
٤٧	١١	(الطن رقم ٢١٦٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩) ... ..
		٣ - للمحكمة الإستمعاء عن سماع الشهود . شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع عنه ذلك . هذا القبول قد يكون صريحا أو ضمنيا . عدم تمسك الدفاع بطلب سماع الشهود . مفاده : تنازله الضمني عن سماعهم . تعويل المحكمة على أقوالهم في التحقيقات الأولية دون سماعهم . لا خطأ . ما دام أن تلك الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .
٩٧	٢١	(الطن رقم ٢٥٩٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥) ... ..
٢١٠	٤٤	(الطن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٥) ... ..
٢٥٤	٥٢	(الطن رقم ٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٤ - سبق الإصرار ظرف مشدد ، ووصف للقصد الجنائي . البحث في وجوده أو عدمه . داخل في سلطة محكمة الموضوع . ما دام تدليلها سائغا . النعى على الحكم بعدم الرد على دفاع الطاعن فيما يتعلق بنفى سبق الإصرار . لا أساس له .
٢٢٥	٤٧	( الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٥ ) ... ..
		٥ - عدم التزام المحكمة بتتبع المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال . يكفي أن يستفاد الرد عليه دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم .
٢٤٥	٥٠	( الطعن رقم ٢١٩٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦ ) ... ..
		٦ - عدم التزام المحكمة بنسب خبير فني لتحديد مدى تأثير مرض المتهم على مسؤوليته الجنائية ، إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها تقديرها . تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسؤوليته . من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها .
		انتهاء الحكم المطعون فيه - في قضاء سليم لا مخالفة فيه للقانون إلى أن نوع المرض الذي يدهيه الطاعن - على فرض ثبوته - لا يؤثر في سلامة شعوره وإدراكه وتتوافر معه مسؤوليته الجنائية . لا محل للنعى على الحكم بخالفة القانون والإخلال بحق الطاعن في الدفاع .
٢٥٤	٥٢	( الطعن رقم ٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦ ) ... ..
		راجع أيضا : تحقيق . تفتيش . رشوة .
		( القواعد ١٩ و ٢٠ و ٢٣ بالصفحات ٨٨ ، ٩٤ ، ٨٤ )



رقم القاعدة	رقم الصفحة
----------------	---------------

## دفاع شرعى

راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب  
(القاعدة رقم ٥ - صفحة ٢٦)

## دفع

الدفع ببطلان إجراءات الشهادة :  
راجع : إثبات .

(القواعد ١٣ ، ٢١ ، ٤٤ ، ٥٢ بالصفحات ٩٧ ، ٥٨ ، ٢١٠ ، ٢٥٤)

الدفع ببطلان إجراءات المحاكمة والاحكام السابقة  
عليها :

راجع : إجراءات . محاكمة .  
(القواعد ١١ ، ٨ ، ٧ ، ٤٧ ، ٣٦ ، ٣١ بالصفحات ٤٧ ، ٣٦ ، ٣١)

الدفع بعدم الاختصاص :

راجع : اختصاص .

الدفع ببطلان الحجز :

راجع : حجز .

(القاعدتين ٢٨ ، ٢٩ بالصيفتين ١٦ ، ١٣١)



رقم القاعدة	رقم المادة
	الدفع بجهالة يوم البيع :
	راجع : إخلاص أشياء محجوزة . ( القاعدة رقم ٢٨ صفحة ١٢١ )
	الدفع ببطلان الاستيقاف والقبض والتفتيش :
	راجع : استيقاف وقبض وتفتيش .
	الدفع ببطلان إجراءات التجريز :
	راجع : إثبات . ( القاعدة ١٩ ، ٣٣ بالمصحيقتين ٨٨ ، ١٤٨ )
	الدفع ببطلان الندب للتحقيق :
	راجع : تحقيق . ( القاعدة ٤٥ صفحة ٢١٦ )
	الدفع ببطلان التحقيق :
	راجع : تحقيق . ( القاعدة ٤٨ صفحة ٢٣٥ )
	الدفع ببطلان الاعلان :
	راجع : إعلان . ( القاعدة ٥٣ صفحة ٢٦٠ )







رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		( ر ) رسوم . رشوة
		رسوم
		راجع : ضرائب . ( القاعدة ٥١ صفحة ٢٤٩ )
		رشوة
		اختصاص الموظف بالعمل الذي من أجله طلب الرشوة . يكفى لتوفره أن يكون للموظف منه نصيب يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة . مثال . ( الطعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ) ... ..
٩٤	٢٠	
		( س ) سبق إصرار . سجون سرقة . سلاح
		سبق إصرار
		ظرف سبق الإصرار . البحث في توافره موضوعي . لارقابة لمحكمة النقض في ذلك . ما دام استنتاجه من وقائع الدعوى سائغا . ( الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ) ... .. ( الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢٥ ) ... .. راجع أيضا : ترصد . ( القاعدة رقم ٥٠ صفحة ٢٤٥ )
٧٢	١٦	
٢٢٥	٤٧	



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<b>سجون</b>
		تفتيش زائر السجن . لا يلزم الرضاء الصريح به . يكفي عدم معارضة الزائر في تفتيشه . المادة ٤١ من القانون ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ .
٨٨	١٩	( الطعن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ) ... ..
		<b>سرقة</b>
		<b>أركانها :</b>
		إخفاء الأشياء المسروقة . لا يعتبر اشتراك في السرقة ولا مساهمة فيها . هما جريمتان مستقلتان بأركانهما وطبيعتهما .
٤٣	١٠	( الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ) ... ..
		<b>الشروع في السرقة :</b>
		لا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل تنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادي للجريمة . يكفي أن يبدأ في تنفيذ فعل سابق على تنفيذ الركن المادي ومؤد إليه حالا ومباشرة . مثال في سرقة .
١٧٨	٣٧	( الطعن رقم ٢٥٩٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/١١ ) ... ..
		<b>الظروف المشددة للعقوبة :</b>
		<b>« حمل السلاح » :</b>
		تحقق الظرف المشدد في جريمة السرقة لمجرد حمل المتهم سلاحا بطبيعته ، ولو كان السلاح فاسدا أو غير صالح للاستعمال . صلة ذلك : مجرد حمل السلاح يلقى الرعب في نفس المجنى عليه .
١٧٨	٣٧	( الطعن رقم ٢٥٩٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/١١ ) ... ..



رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p style="text-align: center;"><u>سلاح</u></p> <p>١ - انتهاء التقرير الطبي الشرعى الى أن السلاح المضبوط وإن كان ذا ماسورة مششخنة إلا أنه فقد طبيعته وأصبح في حكم الأسلحة الخراطوش غير المششخنة . إستخلاص الحكم أن السلاح مصقول الماسورة حكما وتوقيع العقاب على هذا الأساس . استخلاص سائق لا معقب عليه . لا أساس للنهي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .</p>
١٧	٨٣	(الطن رقم ٢١٩٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ) ... ..
		<p>٢ - تحقق الظرف المشدد في جريمة السرقة لمجرد حمل المتهم سلاحا بطبيعته ولو كان السلاح فاسدا أو غير صالح للاستعمال .</p> <p>علة ذلك : مجرد حمل السلاح يلقي الرعب في نفس المجنى عليه .</p>
٣٧	١٧٨	(الطن رقم ٢٥٩٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١١ ) ... ..
		<p>راجع أيضا : إجراءات محاكمة .</p> <p>( القاعدة رقم ٢٤ صفحة ١١٣ )</p>



رقم الصفحة	رقم القائمة	
		(ش)
		شبه اللجنة المدنية . شركات .
		شروع . . . . . شهود .
		شيك بدون رصيد .
		شبه اللجنة المدنية
		القضاء بالتعويض في الدعوى المدنية — المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية — في حالة الحكم بالبراءة — شرطه : ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية وصحة نسبته إلى المتهم دون أن تتوافر به الأركان القانونية للجريمة . لا وجه لتقرير المسئولية على أساس شبه اللجنة المدنية في حالة تخلف هذا الشرط .
١٦٩	٣٦	( الطعن رقم ٢١٧٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٥ ) ... ..
		شركات
		سلطة مديري الشركات في تمثيلها في الدعاوى :
		لمديري الشركات سلطة كاملة في النيابة عنها .
		ما لم يقض عقد تأسيس الشركة بغير ذلك . ثبوت أن عقد تأسيس الشركة لا يحرم المطعون ضده من تمثيلها في الدعاوى التي ترفع عنها . حقه في رفع الدعوى المدنية بصفته نائباً عن الشركة . قضاء الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة منه بهذه الصفة وبقبولها . صحيح في القانون .
٢٠٢	٤٣	( الطعن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/١٩ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم المقابلة	
		<p style="text-align: center;"><u>شروع</u></p> <p>لا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل تنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة . يكفي أن يبدأ في تنفيذ فعل سابق على تنفيذ الركن المادى ومؤدى إليه حالا ومباشرة . مثال في مرقعة .</p> <p>(الظمن رقم ٢٥٩٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١١/٣/١٩٦٣) ... ..</p>
١٧٨	٣٧	
		<p style="text-align: center;"><u>شهود</u></p> <p>راجع : إثبات .</p> <p>(القواعد ١٣ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٣٨ ، ٤٤ ، ٥٠ ، ٥٢ بالصعائف ٥٨ ، ٩٧ ، ١٠٧ ، ١٨٣ ، ٢١٠ ، ٢٤٥ ، ٢٥٤) .</p> <p style="text-align: center;"><u>شيك بدون رصيد</u></p> <p>١ — جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . قيامها بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب . إنطباق هذا على الشيك الاسمى . قصر الجريمة على العلاقة بين الساحب والمستفيد . عدم وقوعها إلا على من تحرر الشيك بإسمه . الشيك الإسمى . غير معد للتداول بالطرق التجارية ، بل بطريق الحوالة المدنية .</p> <p>(الظمن رقم ١٨٨٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٨/١/١٩٦٣) ... ..</p>
١٠	١	



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — العلم بالمديونية، لا يفيد وحده ثبوت علم المدين بتوقيع المجزء على ماله لدى الغير، وما ترتب على ذلك من توقف البنك عن صرف شيك أصدره. يعود الحكم عن استظهار هذا العلم. قصور في استظهار القصد الجنائي في جريمة إعطاء الشيك بدون رصيد، يستوجب نقضه.
٤٠	٩	(الطن رقم ١٩٧٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٩) ... ..
		٣ — إصدار شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب، موجب للمسؤولية الجنائية : ولو كان مصدر الشيك وكلا عن صاحب الحساب . حلة ذلك : مقارفة الوكيل الجريمة كفاعل أصلي .
١٠٣	٢٢	(الطن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٥) ... ..
		راجع أيضا :
١	١	(الطن ١٠٨٤ لسنة ٣٢ "هيئة عامة" جلسة ١٩٦٣/١/١) ... ..
	هيئة عامة	
		(ض)
		<u>ضرائب . ضرب أفضى إلى الموت</u>
		<u>ضرائب</u>
		ضريبة الملاهي :
		١ — الزيادة في الضريبة التي يلزم المخالف بإدائها إعمالا لنص المادة ٢/١٤ من القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥١ . طبيعتها : عقوبة تنطوي على عنصر التعويض . أثر ذلك : هدم جواز الحكم بها إلا من محكمة جنائية . الحكم بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ، دون حاجة لطلب من الخزانة أو تدخل منها في الدعوى أو تحقق وقوع ضرر عليها . ليس لمصلحة الضرائب الإدعاء مدنيا بطلب توقيعها . طلب الحكم بها حق للنياية العامة وحدها . خطأ المحكمة بإغفالها الحكم بها . للنياية العامة وحدها سلطة الطعن في الحكم .



رقم الصفحة	رقم القائمة	
		تكييف الحكم المطعون فيه تلك الزيادة في الضريبة بأنها تعويض مدني يحق لمصلحة الضرائب وحدها المطالبة به أمام المحكمة المدنية . مخالف للقانون .
٢٤٩	٥١	( الطعن رقم ٢٦٤٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦ ) ... ..  ٢ — الزيادة في الضريبة المنصوص عليها في المادة ٢/١٤ من القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥١ . من قبيل التعويض للدولة مقابل ماضاع أو ما كان عرضة للضياع عليها من الضريبة بسبب مخالفة الممول للقانون . شموله ما لم يدفع من الضريبة في الميعاد المحدد . القول بأن الزيادة لا يحكم بها إلا إذا كانت الرسوم المستحقة لم تؤد كلها أو بعضها إلى حين رفع الدعوى العمومية . غير صحيح .  على الممول أداء الضريبة إما مقدما أو في ذات اليوم أو في اليوم التالي لإقامة الحفل على الأكثر . المادة ٧ من القانون المشار إليه . إقامة المطعون ضده الحفلات التي يستحق عليها الرسم خلال شهر فبراير سنة ١٩٥٩ . عدم سداد الرسوم المستحقة إلا بعد تحرير المحضر ضده في ١٩٥٩/٣/٥ . وجوب إلزامه بزيادة تعادل ثلاثة أمثال مجموع الضريبة التي تأخر سدادها عن الميعاد المحدد في القانون . إغفال الحكم القضاء بذلك . عيب يستوجب نقضه وتصحيحه .  ( الطعن رقم ٢٦٤٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦ ) ... ..
٢٤٩	٥١	



رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

## ضرب أفضى إلى الموت

ثبوت اعتداء الطامع على المجنى عليه بضربه في بطنه .  
اعتداء متهمه أخرى على نفس المجنى عليه بالضرب في جانبه الأيمن .  
مساهمة هاتين الإصابات معا في إحداث الوفاة . مسئولية كل  
من المتهمين عن ارتكاب جنائية الضرب المفضى إلى الموت .  
إدانة المتهم من محكمة الأحداث عن تلك الجريمة . لا يمنع من  
إدانة الطامع من ذات الجريمة . النعي على الحكم بخالفة  
القانون — لإهدار حجية الحكم الصادر من محكمة الأحداث .  
لا محل له .

٢٣٥ ٤٨ (الطن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦) ... ..

### الظروف المشددة للعقوبة :

قصر المنازعة في أوجه الطعن على توافر ظرف التردد .  
تدليل الحكم على توافر ظرف سبق الإصرار تدليلا سائغا  
والقضاء بالإدانة على هذا الأساس ، بعقوبة مما هو مقرّر للجريمة  
الضرب المفضى إلى الموت المجردة عن توافر هذين الظرفين .  
ذلك مما لا يجدى الطعن فيه .

٤٧ ١١ (الطن رقم ٢١٦٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٩) ... ..

( ظ )

### ظروف مشددة

راجع : ضرب أفضى إلى الموت . سرقة . تعد . سبق  
إصرار . تردد .

( القواعد ١١ ٣٧ ٣٩ ٤٧ ٥٠ بالصفحات

٤٧ ١٧٨ ١٨٧ ٢٢٥ ٢٤٥ )



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ع)
		عاهة عقلية . عقوبة
		عمل . عود
		<hr/>
		عاهة عقلية
		<hr/>
		راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب .
		( القاعدة ٥٢ - صفحة ٢٥٤ )
		عقوبة
		<hr/>
		تقسيم العقوبات :
		”عقوبات أصلية“.
		١ - إجراء المقارنة بين العقوبات لإختيار أشدها مقصور
		على العقوبات الأصلية وحدها بحسب ترتيبها الوارد في المواد
		من ١٠ إلى ١٢ عقوبات .
١٦٢	٣٥	( الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ) ... ..
		٢ - عقوبة الوضع تحت مراقبة ”البوليس“ طبقاً لأحكام
		المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . تماثلها مع عقوبة الحبس
		فيما يتعلق بأحكام قانون العقوبات أو أي قانون آخر. المادة ١٠
		من المرسوم بقانون .
١٦٢	٣٥	( الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ - الإنذار المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة الثالثة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، لا يعد عقوبة أصلية ، بل هو من التدابير الوقائية .
١٦٢	٣٥	( الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٥ ) ... .. "عقوبات تكميلية" .
		١ - واقعة مخالفة البناء لأحكام القانون ، لا تعتبر واقعة مستقلة عن إقامة البناء ذاته بدون ترخيص ، قضاء الحكم بإلغاء عقوبة هدم الأعمال المخالفة - وهي العقوبة المقررة بحرمة إقامة بناء على خلاف القانون التي تضمنها وصف التهمة المطروحة بمقولة إن التهمة لم تنشأ التقسيم الذي أقيم عليه البناء . خطأ في تطبيق القانون . هدم تعرض الحكم لما إذا كان البناء قد تم وفق المواصفات القانونية . وجوب نقضه .
١٢٤	٢٦	( الطعن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١١ ) ... .. ٢ - إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم . يشترط لصحة الحكم بالإزالة توافر أحد أمرين : الأول - أن يكون المتهم هو منشئ التقسيم دون موافقة سابقة وطبقا للشروط القانونية . الثاني - هدم قيامه بالالتزامات التي يلتزم بها المقسم والمشتري والمستأجر والمتفع بالحكر .
		بناء سور على أرض تقسيم قبل تقسيمها وقبل الحصول على ترخيص بذلك . القضاء بتغريم المتهم وبإداء رسوم الترخيص دون الهدم . لا مخالفة للقانون .
١٩٧	٤٢	( الطعن رقم ٢٦٢٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٩ ) ... ..



رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p>٣ - الإجراء الذي نصت عليه المادة ٧ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ قصد به ضمان سلامة التحديد الذي يقوم به مهندس التنظيم . عدم اتباعه قبل الشروع في البناء لا يترتب عليه الحكم بالإزالة .</p> <p>إنحصار المخالفة في إقامة بناء بدون ترخيص . انطباقها على المادتين ٣٠ و ١ من القانون المذكور . عدم مخالفة هذا البناء لأوصاف القانونية . لا محل للحكم بالإزالة .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٢٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٩) ... ..</p> <p>١٩٧ ٤٢</p>
		<p>”عقوبات تنطوي على عنصر التعويض“ .</p> <p>١ - الزيادة في الضريبة التي يلزم المخالف بأدائها إعمالاً لنص المادة ٢/١٤ من القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥١ . طبيعتها : عقوبة تنطوي على عنصر التعويض . أثر ذلك : عدم جواز الحكم بها إلا من محكمة جنائية . الحكم بها حتمي . تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها ، دون حاجة لطلب من الخزينة أو تدخل منها في الدعوى أو تحقق وقوع ضرر عليها . ليس لمصلحة الضرائب الإدعاء مدنيا لطلب توقيعهما . طلب الحكم بها حق للنياية العامة وحدها . خطأ المحكمة بإغفالها الحكم بها . للنياية العامة وحدها سلطة الطعن في الحكم .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٤٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦) ... ..</p> <p>٢٤٩ ٥١</p>
		<p>٢ - الزيادة في الضريبة المنصوص عليها في المادة ٢/١٤ من القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥١ . من قبيل التعويض للدولة مقابل ما ضاع أو ما كان عرضة للضياع عليها من الضريبة بسبب مخالفة الممول للقانون . شموله ما لم يدفع من الضريبة في الميعاد المحدد . القول بأن هذه الزيادة لا يحكم بها إلا إذا كانت الرسوم المستحقة لم تؤد كلها أو بعضها إلى حين رفع الدعوى العمومية . غير صحيح .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٤٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦) ... ..</p> <p>٢٤٩ ٥١</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تعدد العقوبات :
		”الإرتباط غير القابل للتجزئة“ .
		١ - تطبيق المحكمة المادة ٣٢ عقوبات للإرتباط . والقضاء بعقوبة الجريمة الأشد - وهي هناك العرض . لامصلحة للطاعن في التمسك بعدم توافر ركن العلانية في تهمة الفعل الفاضح المرتبطة .
٥٨	١٣	( الطعن رقم ٢١٦٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ) ... ..
		٢ - الإرتباط في حكم المادة ٣٢ عقوبات . مناطه : أن تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر عليها التقادم .
		توقيع عقوبة واحدة عن الجريمة الأشد التي لم تسقط بمضي المدة . ذلك مما تنفي معه مصلحة الطاعن في النعي على الحكم من هذه الناحية ، ولو كانت الجرائم الأخرى المرتبطة قد سقطت بمضي المدة .
١٤٨	٣٣	( الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٥ ) ... ..
		٣ - فعل التسول لا يترتب عليه نتائج قانونية متعددة الأوصاف . إقترانه بجريمة التشرد . هما يكونان معاً جريمتين متميزتين ، ولكنهما مرتبطتان ببعضهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، مما يوجب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما . المادة ٣٢/٢ عقوبات .
١٦٢	٣٥	( الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٥ ) ... ..
		٤ - جسامّة العقوبة في حكم المادة ٣٢ عقوبات . العبرة في ذلك : هي بالنظر إلى نوعها بحسب ترتيب العقوبات الأصلية الوارد في المواد من ١٠ إلى ١٢ عقوبات .



رقم الصفحة	رقم القائمة	
١٦٢	٣٥	<p>عقوبة التشرد أشد من العقوبة المقررة بحرمة العود للتسول .  وجوب إعمالها متى تحققت شروط المادة ٣٢ عقوبات . لا يؤثر  في ذلك ما نصت عليه المادة ١/٣ من المرسوم بقانون  ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من جواز الحكم بإنذار المتشرد . حلة ذلك :  الإنذار لا يعد عقوبة أصلية ، بل هو من التدابير الوقائية .  ( الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٥ ) ... ..</p> <p><b>الظروف المشددة للعقوبة :</b></p> <p>تشديد المادة ١٣٧ مكررا عقوبات العقاب على الجاني في  الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ عقوبات  جعلها الحد الأدنى خمسة عشر يوما بالنسبة إلى عقوبة الحبس  وعشرة جنينيات بالنسبة إلى عقوبة الغرامة .</p> <p>شروط توافر مقومات العقاب المشددة المنصوص عليه في  تلك المادة : أن يكون المعتدى عليه موظفا بالسكة الحديد ،  أو مكلفا بخدمة عامة بها ، أو بغيرها من وسائل النقل العام ،  ووقع عليه الاعتداء أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات . مثال .  ( الطعن رقم ٢٦٢٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/١٨ ) ... ..</p> <p>راجع أيضا : سبق إصرار . ترصد . مرقعة .  ( القواعد ١٦ ، ٣٧ ، ٤٤ ، ٥٠ بالصفحات  ٧٢ ، ١٧٨ ، ٢١٠ ، ٢٤٥ )</p> <p><b>العقوبة المبررة :</b></p> <p>قصر المنازعة في أوجه الطعن على توافر ظرف الترصد .  تدليل الحكم على توافر ظرف سبق الإصرار تدليلا سائغا والقضاء  بالإدانة على هذا الأساس ، بعقوبة مما هو مقرر بحرمة الضرب  المفضي إلى الموت المجردة من توافر هذين الظرفين . ذلك  مما لا يجدى الطعن فيه .  ( الطعن رقم ٢١٦٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ) ... ..</p>
٤٧	١١	



رقم القاعدة	رقم الصفحة
----------------	---------------

## عمل

تضمنين الطاعن دفاعه أن الشركة التي يديرها تباشر أعمالها بصفة عرضية بالنسبة لمن تستخدمهم من عمال الحفر . تقديمه مستندات للمحكمة تثبت أن طبيعة أعمال الحفر تتم بالمقطوعة مع المفاول من الباطن دون مسؤولية المفاول الأصلي عن تنظييات العمال القائمين بها . هذا الدفاع جوهري . من شأنه لو صح أن يدفع مسؤولية الطاعن عن تهمة — عدم تقديم عقود استخدام العمال وملفاتهم — سكوت الحكم عن الرد عليه وإغفاله تحقيقه وإدانة الطاعن . عيب يوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦/٣/١٩) ... .. ٤١ ١٩٤

## عود

### ”نهائية الحكم السابق“

عدم ورود الحكم الذي تستند إليه النيابة في اعتبار الواقعة جنائية بصحيفة الحالة الجنائية للتهمة رغم ورود بورقة الفيش . فعود النيابة عن تقديم ما يدل على أنه أصبح نهائيا إلى المحكمة أو طلبها التأجيل لهذا الغرض . ورود خطاب النيابة المثبت لنهائية الحكم بعد صدور الحكم في الدعوى . لا محل للنعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون بمقولة إنه قضى في الواقعة على أساس أنها جنحة .

(الطن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/١٢) ... .. ٢٧ ١٢٧

راجع أيضا : تسول .

( القاعدة رقم ٣٥ صفحة ١٦٢ ) .



رقم القائمة	رقم الصفحة	
		(غ)
		غرفة الاتهام
		اختصاصها :
		١ - التعديل الصادر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ باضافة فقرة ثالثة للسادة ٢١٤ إجراءات . تخويله النيابة حق رفع الدعوى في الجنايات المنصوص عليها في هذه الفقرة وما يكون مرتباً بها من جرائم أخرى إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة . هذا التعديل لم يسبب غرفة الاتهام حقها الأصيل في التصرف في الجنايات التي تهاجم إليها من قاضي التحقيق أو النيابة العامة . عدم استعمال النيابة الرخصة المخولة لها وإحالتها جنائية إلى غرفة الاتهام . على الغرفة التصرف فيها . ليس لها أن تقرر عدم اختصاصها بنظرها . إن فعلت ذلك تكون قد أخطأت .
١١٣	٢٤	( الطعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٣ ) ... ..
		٢ - أمر الغرفة بعدم اختصاصها بنظر جنائية إحراز المخدر والسلاح والذخيرة . عدم استطاعتها إعادة نظرها من جديد فيها لو قدمت إليها . من المحتم أن محكمة الجنايات ستقضى هي الأخرى بعدم قبول الدعوى الجنائية الخاصة بجناية إحراز المخدر لعدم إحالتها إليها عن طريق الغرفة ، وقوع تنازع اختصاص سلبى بين الغرفة وبين محكمة الجنايات . الطعن في أمر الغرفة بطريق النقض . لمحكمة النقض اعتبار الطعن — وهو غير جائز — طلباً بتعيين الجهة المختصة . هله ذلك : الحرص على العدالة أن يتعطل سيرها .
١١٣	٢٤	( الطعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٣ ) ... ..



رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٢٤	١١٣	<p>٣ - الفصل في التنازع السليبي بين غرفة الاتهام ومحكمة الجنايات ينعقد لمحكمة النقض . أمر الغرفة بعدم الاختصاص بحجبتها عن نظر موضوع الدعوى . إلقاء المشرع نظام غرفة الاتهام وإسناده قضاء الإحالة إلى مستشار الإحالة . وجوب إحالة القضية إلى مستشار الإحالة المختص للفصل فيها .</p> <p>( الطعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦/٢/١١ ) ... ..</p> <p>الطعن في أوامرها :</p> <p>حق النائب العام في الطعن في أوامر الغرفة . قصره على الأوامر الواردة بالمادتين ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية على سبيل الحصر .</p> <p>أمر الغرفة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى . ليس من بينها .</p> <p>الطعن فيه بالنقض . غير جائز .</p> <p>( الطعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١١ ) ... ..</p>
		<p>( ف )</p> <p>فاعل أصلي . فعل فاضح علني</p> <hr/> <p>فاعل أصلي</p> <hr/> <p>راجع : شيك بدون رصيد .</p> <p>( للقاعدة ٢٢ صفحة ١٠٣ )</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p><b>فعل فاضح علني</b></p> <p>ركن العلانية في جريمة الفعل الفاضح . ما يحققه : وقوع الفعل المنافي للآداب العامة في مكان عام بطبيعته واحتمال مشاهدته ما يقع فيه .</p> <p>تطبيق المادة ٣٢ عقوبات للإرتباط ، والقضاء بعقوبة الجريمة الأشد — وهي هناك العرض . لا مصلحة للطاعن في التمسك بعدم توافر ركن العلانية في تهمة الفعل الفاضح .</p> <p>( الملن رقم ٢١٦٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ) ... ..</p>
٥٨	١٣	
		<p>( ق )</p> <p>قانون قبض</p> <p>قصد جنائي قوة الشيء المقضي .</p>
		<p><b>قانون</b></p> <p>”سريانه من حيث الزمان“.</p> <p>تعديل الفقرة الأخيرة من المادة ١٧٤ إجراءات . هو بمثابة قاعدة من القواعد المنظمة لإجراءات التقاضي أمام المحاكم الجنائية ، وليس من قواعد التجريم المقررة في قانون العقوبات مريان هذا التعديل من يوم نفاذه بالنسبة للمستقبل دون ماسبق صدوره من إجراءات تمت صحیحة وفما للنص قبل تعديله .</p> <p>( الملن رقم ٢٧٨٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٨ ) ... ..</p>
١٦	٢	



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<b>قبض</b>
		١ - لرجل السلطة العامة في حالة التلبس إحضار المتهم إلى أقرب مأمور ضبط قضائي . المادة ٣٨ إجراءات . مقتضى هذه السلطة أن يتحفظ رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذي شاهده مع المتهم كي يسلمه إلى مأمور الضبط القضائي . مثال .
١٤٨	٣٣	(الطن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٥) ... ..
		٢ - الإمتيقاف لا يعد في صحيح القانون قبضا . مبرراته أن يضع المتهم نفسه بإختياره موضع الرية . مثال .
٢١٠	٤٤	(الطن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٥) ... ..
		٣ - مبادرة المتهم إلى الجري والهرب لدى مشاهدته رجال مكتب المخدرات . إثارة هذا التصرف لشبهتهم فيه . متابعة رئيس المكتب وأحد رجاله له . القاء المتهم بكيس المخدر الذي كان يحمله في جيبه . إقدامه على ذلك بإختياره ، لا يوصف أن تخليه عن الكيس كان ثمرة عمل غير مشروع من جانب الضابط ومعاونه . إلتقاط الضابط الكيس وفتحه وتبينه أن ما به هو مخار . إعتبار الجريمة في حالة تلبس . قضاء الحكم برفض الدفع بإبطال القبض والتفتيش وإدانة المتهم بناء على الدليل المستمد من ضبط المخدرات التي ألقاها . صحيح في القانون .
٢٢١	٤٦	(الطن رقم ٢٦٥٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٥) ... ..
		راجع أيضا : تفتوش .
		(القاعدة ٣٣ صفحة ١٤٨)



رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

## قصد جنائي

راجع : بلاغ كاذب .

( القاعدة ٣ ، ١٥٠ بالصحة ٢٠ ، ٦٧ ) .

وتبديد .

( القاعدة رقم ٤٠ صفحة ١٩١ ) .

وشيك بدون رصيد .

( القاعدة رقم ٩ صفحة ٤٠ )

## قوة الشيء المقضي

راجع : حكم .

( القاعدة رقم ٤٨ صفحة ٢٣٥ )



( م )

مأمورو الضبط القضائي . مباني .  
محاكمة . محكمة الجنايات . محكمة  
الموضوع . مسئولية جنائية . مستشار  
الاحالة . معارضة . معاون نيابة .  
مواد مخدرة . موانع العقاب

## مأمورو الضبط القضائي

إختصاص مأمور الضبط القضائي :

تحقيق مأمور الضبط القضائي الدعوى على أساس وقوع  
واقعتها في إختصاصه . إمتداد إختصاصه إلى جميع من اشتركوا  
فيها أو اتصلوا بها وإن اختلفت الجهات التي يقيمون فيها .  
حقه عند الضرورة في تتبع المسروقات المنحصلة من جريمة  
السرقه أو التي بدأ تحقيقها وإجراء كل ما خوله القانون إياه  
من أعمال التحقيق سواء في حق المتهم بالسرقه أو في حق من  
ظهر إتصاله بالجريمة . صدور إذن التفتيش من وكيل النيابة  
المختص بمكان ضبط المسروقات . قيام الضابط بتنفيذه بعيدا  
عن دائرة إختصاصه . صحيح في القانون .



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>سلطة مأمور الضبط القضائي في تنفيذ إذن التفتيش:</p> <p>لا يجوز لغير من عين من مأموري الضبط القضائي في إذن التفتيش أن ينفذه . ولو كان ذلك بطريق النذب من المأمور المعين ، ما دام الإذن لا يملكه هذا النذب . طريقة تنفيذ الإذن موكولة إلى رجل الضبط المأذون له به . تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع . له أن يتخذ من وسائل التعحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به . حقه في الاستعانة بأعوانه من رجال الضبط القضائي أو بغيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكون على مرأى منه وتحت بصره . مثال .</p> <p>( الملن رقم ٢٠٨٤ لسنة ٢٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٥ ) ... ..</p> <p>راجع أيضا : استيقاف . تلبس .</p> <p>( القواعد ١٢ ، ٣٣ ، ٤٤ ، ٤٦ بالصفحات ٥٣ ، ١٤٨ ، ٢١٠ ، ٢٢١ )</p> <p><u>مباني</u></p> <p>راجع : بناء .</p> <p><u>محاكمة</u></p> <p>راجع : إجراءات محاكمة</p>
١٥٨	٣٤	



رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<b>محكمة الجنايات</b>
		راجع : إجراءات محكمة . اختصاص "تنازع الاختصاص الساقي" . ( القاعدة رقم ٢٤ — صفحة ١١٣ )
		<b>محكمة الموضوع</b>
		سلطاتها في تقدير الدليل :
٥٣	١٢	١ — لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها بما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى . لها أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث بصورته الصحيحة من جماع تلك الأدلة ولو كان ذلك بطريق الاستنتاج . شرط ذلك : أن يكون ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي . ( الطعن رقم ٢١٦٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ) ... ..
		٢ — وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع . لا تثريب عليها إذا هي أخذت بقول للشاهد دون قول آخر له . أخذها بشهادة شاهد يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجماعها على عدم الأخذ بها . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .
٥٨	١٣	( الطعن رقم ٢١٦٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ) ... ..
١٠٧	٢٣	( والطعن رقم ٢٧٩٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ) ... ..
٢٤٥	٥٠	( والطعن رقم ٢١٩٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ - لم يرتب القانون البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها إجراءات في شأن تحريز المضبوطات وعرضها على المتهم . الأمر في ذلك متروك إلى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل وعدم العبث بالاحراز المضبوطة .
٨٨	١٩	(الطن رقم ٣٠٦٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ) ... ..
١٤٨	٣٣	(الطن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٥ ) ... ..
		٤ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بما تراه من الأدلة وإطراح ما عداها . عدم التزامها بالرد على كل دليل على حدة صراحة . يكفي الرد الضمني . ما يثار حول ذلك من قبيل الجدل الموضوعي في تقدير المحكمة للأدلة ومصادرة لها في عقيدتها . هدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .
١٠٣	٢٢	(الطن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ) ... ..
		٥ - لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها ، وإطراح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها . ما دام استخلاصها سائغا . حقها في أن تجزئ أى دليل ولو كان اعترافا والأخذ بما تراه صحيحا متفقاً مع وقائع الدعوى وظروفها . مثال .
٢٢٥	٤٧	(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٥ ) ... ..
		٦ - العبرة في المحاكمات الجنائية هي بإقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه . مطالبة قاضى الموضوع بالأخذ بدليل معين . لا تصح . إلا إذا نص للقانون على تقييده بدليل معين . سلطته في وزن قوة الإثبات والأخذ من أى بيئة أو قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه . مثال .
٢٣٥	٤٨	(الطن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القائمة	
		سلطانها في بحث توافر سبق الإصرار :
		ظرف سبق الإصرار . البحث في توافره : موضوعي . لا رقابة لمحكمة النقض في ذلك . ما دام إستنتاجه من وقائع الدعوى سائفا .
٧٢	١٦	( الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ) ... ..
٢٢٥	٤٧	( الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٥ ) ... ..
		سلطانها في بحث قيام حالة التلبس :
		تقدير كفاية الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعده لقيام حالة التلبس . أمر موكل لمحكمة الموضوع دون معقب عليها . ما دامت الأسباب التي بنت عليها تقديرها سائفة . ما يثار في هذا الصدد لا يعد وأن يكون جديلا موضوعيا فيما انتهى إليه تقدير المحكمة .
١٤٨	٣٣	( الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٥ ) ... ..
		سلطانها في تقدير حالة المتهم العقلية :
		عدم التزام المحكمة بندب خبير فني لتحديد مدى تأثير مرض المتهم على مسئوليته الجنائية ، إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البعثة التي يتعذر عليها تقديرها . تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئوليته . من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها .
٢٥٤	٥٢	( الطعن رقم ٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦ ) ... .. راجع أيضا : إختلاس أشياء محجوزة . إستبدال الدين . مسلاح . ( التوامد ٢٨ و ٤٣ و ١٧ بالصفحات ١٣١ و ٢٠٢ و ٨٣ )



رقم الصفحة	رقم القائمة	
		<b>مسئولية جنائية</b>
		<b>قيام المسؤولية :</b>
		١ - مناط العقاب على التجمهر وتضامن المتجمهرين في المسئولية عما يقع من جرائم تنفيذا للغرض منه : هو ثبوت علمهم بهذا الغرض .
٧٢	١٦	( الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ) ... ..
		٢ - إصدار شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب ، موجب للمسئولية الجنائية : ولو كان مصدر الشيك وكلا عن صاحب الحساب . حلة ذلك : مقارفة الوكيل الجريمة كفاعل أصلي .
١٠٣	٢٢	( الطعن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ) ... ..
		٣ - ثبوت إعتداء الطاعن على المجنى عليه بضربه في بطنه . إعتداء متهمه أخرى على نفس المجنى عليه بالضرب في جانبه الأيمن . مساهمة هاتين الإصابات في إحداث الوفاة . مسئولية كل من المتهمين عن ارتكاب جناية الضرب المفضي إلى الموت .
٢٣٥	٤٨	( الطعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦ ) ... ..
		<b>إنعدام المسؤولية :</b>
		المرض العقلي الذي تنعدم به المسؤولية قانونا . هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك . سائر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه لا تصلح سببا لإنعدام المسؤولية .
٢٥٤	٥٢	( الطعن رقم ٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦ ) ... ..



رقم القاعدة	رقم الصفحة
----------------	---------------

## مستشار الاحالة

راجع : غرفة الإتهام .

( القاعدة رقم ٢٤ - صحيفة ١٩٧ )

## معارضة

التقرير بالمعارضة :

وجوب إعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة إذا لم يكن حاضرا وقت التقرير بها من وكيله ، لا يغني عن ذلك علم الوكيل بها .

خلو الأوراق مما يدل على إعلان المعارض لشخصه أو في محل إقامته بالجلسة المحددة لنظر المعارضة . قضاء الحكم رغم ذلك باعتبار المعارضة كأن لم تكن . يجب يستوجب نقضه .

( الطن رقم ٢١٥٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦ ) ... ٤٩ ... ٢٤٣

النزاع عن استعمال حق المعارضة :

صدور حكم غيابي من محكمة أول درجة . وصفه خطأ بأنه حضوري . استئناف المحكوم عليه لهذا الحكم . قول محكمة ثاني درجة بأن استئناف المحكوم عليه وعدم تقريره بالمعارضة يفيد تجاوزه عن استعمال حقه في المعارضة . هذا القول صحيح ويتفق وما قضت به المادة ٤٠٦ إجراءات . القول بوجوب إعادة القضية إلى محكمة أول درجة حتى لا يفوتها درجة من درجات التقاضي . لا أساس له .

( الطن رقم ٢٥٩٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ) ... ٢١ ... ٩٧



رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		نظر المعارضة :
		استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بنظر الدعوى بالحكم الصادر في موضوع المعارضة برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . انتهاء المحكمة الاستئنافية إلى وقوع بطلان في الإجراءات أو في الحكم . عليها أن تصحح البطلان وتحكم في الدعوى . قضاؤها بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في معارضة المتهم . مخالفة للقانون . يجب هذا الخطأ للمحكمة الاستئنافية عن الحكم في موضوع الدعوى . وجوب نقض الحكم مع الإحالة .
١٤	٦٤	( الطعن رقم ٢١٨٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ) ... ..
		معاون نيابة
		راجع : نيابة عامة . ( القاعدة ٤٤ صفحة ٢١٠ )
		مواد مخدرة
		راجع : إجراءات المحاكمة . ( القاعدة ٢٤ صفحة ١١٣ )
		موانع العقاب
		راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب . ( القاعدة رقم ٥٢ صفحة ٢٥٤ )



رقم القاعدة	رقم المادة	
		( ن )
		نظام عام . نقض . نهاية عامة
		<u>نظام عام</u>
		راجع : بطلان .
		<u>نقض</u>
		المصلحة في الطعن :
		” العقوبة المبررة ” .
		١ - قصر المنازعة في أوجه الطعن على توافر ظرف الترسد . تدليل الحكم على توافر ظرف سبق الإصرار تدليلا سائغا والقضاء بالإدانة على هذا الأساس ، بعقوبة مما هو مقرر بحرime الضرب المفرضى إلى الموت المجردة من توافر هذين الظرفين . ذلك مما لا يجدى فيه الطعن .
٤٧	١١	( الطعن رقم ٢١٦٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ) ... ..
		٢ - تطبيق المحكمة المادة ٣٢ عقوبات للارتباط ، والقضاء بعقوبة الجريمة الأشد وهي هنك العرض . لا مصلحة للطاعن في التمسك بعدم توافر ركن العلانية في تهمة الفعل الفاضح .
٥٨	١٣	( الطعن رقم ٢١٦٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القائمة	
		٣ - الارتباط في حكم المادة ٣٢ عقوبات . مناطه : أن تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر عليها التقادم . توقيع عقوبة واحدة عن الجريمة الأشد التي لم تسقط بمضي المدة . ذلك مما تنفي منه مصلحة الطاعن في النعي على الحكم من هذه الناحية ، ولو كانت الجرائم الأخرى المرتبطة قد سقطت بمضي المدة .
١٤٨	٣٣	( الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٥ ) ... ما لا يجوز الطعن فيه : ١ - حكم المحكمة الاستئنافية بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها . ذلك الحكم لا يعد منها للتصوغة أو مانعا من السير في الدعوى . الطعن فيه بالنقض لا يجوز .
٢٩	٦	( الطعن رقم ٢١٥١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٢ ) ... ٢ - حق النائب العام في الطعن في أوامر الغرفة . قصره على الأوامر الواردة بالمادتين ١٩٣ ، ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية على سبيل الحصر . أمر الغرفة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ليس من بينها . الطعن فيه بالنقض . غير جائز .
١١٣	٢٤	( الطعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١١ ) ... أحوال الطعن بالنقض : ( ١ ) مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه أو تأويله . ١ - استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بنظر الدعوى بالحكم الصادر في موضوع المعارضة برفضها . وتأيد الحكم المعارض فيه . انتهاء المحكمة الاستئنافية إلى وقوع بطلان في الإجراءات أو في الحكم . عليها أن تصحح البطلان وتحكم في الدعوى . قضاؤها بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في معارضة المتهم . مخالفة للقانون . حجب هذا الخطأ للمحكمة الاستئنافية عن الحكم في موضوع الدعوى . وجوب نقض الحكم مع الإحالة .
٦٤	١٤	( الطعن رقم ٢١٨٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ) ...



رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٢ - واقعة مخالفة البناء لأحكام القانون ، لا تعتبر واقعة مستقلة عن إقامة البناء ذاته بدون ترخيص . قضاء الحكم بإلغاء عقوبة هدم الأعمال المخالفة - وهي للعقوبة المقررة لجريمة إقامة بناء على خلاف القانون التي تضمنها وصف التهمة المطروحة بمقولة إن المتهم لم تنشئ التقسيم الذي أقيم عليه البناء . خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه . عدم تعرض الحكم لما إذا كان البناء قد تم وفق الاوضاع المقررة في القانون . وجوب نقض الحكم مع الإحالة .
٢٦	١٢٤	( الطعن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٣ ) ... ..
		٣ - عدم ورود الحكم الذي تستند إليه النيابة في اعتبار الواقعة جناية بصحيفة الحالة الجنائية للتهمة رغم وروده بورقة الفيش ، فعود النيابة عن تقديم ما يدل على أنه أصبح نهائياً إلى المحكمة أو طلبها التأجيل لهذا الغرض . ورود خطاب النيابة المثبت لنهائية الحكم بعد صدور الحكم في الدعوى . لا محل للنعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون بمقولة إنه قضى في الواقعة على أساس أنها جنحة .
٢٧	١٢٧	( الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٦٣ ) ... ..
		٤ - جريمة عدم تقديم الشهادة الجرمية القيمة في الميعاد القانوني من الجرائم الوقتية ، سقوطها بمضي ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ انقضاء ستة شهور على تاريخ استعمال الاعتقاد أو دفع قيمة البضاعة المستوردة . ثبوت سقوطها بمضي المدة . استثناء الحكم المطعون فيه في رفض الدفع بسقوطها بالتقادم إلى أن هذه الجريمة من الجرائم المستمرة . خطأ الحكم في تطبيق القانون . وجوب نقضه والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة وبراءة المتهم .
٢٩	١٣٥	( الطعن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩/٢/١٩٦٣ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القائمة	
		<p>٥ - الدعوى المدنية التي تقام على المتهم نفسه يجب لقبولها أن يكون المتهم بالغاً ، أو أن ترفع على من يمثله إن كان فاقسد الأهلية . فإذا لم يكن له من يمثله وجب على المحكمة أن تعين له من يمثله . المادة ١/٢٥٣ إجراءات .</p>
١٣٩	٣٠	<p>إستناد المحكمة إلى نص المادة ١٧٣ مدني . مخالفة للقانون . ( الطعن رقم ٢٥٢٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٤ ) ... ..</p> <p>٦ - النيابة العامة تكليف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها . هذا التحقيق له صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة العامة . المادة ٣٣ من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - بنظام القضاء - المعدل بالقانون ٦٣٥ لسنة ١٩٥٥ .</p> <p>ندب رئيس النيابة معاون النيابة لتحقيق ما جاء بمحضر التحريات المقدم من ضابط المباحث . صدور قرار الندب مطلقاً وشاملاً لكل الوقائع الواردة بمحضر التحريات ومن بينها واقعة إحراز المخدر المنسوبة إلى المطعون ضده . تكليف معاون النيابة لضابط المباحث بتفتيش المطعون ضده . لا مخالفة فيه للقانون . المادة ٢٠٠ إجراءات .</p>
٢١٦	٤٥	<p>( الطعن رقم ٢٦٤٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٥ ) ... ..</p> <p>٧ - الزيادة في الضريبة التي يلزم المخالف بأدائها إعمالاً لنص المادة ٢/١٤ من القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥١ . طبيعتها : عقوبة تنطوي على عنصر التعويض . أثر ذلك : عدم جواز الحكم بها إلا من محكمة جنائية . الحكم بها حتمي تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها . ليس لمصلحة الضرائب الإدعاء مدنيا لطلب توقيعها .</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تكييف الحكم المطعون فيه تلك الزيادة في الضريبة بأنها تمويض مدني يحق لمصلحة الضرائب وحدها المطالبة به أمام المحاكم المدنية . مخالف للقانون .
٢٤٩	٥١	( الطعن رقم ٢٦٤٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦ ) ... راجع أيضا : إجراءات محاكمة . بناء . تلبس . تهريب بهركي . رشوة . شركات . شيك بدون رصيد . ( القواعد ٢٤ و ٤٢ و ٤٦ و ٢٠ و ٨ و ٤٣ و ١ "هيئة عامة" . بالصفحات ١١٣ و ١٩٧ و ٢٢١ و ٩٤ و ٣٦ و ١ ) .
		(ب) وقوع بطلان في الحكم . راجع : حكم . ( القواعد ٤ و ٢٥ و ٣١ و ٣٢ و ٤٦ بالصفحات ٢٣ و ١٢١ و ١٤٢ و ١٤٤ و ٢٢١ ) .
		(ج) وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم : راجع : إجراءات محاكمة . ( القاعدة رقم ٨ مفعلة ٣٦ ) .
		أسباب الطعن : " ما لا يقبل من الأسباب " .
		١ - تهيب التحقيق السابق على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم . العبرة في الأحكام هي بالإجراءات والتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة . مثال .
٤٧	١١	( الطعن رقم ٢١٦٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ) ...



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — الجدل الموضوعي في تقدير المحكمة للأدلة . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .
٥٨	١٣	( الطعن رقم ٢١٦٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ) ... ..
١٠٣	٢٢	( الطعن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ) ... ..
١٠٧	٢٣	( الطعن رقم ٢٧٩٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ) ... ..
٢٢٥	٤٧	( الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٥ ) ... ..
		٣ — البطلان المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة ٥١٩ مرافعات وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه مقرر . لمصلحة المدين . عدم تعلقه بالنظام العام . سقوط حق المدين في الدفع به إذا نزل عنه صراحة أو ضمنا بعد اكتسابه . إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
١٣١	٢٨	( الطعن رقم ٢٢١٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/١٢ ) ... ..
		٤ — الدفع بحصول استبدال الدين . دفع يخالطه واقع . وجوب إبدائه أمام محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيه بعد تحقيقه . التحدث عنه لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
٢٠٢	٤٣	( الطعن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/١٩ ) ... ..
		” ما يقبل من الأسباب “ .
		الأسباب المتعلقة بالنظام العام :
		راجع : بطلان .
		( للقواعد ٨ ، ٢٥ ، ٣٢ بالصفحات ٣٦ ، ١٢١ ، ١٢٤ )



رقم القاعدة	رقم المادة	
		سلطة محكمة النقض : " تعيين الجهة المختصة " . متى يجوز لمحكمة النقض اعتبار الطعن طلبا بتعيين الجهة المختصة ، ( مثال ) أمر غرفة الإتهام بعدم اختصاصها بنظر جنائية إحراز المخدر والسلاح والذخيرة . عدم استطاعتها إعادة نظرها من جديد فيما لو قدمت إليها . من المحتم أن محكمة الجنايات ستقضى هي الأخرى بعدم قبول الدعوى الجنائية الخاصة بجنائية إحراز المخدر لعدم إحالتها إليها عن طريق الغرفة . وقوع تنازع سلبي بين غرفة الإتهام ومحكمة الجنايات . الطعن في أمر الغرفة بطريق النقض . لمحكمة النقض اعتبار الطعن - وهو غير جائز - طلبا بتعيين الجهة المختصة . الفصل في التنازع السلبي بين غرفة الإتهام ومحكمة الجنايات ينعقد لمحكمة النقض .
١١٣	٢٤	( الطعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٣ ) ... راجع أيضا : بطلان . ( القواعد ٨ و ٢ و ٣٢ بالصفحات ٣٦ و ١٢١ و ١٤٤ )
		نيابة عامة سلطتها في التحقيق : ١ - للنيابة العامة تكليف أحد معاونيها بتحقيق قضية يرميها . التحقيق الذي يجسريه معاون النيابة له صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة العامة . المادة ٣٣ من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - بنظام القضاء - المعدل بالقانون ٦٣٥ لسنة ١٩٥٥ . ندب رئيس النيابة معاون النيابة لتحقيق ما جاء بمحضر التحريات المقدم من ضابط المباحث . صدور قرار الندب مطلقا وشاملا لكل الوقائع الواردة بمحضر التحريات ومن بينها واقعة إحراز المخدر المفسوبة إلى المطعون ضده . تكليف معاون النيابة لضابط المباحث بتفتيش المطعون ضده . لا مخالفة فيه للقانون . المادة ٢٠٠ إجراءات . ( الطعن رقم ٢٦٤٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٥/٣/١٩٦٣ ) ...
٢١٦	٤٥	



رقم الصفحة	رقم القائمة	
		٢ - زوال ولاية سلطة التحقيق بإحالة الدعوى منها على قضاة الحكم . ليس للنيابة العامة إجراء تحقيق يتعلق بذات المتهم الذي قدمته للمحاكمة وعن الواقعة نفسها . إلا أنه من واجبها تحقيق ما يطرأ أثناء المحاكمة مما ترى فيه جريمة جديدة واوكان منشؤها الدعوى المنظورة .
٢٣٥	٤٨	( الطعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦ ) ... سلطتها في رفع الدعوى الجنائية :
		التعديل الصادر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بإضافة فقرة ثالثة للسادة ٢١٤ إجراءات . تخويله النيابة حق رفع الدعوى في الجنايات المنصوص عليها في هذه الفقرة وما يكون مرتبطاً بها من جرائم أخرى إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة . إضفاء المشرع بالتعديل ولاية جديدة على النيابة العامة بالنسبة لهذا النوع من الجرائم . عدم استعمال النيابة هذه الرخصة واحالتها جنائية إلى غرفة الاتهام . على الغرفة التصرف فيها . ليس لها أن تقرر عدم اختصاصها بنظرها . إن فعلت ذلك تكون قد أخطأت .
١١٣	٢٤	( الطعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١١ ) ... سلطتها في الطعن في قرارات غرفة الاتهام :
		حق النائب العام في الطعن في أوامر الغرفة . قصره على الأوامر الواردة بالمسنتين ١٩٣ ، ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية على سبيل الحصر . أمر الغرفة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ليس من بينها . الطعن فيه بالنقض . غير جائز .
١١٣	٢٤	( الطعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١١ ) ...



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		( ٥ )
		هتك عرض
		أركانها :
		” الركن المسادى “ .
		١ - الركن المسادى فى جريمة هتك العرض . ما يحققه :
		وقوع أى فعل مغل بالحياء العرضى للمجنى عليه ، ويستطيل إلى
		جسمه فيصيب عورة من عوراتِه ويخدش عاطفة الحياء عنده .
		ترك أثر يجسم المجنى عليه . لا يلزم . إمكان وقوعه من عين .
		مثال .
٥٨	١٣	( الطعن رقم ٢١٦٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ) ... ..
		٢ - الكشف عن عورة المجنى عليه . لا يلزم لتوفر الركن
		المسادى فى جريمة هتك العرض . يكفى لتوفر هذا الركن
		بلوغ الفعل الواقع على جسم المجنى عليه من الفحش والإخلال
		بالحياء العرضى درجة تسوغ إعتباره هتك عرض .
٢٥٤	٥٢	( الطعن رقم ٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦ ) ... ..
		” ركن القوة فى جناية هتك العرض “ .
		ركن القوة فى جناية هتك العرض لا يقتصر على القوة المادية .
		التهديد ركن مماثل للقوة . إندراج المباغنة تحت معنى القوة
		أو التهديد . بها ينعدم الرضاء الصحيح .
٢٥٤	٥٢	( الطعن رقم ٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦ ) ... ..



رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(و) وكالة
		إصدار شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب ، موجب للمسئولية الجنائية . ولو كان مصدر الشيك وكيلًا عن صاحب الحساب . هـ ذلك : مقارفة الوكيل الجريمة كفاعل أصلي . (الطن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٥) ... ..
٢٢	١٠٣	



## القواعد القانونية

وبعض المبادئ العامة التي قررتها الدائرة المدنية

مما يمس المواد الجزائية

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(١)
		إثبات . إعلان . إفلاس
		إثبات
		إجراءات الاثبات :
		تعيين خبير في الدعوى من الرخص المخولة لمحكمة الموضوع . رفض طلب تعيين خبير لأصـباب سائغة . لا سبيل للمجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . ( الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢٨ ) ... ..
٣٩٨	١٤ ٦٢	
		طرق الاثبات :
		” الإقرار ” .
		استخلاص دلالة الإقرار والظروف الملازمة له يستقل به قاضى الموضوع . لا رقابة من محكمة النقض . ( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٠ ق — أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٣/١/٢ ) ..
٢١	١٤ ١	



رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	إعلان
		إعلان أوراق المحضرين :
		( ١ ) بالنسبة لشخص المعلن إليه :
		وجوب إثبات المحضر في ورقة الإعلان إقامة المخاطب معه مع المعلن إليه ، المساكنة في هذه الحالة شرط لصحة الإعلان . إعلان الطعن إعلانا صحيحا في الميعاد المحدد قانونا إجراء جوهري يترتب على إغفاله البطلان .
٣٤٢	١٤٥٤ ... ..	( الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢١ )
		( ب ) بالنسبة للدولة :
		تسلم صور الإعلان بصحف الدعاوى والطعون والأحكام - فما يتعلق بالدولة - إلى إدارة قضايا الحكومة أو إلى مأمورياتها بالأقاليم بحسب الاختصاص المحلي لكل منها . إعلان الوزراء بوصفهم ممثلين للدولة يكون صحيحا سواء سلمت الصورة في المركز الرئيسي لإدارة القضايا أو في المأمورية التي تختص بالدعوى محليا .
٢٠٣	١٤٢٧ ... ..	( الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣١ )
		( ج ) بالنسبة للقيم بالخارج :
		الأصل جواز تسليم صورة الإعلان بالنسبة للأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج إلى النيابة لترسلها إلى وزارة الخارجية كي تقوم بتوصيلها بالطرق السياسية . أوجب الشارع في بعض الأحوال وجوب إعلان الشخص الذي له محل إقامة معلوم بالخارج بتسليم الصورة لنفس الشخص أو في موطنه مستبعدا جواز تسليم الصورة للنيابة . من ذلك ما نصت عليه المادتان ٣٧٩ ، ٥٥٠ مرافعات .
٢٢٦	١٤٣١ ... ..	( الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٧ )



رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		<b>إفلاس</b>
		<b>التوقف عن الدفع :</b>
		تاريخ التوقف عن الدفع . تحديده في حكم إشهار الإفلاس تحديدا مؤقتا أو في حكم مستقل . عدم جواز تعديله إلا بطريق الطعن في الحكم بالمعارضة عملا بالمادتين ٣٩٠ ، ٣٩٤ من قانون التجارة أو بطريق الاستئناف طبقا للقواعد العامة . طلب تعديل تاريخ التوقف عن الدفع بدعوى مبتدأة يجعلها غير مقبولة قانونا .
٢٤٣	١٤٣٤	( الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٦٣ ) ... ..
		<b>( ب )</b>
		<b>بطلان</b>
		<b>البطلان المتعلق بالنظام العام :</b>
		يحصل الطعن بالنقض بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض موقعا عليه من محام مقبول أمامها وموكل عن الطاعن وإلا كان الطعن باطلا . تقضى المحكمة بهذا البطلان من تلقاء نفسها .
٣٤٢	١٤٥٤	( الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢١/٢/١٩٦٣ ) ... ..
		<b>البطلان غير المتعلق بالنظام العام :</b>
		بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في إعلانها لا يتعلق بالنظام العام على ما يستفاد من المادة ١٤٠ من قانون المرافعات ومذكرته التفسيرية .
١٥٣	١٤١٨	( الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٣/١/١٩٦٣ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	
		(ح)
		<u>حكم</u>
		عيوب التدليل :
		التناقض : " ما لا يعد كذلك " .
		التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي تتماهى به أسبابه بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمله عليه . اشتغال أسباب الحكم على ما يكفي لحمله ويبرر وجه قضائه . لا عمل للنعي عليه بالتناقض .
٢١	١٤١	( الملحق رقم ٢٣ لسنة ٣٠ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/١/٢ )
		تسبيب كاف :
		إغفال الحكم ذكر نصوص المستندات التي اعتمد عليها لا يعيبه . تكفي مجرد الإشارة إليها . طالما أنها مقدمة إلى المحكمة ومبينة في مذكرات الخصوم .
٢١	١٤١	( الملحق رقم ٢٣ لسنة ٣٠ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/١/٢ ) ...



رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		(ع)
		علامات تجارية
		التشابه بين علامتين :
		”مناطه“ .
		ليس الفصيل في التمييز بين علامتين باحتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور مما تحتويه العلامة الأخرى . العبرة بالصورة العامة التي تنطبع في الذهن نتيجة لتركيب هذه الصور أو الرموز وبالشكل الذي تبرز به في علامة أخرى بصرف النظر عن العناصر المركبة فيها وعمما إذا كانت الواحدة فيها تتشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى .
١٨٠	١٤٢٣	( الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٤ ) ... ..
		(ق)
		قاض
		أثر قبول الاستقالة :
		بطلان الحكم لصدوره بعد قبول استقالة أحد أعضاء الهيئة التي أصدرته مما تزول به ولايته . النعى على الحكم بذلك مع عدم تقديم حكم الجمعية العمومية لمحكمة النقض الذي يستدل به على صحة هذا السبب ، يكون عاريا من الدليل .
١٩٢	١٤٢٠	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٤) ... ..



رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		(م)
		<u>محاماة . محكمة الموضوع</u>
		<u>محاماة</u>
		توكيل المحامي :
		استيفاء التوكيل الصادر للمحامي ثمرائطه الشكيلة والقانونية من شأنه أن يسبغ عليه صفة الوكالة .
٢٢٦	١٤٣١	( الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٧ ) ... ..
		اتهاء وكالة :
		انهاء المطعون عليه توكيله إلى محاميه . انعدام صفة المحامي في تقديم مذكرة أو في الحضور عنه في الطعن .
٨٢٥	١٤٥٢	( الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢١ ) ... ..
		أجر المحامي :
		يراعى في تقدير أنعاب المحامين أهمية الدعوى وثروة الموكل والجهد الذي يبذله المحامي .
١٦٢	١٤٢٠	( الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٤ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p><b>محكمة الموضوع</b></p> <p><b>سلطتها في تقدير الدليل :</b></p> <p>الحدل في فحوى الدليل وتقدير كفايته أو عدم كفايته في الإقناع . من شأن محكمة الموضوع . لادخل لمحكمة النقض فيه .</p> <p>استخلاص دلالة الإقرار والظروف الملابسة له يستقل به قاضي الموضوع . لارقابة من محكمة النقض .</p> <p>لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة له تقديماً صحيحاً ، وموازنة بعضها بالبعض الآخر وترجيح ما تظمن نفسه إلى ترجيحه منها ، واستخلاص ما يرى أنه هو واقع الدهوى .</p> <p>( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٠ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/١/٢ ) ...</p> <p>٢١ ١٤١</p> <p><b>” عدم التزامها بالرد على كل ما يثيره الخصوم ” :</b></p> <p>عدم التزام قاضي الموضوع بتعقب حجج الخصوم وأوجه دفاعهم والرد على كل منها استقلالاً . حسبه أن يبين الحقيقة التي اقتنع بها وأن يذكر دليلها .</p> <p>( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٠ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/١/٢ ) ...</p> <p>٢١ ١٤١</p> <p>( الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢ ) ...</p> <p>٢٧ ١٤٤</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		( ن )
		<u>نقض</u>
		أسباب الطعن :
		” الأسباب المتعلقة بالنظام العام “ .
		جواز ابداء السبب المتعلق بالنظام العام في أى وقت . التمسك به بعد فوات ميعاد الطعن بالنقض لا يجدى مالم تكن عناصر الفصل في الطعن المطروح بناء على هذا السبب مستكملة من واقع المستندات المقدمة بملف الطعن تقديمًا صحيحًا وفي الموايد التي حددها القانون .
١٦٢	١٤٢٠	( الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٤ ) ... ..
		نظر الطعن والحكم فيه :
		١ — انتهاء المطعون عليها توكيلها إلى محاميها . انعدام صفتها في تقديم مذكرة أو في الحضور عنها في الطعن . ادعائه بعدم جواز الإنهاء لصدور الوكالة لصالح الغير دون رضاه منه مع عدم تقديمه دليلًا على صحة هذا الادعاء . لا يجدى .
٣٣٥	١٤٥٢	( الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢١ ) ... ..
		٢ — نقض الحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلاً والقضاء بعدم قبوله لرفعه بغير الطريق الذي رسمه القانون . وجوب نقض الحكم الموضوعي الصادر في الاستئناف تبعاً لذلك .
١٧٦	١٤٢٢	( الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٤ ) ... ..







# فهرس المواد

## قانون الإجراءات الجنائية

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
	٣/٢١٤ (*) الإحالة المباشرة إلى محكمة الجنايات في بعض الجنايات وما ارتبط بها من جرائم أخرى .	٢٩	١٥ - إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .
٢٤	٢٢٦ ، ٢٢٧ - تنازع الاختصاص : متى يجوز لمحكمة النقض اعتبار الطعن طلبا بتعيين الجهة المختصة .	٤٤ ، ٣٣ ، ١٠	٣٠ - حالة التلبس بالجريمة
	شروط قيام التنازع .	٤٦ و	٣٤ ، ٣٨ - القبض - حالاته .
٢٤	الفصل في التنازع .	٤٦ ، ٢١	٣٨ - الاستيقاف والتعرض المادي .
	٢٣٢ - تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر - شرط محتمل .	٤٤ ، ٣٣ ، ١٢	٤٥ - دخول المنازل وتفتيشها .
٤٣	٢٣٤ - إجراءات الاعلان	١٠	٤٧ - تفتيش منازل المتهمين في حالة التلبس
	٢٥١ - إدعاء بحقوق مدنية .	١٠	٥٥ وما بعدها - إجراءات تحرير المضبوطات . أثر مخالفتها ؟
٣٦٤	١/٢٥٣ - إجراءات رفع الدعوى المدنية على المتهم	٣٣ ، ١٩	٩١ - إذن التفتيش : " مدته " " تنفيذه "
		٧	١٩٤ ، ١٩٣ (*) في الطعن في أوامر غرفة الاتهام
		٣٣	٢٠٠ - تحقيق بلائنتداب من النيابة .
		٢٤	



(ب)

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
٤٧٠٣٧٠٢٣	"ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل"	٤/٢٧٥ - ترتيب إجراءات المحاكمة :	
٤٦٠٣١٠٤	٣١٢ (*) - وضع الأحكام والتوقيع عليها .	٧	إقفال باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم .
٤٩	٤٠١ - معارضة "التقرير بها" .		٢/٢٨٩ المعدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - تلاوة أقوال الشهود بالجلسة . شرطه :
	٤٠٦ - استئناف . أثر استئناف الحكم الغيابي الموصوف خطأ بأنه حضوري ؟	٤٤٠٢١٠١٣	٣٠٢ - تقدير الدليل .
٢١	حجية ورقة التقرير بالاستئناف .	٢٣٠٢٢٠١٣	٣٠٩ - الحكم بإحالة الدعوى المدنية . شرط الإحالة .
٣٢	٤١٧ فقرة أخيرة (*) - الاستئناف المرفوع من المتهم .	٤٨٠٤٧٠٣٨	٣١٠ - تسبيب الأحكام : "تسبيب معيب"
	٤١٩ - نظر الاستئناف . سلطة المحكمة الاستئنافية في تصحيح البطلان الذي وقعت فيه محكمة أول درجة .	٥٢٠٥٠	
١٤	٤٥٤ - قوة الشيء المحكوم فيه .	٣٦٠١١	
٤٨		٦٩٠٥٦٤٠٣	
		٣٨٠١٨٠١٠	
		٤١	
		١٩٠١٥٠١٢	"تسبيب غير معيب"
		٢٢٠٢١٠٢٠	
		٤٧٠٤٥٠٣٣	
		٥٠	



(ج)

## قانون العقوبات

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
	١٠٣، ١٠٤، ١١١ -		١٠، ١٢ - ترتيب
	رشوة. ما يكفي لاختصاص	٣٥	العقوبات الأصلية.
	الموظف الذي من أجله	٣٣، ٢٤، ١٣	٣٢ - ارتباط
٢٠	طلب الرشوة.	٣٦، ٣٥	”آثاره“
	١٣٧، ١٣٧، ١٣٦، ١٣٣	٢٢	٣٩ - الفاعل الأصلي
	مكرر - شروط توافر		٤٤ مكرر - جريمة إخفاء
	مقومات العقاب المشدد		أشياء مسروقة.
	المنصوص عليه في		”استقلالها بأركانها
٣٩	المادة ١٣٧ مكرر		وطبيعتها عن جريمة
	٢٠٦ - تقليد.	١٠	السرقه“.
	العلامات المعاقب على		٤٥ - الشروع في الجريمة
	تقليدها.	٣٧	”شروط تحققه“
	متى تتحقق الجريمة؟		٤٩ وما يليها - العود
٢٣	إثبات التقليد.	٢٧	”نهائية الحكم السابق“
	٢٣١ - سبق الاصرار	١	”هيئة عامة“
٤٧، ١٦، ١١			٦٠ - أسباب الإباحة
٥٠			٦٢ - موانع العقاب
			”جنون. عاهة عقلية“
٥٠، ١١	٢٣٢ - التردد.		سلطة محكمة الموضوع
	١/٢٣٦ - ضرب أفضى		في تقدير حالة المتهم
٤٨، ١١	إلى الموت.	٥٢	العقلية.



(د)

(تاج) قانون العقوبات

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
	٣١٨ - سرقة .		٢٤٥ - ٢٤٧ - دفاع شرعى .
	” استقلالها بأركانها وطبيعتها عن جريمة إخفاء الأشياء المسروقة “ ١٠	٥	٢٦٨ - هتك عرض .
	٣٣٧ - شيك بدون رصيد “هيئة عامة” ٢٢٠٩٦١	٥٢٠١٣	الركن المسمى في الجريمة ركن القوة في جنابة هتك العرض .
	٣٤١ - خيانة أمانة	١٣	٢٧٨ - فعل فاضح علنى “ ركن العلانية “
٤٣	” ما يوفرها بعناصرها القانونية “	١٥٠٣	٣٠٥ - بلاغ كاذب “ القصد الجنائى “
٢٨٠٢	٣٤٢، ٣٤١ - اختلاس أشياء محجوزة		٣١٦ - سرقة مع حمل سلاح .
٣٦	٣٦٠ - حريق بإهمال “ مناط العقاب “	٣٧	” مجرد حمل السلاح ولو كان غير صالح للاستعمال يوفر الحكمة من تغليظ العقاب “



## قانون المرافعات المدنية والتجارية

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
٢٨	٥١٩ - بطلان المحضر إذا لم يتم البيع خلال مستة أشهر من تاريخ توقيعه . طبيعة هذا البطلان .	٥٣ ٤٦	١٠٢٤٠ - إجراءات الاعلان وجزاء إغفالها ٢/٣٤٦ - وضع الأحكام والتوقيع عليها ٥١٧ - توقيع المحضر على منقولات سبق حجزها - مسئولية الحارس

## قانون التجارة

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
			١٤٨ - أحوال المعارضة في دفع قيمة الكيالة "هيئة عامة"



(و)

## القانون المدني

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
٤٣	٣٥٢ - تجديد الالتزام " استبدال الدين "	٣٠	١٧٣ - مسئولية متولى الرقابة . دهوى مدنية .

## الدستور المؤقت

( الصادر في ١٩٥٨/٣/٥ )

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
		٢٥	٦٣ - صدور الأحكام وتنفيذها باسم الأمة



## قوانين ومراسيم مختلفة

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
١٩	٤١ من القانون ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ - تفتيش زائر السجن .	١ "نقابات"	٤/٢ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - شروط القيد بمجدول المحامين
٢٤	القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٧/٦/١٩٦٢ - بإلغاء نظام غرفة الاتهام وإسناد قضاء الاحالة إلى مستشار الاحالة	٨	٤ من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن أحكام التهريب الجمركي - تحريك الدعوى الجنائية في جرائم التهريب الجمركي .
٤٢٦٢٦	القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ - شرط الحكم بالازالة في تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم .	١٦	٣ ، ٢ من القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر - شروط قيام التجمهر .
٤٢	٧ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - ما يلزم به المرخص له بالبناء قبل الشروع في العمل . أثر مخالفة هذا الاجراء	١٧	القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل في شأن الاسلحة والذخائر والحدولين (٢) و (٣) المرافقين له - أنواع الأسلحة النارية .



## (تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
٣٥	٢ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ - عقوبة التشرد .	٤٢	٣٤١ من القانون لسنة ١٩٥٤ - إقامة بناء مطابق للواصفات قبل الحصول على ترخيص . لا محل للحكم بالازالة .
٤٥	٣٣ من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - بنظام القضاء - المعدل بالقانون ٦٣٥ لسنة ١٩٥٥ - صفة التحقيق الذي يندب معاون النيابة لأجرائه .	٤٣	٧٦ من القانون لسنة ١٩٥٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات - سلطة مديرى الشركات في تمثيلها في الدعاوى .
٥١	٢/١٤ من القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥١ في شأن فرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى الزيادة في الضريبة التي يلزم المخالف بأدائها - طبيعتها : عقوبة تنطوى على عنصر التعويض	٢٩	٩٤١ من القانون لسنة ١٩٤٧ - جريمة عدم تقديم الشهادة الجمركية القيمية في الميعاد القانونى . طبيعتها .
		٣٥	٧ من القانون لسنة ١٩٣٣ - عقوبة المود للانسول .



## (تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
	٣٠ - من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض حالات الطعن بالنقض : "مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه أو تأويله".	٥١	٧ من القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥١ - موايد أداء الضريبة
٢٧٠٢٦٠١٤ ٤٥٠٣٠٠٢٩ ٥١	"وقوع بطلان في الحكم".	٣٥	١٠ - من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ - عقوبة الوضع تحت مراقبة البوليس طبقاً لأحكامه مماثلة لعقوبة الحبس
٣١٠٢٥٠٤ ٤٦٠٣٢	"وقوع بطلان في الإجراءات اثر في الحكم".		١/٣ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ - إنذار المتشرد لا يعد عقوبة أصالية ، بل هو من التدابير الوقائية
٨	٣١ - من القانون صالف الذكر .	٣٥	المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي - الأعمال العرضية . مدى مسئولية المفاوض الأصلي عن تنظيمات العمال الذين يستخدمهم المفاوض من الباطن
٩	ما لا يجوز الطعن فيه بالنقض . الحكم غير المنهى للمصومة .		
	٣٤ - من القانون صالف الذكر .		
	ما لا يقبل من الأسباب في النقض .		
١١	"تعيب التحقيق السابق على المحاكمة .		
٢٢	"الجدل الموضوعي في تقدير المحكمة للأدلة".	٤١	



(٥)

## قرارات

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
		٢٩	١ من القرار الوزاري ٧٥ لسنة ١٩٤٨ - ميعاد تقديم الشهادة الجمركية القيمية .



## موضوعات فهرس الأحكام الصادرة

من الهيئة العامة للواد الجزائية والدائرة الجزائية وصفحاته

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
			( ا )
٢٨	بلاغ كاذب ... ..		إثبات ... ..
٢٩	بناء ... ..	٥	إجراءات المحاكمة ... ..
	( ت )	٩	إحالة ... ..
		١٢	اختصاص ... ..
٣١	تبييد ... ..	١٣	إختلاس أشياء محجوزة
٣١	تجهيز ... ..	١٧	إخفاء أشياء مسروقة ...
٣٢	تحقيق ... ..	١٨	إزالة ... ..
٣٣	ترصد ... ..	١٨	إرتباط ... ..
٣٤	تزوير ... ..		أسباب الإباحة وموانع
٣٤	تسول ... ..		العقاب ... ..
٣٥	تشرذم ... ..	١	إستئناف ... ..
٣٥	تعد ... ..	٢١	إستبدال الدين ... ..
٣٦	تعويض ... ..	٢٣	إستيفاف ... ..
٣٦	تفتيش ... ..	٢٣	إعتراف ... ..
٤٠	تقادم ... ..	٢٤	إطلاق ... ..
٤٠	تقسيم ... ..	٢٤	أمر بالأوجه ... ..
٤١	تقليد ... ..	٢٥	أمر حفظ ... ..
٤٢	تلبس ... ..		( ب )
٤٣	تنازع اختصاص ... ..		بطلان ... ..
٤٣	تنظيم ... ..	٢٦	باعث ... ..
٤٤	تهريب جمركي ... ..	٢٧	



رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(س)		(ج)
٦٩	سبق إصرار ... ..	٤٥	جريمة ... ..
٧٠	مجنون ... ..	٤٦	جمارك ... ..
٧٠	سرقه ... ..	٤٦	جنون ... ..
٧١	سلاح ... ..		(ح)
	(ش)	٤٧	حجز ... ..
٧٢	شبه اللجنة المدنية ...	٤٨	ورق بإهمال ... ..
٧٢	شركات ... ..	٤٨٢	حكم ... ..
٧٣	شروع ... ..		(خ)
٧٣	شهود ... ..	٥٧	خبره ... ..
٧٣٢	شيك بدون رصيد ...	٥٧	خطأ ... ..
	(ض)	٥٨	خيانة أمانة ... ..
٧٤	ضرائب ... ..		(د)
٧٦	ضرب أفضى إلى الموت	٥٨	دهوى جنائية ... ..
	(ظ)	٦٠	دهوى مباشرة ... ..
٧٦	ظروف مشددة ... ..	٦٠	دهوى مدنية ... ..
	(ع)	٦٢٢	دفاع ... ..
٧٧	عاهة عقلية ... ..	٦٦	دفاع شرعى ... ..
٧٧	عقوبة ... ..	٦٦	دفوع ... ..
٨٢	عمل ... ..		(ر)
٨٢	عود ... ..	٦٩	رصوم ... ..
		٦٩	رشوة ... ..



رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٩٠	محكمة الجنايات ... ..		(غ)
٩٠	محكمة الموضوع ... ..	٨٣	غرفة الاتهام ... ..
٩٣	مسئولية جنائية ... ..		(ف)
٩٤	مستشار الإحالة ... ..	٨٤	فاعل أصلي ... ..
٩٤	معارضة ... ..	٨٥	فعل فاضح على ... ..
٩٥	معاون نيابة ... ..		(ق)
٩٥	مواد مخدرة ... ..	٨٥	قانون ... ..
٩٥	موانع العقاب ... ..	٨٦	قبض ... ..
	(ن)	٨٧	قصد جنائي ... ..
٩٦	نظام عام ... ..	٨٧	قوة الشيء المقضي ... ..
٩٦	نقض ... ..		(ك)
١٠٢	نيابة عامة ... ..	٣	كبيالة ... ..
	(هـ)		(م)
١٠٤	هتك عرض ... ..	٨٨	مأمورو الضبط القضائي
	(و)	٨٩	مباني ... ..
	وكالة ... ..	٨٩	محاكمة ... ..
١٠٥		٤	محاماة ... ..







## تصويب

الصفحة	السطر	الخطا	العيوب
٢٠	١٥	الآخرين	الآخرين
٢٣	١٩	أقيم	أقيا
٤٥	١٦	بين	بين
٤٥	١٩	بتفتيش	لتفتيش
٥٣	١٦	بصورته	لصورته
٥٤	١٠	بصورته	لصورته
٥٤	١٩	لحاكتهم	لحاكتهما
٥٥	١١	صدرها	صدريهما
٥٦	١	واقفين	واقفان
٥٦	١٣	واقفين	واقفان
٥٧	١٦	جنبهما	جنبيهما
٥٧	١٦	رؤيتهم	رؤيتهما
٦٣	٣	جميع	جميع
٦٨	٢٣	رفضه	برفضه
٦٩	٤	تقوم	يقوم عليها
٧٤	١٧	سالف	سابقة
٧٥	١٣	والزامهم	والزام
٧٥	المطر قبل الأخير	دافع	بدافع
٨١		ظرفي	ظرف
٨٣	٧	ذو	ذا
١٠٠	١٣	وضعت	وصفت
١٠١	١٢	يتجرون	يتجران



(تابع) تصويب

الصفحة	السطر	الخطأ	المصواب
١١١	السطر الأخير	للتحقيق	للتحقق
١٢١	١٢		تخذف كلمة "الغيايى"
			التالية لعبارة "بطلان
			الحكم".
١٢٤	١٠	هدم	هدم
١٤٥	٢٠	وإلزامهما	وإلزامها
١٦٣	٢١	من	عن
١٦٤	٤	ثلاثة	ثلاث
١٦٤	٤	لتسول	تسول
١٦٦	١٥	ماديا	باديا
١٧٤	٥	وطلب	وطلبت
١٧٤	٢٦	ومتوافرة	ومتوافرتى
٢٠٦	٢	تأسيس الشركة	عقد تأسيس الشركة
٢٠٧	١٦	بعدم	لعدم
٢٠٧	١٨	مدين	مدينا
٢٢١	١٦	لأحكام	الأحكام
٢٢٢	٦	لحقهم	لحقهما
٢٢٢	٧	لهم	لها
٢٣٢	١٧	بوضعه	بوصفه
٢٣٢	١٨	هذا	هو



[illegible]







تم طبع هذا العدد بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية " فرع دار القضاء العالي " في يوم الأحد ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٣ ( الموافق ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٣ )

مهندس

محمد الفاتح عمر

عضو مجلس الإدارة المنتدب









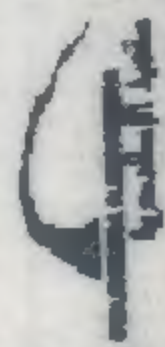




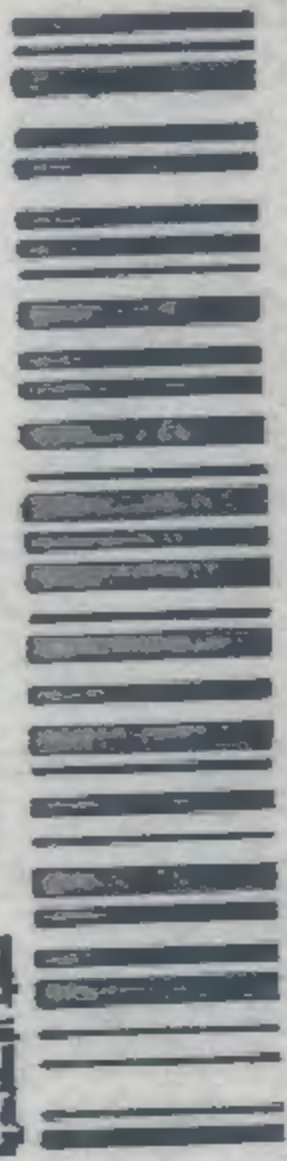








Bibliotheca Alexandrina



0536712